

مَشْهُدٌ

السَّيِّدِ الْبَرِّ الْمَحْبُودِ

فِي النَّصْرِ وَالْبَيْدِ

وَعَلَيْهِمَا

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْمَشْرِقِيُّ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ







مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

إن الإنسان لما خلق الله له الفكر الذي به يدرك العلوم والصنائع  
وكان العلم إما تصورا للماهيات ويعنى به إدراك ساذج من غير حكم معه  
وإما تصديقا أي حكما بثبوت أمر لأمر فصار سعي الفكر في تحصيل  
المطلوبات؛ إما بأن تُجمَع تلك الكليات بعضها إلى بعض على جهة التأليف  
فتحصل صورة في الذهن كلية منطبقة على أفراد في الخارج فتكون تلك  
الصورة الذهنية مفيدة لمعرفة ماهية تلك الأشخاص، وإما بأن يُحكَم بأمر  
على أمر فيثبت له ويكون ذلك تصديقا.

وغايته في الحقيقة راجعة إلى التصور؛ لأن غائده ذلك إذا حصل إنما  
هي معرفة حقائق الأشياء التي هي مقتضى العلم.

مقدمة ابن خلدون ٤٩٠





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



## تصدير

حينما قمت بتحقيق وإعداد الرسالتين في التصور والتصديق كانت تراودني فكرة مواصلة العمل بشرح الرسالة المعمولة وتعليقاته للزاهد الهروي وأن يُجعل بمنزلة الجزء الثاني للكتاب، إذ وجدته سفرا قيما يعكس بمنهجيته الرصينة مستوى عاليا من الدراسات العقلية وبخاصة الفلسفية منها، ولم تتسنى معرفته لكثير من ذوي الخبرة والاختصاص كما لم يحرز موقعا متقدما بالأوساط العلمية ما عداها في الهند، وإن تحقيقه علميا ونشره سيجعله في متناول الأيدي، ويفتح بابا جديدا لتعرف عدد من نظريات مؤلفه الكبير الذي عاش بالهند، ومن ثم لنقدها ومقارنتها مع طريقة تفكير الفيلسوف الأكبر صدرالدين الشيرازي.

وسوف يعترف من له اطلاع على مباني وآراء الشيرازي بأنها لم تشغل حيزا في كلمات هذا العالم الكبير وطرق معالجته لكثير من معضلات البحث، لأن كتبه ورسائله بما أوجدت ذلك التحول العميق في النظرة الفلسفية لم تصل إلى تلك الديار في زمن المؤلف على ما يبدو، وما وصل منها لا يعتد به كثيرا، كما ومن المؤسف أن أسلوبه الفكري المتميز لم يحتل مكانة لا ثقة به بين علمائها المحدثين مع وقوفهم على تأليفاته المهمة ونقل شيء من آرائه في كتبهم.

ومهما كان فقد أنجز العمل في الرسالتين ولما تزل تلك الفكرة تتناهي مع بعض التردد، لأنني لم أحصل نسخة معتبرة أعتمد عليها في التحقيق، فنسخ



الكتاب متوفرة في مكتبات الهند، والعثور على واحدة منها لا يتيسر للجميع، وعلى الرغم من ذلك تحدثت إلى بعض الطلبة الهنود في حوزة قم العلمية أن يساعدوني بالحصول على مخطوطة مكتبة ندوة العلماء بلكهنؤ والمستسخة سنة ١١١٥ هـ أي بعد أربعة عشر عاما من وفاة المؤلف، ولكن أُملي ظلَّ خائبا.

وما دفعني للمضي في هذا العمل وحثني عليه مضافا لما ذكر أنني خضت تجربة مماثلة ربما لا تتحقق لكثيرين، وأن هذا الكتاب بقي في زوايا النسيان حتى كاد يقضى عليه في الهند أيضا، فعزمت على تحقيقه بعد أكثر من عام بما في حوزتي من نسخ تطلبت عناء مضاعفا لتلافي غياب نسخة معتبرة.

وقسّمت مقدمته إلى قسمين، تطرق القسم الأول إلى شخصية الزاهد الهروي، اسمه ونسبه، وحياته، وأسرته، وثقافته، وأساتذته، وتلاميذه، وكتبه، مستندا في كل ذلك إلى المصادر التاريخية وغيرها مما استطعت الحصول عليه، واختص القسم الثاني بالبحث عن شؤون الكتاب من عنوانه وحواشيه ومنهج الزاهد فيه وآرائه ثم نسخه ومنهج التحقيق.



## الزاهد الهروي\*

هو محمد زاهد بن محمد أسلم الحسيني الهروي الكابلي، المعروف بـ «ميرزاهد» أو «السيد الزاهد» و«السيد الهروي».

هكذا سجّل نسبه في مقدمتيه لهذا الشرح وحاشية شرح المواقف<sup>(١)</sup>، واتفقت عليه كلمات أرباب التراجم؛ غير أن البغدادي أورد نسبه في موضع من كتابه هدية العارفين بهذا النحو: ميرزاهد ابن القاضي محمد بن أسلم، وهو خطأ قطعاً؛ فإنه نفس الزاهد الهروي الذي ترجمه مرة أخرى بنسب صحيح<sup>(٢)</sup>.

مركز تحقيق التراث  
مكتبة جامعة طهران

(\*) ينظر في ترجمته سُبحة المرجان ٦٧، ما كتبه عبد الحي اللكهنوي في خاتمة الطبع لحاشية الزاهد على شرح التهذيب ١٨٣-١٨٤، أبجد العلوم ٢٣١/٣، هدية العارفين ٣٧٢/١ و ٣٠١/٢، نزهة الخواطر ٣٧١/٥، معجم المطبوعات ١٨٩٣/٢، الأعلام ٦٥/٧، معجم المؤلفين ١٧٩/٤ و ٥/١٠ و ١٩١/١١ و ٧٠/١٢، الملحق من تاريخ بروكلمن بالألمانية ٦٢٢-٦٢١/٢.

وبالفارسية: مرآة العالم ٤٥٤/٢، أنفاس العارفين ٣٢-٣٤، مآثر الأمراء ٩١/٣-٩٢، مآثر الكرام ٢٠٨/١-٢٠٩، تذكرة علماء هند (ناروي) ١٨٧-١٨٨.  
وبالأردية: حدائق الحنفية ٤٢٨-٤٢٩، تذكرة علماء (آزاد) ٣٨-٣٩، رود كوثر ٤٧٤-٤٧٥.

(١) شرح الرسالة المعمولة ٨٩، حاشية شرح المواقف ٢.  
(٢) هدية العارفين ٣٧٢/١ و ٣٠١/٢، وتبعه في ذكر الترجمتين كحالة في معجم المؤلفين ١٧٩/٤ و ٥/١٠.



وقد جاء اسم أبيه في نسخ من عدة كتب: «محمد سليم» أو «ميرزا سليم»<sup>(١)</sup>، ونظنه خطأ أو تحريفاً من النساخ.

و«الحسيني» أورده الزاهد نفسه أولاً في مقدمة حاشيته على شرح المواقف، وهو لقب أغفله أصحاب ترجمته إلا قليلاً منهم<sup>(٢)</sup>، و«الهروي» نسبة معروفة له إلى هراة مولد أبيه وسائر أقربائه، وقد ذكره نفسه وكل من ترجم له، و«الكابلي» جاءت في كتب ترجمته نسبة إلى المدينة المعروفة «كابل» التي كانت موطنه وموطن أبيه.

وهنا يحسن بنا الإشارة إلى شخص يحمل اسم الزاهد نفسه ويشاركه في العلم والمكانة الاجتماعية، هو القاضي محمد زاهد الكابلي أحد العلماء المبرزين في الفقه والأصول والعربية، وقد توفي سنة ١٠٣٩ هـ<sup>(٣)</sup>.

### مولده ونشأته

لم نقف للزاهد الهروي على تاريخ ولادته في شيء من كتب التراجم، وأما محل ولادته ونشأته أو موطنه في أول حياته فقد جاء في عدة منها أنه ولد بالهند ونشأ بها<sup>(٤)</sup>، من دون ذكر لمدينة خاصة من مدنها، وفي البيان الجني: إنه

(١) كما في النسخة المطبوعة من هذا الشرح في مقدمته ص ٢ ولعله السبب في جعل عنوان الكتاب في الصفحة نفسها: شرح الفاضل محمد زاهد بن محمد سليم الهروي على الرسالة القطبية، وفي نسخة من مآثر الأمراء أثبتت بهامشه ٩٠/٣، وموضع من منتخب اللباب ٧٠٢/١، ونسخة من فرحة الناظرين ذكرت في حاشية مرآة العالم ٤٥٤/٢.

(٢) كالزركلي في الأعلام ٦٥/٧، وذكره له في نزهة الخواطر ذيل ترجمة تلميذه محمد صالح البنغالي ٣٢١/٦ ولولده محمد أسلم عند ترجمته ٢٧٣/٦.

(٣) نزهة الخواطر ٣٧١/٥.

(٤) سبعة المرجان ٦٧، ترجمة عبد الحي ١٨٤، أجد العلوم ٢٣١/٣، حقائق الحنفية ٤٢٨ - ٤٢٩، تذكرة الناروي ١٨٧، تذكرة آزاد ٣٨، نزهة الخواطر ٣٠٦/٦.



أكبر آبادي مولدا<sup>(١)</sup>.

وتفرّد البغدادي بأنه كابلّي المولد<sup>(٢)</sup>، وأقرب الظن أنه استنبطه من نسبته إلى «كابل» أو من تعبير المؤرخين عنها بـ «وطنه» و«وطنه المألوف» كما سيأتي.

## حياته

لم يتحدث مترجمو الزاهد الهروي والمؤرخون عما وَقَّع له حتى سنة ١٠٦٤ هـ؛ سوى ما جاء في أنفاس العارفين من أنه فرغ من تحصيل العلوم في الثالثة عشرة من عمره<sup>(٣)</sup>، وقد أفصحوا عن ملامح من حياته في هذه السنة وما بعدها؛ لما حدث فيها من صلات بينه وبين الدولة المغولية في عصره، مع أنه كان يعيش قبل وفاة أبيه في أسرة عرفت بولائها لتلك الدولة.

ففي شهر رمضان من السنة المذكورة والموافقة للعام الثامن والعشرين من حكم شاهجهان<sup>(٤)</sup> انضمَّ إلى بلاطه ومنحه مناصباً وأمره بتحرير وقائع كابل، فذهب وأقام هناك مدة طويلة<sup>(٥)</sup>.

ولمَّا اعتزل السلطان وتولى عالمگیر<sup>(٦)</sup> مقاليد الحكم ظلَّ الزاهد على

---

(١) البانغ الجنبي ٨٠، وذكرت له هذه النسبة من غير إشارة إلى مولده في الثقافة الإسلامية في الهند ٢٣٥.

(٢) هدية العارفين ٣٠١/٢.

(٣) أنفاس العارفين ٣٣.

(٤) شهاب الدين محمد، شاهجهان بن جهانگیر، الملقب في كتب التواريخ بـ «فردوس آشياني»، ولد بلاهور سنة ١٠٠٠ هـ، وجلس على العرش في رجب سنة ١٠٣٧ هـ، وانعزل عن الحكم سنة ١٠٦٧ هـ، وتوفي بأكبرآباد سنة ١٠٧٦ هـ.

أُلِّف عن حياته شاهجهان نامه، وينظر نزهة الخواطر ١٦٢/٥ - ١٦٤.

(٥) مآثر الأمراء ٩١/٣، سبعة المرجان ٦٧، مآثر الكرام ٢٠٨.

(٦) محيي الدين محمد، أوزنك زیب، عالمگیر بن شاهجهان، الملقب بـ «خُلد مکان»، ولد بقرية

عمله السابق أياماً، ثم ارتحل إلى معسكر السلطان الحاكم<sup>(١)</sup>، وفي هذه الأحيان توفي محتسب المعسكر الخواجه قادر خان<sup>(٢)</sup>، فولاه عالمكير الاحتساب في أحد الأيام ١٤ - ١٨ من شهر ربيع الثاني في العام الثامن لحكمه الموافق لسنة ١٠٧٦ هـ<sup>(٣)</sup>، وخلع عليه خلعة مع جماعة آخرين<sup>(٤)</sup>، فاضطر إلى الإقامة بأكبر آباد ودرّس وأفاد فيها مدة<sup>(٥)</sup>.

وأرخ غلام علي آزاد في سبحة المرجان تولّيه لاحتساب المعسكر بسنة ١٠٧٧ هـ، وتبعه في ذكر هذا التاريخ سائر المصادر المتأخرة<sup>(٦)</sup>، ولكنه لا يوافق ما ذكره نفسه في مآثر الكرام أخذاً عن تقدم عليه من أنه وقع في العام الثامن لحكم عالمكير، وهذا العام قد بدأ من شهر رمضان سنة ١٠٧٥ هـ إلى نفس الشهر لسنة ١٠٧٦ هـ.

وبعد مضي عدة سنوات من قيامه بالاحتساب فوَّض إليه السلطان صدارة



→

دوحد سنة ١٠٢٨ هـ، وقام بالملك في ذي القعدة من سنة ١٠٦٨ هـ، وتوفي بالمكن سنة ١١١٨ هـ. مما أُلّف في سيرته مرآة العالم وعالمكيرنامه ومآثر عالمكيري، وينظر نزّه الخواطر ١٢٢/٦ - ١٣٥.

(١) سبحة المرجان ٦٧.

(٢) له ترجمة في مرآة العالم ٢ / ٤٥٠.

(٣) عالمكيرنامه ٩١٥، مرآة العالم ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ و ٢ / ٤٥٤، مآثر الأمراء ٣ / ٩١، مآثر الكرام ٢٠٨.

(٤) عالمكيرنامه ٩١٥.

(٥) نزّه الخواطر ٦ / ٣٠٧ كما سيحيى عن أحد تلاميذه قراءته عليه حين كان محتسب المعسكر، وفي الأعلام ٧ / ٦٥؛ إنه كان محتسب المعسكر بكابل، وهو لا يتفق مع رحلته إلى مركز الحكم وتولّيه للاحتساب هناك كما رأيت.

(٦) سبحة المرجان ٦٧، أبجد العلوم ٣ / ٢٣١، حقائق الحنفية ٤٢٩، تذكرة آزاد ٣٩، نزّه الخواطر ٦ / ٣٠٧.



كابل<sup>(١)</sup> أو طلبها منه فسلمها له<sup>(٢)</sup> أو استقال من منصبه السابق فولاه ذلك<sup>(٣)</sup> على اختلاف النقل، ولم تحدّد سنة تسلمه الصدارة، وقد جاء في مرآة العالم لمعاصره بختاؤرخان (- ١٠٩٦ هـ) بعد نقله لتولي الاحتساب: ويتولى اليوم صدارة كابل وطنه المؤلف<sup>(٤)</sup>، ومهما كان فقد عاد إلى وطنه وتصدى هناك أيضا لتدريس طلبة العلم<sup>(٥)</sup>.

وفي أنفاس العارفين: إنه لما استقال من منصب الاحتساب ارتحل إلى كابل، فاختار العزلة والانزواء<sup>(٦)</sup>.

### وفاته ومدفنه

قال غلام علي آزاد: سألت محمد أسلم خان سلمه الله تعالى ابن الابن للسيد محمد زاهد عن عام وفاته فقال: سنة إحدى ومائة وألف ومدفنه كابل<sup>(٧)</sup>. وزاد عبد الحي والناروي أنه توفي بكابل في السنة المذكورة<sup>(٨)</sup>.

ترجمة الشيخ محمد أسلم

(١) مآثر الأمراء ٩٢/٣، مآثر الكرام ٢٠٨، حقائق الحنفية ٤٢٩، تذكرة آزاد ٣٩.

(٢) سبعة المرجان ٦٧، أبجد العلوم ٢٣١/٣ - ٢٣٢، تذكرة الناروي ١٨٨.

(٣) نزهة الخواطر ٣٠٧/٦.

(٤) مرآة العالم ٤٥٤/٢.

(٥) سبعة المرجان ٦٧، مآثر الكرام ٢٠٨، وسائر مصادر الترجمة.

(٦) أنفاس العارفين ٣٤.

(٧) سبعة المرجان ٦٧، مآثر الكرام ٢٠٩، وينظر أيضا أبجد العلوم ٢٣٢/٣، ولم نقف على حفيد للزاهد الهروي يسمى محمد أسلم، وإنما عرفنا ابنه بهذا الاسم، ولعله أراد به حفيده محمد أصغر بن محمد أسلم خان الذي خطب بما خطب به أبوه كما سيأتي في ترجمته.

(٨) ترجمة عبد الحي ١٨٤، تذكرة علماء هند ١٨٨، وكذا جاء أيضا في فهرس الخديوية

٨١/٦ واكتفاء القسوس ٢٠١ والأعلام ٦٥/٧ ومعجم المؤلفين ٥/١٠ و ١١/١٩١

و ١٢/٧٠.

وَأَرَّخَ وفاته في حقائق الحنفية بالفارسية: «فاضل بی مقابلہ»<sup>(١)</sup>.

## أسرته

أبوه: محمد أسلم، عالم جليل فقيه كامل جامع للعلوم العقلية والنقلية<sup>(٢)</sup>،  
وأحد العلماء المبرزين في المنطق والحكمة<sup>(٣)</sup>.

قال بختاورخان: ولد بهرة، ولما حاصرها والي ما وراء النهر عبدالله خان  
أُرْبِك<sup>(٤)</sup> واستمرت محاصرته تسعة أشهر مات خلالها والده وقرابته وكثير من  
الناس بسبب المجاعة وتلوث الهواء، وكان لمحمد أسلم إذ ذاك ثلاث عشرة سنة  
أو أربع عشرة<sup>(٥)</sup>، وكفله مير صدر الدين محمد والآخوند مُلّا مير من أكابر  
بخارى، وتربى في كنفهما واشتغل بتحصيل العلوم، ثم رحل إلى لاهور في أوائل  
حكم جهانگیر<sup>(٦)</sup>، وتلمذ للشيخ بهلول<sup>(٧)</sup>، وانتقل بعد ذلك إلى مركز الحكم



(١) حقائق الحنفية ٤٢٩.

(٢) حقائق الحنفية ٤١٢.

(٣) نزهة الخواطر ٣٥٧/٥.

(٤) عبدالله خان بن إسكندر خان، من ولاية ما وراء النهر، كان حصاره في السنتين  
٩٩٥-٩٩٦ هـ، واحتل هراة سنة ٩٩٦ هـ، تنظر نبدأ مما حدث حين محاصرته واحتلاله في  
روضة الصفای ناصری ٢٣٧/٨ وما بعدها.

(٥) وبقياس ذلك إلى عام الحصار والهجوم يمكن تعيين ولادته في إحدى السنوات  
٩٨١-٩٨٣ هـ.

(٦) نور الدين محمد، جهانگیر بن أكبر شاه، الملقب بـ «جنت مکانی»، ولد سنة ٩٧٧ هـ،  
وجلس على العرش في مركز الحكم آگره سنة ١٠١٤ هـ، وتوفي سنة ١٠٣٧ هـ في طريق  
لاهور ودفن بها.

دُون سیرته الذاتية في كتابه المعروف جهانگیرنامه أو توزک جهانگیری، وينظر نزهة  
الخواطر ١٢٠/٥-١٢٢.

(٧) لم أجده في كتب التراجم.



أكبر آباء، وأكرمه جهانگیر واعتنى به لقرايته من كلان المحدث<sup>(١)</sup> أستاذ السلطان، وولاه قضاء كابل، فقام به عدة سنين، واشتهر بالتدين والورع في أمور القضاء، فاستقدمه وعهد إليه قضاء عسكره، وبعد وفاته جلس ابنه شاهجهان على العرش، وأقر القاضي على منصبه، فاستمر قضاؤه ثلاثين سنة بعدل وأمانة وافرین<sup>(٢)</sup>.

وفي سائر مصادر ترجمته: إنه ولد بهراة، وقطن كابل، ثم هاجر إلى لاهور لطلب العلم...<sup>(٣)</sup>.

وفي أنفاس العارفين: إنه سافر في عهد جهانگیر من هراة إلى الهند، فنصبه قاضيا للقضاة<sup>(٤)</sup>.

وكان محمد أسلم ممن شملتهم الأطفاف السلطانية متلاحقة، فعن بادشاهنامه: لما قام شاهجهان بالملك جعله إماما له في صلواته الخمس والجمع والأعياد، ومنحه المنصب الألف، ووزنه غير مرة بالفضة فأعطاه ما عادله من النقود كل مرة<sup>(٥)</sup>. وفي شاهجهاننامه في وقائع سنة ١٠٥٤ هـ هي السنة الثامنة

(١) ستأتي ترجمته.

(٢) مرآة العالم ٢/ ٤٤٢.

(٣) مآثر الأمراء ٣/ ٨٩-٩٠، سبحة المرجان ٦٧-٦٨، مآثر الكرام ٢٠٦-٢٠٨، أبجد العلوم ٣/ ٢٣٢، حقائق الحنفية ٤١٢، تذكرة الناروي ١٧٨، تذكرة آزاد ٣٩-٤٠، رود کوثر ٤٧٥.

(٤) أنفاس العارفين ٣٣، وربما يستظهر منه أنه كان من تلامذة الشيخ محمد فاضل البدهشي، كما صرح بذلك صاحب نزهة الخواطر ٥/ ٣٥٧.

(٥) نزهة الخواطر ٥/ ٣٥٧، وذكر نيابة للمنتصب الألف كثير من مترجميه، وقد يعبر عنه بالمنصب الهزاري، قال في سبحة المرجان ٦٧، الهزاري نسبة إلى الهزار بمعنى الألف في الفارسية، وهو لفظ مصطلح لسلطين الهند في درجات المناصب السلطانية. وينظر بشأنها كتاب الهند في العهد الإسلامي ٣٤٨-٣٤٩.

عشرة لحكمه: نال الخلعة والألف لنفسه والخمسين للخييل<sup>(١)</sup>، وفيه أيضا حيث عدّ من نال المنصب الألف: ومنهم قاضي محمد أسلم كان صاحب الألف لنفسه والمائة للخييل<sup>(٢)</sup>، وفي مرآة العالم: إنه نال المنصب الألف والخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

وقد وزنه شاهجهان سنة ١٠٥٢ هـ الموافقة للعام السادس عشر من حكمه، فعادله ستة آلاف وخمسمائة من الروبيات، وأعطاه إياها<sup>(٤)</sup>.

وفي شهر ربيع الثاني من سنة ١٠٦٠ هـ الموافقة للعام الثالث والعشرين<sup>(٥)</sup> من حكمه وعندما كان يشاهد مرور خيل مروضة اتفق أن راض راض حصانا وحضر القاضي أسلم، فإذا الحصان قد دنا منه وزلت قدم القاضي لاستيلاء الخوف عليه، فسقط على الأرض وأصابته صدمة عنيفة لازم الفراش على إثرها أربعة أشهر<sup>(٦)</sup> أو ثلاثة<sup>(٧)</sup>.

ولما تحسّن حاله كلّفه شاهجهان أن يذهب إلى زيارة الحرمين الشريفين حاملاً لمتاع أرسل مع فراست خان، ولم يقبل والتمس الرخصة إلى كابل، فأصدر أمراً أبقى له الإقطاعات وغيرها في كابل التي كانت تدّر له عشرة آلاف روبية أو أكثر، وفوض قضاء العسكر إلى القاضي خوشحال<sup>(٨)</sup>.

(١) شاهجهان نامه ٣٤٧/٢.

(٢) شاهجهان نامه ٣٦٧/٣.

(٣) مرآة العالم ٤٤٢/٢.

(٤) شاهجهان نامه ٣٦٥/٢، مآثر الأمراء ٩٠/٣، سبحة المرجان ٦٨، مآثر الكرام ٢٠٨.

(٥) في مآثر الأمراء ٩٠/٣، المطابقة للعام الرابع والعشرين، وهو إنما بدأ من جمادى الثانية من السنة المذكورة.

(٦) شاهجهان نامه ٨٧/٣، مآثر الأمراء ٩٠/٣، سبحة المرجان ٦٨، مآثر الكرام ٢٠٨.

(٧) منتخب اللباب ٧٠٢/١.

(٨) شاهجهان نامه ٨٧/٣، وينظر أيضا مرآة العالم ٤٤٢/٢ و٤٤٥ ومآثر الأمراء ٩١/٣، وتنظر ترجمة القاضي خوشحال في نزهة الخواطر ١٤٢/٥.



قال خافي خان: بعد أن برأ القاضي ترخص فراست خان ناظر الحرم السلطاني في حج بيت الله الحرام، واستودع مائة ألف وخمسين ألف روبية ليؤديها إلى الأشراف والمستحقين، فأمر القاضي بمرافقته؛ ولكنه استثقل ذلك واعتذر بأسباب واهية، وخصص له شاهجهان بعد اعتذاره بالمرج عشرة آلاف روبية في كل سنة بدلاً من خدمته ومنصبه الألف، ونصب مكانه خوشحال قاضياً للقضاة<sup>(١)</sup>.

وفي سبحة المرجان وغيره: لما أخذ بالتحسن طلب من السلطان أن يرجع إلى كابل، فوافق على ذلك، وعيّن له راتباً سنوياً قدره عشرة آلاف روبية سوى إقطاعاته المقررة على المنصب<sup>(٢)</sup>.

توفي في أوائل سنة ١٠٦١ هـ بكابل، ودفن في لاهور<sup>(٣)</sup>، وفي ترجمة عبد الحي وتذكرة الناروي: توفي بلاهور<sup>(٤)</sup>، وأُرخت وفاته في حدائق الحنفية بالفارسية: «فخر اقليم»<sup>(٥)</sup>.

ابنه: محمد أسلم، أحد فحول العلماء، ولد ونشأ بالهند، وقرأ العلم على والده<sup>(٦)</sup>. قال عبد الرزاق الخوافي: نال في عهد عالمكير وبعد بلوغه سن الرشيد والتميز منصبا لا ثقا وخطوب بـ «خان»، فكان أن تولّى الخراج بكابل مدة طويلة، ثم ضمّ إليه الاحتساب السلطاني، وفي العام الثامن والأربعين من حكم

(١) منتخب اللباب ١/ ٧٠٢، وينظر أيضا نزهة الخواطر ٥/ ٣٥٨.

(٢) سبحة المرجان ٦٨، وينظر أيضا مآثر الكرام ٢٠٨ وتذكرة الناروي ١٧٨ وتذكرة آزاد ٤٠.

(٣) مرآة العالم ٢/ ٤٤٢-٤٤٣، مآثر الأمراء ٩١/ ٣، سبحة المرجان ٦٨، مآثر الكرام ٢٠٨.

(٤) ترجمة عبد الحي في خاتمة الطبع لعاشية الزاهد على شرح التهذيب ١٨٤، تذكرة علماء هند ١٧٨.

(٥) حدائق الحنفية ص ٤١٢.

(٦) نزهة الخواطر ٦/ ٢٧٤.

عالمگیر - أي سنة ۱۱۱۶ھ - عُزل عن مناصبه وفُوض إليه الخراج بلاهور بعد إعفاء السيد ميرك خان من ذلك، فائُعزل عنه في العام التاسع والأربعين<sup>(۱)</sup>، ثم وُلِّي حراستها إلى أن توفي هناك في عهد شاه عالم<sup>(۲)</sup>.

حفيداه : محمد أكبر و محمد أعظم، ابنا محمد أسلم الآتف الذكر، قال في مآثر الأمراء : لا زما شاه عالم، وغيّرا اسميهما إلى محمد أكرم و محمد أصغر؛ احتراماً لولدي السلطان المستئين باسميهما، ولقّب محمد أكرم بـ «خان»، وعاش في الهند إلى أن توفي، وخطب محمد أصغر بما خطب به أبوه، وبعد هجوم نادر شاه<sup>(۳)</sup> رحل مع نظام الملك آصف جاه<sup>(۴)</sup> إلى الدكن، وأعطى خراج مناطقها هناك، ثم أعطى منصب «مير آتشي» ثم «بخشيگري»، فارتقى إلى لقب «حشمت جنك بهادر»، وولي حراسة بُرهانپور، ولقّبه آصف جاه إضافة إلى لقبه السابق بـ «ضياء الدولة»، وكان قد بَلَغ إلى حيث صار ستة آلاف له وستة آلاف للخيال، توفي قبل تحرير الكتاب بسنين، وبقي من بعده خلف له<sup>(۵)</sup>.

أخوه : محمد حكيم، ابن القاضي محمد أسلم، ذكره بختاورخان وقال : كان قد تولّى الصدارة بلاهور، وارتحل في هذه الأيام إلى الدار الآخرة<sup>(۶)</sup>.

(۱) في المآثر بالفارسية : سال جهل ویکم : أي العام الواحد والأربعون، وأظن «یکم» الواحد تحريفاً لـ «نهم» التاسع.

(۲) مآثر الأمراء ۶/۳۶۶، وينظر أيضاً نزّهة الخواطر ۶/۲۷۴. وشاه عالم هو محمد معظم بهادر شاه بن عالمگیر، ولد سنة ۱۰۵۳ھ، وقام بالملك بعد وفاة أبيه سنة ۱۱۱۹ھ، ومات سنة ۱۱۲۴ھ ودفن بدلهي، ينظر فيه نزّهة الخواطر ۶/۱۰۳-۱۰۴.

(۳) أي علي الهند سنة ۱۱۵۱ھ، ينظر الحديث عنه في تاريخ الإسلام في الهند ۳۰۷ وتاريخ المسلمين في شبه القارة ۴۲۷.

(۴) تنظر ترجمته في نزّهة الخواطر ۶/۲۳۵-۲۳۷.

(۵) مآثر الأمراء ۳/۶۶۶-۶۶۷.

(۶) مرآة العالم ۲/۴۵۰.



ابن عمّه : ميرك شيخ بن فصيح الدين الهروي ، سافر في عهد جهانگیر وفي ريعان شبابه من خراسان إلى الهند ، وتلمذ في لاهور لعبد السلام اللاهوري (١٠٣٧هـ) <sup>(١)</sup> ، ثم سافر إلى الحرمين الشريفين وأخذ الحديث عن كبار المشايخ ، فرجع إلى الهند وأصبح من ملازمي شاهجهان ومعلماً لولده داراشكوه <sup>(٢)</sup> وسائر أولاده <sup>(٣)</sup> .

وفي العام السابع عشر من حكمه سنة ١٠٥٣هـ ولي على القرض المكرّر <sup>(٤)</sup> ، وفي الثالث والعشرين سنة ١٠٥٩هـ نال المنصب الألف والخمسمائة والمائة للخیل <sup>(٥)</sup> ، وفي الثامن والعشرين سنة ١٠٦٤هـ مُنح منصب الحسبة لديوان بیگم صاحب <sup>(٦)</sup> وزید له خمسمائة لذاته وخمسون للخیل حتى صار

(١) تنظر ترجمته في نزهة الخواطر ٢٢٣/٥ - ٢٢٤ ، وقرأ عبد السلام على الحكيم فتح الله الشيرازي (٩٩٧هـ) وهو على جمال الدين محمود الشيرازي (٢٠٠هـ) وغيث الدين منصور الشيرازي (٩٤٨هـ) وقرأ جمال الدين على جلال الدين الدواني (٩٠٨هـ) وغيث الدين على أبيه صدر الدين محمد الشيرازي (٩٠٣هـ) ، ينظر مرآة العالم ٤٤٨/٢ و ٤٤٠ و ٤٢٦ ، وهفت اقلیم ٢٣٤/١ و ٢١٧ ، وتحفة الكرام ٧٢/٢ و ٧٣ .  
(٢) ولد سنة ١٠٢٤هـ ، وقتله أخوه عالمگیر سنة ١٠٧٠هـ بأكبرآباد ، ونقل جسده إلى دهلي ودفن هناك ، ينظر نزهة الخواطر ١٤٣/٥ - ١٤٤ .

(٣) مرآة العالم ٤٤٨/٢ ، مآثر الأمراء ٥١٨/٣ - ٥١٩ ، تحفة الكرام ١٩٠/٢ ، نزهة الخواطر ٤١٥/٥ ، وذكر داراشكوه تلميذته له في كتابه سكينۃ الأولياء ٥٩ ، وأخذ ميرك شيخ عن عبد السلام في ص ٢٠٩ و ٢٣٦ ، كما ذكر من تلاميذه ملاأبا بكر المتوفى سنة ١٠٤٩هـ وذلك في ص ٢٤٣ .

(٤) شاهجهان نامه ٣٢٦/٢ ، مآثر الأمراء ٥١٩/٣ .

(٥) شاهجهان نامه ٨٤/٣ .

(٦) جہان آرا بیگم بنت شاهجهان (١٠٢٣ - ١٠٩٢هـ) ، تنظر ترجمتها في نزهة الخواطر ١٢٣/٥ .

ألفان له ومائتان للخیل<sup>(١)</sup>، ثم زيد على ذلك خمسمائة أخرى<sup>(٢)</sup>، ولما جلس عالمگیر على العرش أكرمه ومنحه الخلعة في السنة الأولى من حكمه<sup>(٣)</sup>، وزاد له في عيد عامه الثاني خمسمائة أيضا فنال ثلاثة آلاف لنفسه ومائتين للخیل<sup>(٤)</sup>، وفي ختام ذلك العام ولي الصدارة العظمى بعد عزل السيد هداية الله القادري عنها<sup>(٥)</sup>، فما لبث أن أعفي من منصبه لكبر سنه في العام الثالث أو الرابع<sup>(٦)</sup>، توفي سنة ١٠٧٠هـ، كما في مرآة العالم، أو سنة ١٠٧١هـ كما في مآثر الأمراء<sup>(٧)</sup>.

جدّه الأعلى : الخواجه كوهي، قالوا في ترجمة أبيه محمد أسلم: إنه من أحفاد الخواجه كوهي من مشاهير مشايخ خراسان<sup>(٨)</sup>، ولم نعر له على ترجمة فيما لدينا من كتب التراجم.

من أقربائه أيضا: محمد سعيد الأكبر آبادي المعروف بـ«مير كلان المحدث»، وقد نقلنا في ترجمة أبيه محمد أسلم أنه من أقرباء مير كلان، وهو سبط الخواجه كوهي المتقدم قريبا، أخذ علوم الحديث عن السيد ميرك شاه

(١) شاهجهان نامه ١٤٣/٣ و ٣٥٦، مآثر الأمراء ٥١٩/٣، مرآة العالم ٤٤٨/٢.

(٢) مآثر الأمراء ٥١٩/٣.

(٣) مرآة العالم ١٢٦/١، عالمگیر نامه ٣٠٣، آداب عالمگیری ١٠٨٥/٢.

(٤) مرآة العالم ١٥٣/١ و ٤٤٨/٢، آداب عالمگیری ١١١٢/٢، مآثر الأمراء ٥١٩/٣.

(٥) مرآة العالم ١٨٢/١ و ٤٤٩/٢، عالمگیر نامه ٤٧٣، مآثر الأمراء ٥١٩/٣، وتنظر

ترجمة القادري في مآثر الأمراء ٤٥٦/٢ - ٤٥٧.

(٦) مرآة العالم ٢٣٠/١ و مآثر الأمراء ٥١٩/٣.

(٧) مرآة العالم ٤٤٩/٢ و مآثر الأمراء ٥١٩/٣، وينظر أيضا نزهة الخواطر ٤١٦/٥.

(٨) مرآة العالم ٤٤٢/٢، مآثر الأمراء ٨٩/٣، سبعة المرجان ٦٧، مآثر الكرام ٢٠٧، أبجد

العلوم ٢٣٢/٣، تذكرة الناروي ١٧٨.

الشيرازي<sup>(١)</sup>، وسافر من هرة إلى الهند في عهد أكبر شاه<sup>(٢)</sup> فأعزّه السلطان، وتلمذ له ابنه جهانكير وكثير من الناس<sup>(٣)</sup>.

قال غلام علي آزاد: قرأ العلم على أعيان عصره، وأسند الحديث عن جمال الدين المحدث<sup>(٤)</sup> وابنه ميرك شاه، وأدرك كثيرا من أكابر الفرقة النقشبندية، وتشرف بزيارة الحرمين الشريفين، وأخذ عنه الشيخ علي القاري صاحب المرقاة<sup>(٥)</sup>.

وجعله في نزهة الخواطر ابنا للخواجه كوهي، وزاد أنه قرأ العلم على عصام الدين الإسفرايني، وقرأ عليه السيد غضنفر الحسيني<sup>(٦)</sup>، وكان عالما كبيرا محدثا محققا لما ينقله كثير الفوائد جيد المشاركة في العلوم، له يد طويلة في

---

(١) نسيم الدين، محمد بن جمال الدين الشيرازي، المعروف بميرك شاه (١٠٠٠-١٠٦٠)، نزيل هرة، قام مقام أبيه في الدرس والإفادة، تنظر ترجمة له في حبيب السير ٣٥٩/٤.

(٢) جلال الدين، محمد أكبر بن همايون بن بابر التيموري الكوركاني، ولد سنة ٩٤٩ هـ، وحكم سنة ٩٦٣ هـ في قسبة «كلانور» من أعمال لاهور، وتوفي سنة ١٠١٤ هـ ودفن بقرب آگره.

ألف في تاريخه أكبرنامه وطبقات أكبري وغيرهما، وينظر نزهة الخواطر ٧٤/٥-٨٠.

(٣) مرآة العالم ٤٣٨/٢، مآثر الأمراء ٩٠/٣، سبعة المرجان ٦٧، مآثر الكرام ٢٠٧، أبجد العلوم ٢٣٢/٣، حقائق الحنفية ٣٨٥، تذكرة الشاروي ٢٣٠-٢٣١، نزهة الخواطر ٣٣١/٤.

(٤) جمال الدين، عطاء الله بن فضل الله الحسيني الدشتكي الشيرازي، فاضل محدث، أقام بهرة عدة سنين يدرس ويعظ الناس، وكان حيا في أوائل سنة ٩٣٠ هـ كما يستنتج من كتاب حبيب السير ٣٥٨/٤.

(٥) مآثر الكرام ٢٠٧، وفي مرقاة المفاتيح ٣/١، ثم (إني قرأت أيضا بعض أحاديث العشكاة على منبع بحر العرفان مولانا الشهير بميركلان، وهو قرأ على زبدة المحققين وعمدة المدققين ميرك شاه، وهو على والده السيد السند مولانا جمال الدين المحدث....

(٦) تنظر ترجمته في نزهة الخواطر ٣٠١/٥.



الحديث، درّس وأفاد مدة حياته مع الطريقة الظاهرة الصلاح<sup>(١)</sup>.

وفي مرآة العالم: لما جاء الخواجه عبد الشهيد الأحراري<sup>(٢)</sup> إلى الهند طلب من مير كلان أن يدرّسه الحديث، وتواضع مير كلان ملتصبا منه أن يجعله في سلك مريديه ويلقّنه الطريقة، وقبّل الطرفان، ثم قرأ عليه مير كلان كتاب المشكاة الذي صحّحه جماعة من المحدّثين وقال: كان هذا أعزّ الأشياء إلي، وأعطاه الخواجه خرقة جدّه الخواجه أحرار، وتوفي بأكبر آباء<sup>(٣)</sup>.

واختلف في سنة وفاته ومدة عمره، فعن البدايوني أنه مات بها سنة ٩٨١ هـ وله ثمانون سنة<sup>(٤)</sup>، وفي سبحة المرجان وغيره أنه توفي سنة ٩٨٣ هـ وعمره مائة سنة ودفن بها<sup>(٥)</sup>.

وتاريخ وفاته بالفارسية كما في حدائق الحنفية: «فخر زمانه»<sup>(٦)</sup>.

### ثقافته

علمه وفكاؤه: رأينا ما في أنفاس العارفين من أن الزاهد الهروي قد أكمل دراسته وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وقد ألّف شرحه الممتع هذا قبل سنة ١٠٦٤ هـ أي أكثر من أربعين عاما قبل وفاته، يدل هذا كله على مدى نباهته وكمال استعداده وعلى دقة نظره وقوة تفكيره في المسائل، كما تشهد على ذلك بوضوح تصانيفه التي طار صيتها في بلاد الهند ونالت إعجاب علمائها وإكبارهم، حتى

(١) نزّهة الخواطر ٤ / ٣٣١-٣٣٢.

(٢) من مشايخ النقشبندية، تنظر ترجمته في نزّهة الخواطر ٤ / ١٨٠.

(٣) مرآة العالم ٢ / ٤٣٨.

(٤) نزّهة الخواطر ٤ / ٣٣٢.

(٥) سبحة المرجان ٦٧، مآثر الكرام ٢٠٧، أبجد العلوم ٣ / ٢٣٢، حدائق الحنفية ٣٨٥.

تذكرة الناري ٢٣١.

(٦) حدائق الحنفية ٣٨٥.

عكفوا عليها بالشرح والتعليق وأصبح بعضها محورا للتدريس مدة من الزمن، فتنافسوا في فهمها وتفاخروا بمطالعتها وتدريسها، كما ستقف على ذلك كله.

لقد اكتسب الزاهد الهروي منزلة رفيعة في المنطق والكلام والحكمة دون نزاع، وشارك في الأصول والتفسير وسائر العلوم؛ كما سيمرّ بنا أن عبد الرحيم الدهلوي (١١٣١هـ) قرأ عليه الكتب الكلامية والأصولية وأن العلوم قد انتشرت في العالم الهندي عن طريق تلميذه هذا الذي يصل بسلسلة تلمذته إلى المحقق الدواني<sup>(١)</sup>.

وبالجملة فقد كان عالما واسع المعرفة، بارعا في الأمور الفلسفية، وبذلك أسهم بنصيب أوفر في ارتقاء النشاطات العلمية ولا سيما العقلية في الهند. ويؤيد ذلك أقوال بعض العلماء في حقه :

قال معاصره بختاورخان: هو أفضل وأعلم أقرانه في أكثر العلوم وخاصة في الكلام والحكمة، تظهر آراؤه السديدة وأفكاره الراقية من خلال حواشيه على شرح المواقف وغيره من الكتب الدراسية واضحة لأهل الفطنة والذكاء<sup>(٢)</sup>.

وجاء في أنفاس العارفين: لم ير زمانه نظيرا له في جودة الذهن واستقامة الفهم<sup>(٣)</sup>.

وقال غلام علي آزاد في سبحة المرجان: كان ذا ذهن ثاقب وفكر صائب، حَمَلَ الراية في ميدان التحقيق، وحاز قصب السبق في مضمار التدقيق، إلى أن سبق السابقين، وتفرّد في الحاضرين واللاحقين<sup>(٤)</sup>.

(١) اليانغ الجني ٨٠، رود كوثر ٦٠٤، وسيأتي تفصيل هذه السلسلة العلمية.

(٢) مرآة العالم ٤٥٤/٢، ومثله ما في مآثر الأمراء ٩١/٣.

(٣) أنفاس العارفين ٣٣.

(٤) سبحة المرجان ٦٧.

وقال أيضا في مآثر الكرام: بطل ميدان التحقيق، ورائد طريق التدقيق، دقة طبعه قطرت الدماء من عروق العلم، وثبابة ذهنه ارتقت بألوان الكلام إلى مراتب العطر، تقدّم على أساتذته بقوة إدراكه الفطري، ورفع راية التفوق بين أذكى أزمانه<sup>(١)</sup>.

وفي نزهة الخواطر: الشيخ العالم الكبير العلامة القاضي محمد زاهد... أحد الأساتذة المشهورين في الهند، لم يكن له نظير في عصره في المنطق والحكمة... وكان مفرط الذكاء، سريع الإدراك، قوي الحافظة، لم يكن يحفظ شيئا فينساه، فتمّهر في الفصائل وتأهّل للفتوى والتدريس وله ثلاث عشرة سنة<sup>(٢)</sup>. تصوفه: امتازت الهند ورجالها في مراحل تاريخها الإسلامي بألوان مختلفة من الزهد تسمّى جميعا بالتصوّف، فقد غلبت هذه الصبغة إلى جانب العلوم الدراسية على كثير من شخصيات بلادها وتأثروا بشيء من مراتبه وطرائقه المتكاثرة، أما الزاهد الهروي فقد عُرف بالاضطلاع بعلوم عديدة كالْحكمة والكلام، ولا نراه يذكر في كتب التراجم والطبقات في سلك المتصوفة أو من ينتمي إلى طريقة خاصة منهم، إلا في أنفاس العارفين، فقد أشار صاحبه ولي الله الدهلوي الصوفي إلى وجود هذه النزعة فيه إشارة مجملّة، قال: كان ذا حظّ وافر من مشرب الصوفية وأدرك صحبة أحد من أكابر هذه الطريقة<sup>(٣)</sup>.

حكايّتان عنه: للحكايّات والقصص التاريخية دور واضح في تصوير جوانب من ثقافة شخصياتها، وقد جاء في أنفاس العارفين نموذجان منها في شخصية الزاهد الهروي يَصوّر أحدهما حلمه والآخر زهده وتقواه، يقول تلميذه

(١) مآثر الكرام ٢٠٨.

(٢) نزهة الخواطر ٣٠٦/٦.

(٣) أنفاس العارفين ٣٤.



١ - بعث السلطان يوما إلى الزاهد يطلبه، فتهيا بسرعة وأراد الخروج من الباب، فوصلت إليه وأمسكت كلا مصراعيه بشدة، وقلت: لا أسمع بخروجكم حتى تنجزوا العمل الفلاني، فقال: اجلس حتى أعود وأسمع كلامك ببال مطمئن فأنا الآن مضطرب الخاطر، قلت: لا، لا أسمع بأن تخرجوا حتى تفعلوا ما طلبته منكم، ولما رأى جدّي وإصراري لبث ولم يتقدم خطوة واحدة إلا وقد أنجز العمل، وتعجب الناس بعد أن شاهدوا هذه الواقعة<sup>(١)</sup>.

٢ - دعاني يوما من شهر رمضان إلى ضيافته، وكنت في داره حتى حان وقت المغرب وجاء بائع الكباب وبسط سفرة اللحم المشوي أمامه قاتلا؛ جثت بالندر، فتبسم الزاهد وقال: أي معنى للندر؟ فلئن كانت لك حاجة فأعرضها، قال: ليست لي حاجة، فبالغ في السؤال، وعلم أخيرا أن دكانه وقع في طريق وأراد أعوان الزاهد هدمه، فقال الزاهد: سأرسل غدا من يقيم الحق ولا يسعيد عنه، وقال: اذهب، قال: لكم أعددت هذا الطعام وتأخر الوقت بنحو لا يباع فيه هذا المقدار من اللحم، فقال الزاهد لمعلم أطفاله: يا فلان انظر بكم هذا الكباب وانقده ثمنه من دارنا، فذهب وقدره بنصف روبية، وقلت للزاهد بصوت منخفض: لم يتحقق ما تبغيه من اجتناب الرشوة، فإن لهذه السفرة من الكباب قيمة كبيرة، وإنما رضي بئمه بنصف روبية لحاجته تلك، فالتفت الزاهد إلى ذلك وطلب البائع وقال: قل الحق بكم اشتريت اللحم والتوابل والخطب وكم أجرتك؟ وبعد حساب ذلك أصبح الثمن ثلاثة أنصاف الروبية، فأعطاه إياه، ودعا معلم الأطفال وعاتبه عتابا شديدا وقال: أكنت تريد أن تنظر بالحرام؟

(١) أنفاس العارفين ٣٢-٣٣.

فأي عقل وأخوة هذين ١٩ وبعدئذ تناول طعام إفطاره<sup>(١)</sup>.

### أساتذته ونسبته العلمية

من الطبيعي أن يكون الزاهد الهروي قد تلمذ لعدد من فضلاء عصره في الهند كما نشأ وترى هناك، وهذا بإجماله مما نراه في مصادر ترجمته أيضا، ولكنه قد برز وأحرز تفوقا ملحوظا على أولئك جميعا حتى احتجبت أضواؤهم، فلم يزح أصحاب ترجمته الستار عن أسمائهم سوى أبيه محمد أسلم؛ ذكروا نشوئه في كنفه وقراءته عليه<sup>(٢)</sup>، وأستاذ أبيه محمد فاضل البدخشي (- ١٠٥٠ هـ)<sup>(٣)</sup>؛ هذه تلميذ تلميذه ولي الله الدهلوي في رسالة دانشمندی وعبد الحليم اللكهنوي في شرحه لهذا الكتاب من أساتذته في ضمن سلسلة نسبته العلمية، كما يظهر تلمذته له من كتاب آخر للدهلوي أنفاس العارفين<sup>(٤)</sup>.

وأما النسبة العلمية فهي كما ذكر عبد الحليم أن الزاهد تلميذ محمد فاضل البدخشي وهو قرأ على يوسف كوشج القراياغي (- ١٠٣٥ هـ) وهو على ميرزا جان الشيرازي (- ٩٩٤ هـ) وهو على جمال الدين محمود الشيرازي (- ٩٠٨ هـ)<sup>(٥)</sup>. وهذا بالإضافة إلى أن البدخشي

(١) أنفاس العارفين ٣٣.

(٢) سبحة المرجان ٦٧، مآثر الكرام ٢٠٨، أبجد العلوم ٢٣١/٣، حدائق الحنفية ٤٢٩، تذكرة الناروي ١٨٧، تذكرة آزاد ٣٩.

(٣) تنظر ترجمته في نزهة الخواطر ٣٨٤/٥.

(٤) تذكرة الناروي عن رسالة دانشمندی ٢٥١، التحقيقات المرضية ٧٧، أنفاس العارفين ٣٣، وذكر، أيضا في نزهة الخواطر ٣٠٦/٦.

(٥) التحقيقات المرضية ٧٧، وجمال الدين قرأ أيضا على صدر الدين محمد الشيرازي

كان قد قرأ على ميرزا جان أيضا كما قال في أنفاس العارفين: إنه ذهب إلى توران وقرأ على ميرزا جان الشيرازي وعلى ملا يوسف من أرشد تلاميذه<sup>(١)</sup>. وجاءت السلسلة في تذكرة الناروي عن رسالة الدهلوي المذكورة: أنه أخذ العلم عن أبيه عبد الرحيم وهو عن الزاهد وهو عن محمد فاضل البدخشي وهو عن ميرزا جان الشيرازي وهو عن ملا محمود المشهور بيوسف كوسج الشيرازي وهو عن جلال الدين الدواني<sup>(٢)</sup>، وهنا - كما ترى - قد جُمع خطأ بين العلمين يوسف كوسج القرا باغي<sup>(٣)</sup> ومحمود الشيرازي.

### تلاميذه

لم يفارق الزاهد الهروي التدريس والإفادة مدة عمره، فقد سبقنا عن غير واحد من مترجميه أنه ذهب في نهاية أمره إلى كابل ودرس وأفاد، كما مرّ بنا اشتغاله بالتدريس قبل ذلك في مركز الحكم آگره حينما كان محتسب العسكرة، وسنذكر فيما يلي بعض من أخذ عنه من تلاميذه بدھلي، هذا كله إلى جانب

→

(١- ٩٠٣ هـ)، ينظر تعليقات مرقوم پنجم سلم السموات بنقل از مرقوم چهارم آن ١٢٧ وهفت اقلیم ١/ ٢١٧.

(١) أنفاس العارفين ٣٣، وفي نزهة الخواطر ٥/ ٣٨٤: أنه قرأ على ميرزا جان الشيرازي ثم على صاحبه ملا يوسف كوسج.

(٢) تذكرة علماء هند للناروي ٢٥١-٢٥٢.

(٣) تنظر ترجمته في خلاصة الأثر ٤/ ٥١٠ وهدية العارفين ٦/ ٥٦٦ ودانشمندان آذربايجان ٤٠٤. وقد ذكر عبد الحمي بن عبد الحلیم الکنهوي في خاتمة الطبع لحاشية شرح التهذيب ١٨٣ أن ممن حرّر الحواشي على شرح التهذيب للدواني: «الشيخ يوسف كوسج القرا باغي الذي هو في سلسلة تلامذة الشارح والمحقق جمال الملة والدين الشيرازي».

مقدرته العلمية التي جعلته من أشهر أساتذة عصره، إذن فلا عجب إن رأينا معاصره بختاورخان يقول: صحبه وتربى على يديه كثير من الطلبة وبلغوا مراتب عالية في العلم والتدريس<sup>(١)</sup>.

وهالك أسماء من وقفنا على تلمذتهم له:

- ١ - ابنه محمد أسلم، وقد سبق في ترجمته أنه قرأ العلم على والده<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - عبدالرحيم بن وجيه الدين الدهلوي (- ١١٣١ هـ)<sup>(٣)</sup>، دَرَسَ عند الزاهد الهروي حين كان محتسب المسكر، وقرأ عليه شرح المواقف وسائر الكتب الكلامية والأصولية، وكان الزاهد يهتم به كثيرا حتى إن عبد الرحيم إذا لم يكن يطالع في يوم قال له الزاهد: اقرأ سطرا أو سطرين لئلا ينقطع الدرس فيضيع، كذا نقل ولده ولي الله الدهلوي في كتاب خصه بشرح أحواله وأدرجه في أنفاس العارفين<sup>(٤)</sup>.
- ٣ - حامد الجونپوري (- ٩٠)، في مرآة العالم وغيره: قرأ على الزاهد الهروي بعض العلوم وأكثر الكتب المتداولة<sup>(٥)</sup>.
- ٤ - أبو الفتح بن سليمان النيوتني (- ٩٠)، سار إلى الزاهد الهروي وأخذ عنه المنطق والحكمة<sup>(٦)</sup>.
- ٥ - عبد الفتاح بن هاشم الصمدني (- ٩٠)، ذهب إلى دهلي وأخذ عن الزاهد

---

(١) مرآة العالم ٢ / ٤٥٤، ومثله في مآثر الأمراء ٣ / ٩١.

(٢) نزهة الخواطر ٦ / ٢٧٤.

(٣) تنظر ترجمته في نزهة الخواطر ٦ / ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) أنفاس العارفين ١٤ و ١٥ و ٣٢.

(٥) مرآة العالم ٢ / ٤٥٧، تحفة الكرام ٢ / ٢٢، تكملة تذكرة الناروي ٢٦٤، نزهة الخواطر ٦ / ٦٠.

(٦) نزهة الخواطر ٦ / ١٥.



الهروي<sup>(١)</sup>.

٦ - محمد صالح البنكالي أو الهنگاني (؟ -)، لازم الزاهد الهروي وأخذ عنه<sup>(٢)</sup>.

٧ - محمد علي؟ قال الناروي في تذكرته عند ترجمته لمحمد وارث بن عناية الله البَنارسِي (١١٦٦هـ)؛ إنه قرأ العلوم الظاهرية على مُلّا إبراهيم تلميذ المولوي محمد علي الذي أخذ عن الزاهد الهروي<sup>(٣)</sup>.

٨ - القاضي مبارك بن دائم الكوياموي (١١٦٢هـ)، ذكره عبد الحي عند نقله لبعض آراء الزاهد قائلا: تبعه واقتفى أثره تلميذه القاضي محمد مبارك الكوفاموي<sup>(٤)</sup>.

## آثاره

يعدُّ الزاهد الهروي بحسب الاصطلاح المتعارف من أصحاب الشروح والحواشي لا من ذوي التأليف والتصنيف، إضافة إلى أن كمية آثاره قليلة لا تزيد على السبعة فيما نعلم، وما سيجيء في تفاخر أبي الحسن المنطقي وتقي علي الكاكوروي من تعدادها بتسع حواشٍ أو إحدى عشرة واثنتي عشرة فإننا لم نعثر على أسمائها ولا على نفس العدد كليا في سائر المصادر التي بأيدينا، ولا نستبعد أن عُدَّ منها تعليقاته على كتبه التي ختمت بـ«منه» وتعرف بالمنهيات أيضا، ومهما كان فإن ذلك ونحوه لا يطمئن في أصالتها وابتكارها، ولا يحط من قيمتها الواقعية

(١) نزهة الخواطر ٦/١٥٧.

(٢) نزهة الخواطر ٦/٣٢١ و ٢٧٥.

(٣) تذكرة الناروي ٢١٨، وكذا في نزهة الخواطر أيضا ٦/٣٦١.

(٤) التعليق المجيب ٣٨، مصباح الدجى ٣٧٣.

التي تدور حول محتواها العميق ونظرياته الدقيقة، كما عرفت اشتهاؤها عند باحثي الهند وأنهم نظروا إليها كتصنيف بديع، فشرحوها وعسّقوا عليها بكثرة ووفور.

وقسمت مصنفاته إلى متداولة في المدارس وبين العامة وغير متداولة<sup>(١)</sup>، والمتداولة ثلاثة قرّر تدريسها وعرفت غالباً بـ «الزواهد الثلاث»، وقد تعرف بـ «الحواشي الثلاث الزاهدية»<sup>(٢)</sup>، وهي:

١ - حاشية شرح المواقف للشریف الجرجاني<sup>(٣)</sup>، واشتهرت عند الدارسين بـ «مير زاهد شرح المواقف»، وهي حاشية على الموقف الثاني في الأمور العامة فقط قدّمها إلى السلطان عالمگیر، وفي أنفاس العارفين: الظاهر أن تسويد هذه الحاشية كان بمساعدته حين قراءته وتبييضها في كابل<sup>(٤)</sup>.

وله عليها تعليقات، وقد كُتِبَ عليها أيضاً ما يقرب من ثلاثين حاشية<sup>(٥)</sup>.

(١) كما في أنفاس العارفين ٣٤، ونزهة الخواطر ٦/٣٠٧.

(٢) الآداب العربية ١٥٢.

(٣) طبع منها مراراً ما قرّر تدريسه إلى نهاية المقصد الرابع من المرصد الأول، ففي المطبعة الأحمدية بدهلي سنة ١٢٩١ هـ، ومع حاشية وحيد الزمان الحيدريّادي عليها في المطبع العلوي بلكهنؤ سنة ١٢٩٦ هـ و ١٣١٤ هـ (فهرس الأزهرية ٣/١٥٩ و ١٨٣).

وذكرت في فهرس مكتبة الندوة ٢/٣٢١ نسخة منها ناقصة الأول كتبها محمد قيّم سنة ١٠٥٨ هـ، وتنظر مخطوطات أخرى لها في الآداب العربية ٣٦٢.

(٤) أنفاس العارفين ٣٤، وربما يبدو من عبارته أن تبييضه لها في كابل كان بعد استقالته من الاحتساب وفي المرة الثانية، وهذا نصّها بالفارسية: ظاهراً تسويد حاشية شرح مواقف بتقريب قراءة حضرت آيشان بود وتبييض آن در كابل، چون استعفاء منصب احتساب کردند بکابل رفته گوشه اختیار کردند.

(٥) ذكر عدد منها في الثقافة الإسلامية في الهند ٢٣٧-٢٣٨، والآداب العربية ٣٦٥-٣٧٤.

- ٢ - حاشية شرح التهذيب للمحقق الدواني<sup>(١)</sup>، وعبروا عنها كثيرا بـ «مير زاهد ملا جلال»، وربما عرفت بـ «الحاشية الزاهدية الجلالية» أو «الدوائية»<sup>(٢)</sup>، وأحال فيها على ثلاثة من كتبه حاشية شرح المواقف وشرح الرسالة المعمولة وحاشية شرح التجريد<sup>(٣)</sup>، ولعل ذلك يدل على تأخر تأليفها عن تلك الثلاثة، وله عليها تعليقات، وقد أربت حواشيها على الثلاثين<sup>(٤)</sup>.
- ٣ - شرح الرسالة المعمولة في التصور والتصديق للقطب الرازي وتعليقاته، وسأبحث عنه بالتفصيل.
- وما لم يتداول منها أربعة:
- ٤ - حاشية شرح الهياكل للدواني<sup>(٥)</sup>.

(١) طبعت مرارا في ضمن مجموعات، فأول مرة في مطبع نجم العلوم بلكهنؤ، وثانية في المطبعة العلوية بلكهنؤ سنة ١٢٦٤ هـ، وثالثة في نفس المطبعة سنة ١٢٩٣ هـ (اكثاء القنوع ٢٠١، معجم المطبوعات ١٩٨٣/٢، فهرس الخديوية ٨١/٦، فهرس الآصفية ٦٧٢/٣ - ٦٧٣)، وللمرة الخامسة في المطبع اليوسفي بلكهنؤ أيضا سنة ١٣١١ هـ، وصوّرت عن الأخيرة في دهلي سنة ١٣٣١ هـ وكابل ١٣٨٩ هـ، وهذه الطبعات كلها إلى آخر مبحث موضوع المنطق من مقدمته، وأما إلى أي موضع ألف الزاهد حاشيته فلم أتوصل إلى اطلاع دقيق على ذلك، وإنما استطعت أن أعلم أن تأليفه أكثر مما طبع، كما قد أحال في القسم المطبوع ص ٦٣ على مبحث الكلبي الطبيعي، ونقل في التحقيقات المرضية ١٢٢ عبارته في ذلك، وفي مصباح الدجى ٢٠٠ عن أواخر حاشيته على التصورات.

وفي معجم المطبوعات ١٨٩٣/٢ وفهرس الأزهرية ٣٩٧/٣ أنها طبعت في مدينة قازان سنة ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٨ م، وزاد في الأخير طبعة أخرى ضمن مجموعة سنة ١٣٢١ هـ. وتنظر مخطوطات لها في الآداب العربية ٣٨٢.

(٢) الآداب العربية ١٧٠ وتعليقة مترجمه ٣٨٢.

(٣) حاشية شرح التهذيب ٨٣ و ٩٧، قال عبد الحليم اللكهنوي في التحقيقات المرضية ٩: إن حاشيته على الحاشية الجلالية متأخرة عن حاشيته على الرسالة القطبية بزمان كثير.

(٤) ينظر عدد منها في الثقافة الإسلامية ٢٥٧ - ٢٥٨، والآداب العربية ٣٨٣ - ٤٠١.

(٥) غير مطبوعة، وأشير إلى مخطوطتين منها في الآداب العربية ٣٨٢.

وعليها حاشية لعبد الحي بن عبد الحليم اللكهنوي سَمَّاها تعليق الحماثل  
على تعليق السيد الزاهد المتعلق بشرح الهياكل<sup>(١)</sup>.

٥ - حاشية شرح التجريد للأصفهاني<sup>(٢)</sup>، ذكرنا إحالته عليها في حاشيته  
على شرح التهذيب.

٦ - تفسير القرآن<sup>(٣)</sup>.

٧ - رسالة في تحقيق ماهية العدد<sup>(٤)</sup>.

### موقف العلماء والدارسين من كتبه

قلنا آنفاً إن الثلاثة الأولى من كتب الزاهد مما كان يدرس في الديار الهندية  
برهة طويلة من الزمن، ولسنا ندري من أي عهد تقرّر تدريسها، ولكن اشتهر أن  
الشيخ نظام الدين السهالي (١١٦١هـ) وضع منهاجا جديداً في دروس الهند  
تلقاه الناس بالقبول وساد وانتشر بجميع مواده حتى مصر الأخير، وقد قرّر فيه  
أن آخر ما يقرأ في المنطق حاشيتا الزاهد على الرسالة المعمولة وشرح التهذيب،  
وآخر ما يقرأ في الكلام حاشيته على الأمور العامة من شرح المواقف<sup>(٥)</sup>، وذلك

---

(١) ذكرها في خاتمة حاشيته مصباح الدجى ٣٧٤ وقال: كتبتها أقل من النصف ولما صرفت  
عنان القلم إلى هذه الحواشي فات مني إتمامها وأرجو من الله أن يوفقني الآن لاختتامها،  
وتنظر أيضاً في آثار الأول ٢٣ - ٢٤، ونزهة الخواطر ٢٣٧/٨ وفيه أنه لم ينقها.

(٢) الثقافة الإسلامية في الهند ٢٣٥.

(٣) الآداب العربية ٢٧٧، ملحق بروكلسن ٢/٦٢٢، الأعلام ٦٥/٧، وفي الأخيرين أنه  
بالفارسية.

(٤) ذكرها ونقل عنها عبد الحليم في التحقيقات المرضية ١٢٤ و ١٢٥ وابنه عبد الحي في  
مصباح الدجى ٣٥٣.

(٥) الثقافة الإسلامية في الهند ١٦، وينظر أيضاً رود كوتر ٦٠٥ و ٤٧٥ ويبدو منه أنها مما كان  
يدرس في زمانه أي في أواخر القرن الماضي.



مما أمضاه عبد الأعلى اللكهنوي (١٢٠٧هـ) من أحفاده، واعتقد أن من كتب المعقول التي ينبغي تدريسها للطلبة حواشي الزاهد على الرسالة المعمولة وشرح التهذيب وشرح المواقف<sup>(١)</sup>.

وقد كان يفتخر وهاج الدين بن قطب الدين الكوياموي بأن أبيه (١١٦٠هـ) أسند مصنفات الزاهد الهروي عن شيخه محمد صالح البنغالي تلميذ الزاهد<sup>(٢)</sup>. وكان أبو الحسن المنطقي (١٢٩٣هـ) يديم النظر يوميا في حواشي الزاهد ومطالبها ومشكلاتها، وتفاضل في مناظرته مع تقي علي الكاكوروي (١٢٩٠هـ) بأنه طالع تسع حواشي للزاهد مرات عديدة وقابله الكاكوروي بأنه طالع إحدى عشرة أو اثنتي عشرة من حواشيه<sup>(٣)</sup>.

وأخيرا نرى صاحب نزهة الخواطر يقول في ترجمة أستاذه فضل الله بن نعمة الله اللكهنوي (١٣١٢هـ): كان ملازما لتدريس المنطق والحكمة لاسيما الزواهد الثلاث<sup>(٤)</sup>، يعني حواشي الزاهد الثلاث على الرسالة المعمولة وشرح التهذيب وشرح المواقف.

وإلى جانب ذلك كله فإنهم لم يقتصروا على النظر في موادها والبحث عن أفكاره ومبانيه فحسب، بل اهتموا بحواشيتها القيمة أيضا وما تضمنته من تفهيم وتحليل لنظرياته، فكتبوا عليها وتباحثوا فيها، ومن هذا القبيل تلك المراسلات العلمية حول مباحث غلام يحيى البهاري في حاشيته على شرح الرسالة المعمولة التي جرت بين العلمين الكبيرين عبد الحي بن عبد الحليم اللكهنوي (١٣٠٤هـ)

(١) نزهة الخواطر ٢٣٢/٧-٢٣٣ عن رسالته في التاريخ المسماة بالرسالة القطبية.

(٢) نزهة الخواطر ٣٢١/٦.

(٣) مواهب القلندر ١٢-١٣.

(٤) نزهة الخواطر ٣٦٥/٨.

وعبد الحق بن فضل حق الخير آبادي (- ١٣١٨ هـ) في صورة تعليقات عليها وأدت إلى أربعة تأليفات لعبد الحي في هذا الشأن<sup>(١)</sup>، قال في نزهة الخواطر عند ترجمته: كان ذا عناية تامة بالمناظرة؛ ينبه كثيرا في مصنفاته على أغلاط العلماء، ولذلك جرت بينه وبين العلامة عبد الحق بن فضل حق الخير آبادي مباحثات في تعليقات حاشية الشيخ غلام يحيى على شرح الرسالة المعمولة، وكان الشيخ عبد الحق يأنف من مناظرته ويريد أن لا يذاع ردؤه عليه<sup>(٢)</sup>.

ونحن لانشك أن ما جاء في تراجم كثير من علماء الهند بعد الزاهد الهروي من قراءة الكتب الدراسية أو المختصرات أو المطولات على فلان وفلان قد حوى قراءة شيء من كتبه الثلاثة المتداولة، غير أنا حصلنا على مجموعة من الأقوال تشرح لنا علاقتهم بهذه الكتب خاصة كقراءتها أو كتابتها أو قراءة حواشيها، وتوقفنا على مكانتها الدراسية في تاريخ التعليم لتلك البلاد ومدى اعتناء علمائها بها، ولذا نوّد نقلها هنا حسب وفيات أصحابها:

١- علي محمد خان الكيهرى (- ١١٦٢ هـ)، قرأ الكتب الدراسية إلى السلم والزاهدين على أساتذة عصره<sup>(٣)</sup>.

٢- عليم الله بن عبد الرشيد اللاهوري (- ١١٧٦ هـ)، قرأ على الشيخ محمد أفضل الشاه پوري المنطقي شرح التهذيب للمولى جلال الدين الدواني مع حاشية الحكيم الفيلسوف ميرزا زاهد الهروي<sup>(٤)</sup>.

٣- باسط علي بن محمد ماه الإله آبادي (- ١١٩٦ هـ)، لازم الشيخ صفة الله

---

(١) تنظر مقدمة تأليفه الأخير علم الهدى ٣٧٦، وسيأتينا التعريف بحواشيهما.

(٢) نزهة الخواطر ٢٣٦/٨.

(٣) نزهة الخواطر ١٨٩/٦.

(٤) سلك الدرر ٢٦١/٣، نزهة الخواطر ١٩٠/٦.

الخير آبادي (١١٥٧هـ) وقرأ عليه شرح المواقف وحاشية الزاهد على الأمور العامة<sup>(١)</sup>.

٤ - تفضل حسين بن أسد الله اللكهنوي (١٢١٥هـ)، درس حاشية الزاهد على شرح المواقف عند الشيخ محمد حسن بن غلام مصطفى اللكهنوي (١١٩٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

٥ - أمين الدين بن حميد الدين الكاكوروي (١٢٥٣هـ)، درس حاشيتي الزاهد على الرسالة المصولة وشرح التهذيب عند الشيخ محمد أحلم السنديلوي (١١٩٨هـ)<sup>(٣)</sup>.

٦ - نجف علي الحسيني النونهروي الغازيپوري (١٢٦١هـ)، حرّر بقلعه وقرأ جميع الكتب الدراسية من مقدمات الصرف إلى حاشية الزاهد الهروي على شرح المواقف<sup>(٤)</sup>.

٧ - حسين بن رمضان علي النونهروي (١٢٧١هـ)، قال في التكملة: قرأ بعد استغنائه عن التعلم حاشية القاضي محمد مبارك على حاشية الزاهد على شرح المواقف بدقة كاملة، رأيتها قد حازت اهتمامه وكتب عليها فوائد عديدة<sup>(٥)</sup>.

٨ - صيغة الله بن محمد غوث المذراسي (١٢٨٠هـ)، درس حاشية الزاهد على شرح المواقف عند الشيخ علاء الدين بن أنوار الحق اللكهنوي (١٢٤٢هـ)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الروض الأزهري ١٧٥، الانتصاح ١٣، نزهة الخواطر ٤٣/٦.

(٢) تذكرة الناري ٣٦، نزهة الخواطر ١١٠/٧.

(٣) نزهة الخواطر ٨٤/٧.

(٤) تكملة نجوم السماء ٤٩/١.

(٥) تكملة نجوم السماء ١٣٥/١.

(٦) نزهة الخواطر ٢١٩/٧.

٩ - محمد سلامة الله بن بركة الله البدايوني (- ١٢٨١ هـ)، حضر عند محمد مجد الدين لتكميل وتحقيق الكتب الدراسية المتعارفة من الزواهد الثلاث وغيرها كما قال هو نفسه في ترجمته<sup>(١)</sup>.

١٠ - علي كبير بن علي جعفر الإله آبادي (- ١٢٨٥ هـ)، درس حاشيتي الزاهد على شرح التهذيب والرسالة المعمولة عند الشيخ نصير الدين بن رضي الدين الإله آبادي<sup>(٢)</sup>.

١١ - تقي علي بن تراب علي الكاكوروي (- ١٢٩٠ هـ)، كان له اليد الطولى في الكتابة؛ فإن أكثر الكتب الدراسية ومنها حاشية الزاهد على شرح المواقف موجودة بخطه<sup>(٣)</sup>.

١٢ - بشير الدين بن كريم الدين القنوجي (- ١٢٩٦ هـ)، قرأ بعض رسائل المنطق كشرح الرسالة المعمولة على المولوي محمد حسن البريلوي، وقرأ شرح التهذيب للدواني وحاشيته للزاهد على المولوي محمد علي ابن أخت المفتي شرف الدين<sup>(٤)</sup>.

١٣ - نعمة حسين بن ولاية حسين الجونهوري (المولود ١٢١٧ هـ)، درس حاشيتي الزاهد على الرسالة المعمولة وشرح التهذيب عند الشيخ عطا حسنين البنارسي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نقله الفاروي في تذكرته ٧٧.

(٢) نزهة الخواطر ٣٣٣/٧.

(٣) مواهب القلندر ١٨.

(٤) نزهة الخواطر ١٠٠/٧، وفيه ٢٠٧/٧ عند ترجمة شرف الدين الرامپوري (- ١٢٦٨ هـ)

أن ممن تخرج عليه الشيخ محمد علي الرامپوري والشيخ محمد حسن البريلوي.

(٥) نزهة الخواطر ٥٠٦/٧.



١٤ - محمد علي بن خواص الرامپوري (القرن ١٣ هـ)، كانت مباحث السيد الزاهد في حواشيه على لسانه<sup>(١)</sup>.

١٥ - علي عباس بن إمام علي الجرياكوتي (-١٣٠٢ هـ)، قرأ حاشية الزاهد على الرسالة المعمولة<sup>(٢)</sup>.

١٦ - عبدالحمي بن عبدالحليم الكهنوي (-١٣٠٤ هـ)، قرأ حاشية الزاهد على الرسالة المعمولة، وألف عند قراءته إياها حاشيته هداية الوري إلى لواء الهدى على ما قال في مقدمته<sup>(٣)</sup>.

١٧ - صديق حسن بن أولاد حسن القنوجي (-١٣٠٧ هـ)، قرأ حاشية الزاهد ؟ وحواشيه وشرح المواقف على المفتي صدر الدين الدهلوي (-١٢٨٥ هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٨ - محمد بشير بن بدر الدين الشهنشواني (-١٣٢٣ هـ)، قرأ الزاهد على المفتي واجد علي بن إبراهيم البنارسي (-١٢٧٦ هـ)<sup>(٥)</sup>.

١٩ - النواب علي قاسم خان (-١٣٣٠ هـ)، قرأ «مير زاهد» ؟ على السيد مرتضى النونهروي<sup>(٦)</sup>.

٢٠ - أنوار الله بن شجاع الدين الحيدرآبادي (-١٣٣٦ هـ)، درس حاشية الزاهد على الرسالة المعمولة مع تعليقات البهاري عليها عند عبد الحمي بن

---

(١) نزهة الخواطر ٤٥٢/٧.

(٢) كذا يبدو من تذكرة الناري ١٤٤.

(٣) هداية الوري ١٣٦.

(٤) نزهة الخواطر ١٨٨/٨.

(٥) نزهة الخواطر ٤١٥/٨.

(٦) مطلع أنوار ٣٦٥، ولعل المراد بـ «مير زاهد» عند الإطلاق شرح الرسالة المعمولة.

عبدالحليم اللكهنوي، وفي الوقت نفسه ألف عبد الحي حاشيته مصباح الدجى على حاشية البهاري كما ذكر في مقدمته<sup>(١)</sup>.

٢١- محمد فاروق بن علي أكبر الجرياكوتي (القرن ١٤ هـ)، درس حاشية الزاهد على شرح التهذيب عند أبي الحسن المنطقي (-١٢٩٣ هـ)<sup>(٢)</sup>.

٢٢- محمد بن عيسى البكنوي (القرن ١٤ هـ)، درس حاشية الزاهد على الرسالة المعمولة مع حاشيتها لغلام يحيى عند المفتي لطف الله بن أسد الله الكوثلي (-١٣٣٤ هـ)، وقرأ شرح التهذيب للدواني وشرح المواقف للجرجاني مع حاشيتهما للزاهد على القاضي بشير الدين القنوجي (-١٢٩٦ هـ)<sup>(٣)</sup>.

٢٣- عبد الحي بن فخر الدين الحسيني (-١٣٤١ هـ) صاحب نزهة الخواطر، قال: قرأت حاشية غلام يحيى على شرح الرسالة على فضل الله بن نعمة الله اللكهنوي (-١٣١٢ هـ)<sup>(٤)</sup>.



مرکز اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

---

(١) مصباح الدجى ١٤٦.

(٢) تذكرة الناروي ٢٠٧.

(٣) نزهة الخواطر ٣٩٨/٨.

(٤) نزهة الخواطر ٣٦٥/٨.

## الكتاب

### عنوانه

عرف هذا الكتاب في كثير من مصادر ترجمة الزاهد الهروي بزيادة كلمة «الحاشية» على أحد عنواني متنه المعروفين: «حاشية رسالة التصور والتصديق» و«حاشية الرسالة القطبية»، وربما قيل: «شرح الرسالة القطبية»<sup>(١)</sup>، وجاء في بعض المراجع الحديثة باسم «حاشية التصورات والتصديقات»<sup>(٢)</sup>، أو «شرح رسالة...»<sup>(٣)</sup>، غير أن «التصورات والتصديقات» مما تداول إطلاقه على قسمي المنطق من شرح الشمسية للقطب الرازي، ولكن شهرته الغالبة في الهند جعلته يعرف هناك في الأكثر بما أخذ فيه اسم مؤلفه مع دلالة على رسالة القطب الرازي طلباً للاختصار وسهولة التعبير، فقد اشتهر بـ«مير زاهد رساله»، كما أطلق عليه «التعليقات الزاهدية على الرسالة القطبية»<sup>(٤)</sup> و«الحواشي الزاهدية المتعلقة بالقطبية»<sup>(٥)</sup> و«الحاشية القطبية

(١) اكتفاء القنوع ٢٠١، وطبع مصدراً به في إستانبول سنة ١٣١٠ هـ.

(٢) هدية العارفين ٣٠١/٢، معجم المؤلفين ٥/١٠.

(٣) معجم المطبوعات ١٨٩٣/٢ و ١٩٨٥، الأعلام ٦٥/٧، معجم المؤلفين ١٩٢/١٠.

(٤) طبع بهذا العنوان في كانبور سنة ١٢٧١ هـ.

(٥) عنوان لطبعتي ١٣٠١ هـ و ١٣١١ هـ في لكهنؤ.

الزاهدية»<sup>(١)</sup> و«الحاشية الزاهدية القطبية»<sup>(٢)</sup> أو «الرسالة الزاهدية على الرسالة القطبية»<sup>(٣)</sup> وما أشبه ذلك من أجزائها وتراكيب أخرى.

وقد عبّر عنه المؤلف في حاشيته على شرح التهذيب بـ«حواشي الرسالة المعمولة في التصور والتصديق»، كما جاء التعبير عنه في نفس الشرح بـ«التعليق» وفي تعليقاته بـ«الحاشية»<sup>(٤)</sup>، مما يظهر منه أن ليس له نظر خاص إلى اسم معين، وما نرجّحه أن نأخذ عنوان «الشرح» من قوله في بداية الكتاب: «فأردت شرح أسرارها وخفياتها» ونضيفه إلى «الرسالة المعمولة في التصور والتصديق» الذي اخترناه عنواناً للمتن في مقدمة تحقيقه.

### نسبته و تاريخ تأليفه

إن كتابنا هذا من الكتب التي لا مجال لأي شك في نسبتها إلى مؤلفها، فقد أحنانا عن ذكر شيء من الكثير من الشواهد القاطعة على ذلك اشتهاؤه لدى كل باحث له إلمام بالثقافات الإسلامية في الهند.

وأما تاريخ تأليفه فلم يذكره المؤلف ولم أستطع تحديده بما ظهر لي من القرائن، وإنما ذهبت أظنه - رغماً لدقته وغموضه - من أوائل تصانيفه، لأننا لا نرى فيه ذكراً لسائر كتبه في حين أنه أحال عليه في حاشيته على شرح التهذيب كما قدمنا<sup>(٥)</sup>، ويحقق ذلك دعاء الزاهد في مقدمته لنفسه وأبيه: «صانهما الله عن

(١) الآداب العربية ١٧٠، وأثبت على وجه الورقة الأولى من مخطوطة طهران وختمت به.

(٢) تعليقة مترجم الآداب العربية ٣٨٢.

(٣) اكتفاء القنوع ١٩٨.

(٤) حاشية شرح التهذيب ٨٣، وهذا الكتاب ١٤٠، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٨٠.

(٥) وفي التحقيقات المرضية ٩ عند البحث عن النظيرين للزاهد أيهما محقق عنده: إن



شر كل غبي وغوي»، فإن فيه دلالة ظاهرة على أنه ألف كتابه في حياة أبيه قبل سنة ١٠٦١ هـ التي توفي فيها؛ أي قبل وفاته بأكثر من أربعين عاما.

### تقدير العلماء له

لقد حاز تأليف الزاهد هذا نصيبا وافرا من المدح لدى علماء الهند، إلى جانب ما عرفنا من دراسته والتعليق عليه، ففي حاشية البهاري إشارات تشعر بتعظيمه؛ قال: ثم رأيت في تعليقات السيد الزاهد على الرسالة القطبية، من المخلقات ما يضيق القرائح الذكية، ريشما لم يحم أحد حوم ارتفاع شدفته، و لم يضع بشر مصباحا دون عتبه، فاختلج في صدري أن أكدح فيما يغنيه عن المفتاح بالافتتاح، ويبعد عن المصباح بالإصباح، إلا أن قلة بضاعتي قد يشبطني عن التجاسر على هذا المرام، وضيق باعتي يعوقني عن الانتصاب في هذا المرام<sup>(١)</sup>. وقال عبد العلي اللكهنوي في حاشيته: وكانت الحواشي المتعلقة بالرسالة القطبية المعمولة في التصور والتصديق... مشهودا لها بالإجادة، مشمولة على ما عجزت عنه العقول الوقادة، مشتملة على تدقيقات بديعة، ومحتوية على تحقيقات منيعة، بيد أنه كان فرائدها مقصورات في الخيام إلى الآن، لم يطمئن إنس ولا جان، وفرائدها بعد مستورات تحت الأصداف في قمر البحار، لم ينقص عليه الفواصون إلى هذه الأدوار<sup>(٢)</sup>.

→

حاشيته على الحاشية الجلالية متأخرة عن حاشيته على الرسالة القطبية بزمان كثير، فاحتمال التحقيق ليس إلا لما الندرج في حاشيته على الحاشية الجلالية، وأما ما في هذه الحاشية فهو في أول الفكر وبادئ النظر لا بعد إيمان النظر وتعمق الفكر.

(١) لواء الهدى ٨٥.

(٢) حاشيته على شرح الرسالة ٤.

وجاء في شرح ارتضا علي خان عليه؛ فلما كانت الحاشية الزاهدية على الرسالة القطبية محتوية من الحقائق العلمية على أسناها، منظومة من الدقائق الفلسفية على أجلاها، بيد أنها صارت لغاية الإيجاز، نازلة منزلة الألفاظ، بحيث يتعذر أن يخوض في بحار معانيها إلا واحد بعد واحد، ويتعسر أن يكون موردا لكل وارد، فعلق عليه مشاهير ديارنا من الفضلاء... فأبرزوا الجواهر المكنوزة في صخور عباراتها، وأظهروا جلائل الأسرار عن أستار إشاراتها...<sup>(١)</sup>

ووصفه عبد الحلیم اللکهنوی في بداية حاشيته بأنه حاشية قليلة المباني، كثيرة المعاني<sup>(٢)</sup>.

وذكره في كشف الحجب عند ذكر الرسالة نفسها مرتين، وقال: علق عليها ميرزاهد الهروي حاشية في غاية الدقة والغموض، ووصفها في المرة الأخرى بأنها مشهورة بين الطلبة<sup>(٣)</sup>.

وفي الثقافة الإسلامية: حاشية السيد الزاهد على الرسالة القطبية في مبحث العلم، وهو من أجزاء الحكمة ولكنهم يعدونها في كتب المنطق<sup>(٤)</sup>.

## حواشيه

أشرنا أكثر من مرة إلى ما كتب من الحواشي والتعليقات المتوافرة على كتب الزاهد الثلاثة وخاصة على شرح الرسالة المعمولة، ولعلنا لا نبتعد عن الواقع إذا قلنا ههنا ما قلناه في قراءة كتبه الثلاثة، فإننا نجد في تراجم غير قليل من علماء

(١) شرح الزاهدية ٢.

(٢) التحقيقات المرضية ٣.

(٣) كشف الحجب ٢٤٧ و ٤١٥.

(٤) الثقافة الإسلامية ٢٥٨.

تلك البلاد بصورة إجمالية أنهم كتبوا أو علقوا على الكتب الدراسية أو كثير منها، وهذا ونحوه ربما يتضمن التعليق على شيء من الكتب الثلاثة للزاهد.

ونحن قد حاولنا هنا أن نذكر تلك الحواشي المسلمة التي وقفنا عليها أو على تصريح بها في مصدر من المصادر، وقد بلغت الأربعين<sup>(١)</sup>، وأكثرها بل لعل جميعها لم يتجاوز أوائل شرح الرسالة التي هي مباحث حكمية تدور حول العلم وماهيته<sup>(٢)</sup>، عدا تعليقات الزاهد نفسه على كتابه كما سيأتي وصفها، وتحتوي تلك الحواشي غالباً على تعليق وشرح كثير من هذه التعليقات إلى الموضع الذي ذكرناه.

١ - حواشي وتعليقات الزاهد على شرحه، وتعرف غالباً بالإنهيات، كتبها الزاهد على جميع مباحث الكتاب، غير أنها لم تكن تدون باستقلال؛ بل جاءت متفرقة على نسخ الشرح مختومة بـ «منه»، ولذا لم أقف على جميعها كما سيأتي. ونعبد هنا أن سائر حواشي الكتاب تتضمن الشرح لأوائل هذه التعليقات بنقل عباراتها تماماً أو قسم منها أو بعنوان «قوله فيها: ...».

٢ - حاشية للقاضي مبارك بن دائم الكويطاموي (- ١١٦٢ هـ)<sup>(٣)</sup>.

٣ - حاشية لكمال الدين بن محمد دولة السهالوي (- ١١٧٥ هـ)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في خاتمة الطبع لحاشية عبد العلي اللكهنوي ٥٩؛ لما كانت الحاشية الزاهدية على الرسالة القطبية محتوية على الرموز والأسرار، اعتنى بتداولها وتحسينها الأفاضل الأخيار، حتى وجدت حواشيتها قريبة من الأربعين، ألفها أهل البلاد والكاملين.

(٢) تنتهي هذه المباحث بقول الزاهد ص ١٢٥: «إذ هنا تميزت الأفهام واختلفت الأقوام وزلت الأقدام».

(٣) الروض الأزهر ١٧٤، الانتصاح ١٤، نزهة الخواطر ٢٤٨/٦.

(٤) ذكرها في مصباح الدجى ١٥٢ مما ألف قبل حاشية البهاري.

٤ - لواء الهدى في الليل والدجى لغلام يحيى بن نجم الدين البهاري (١١٨٠ هـ) <sup>(١)</sup>، ألفها إلى قول الزاهد: «فالمراد بحصول الصورة» <sup>(٢)</sup> قائلا: هذا آخر ما تيسر لي إلى الآن في شرح هذا الكلام، والله أرجو أن يوفقني للإتمام حتى نختم بالصواب <sup>(٣)</sup>، وقال عبد الحي اللكهنوي في خاتمة حاشيته عليها: بقي هذا المرجو في حيز الرجاء ولم يمهله الأجل لشرح ما بقي من الكلام، ثم حكى أنه كان في ابتداء عمره غائصا في بحار المعقولات... ودخل في آخر عمره في السلسلة النقشبندية وترك الاشتغال بالمعقولات بالكلية حتى إنه لما عاد إلى لكهنؤ أحضر بعض طلبه العلم حاشيته هذه وسأل عن حل بعض المواضع فلم يقدر على جوابه <sup>(٤)</sup>، وقال الناروي: إنها متداولة عند علماء العصر <sup>(٥)</sup>، وفي نزهة الخواطر: هي حاشية دقيقة تلقاها العلماء بالقبول وأدخلوها في برنامج الدرس <sup>(٦)</sup>.



(١) طبعت عدة مرات مع شرح الزاهد وفي ضمن مجموعات، ففي سنة ١٢٧١ هـ بالمطبعة المحمدية في كانبور، وسنة ١٢٨٧ هـ بالمطبع النظامي في كانبور أيضا كما في اكتفاء القنوع ٢٠١ ومعجم المطبوعات ١٩٨٥/٢، وسنة ١٢٩٤ هـ كما في فهرس الأصفية ٦٦٨/٣ - ٦٦٩، وسنة ١٣٠١ هـ بمطبعة أنوار محمدي في لكهنؤ، وسنة ١٣١١ هـ بمطبعة نجم العلوم في لكهنؤ أيضا، وسنة ١٣٠٩ و ١٣٢١ هـ بالهند كما في فهرس الأزهرية ٤٣٥/٣، وأشير إلى عدة مخطوطات لها في الآداب العربية ٣٨٣.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١١٤.

(٣) لواء الهدى ١٣٤.

(٤) مصباح الدجى في لواء الهدى ٣٧٤، ونقلها عنه أيضا في نزهة الخواطر ٢١٦/٦.

(٥) تذكرة علماء هند ١٥٩.

(٦) ٢١٦/٦، وجاء في الثقافة الإسلامية ١٧: إن الناس أضافوا إلى الدرس النظامي كتباً أخرى من غير فكرة ولا روية، وظنوا أنها داخلة في نظام الدرس، فأضافوا في المنطق حاشية غلام يحيى على مير زاهد رساله.

وقد اتخذت هذه الحاشية بدورها أساسا لعدة حواش، وقفت منها على ما يلي:

- بدر الدجى في شرح لواء الهدى لعليم الدين بن عظيم الدين الشاهجهانپوري (-٢)، فرغ من تأليفه سنة ١٢٠٩ هـ<sup>(١)</sup>.  
- شمس الضحى لإزالة الدجى عن لواء الهدى لتراب علي بن شجاعة علي اللكهنوي (-١٢٨١ هـ)<sup>(٢)</sup>.

- التكملة العلى للواء الهدى لتراب علي اللكهنوي أيضا<sup>(٣)</sup>.  
- حاشية عليها لخليل الرحمن بن عرفان الرامپوري (-٢)<sup>(٤)</sup>.  
- حاشية عليها لمحمد سعيد بن واعظ علي العظيم آبادي (-١٣٠٤ هـ)<sup>(٥)</sup>.  
- هداية الورى إلى لواء الهدى لعبد الحى بن عبد الحليم اللكهنوي (-١٣٠٤ هـ)<sup>(٦)</sup>، وهي حاشية قديمة له كتبها إلى قول البهاري: «فلا تتجاوز

(١) مطبوع بالهند كما في فهرس الأزهرية ٣/٤٤٨.

(٢) تذكرة الناروي ٣٥، نزهة الخواطر ٧/١٠٥، الثقافة الإسلامية ٢٥٨.

(٣) تذكرة الناروي ٣٥، نزهة الخواطر ٧/١٠٥.

(٤) نزهة الخواطر ٧/١٦٠.

(٥) نزهة الخواطر ٨/٤٣١، الثقافة الإسلامية ٢٥٩.

(٦) عرّف عبد الحى نفسه بحواشيه في مقدمة حاشيته علم الهدى ٣٧٦، وتُنظر أيضا في تذكرة الناروي ١١٦ وآثار الأول ٢٣ ونزهة الخواطر ٨/٢٣٧ والثقافة الإسلامية ٢٥٩، وطُبعت مع شرح الرسالة ولواء الهدى في لكهنؤ بمطبعة أنوار محمدي سنة ١٣٠١-١٣٠٢ هـ ومطبعة نجم العلوم سنة ١٣١١ هـ، وطُبعت حاشيته مصباح الهدى ونور الهدى مع شرح الزاهد وحاشية البهاري قبل ذلك في كانبور سنة ١٢٨٧ هـ كما في معجم المطبوعات ٢/١٩٨٥ واكتفاء القنوع ٢٠١ ويبدو من فهرس الأصفية ٤/٧٠٤-٧٠٥ أن في هذه المجموعة أيضا حاشيته القديمة هداية الورى، وطُبعت حواشيه الثلاث ضمن مجموعة في الهند سنة ١٣٢١ هـ كما في فهرس الأزهرية ٣/٤٣٩ و٤٤٨.



الأربعة عند أحد»<sup>(١)</sup>، وفرغ من تأليفها سنة ١٢٨٠ هـ<sup>(٢)</sup>.

- مصباح الدجى في لواء الهدى لعبد الحي اللكهنوي أيضا<sup>(٣)</sup>، وهي حاشية

كبيرة جديدة على جميع مباحث البهاري، فرغ منها سنة ١٢٨٦ هـ<sup>(٤)</sup>.

- نور الهدى لحملة لواء الهدى، حاشية أجدد لعبد الحي أيضا<sup>(٥)</sup> إلى نفس

الموضع الذي ألف هداية الورى، فرغ منها سنة ١٢٨٧ هـ<sup>(٦)</sup>، وله حاشية على نور

الهدى سماها علم الهدى على حواشي نور الهدى<sup>(٧)</sup> وصنفها سنة ١٣٠٢ هـ<sup>(٨)</sup>.

- حاشية عليها لعبد الحق بن فضل حق الخير آبادي (- ١٣١٨ هـ)<sup>(٩)</sup>.

- حاشية عليها للسيد مرتضى النجفي الرضوي (- ١٣٢٣ هـ)، ألفها في

صفحه<sup>(١٠)</sup>.

- حاشية عليها لمحمد كمال بن كريم الدين العلي پوري (- ١٣٢٤ هـ)<sup>(١١)</sup>.

- حاشية عليها لعلی أصغر الفيض آبادي ؟<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) لواء الهدى ١٣٠، وهو واقع في تعليقه على قول الزاهد في شرح الرسالة ١١١: «لأن الأجزاء المقدارية».

(٢) تنظر نهايات حواشيه: هداية الورى ١٤٤ مصباح الدجى ٣٧٤ نور الهدى ٤٠٤ وعلم الهدى بهامش الأخيرة ٣٩٩، وذكرها أيضا في الثقافة الإسلامية ٢٥٩.

(٣) ينظر الهامش ٦ في الصفحة السابقة.

(٤) تذكرة الساروي ١١٠، نزهة الخواطر ٢٢٤/٨، الثقافة الإسلامية ٢٥٩، وطُبعت

على الحجر سنة ١٢٧٨ هـ كما في فهرس الأزهرية ٣/٣٧٧، وفي فهرس الآصفية

٣/٦٦٨-٦٦٩، حاشية عبد الحق الخير آبادي على ميرزاهد و غلام يحيى طبع ١٣١٤ هـ،

ورود في اكتفاء القنوع ١٩٨ ومجمع المطبوعات ١/٨٠٧ تعليقات على حواشي ميرزاهد

على القطبية لعبد الحق الحيدر آبادي ؟ طُبعت في كانبور سنة ١٢٧٧ هـ.

(٥) تكملة نجوم السماء ٢/٢٢٧.

(٦) نزهة الخواطر ٨/٤٥٣.

(٧) الثقافة الإسلامية ٢٥٩.

- ٥ - حاشية عليها لفيض أحمد بن الشيخ محمد <sup>(١)</sup> .
- ٥ - حاشية لأحمد عبد الحق بن محمد سعيد اللكهنوي (- ١١٨٧ هـ) <sup>(٢)</sup> .
- ٦ - التعليقات النورية على حاشية الزاهد على الرسالة القطبية لغلام نور بن سعد الله الأورنك آبادي (- ١١٨٩ هـ) <sup>(٣)</sup> .
- ٧ - رسالة في تأويل لفظ «كأن» الذي استعمله الزاهد الهروي في شرحه على الرسالة المعمولة <sup>(٤)</sup> لقمر الدين بن منيب الله الأورنك آبادي (- ١١٩٣ هـ) <sup>(٥)</sup> .
- ٨ - حاشية لمحمد ولي بن غلام مصطفى اللكهنوي (- ١١٩٨ هـ) <sup>(٦)</sup> .
- ٩ - حاشية لمحمد حسن بن غلام مصطفى اللكهنوي (- ١١٩٩ هـ) <sup>(٧)</sup> .
- ١٠ - حاشية للقاضي أحمد علي بن فتح محمد السنديلوي (- ١٢٠٠ هـ) <sup>(٨)</sup> .
- ألفها سنة ١١٦٩ هـ <sup>(٩)</sup> .

- (١) الآداب العربية ٤٠٠ مع الإشارة إلى مخطوطتين لها .
- (٢) تذكرة الناروي ١٣، نزهة الخواطر ٦/٢٨، الثقافة الإسلامية ٢٥٨ .
- (٣) نزهة الخواطر ٦/٢١٥، الذريعة ١٧/١٥٦ - ١٥٧ قال: رأيتها عند السيد إبراهيم بن محمد شبر النجفي .
- (٤) في بداية الشرح ص ٩١ .
- (٥) نزهة الخواطر ٦/٢٣٩، ولد حاشيتان منوطتان بكتابه مظهر النور يبحث فيهما عن نظرية الزاهد في دفع الشبهة المعروفة في العلم، أوردهما آزاد في سبعة المرجان ٧٠ و ٧٥ .
- (٦) تذكرة الناروي ٢١٩، آثار الأول ٣٣، نزهة الخواطر ٦/٣٦٢، الثقافة الإسلامية ٢٥٨ .
- (٧) تذكرة الناروي ١٨٥، آثار الأول ١١، نزهة الخواطر ٦/٢٩٧، الآداب العربية ٣٨٩ مع الإشارة إلى مخطوطات لها .
- (٨) تذكرة الناروي ٢٠، نزهة الخواطر ٦/٢٨، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٨٨ مع الإشارة إلى مخطوطات لها، وذكرها في مصباح الدجى ١٥٢ مما ألف قبل حاشية البهاري، ومنها نسخة في مكتبة ندوة العلماء برقم ١٢٤٥ كتبت سنة ١١٧٥ هـ كما في فهرسها ٢/٤٩٣ - ٤٩٤ .
- (٩) فهرس الأصفية ٤/٦٢١ .

- ١١ - حاشية لعبد الغني بن درويش محمد البدايوني (٢-) (١).
- ١٢ - حاشية لمحمد بركة بن عبد الرحمن الإله آبادي (٢-) (٢).
- ١٣ - حاشية لمحمد عظيم بن كفاية الله الكوباموي الملايوني (٢-) (٣).
- ١٤ - حاشية للمقاضي مربي الحسيني البهائوني (٢-) (٤).
- ١٥ - حاشية لنعيم الله بن غلام قطب الدين التهراني (١٢١٨هـ) (٥).
- ١٦ - حاشية لحيدر علي بن حمد الله السنديلوي (١٢٢٥هـ) (٦).
- ١٧ - حاشية لعبد العلي بن نظام الدين اللكهنوي المعروف بـ «بحر العلوم» (١٢٢٥هـ) (٧).

وقد كتبت عليها حاشيتان:

- كشف المكتوم في حاشية بحر العلوم لعبد الحليم بن أمين الله اللكهنوي (١٢٨٥هـ) (٨).

(١) نزهة الخواطر ٦/ ١٥٥.

(٢) نزهة الخواطر ٦/ ٢٩٢، الثقافة الإسلامية ٢٥٨.

(٣) نزهة الخواطر ٦/ ٣٣٣، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٨٨ مع الإشارة إلى مخطوطات لها، وذكرها في مصباح الدجى ١٥٢ مما ألف قبل حاشية البهاري.

(٤) نزهة الخواطر ٦/ ٣٦٨.

(٥) نزهة الخواطر ٧/ ٥٠٨ قال: ولم تطبع.

(٦) تذكرة الناري ٥٤، نزهة الخواطر ٧/ ١٥٣، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، مطلع أنوار ٢١٢، وذكرها في مصباح الدجى ١٥٢ مما ألف قبل حاشية البهاري.

(٧) حدائق الحنفية ٤٦٧، تذكرة الناري ١٢٣، آثار الأول ٢٤، نزهة الخواطر ٧/ ٢٨٦، الثقافة الإسلامية ٢٥٨ وفيه ص ١٧ أنها مما أضيف أخيراً وفي بعض المدارس إلى الدرس النظامي من غير فكرة ولا روية، الآداب العربية ٣٩٢ مع الإشارة إلى طبعها ومخطوطات لها. وقد طبعت في المطبع العلوي بلكهنؤ سنة ١٢٩٣هـ (اكتماء القنوع ١٩٨، لكهنؤ ١٢٩٢هـ، معجم المطبوعات ١/ ٥٣١: دهلي ١٢٩٢هـ).

(٨) حدائق الحنفية ٤٨٥، تذكرة الناري ١١٣، نزهة الخواطر ٧/ ٢٤٨، الثقافة الإسلامية ٢٥٩، وطبعها بهامش حاشية بحر العلوم في المطبع العلوي سنة ١٢٩٣هـ.

- حاشية أخرى عليها لمحمد أحسن بن شجاعة علي الكيلانوي  
(- ١٣٠١ هـ) (١).

- ١٨ - حاشية لمبين بن محبّ الكهنوي (- ١٢٢٥ هـ) (٢).  
١٩ - حاشية لأمين الله بن سليم الله النكرهسوي العظيم آبادي (- ١٢٣٣ هـ) (٣).  
٢٠ - حاشية لرفيع الدين بن ولي الله الدهلوي (- ١٢٣٣ هـ) (٤).  
٢١ - حاشية لعبد العزيز بن ولي الله الدهلوي (- ١٢٣٩ هـ) (٥).  
٢٢ - حاشية للسيد رستم علي الراميوري (- ١٢٤٠ هـ) (٦).  
٢٣ - شرح بالفارسية لعلاء الدين بن أنوار الحق المكنهوي (- ١٢٤٢ هـ) (٧).  
٢٤ - حاشية لفضل إمام بن محمد أرشد الخير آبادي (- ١٢٤٣ هـ) (٨).

- 
- (١) نزهة الخواطر ٤٠٨/٨، الثقافة الإسلامية ٢٥٩.  
(٢) تذكرة الناروي ٢١١، آثار الأول ٣٠، نزهة الخواطر ٤٠٤/٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨  
رفيه ص ١٧ أنها مما أضيف أخيرا ولي بعض المدارس إلى الدرس النظامي من غير فكرة  
ولا روية، الآداب العربية ٣٩٠ مع الإشارة إلى مخطوطات لها.  
(٣) نزهة الخواطر ٨٥/٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨.  
(٤) نزهة الخواطر ١٨٤/٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٩٤ مع الإشارة إلى  
مخطوطة لها.  
(٥) نزهة الخواطر ٢٧٤/٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٩٣ مع الإشارة إلى  
مخطوطتين لها.  
(٦) حدائق الحنفية ٤٦٧، تكملة تذكرة الناروي ٢٦٥، نزهة الخواطر ١٧٥/٧، الثقافة  
الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٩٩ مع الإشارة إلى مخطوطة لها.  
(٧) آثار الأول ١٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٩، وهو يتضمن ترجمة الكتاب وتعليقاته إلى  
الفارسية، طبع بعنوان «شرح فارسي مير زاهد رساله» في لكهنؤ بمطبعة نول كشور سنة  
١٣٠١ هـ (فهرس الآصفية ٤٩٢/٣ - ٤٩٣).  
(٨) تذكرة الناروي ١٦٢، نزهة الخواطر ٣٧٤/٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، وعدها في الآداب  
العربية ٣٩٣ من الكتب المطبوعة وأشار إلى مخطوطة لها.

٢٥ - حاشية لحسين علي خان الأخباري القائني البريلوي  
(-١٢٤٩هـ) <sup>(١)</sup>.

٢٦ - حاشية لظهور الله بن محمد ولي اللكهنوي (-١٢٥٦هـ) <sup>(٢)</sup>.

٢٧ - شرح مزجي للقاضي علي بن أحمد الكوياموي المعروف بـ «ارتضا  
علي خان» (-١٢٧٠هـ) <sup>(٣)</sup>، فرغ من تأليفه سنة ١٢٣٠هـ <sup>(٤)</sup>.

٢٨ - حاشية لمحيي الدين بن عبد القادر البدايوني (-١٢٧٠هـ) <sup>(٥)</sup>.

٢٩ - حاشية لولي الله بن حبيب الله اللكهنوي (-١٢٧٠هـ) <sup>(٦)</sup>.

٣٠ - التحقيقات المرضية لحل حاشية الزاهد على الرسالة القطبية لعبد  
الحليم بن أمين الله اللكهنوي (-١٢٨٥هـ) <sup>(٧)</sup>، صنفها في باندابمدرسة النواب ذي  
الفقار بهادر سنة ١٢٦٣هـ <sup>(٨)</sup>. يقول عنها ابنه عبد الحي: وقد كان تأليفها بإشارة

---

(١) تكملة نجوم السماء ١/٣٥: كما سمعت من لسان السيد مرتضى بن مهدي شاه النجفي،  
نزهة الخواطر ٧/١٤٥، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٩٩.

(٢) آثار الأول ١٦، نزهة الخواطر ٧/٢٢٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٩٥ مع  
الإشارة إلى مخطوطتين لها.

(٣) تذكرة نتائج الأفكار ٢٤٢، نزهة الخواطر ٧/٣٢٥، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب  
العربية ٣٩٤ مع الإشارة إلى مخطوطتين لها، وطبع بعنوان «شرح الزاهدية» مع شرحي  
ارتضا علي خان نفسه على شرح التهذيب وحاشية الزاهد عليه في حياة مؤلفه في مدراس  
سنة ١٢٦٦هـ.

(٤) شرح الزاهدية ٧٦.

(٥) تذكرة الناروي ٢٢٢، نزهة الخواطر ٧/٤٦٨.

(٦) تذكرة الناروي ٢٥٢، آثار الأول ٣٣، نزهة الخواطر ٧/٥٢٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨.

(٧) حدائق الحنفية ٤٨٥، تذكرة الناروي ١١٣، آثار الأول ٢٣، نزهة الخواطر ٧/٢٤٨.

الثقافة الإسلامية ٢٥٨، وطبع على الحجر بالهند سنة ١٢٧٢هـ كما في فهرس الأزهرية

٣/٣٥٥، وبالمطبع اليوسفي في لكهنؤ سنة ١٣١٢هـ.

(٨) التحقيقات المرضية ١٧٠.



المحقق نصير الدين الطوسي، فإن الأستاذ كان رأى في المنام أن المحقق الطوسي جاء ويده حاشية الرسالة القطبية للسيد الزاهد، وقال له: خذ هذه الحاشية، فأخذها من يده، فلما تيقظ من منامه عرض هذا المنام على بعض أساتذته (وهو آخر جدّه المفتي محمد أصغر)، فعبره بأنك تكتب على الحاشية الزاهدية تعليقات نفيسة، فجاءت التحقيقات المرضية مصدقة لتلك الرؤيا<sup>(١)</sup>.

٣١- حاشية لفضل رسول بن عبد الحميد البدايوني (- ١٢٨٩ هـ)<sup>(٢)</sup>.

٣٢- حاشية لمحمد الهدادخان الجّهري (- ١٢٩٤ هـ)<sup>(٣)</sup>.

٣٣- حاشية لخليل الرحمن بن عرفان الرامپوري (- ٩)<sup>(٤)</sup>.

٣٤- القول الفيصل لعناد الدين العثماني اللبكني (- ٩)<sup>(٥)</sup>.

٣٥- حاشية لغلام نبي الشاهجهانپوري (- ٩)<sup>(٦)</sup>.

٣٦- حاشية لمحمد ولي بن واحد علي خان (- ٩)<sup>(٧)</sup>.

٣٧- حاشية لنور الإسلام بن سلام الله الرامپوري (- ٩)<sup>(٨)</sup>.

(١) مصباح الدجى ٣٢٣.

(٢) تذكرة الناروي ١٦٤، نزّه الخواطر ٣٧٨/٧.

(٣) خاتمة الطبع لشرح الرسالة (لكهنؤا، مطبعة أنوار محمدي ١٣٠١ هـ ونجم العلوم ١٣١١ هـ) ص ٨٢.

(٤) نزّه الخواطر ١٦٠/٧.

(٥) الآداب العربية ٣٩٨ مع الإشارة إلى مخطوطات لها، وفي فهرس الأصلية ٦٦٨-٦٦٩ أنها طبعت سنة ١٢٥١ هـ.

(٦) حدائق الحنفية ٤٦٧، تكملة تذكرة الناروي ٢٧٢، نزّه الخواطر ٣٦٣/٧ وفيه أنها أشهر تصانيفه، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٩٩ مع الإشارة إلى مخطوطات لها.

(٧) الآداب العربية ٣٩٩ مع الإشارة إلى مخطوطة لها.

(٨) نزّه الخواطر ٥١٠/٧، الثقافة الإسلامية ٢٥٨، الآداب العربية ٣٩٨ مع الإشارة إلى مخطوطة لها.

٣٨ - الصحيفة المملوكية على شرح الرسالة القطبية لعبد الوهاب بن إحسان  
علي البهاري (١٣٣٥ هـ) <sup>(١)</sup>.

٣٩ - حاشية لساعات حسين بن رحمة الله البهاري ؟ <sup>(٢)</sup>

٤٠ - الفوائد المرضية في حل مشكلات حاشية الزاهد على الرسالة  
القطبية ؟ <sup>(٣)</sup>

### منهج الزاهد الهروي

سار الزاهد في شرحه على السنة المعروفة التي كان عليها أسلوب كثير من  
كتب هذا الفن وغيره في العصور الأخيرة، كما اتبعها أيضا في حاشيته على شرح  
التهذيب وشرح المواقف، وهي الشرح بـ «قوله...» لما احتاج إلى بحث  
وتمحيص، فيذكر ذلك الجزء المشروح بأكمله إذا كان قليلا، وإلا فعدة كلمات منه  
مع علامة: «الخ»، وهذا سيتضح فيما بعد بنظرة عابرة.

وأما طريقته في التأليف فتابعة لمتنه الرسالة المعمولة من بعض الجهات،  
ومن جهات أخرى تتلخص في الميزات التالية:

١ - غموض الأسلوب، وهو لم ينشأ من التعقيد في عباراته أو عدم مراعاة  
أساليب التأليف العربية كما نشاهد في بعض تأليف المستعربين، فعباراته في هذا  
الكتاب وغيره سلسلة مستساغة، وإنما نشأ ذلك من تركه لمقدمة أو أكثر في تبیین  
المطالب أو عدم تفسيره للمصطلح الذي استخدمه اتكالا على فهم القارئ وخبرته  
لمباحث الفن، كي يحتفظ بالاختصار المطلوب، وهذا ما يجب علينا ملاحظته

(١) نزهة الخواطر ٣١٦/٨، الثقافة الإسلامية ٢٥٨.

(٢) الثقافة الإسلامية ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) كذا في فهرس مكتبة ندوة العلماء ٥١٩/٢.

حين الرجوع إلى كتبه ومواجهة الصعوبة في تلقي مضامينها.

للزاهد عبارة في بعض تعليقاته<sup>(١)</sup> قرأها شيخ الإسلام خان الأورنك آبادي بشكل أوجد مصدرا لم يأت في اللغة العربية ومعاجمها، وقال في توجيهه: إن السيد الزاهد ليس من علماء العربية وليس هو متوجها إلى محاورات الفصحاء، بل همته مصروفة إلى دقائق المعقولات، فلا يبعد وقوع هذا المصدر في كلامه، وأجاب عنه عبدالحى يقول: إنه عجيب، فإن السيد الزاهد ليس يخترع الألفاظ ويقرر المصادر، ولا دخل في هذا للفصاحة فإن الفصاحة أمر آخر، والتكلم بالعبارة على قانون الصرف والنحو بالألفاظ الموضوعية العربية أمر آخر<sup>(٢)</sup>.

٢- توفية مراد المصنف، إن هذا الشرح للرسالة المعمولة مع كونه فريدا في باب لم يسبقه شرح آخر ومؤلفا على سبيل الاختصار قد أوصل ما أراده المصنف بكشف وتوضيح، ووفى بما وعده في المقدمة: «فأردت شرح أسرارها وخفياتها وكشف أسرارها وخفياتها»، مضافا إلى عملية نقد فاحصة لمختلف المسائل، يجلو مع ذلك كله ابتكارا وتفوق الزاهد في كتابه هذا.

٣- كثرة النقد والتحقيق، هذه ميزة بارزة للزاهد في هذا الكتاب وسائر تأليفه، فإن له في أكثر المواضيع المهمة نظرات خاصة تفردها أو بكيفية عرضها وتقريرها غالبا، كما يقول في مقدمته: «قاصدا لاتباع المذهب الصحيح وإن خالفه المشهور وأخذ بالحق الصريح وإن لم يساعده الجمهور».

٤- كثرة الإحالات، لست أعني الإحالة على سائر كتبه، فذلك مما لا نجد في هذا الكتاب وربما لتقدمه عليها في التأليف، وإن كان في كتبه المتأخرة أيضا

(١) تعليقاته المرقمة ٢٣.

(٢) هداية الوري ١٤٣.

لا يكثر من الإرجاع إلى ما تقدم منها، بل أريد الإحالة على موضع آخر من الكتاب نفسه، والرجوع إليه قد يعين الباحث على كشف مراده أو مقدمة ملحوظة ضمن استدلاله.

٥ - الاعتماد على المصادر الكثيرة، يعرف ذلك من تفحص الكتاب أو راجع فهرسي الكتب والأعلام الواردة فيه، غير أن الزاهد ليس ناقلًا لعبارات من تقدمه وآرائهم فحسب، إذ قد استهدف من خلاله أحد أمرين، إما التأييد لما حققه أو اختاره؛ ويستند لصحته إلى ما قاله المتقدمون كالفارابي وابن سينا وبهمنار، وإما توجيه النقد إليها أو دفعه عنها، ويذكر لهذا كلام المتأخرين القريبين من عصره كالديواني والباغنوي والداماد، وهو لا يصرح بأسماء هؤلاء المتأخرين جميعاً، فيعبر عن الديواني بـ «بعض المحققين»، وعن الباغنوي بـ «بعض الأذهان» و «بعض الفضلاء»، وعن الداماد بـ «بعض الأفاضل»، وكما أظن «بعض الأجلة» تعبيراً عن التفتازاني.

وفي نهاية الأمر يصح القول بأن منهج الزاهد يقوم على نظام دقيق موحد ساد جميع شؤون الكتاب ومواضعه التي من أهمها عرض المسائل واستدلالاتها من دون اضطراب واختلاف.

## آراؤه

إن للزاهد تحقیقات وآراء أبرزها في كتبه، وأصبح عدد منها مباني لكثير من مسائل الحكمة وحلّها، مما لم يرخص لمن جاءوا بعده أن يغضوا عنها أبصارهم ويتركوها جانباً، فعرضوا مضامينها أو نصوصها لا في تأليفهم المنطقية والحكمية فحسب، بل وفي مؤلفاتهم غير العلمية أو التي لم تدوّن في ذينك

العلمين خاصة<sup>(١)</sup>، ومن وجهة نظر نقدية فإنها وإن احتلت مكائتها اللائقة بها غير أن في بعضها شيئا من الإجمال والإبهام يستدعي لشرحها أحيانا فروعا واحتمالات عديدة، فاختصت بذاتها كثيرا من بحوث متأخريه من العلماء تبيانا لمقاصدها أو نقدها ومناقشتها، ويمكن أن يلاحظ ذلك جليا في حواشي كتبه وغيرها كما أسلفنا<sup>(٢)</sup>.

وقد حاولنا هنا أن نورد ما حققه أو اختاره وأشار إليه في هذا الكتاب من نصوص عباراته وما تفرق منها دون تصرف يغير ظواهر معانيها إلا ما قل وحيث اتفق عليه.

١ - مقسم التصور والتصديق، يبدو من الكتاب أن يكون المقسم عنده ههنا هو العلم الحصولي الحادث دون الحصولي مطلقا ودون مطلق العلم، فقد استدل على مورد القسمة بأنه «ينبغي أن يكون له دخل في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاص بها»<sup>(٣)</sup>، والحصولي القديم لا مدخل له فيها كما أن الحصولي مطلقا ومطلق العلم غير مختصين بها، فما شأنه ذلك ليس إلا العلم الحصولي الحادث. ومما يؤيد كون المقسم عنده ذلك أنه حين ينقل قول بعضهم من أنه الحادث فقط يرده بشموله للحضوري منه مع أن الحضوري مطلقا خارج

(١) كأنفاس المارفين ٣٤، وسبعة المرجان ٦٨-٧٠، والروض الأزهر ٣١٠-٣١١، وأبجد العلوم ١/١٤، ونزهة الخواطر ٦/٣٠٧، ومن الثانية كشف اصطلاحات الفنون ١/٣٥٤، ٣٥٥، و٢/١٠٦٢، ١٤٥٦، ١٤٦٠، وجامع العلوم ١/١٨١، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٣٧، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٩٨، و٢/٥٩، ٣٠٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٦، و٣/٢٦٩، ٢٧٩، ٤٤٧، و٤/١٣٢، مضافا إلى كثير من الموارد التي لم يذكر عليها اسم الزاهد.

(٢) من غير حواشيتها شروح وحواشي السلم، وحاشية المطار على شرح التهذيب ١٧، ١٩، ٢١، ٢٦، وحاشية المرجاني على شرح العقائد المضدية ١/١٣٥، ١٣٦، وغير ذلك.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ٩٢.



فيلزم التخصيص مرتين من غير ضرورة بعد إمكان التخصيص الواحد بالحصولي الحادث<sup>(١)</sup>، ولو كان مختاره أن المقسم هنا هو الحصولي مطلقاً لأمكن له الإيراد أيضاً بخروج القديم مطلقاً مع أن القديم الحصولي داخل في المقسم.

هذا، ولكن شيئاً من ذلك لا يدل على أنه من القائلين بعدم جريان الانقسام في الحصولي القديم؛ لجواز أن يقول بتقسيمه إليهما وفي الحين نفسه يخصص المقسم بالحصولي الحادث لما ذكر من التعليل.

وقد يستشعر اتجاهه إلى عدم الجريان من اعتراضه على الدواني في عبارته المعروفة: «إن شأن العقل الفعال في اختزان الصوائد الحفظ والتصديق معا وفي اختزان الكواذب الحفظ فقط»، فاعتراض بأنه يبتني على خلاف ما عليه الجمهور من اختصاص التصور والتصديق بالعلم الحصولي الحادث، فإنهم لا يستون العلم القديم تصوراً وتصديقاً<sup>(٢)</sup>.

٢ - علم الواجب تعالى بالممكنات، يذهب الزاهد إلى أن للواجب تعالى علمين بها، علماً بمعنى منشأ الانكشاف، وهو علم حقيقي إجمالي خلّاق للصور التفصيلية وصفة الكمال وعين الذات ولا يستلزم وجود المعلوم ولا ينافي إجماله انكشافها التفصيلي عنده تعالى، وعلماً بمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو عين المعلوم؛ وهو علم حضوري تفصيلي يباينه وليس صفة الكمال.

وأما كيف أن علمه تعالى الإجمالي يتعلق بالكثير مع وحدة الذات وبساطتها وكيف أنه منشأ لانكشاف الممدومات فاكتفى في بيانه بتشبيه هذا العلم بالصورة العلمية المتعلقة بجميع الأشياء، «فكما أن الصورة العلمية منشأ الانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف سواء كان ذلك

(١) شرح الرسالة المعنوية ٩٣-٩٤.

(٢) حاشية شرح التهذيب ١٣٢، وكذا قال الداماد أيضاً في القيسات ٣٨٧، وفي التحقيقات المرضية ٥ أنه يقول في الأفق المبين بما قاله الدواني.

المدرّك موجوداً أو معدوماً فكذلك هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ  
لأنكشاف جميع الأشياء عنده، وجميع الأشياء معلوم له سواء كانت تلك الأشياء  
موجودة أو معدومة»<sup>(١)</sup>.

وحقّق الجواب عن ذلك في حاشيته على شرح التهذيب بأن قال: إن  
للممكن جهتين، جهة الوجود والفعلية وجهة العدم واللافعلية، وهو بحسب الجهة  
الثانية لا يصلح أن يتعلّق به العلم، فإنه بهذه الجهة معدوم محض، فالجهة التي  
بحسبها يتعلّق العلم هي الجهة الأولى، وهي راجعة إليه، لأن وجود الممكن هو  
بعمنه وجود الواجب كما ذهب إليه أهل التحقيق، فعلمه تعالى بالممكنات ينطوي  
في علمه بذاته بحيث لا يعزب عنه شيء منها، ويميّزك على فهم ذلك حال  
الأوصاف الانتزاعية مع موصوفاتها، فإن لها وجوداً يحذو حذو الوجود الخارجي  
في ترتب الآثار، وهو منشأ الاتصاف وبحسبه الامتياز بينها وبين  
موصوفاتها<sup>(٢)</sup>.

٢- قضية الاتحاد في العلم الحضورى والحصولى<sup>(٣)</sup>، مما اعتقده الزاهد  
الهروى وبائع في إثباته ورآه منشأ لتقرير عدد من مسائل الحكمة أن العالم

---

(١) شرح الرسالة المعمولة ٩٤، والتعليقة ١٠. وهل علمه تعالى الإجمالي علم حضورى عنده  
أو لا؟ ليس في كلامه ما يدل على ذلك صراحة، وربما يستظهر من تخصيصه للعلم  
التفصيلي بالحضورى أنه ليس حضورياً عنده كما لا يكون حصولياً، وإن كان لا يستبعد  
كونه قائلاً بحضوريته بتوجيه أن المعلوم بالذات عنده تعالى هو ذاته أو أن اتحاد الحضورى  
مع المعلوم ليس في جميع الموارد، غير أن الأخير مما يطرده حكمه في التعليقة ١٣  
باتحادهما مطلقاً، تنظر حاشية عبد العلي على حاشية شرح التهذيب ٣٣ والتحقيقات  
المرضية ٤١.

(٢) حاشية شرح التهذيب ٩٤-٩٦.

(٣) ورد هذا المبحث في جامع العلوم ٢/ ٣٦٤-٣٦٥. وفي العلم الحضورى خاصة في  
كشف الاصطلاحات ٢/ ١٠٦٢.

والمعلوم والعلم في علم المجردات والنفس بأنفسها ليست متغايرة لا حقيقة ولا اعتباراً، وأراد بالحقيقة والاعتبار تلك الحيثية التي توجب الاختلاف والتكثّر بينها وتسمى حيثية تقييدية؛ بأن أخذت داخلية في مصداق كل منها فالتغاير الحقيقي أو في لحاظه وعنوانه فاعتباري.

وهذان العنوان من التغاير قد نفاهما مؤكداً، وقد علّل ذلك بأن قال: «كيف؟ والذات المأخوذة مع الحيثية أمر اعتباري يعتبرها العقل، والعلم المتعلّق بها علم حصولي»<sup>(١)</sup>، و«توضيحه أن الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن وليست موجودة في الخارج، وهذا ظاهر، فيكون العلم بتلك الذات المجردة علماً حصولياً، إذ حينئذ العلم بها لا يكون إلا بحصولها في الذهن واعتبارها مع تلك الحيثية»<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما ترى تعليل لانتفاء التغاير الحقيقي، لوضوح أن اعتبار الحيثية في العنوان لا توجب اعتبارية الذات المأخوذة معها، كما قد اعترف بأن للعلم الحصولي بعنوانه حيثية لا يخرج معها عن كونه أمراً حقيقياً خارجياً والعلم به حضوري<sup>(٣)</sup>. وأيضاً فإنه تعليل لذلك إذا كان التغاير من جهة اعتبار الحيثية في المعلوم<sup>(٤)</sup>، وأما إذا حصل من ناحية العلم والعالم واعتبارها فيهما فلا يتغير به المعلوم ولا يصير العلم به حصولياً، كما لا مدخل لما ذكره في نفي التغاير بين العلم والعالم أنفسهما، ومع هذا كله فإن دليله المذكور دليل صحيح في نفسه يثبت به الاتحاد في بعض الشقوق، ويبنى عليه شيء من المسائل.

(١) شرح الرسالة المعمولة ٩٦.

(٢) التعليقة ١٣، وفي حاشيته على شرح المواقف ٧٨؛ فإنه لو كان بينهما تغايراً سابقاً لكان العلم الحضوري صورة منتزعة من المعلوم وكان علماً حصولياً.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ٩٧.

(٤) التحقيقات المرضية ٥٦.

وهكذا اتحاد اعتقده أيضا بين العلم والمعلوم في سائر موارد العلم الحصري<sup>(١)</sup> كما في العلم بالصفات النفسانية وفي علم الباري تعالى التفصيلي بمعلولاته، وأما العلم الإجمالي فلم يثبت كونه حضوريا عنده حتى ينتقض هذا الحكم، وإن أمكن له القول بذلك بتوجيه للاتحاد كما أشرنا إليه.

وأما العلم الحصري فالاتحاد بينه وبين معلومه ذاتي عنده فحسب، وكل منهما يغير الآخر بالاعتبار؛ «حيث كان العلم فيه الماهية من حيث إنها مكتنفة بالعوارض الذهنية والمعلوم فيه هي مع قطع النظر عن تلك الحيشية»<sup>(٢)</sup>، ويبدو أنه بقوله هذا وافق المشهور؛ لما سيأتي عنه في تحقيق نظرية العلم أنه كيفية إدراكية مغايرة بذاتها للصورة الحاصلة ومحمولة عليها بالعرض، إذن لا يمكن افتراض الصورة الحاصلة علما حقيقيا؛ بل كانت معلومة دائما<sup>(٣)</sup>.

٤ - نظريته في العدد، ذهب أولا إلى أن العدد مركب من الآحاد دون الوحدات؛ مستدلا بحمله على المعدود مواطاة<sup>(٤)</sup>، وثانيا أنه من الأمور الاعتبارية الانتزاعية التي لا وجود لها مجردة عن مناشئ انتزاعها إلا في النفس، واستدل عليه بوجهين، أحدهما ضابطة السهروردي المعروفة من أن المتكرر بالنوع أمر اعتباري، والآخر أنه مركب من الأمر الاعتباري الذي هو عنده الآحاد كما قلنا<sup>(٥)</sup>. ومن مذهبه أيضا أنه لا يتركب من الأعداد تحته؛ سواء اشتمل على الجزء الصوري أو عرضت له الهيئة الاجتماعية أو كان عبارة عن محض الوحدات<sup>(٦)</sup>.

(١) التعليق ١٣، حاشية شرح التهذيب ٩١ و ٩٢-٩٣.

(٢) التعليق ١٣، حاشية شرح التهذيب ٩٠-٩١، حاشية شرح المواقف ٧٧.

(٣) جامع العلوم ٢ / ٣٦٧.

(٤) بحث عنه في جامع العلوم ٢ / ٣٠٣-٣٠٤.

(٥) شرح الرسالة المعمولة ١٠٥-١٠٦ والتعليقات ٢٣-٢٥.

(٦) شرح الرسالة المعمولة ١٠٧-١٠٨.

٥ - علة عدم المعلول ، ذهب إلى أنها ليست عدم علة معينة ؛ وإلا لزم تحقق المعلول عند وجودها وعدم علة أخرى ، وليست هي كل واحد من أعدام العلل المعنية ؛ وإلا لزم عند انعدام العلل معا توارد العلل المستقلة على معلول واحد ، وأيضا ليست هي عدم العلة التامة كما قال المحقق الداماد ؛ لأن العلة التامة هي مجموع العلل الناقصة بمعنى آحادها لا بمعنى المركب منها المغاير لها ، فعدمها ليس إلا أدمات آحاد العلل الناقصة ، إذن يلزم أن لا يعدم المعلول إلا عند أدماتها ، وهو خلاف الواقع . وإنما علة عدم المعلول هي عدم علة ما كما اختاره الدواني أيضا <sup>(١)</sup> .

٦ - الأجزاء المقدارية للجسم ، ليست هي معدومة صرفة لوقوعها موضوعات للقضايا الخارجية ، ولا موجودات متعددة متعازة وإلا يلزم تركيب الجسم المتناهي من الأجزاء غير المتناهية بالفعل ، ولا حقائق موجودة بوجود واحد كما قال الخوانساري لأن الوجود معنى مصدري ليس له فرد سوى الحصة المتخصصة بالوصف أو الإضافة ، «ثبت أنها موجودة واحدة بوجود الكل ، فليس في الخارج إلا امتداد واحد من غير أن يكون فيه تكثر وتعدد ، ثم العقل بمعونة الوهم ينتزع عنه أجزاء ويفرض شيئا دون شيء» <sup>(٢)</sup> .

٧ - ارتفاع النقيضين ، إنه محال في أي ظرف كان ، وما اشتهر من أن استحالاته تختص بما في الواقع ونفس الأمر وأنه غير مستحيل في مرتبة الماهية ونحوها لرجوعه إلى ارتفاع المرتبة عن النقيضين مما لا يوافقه التحقيق والنظر الدقيق ، وذلك لأن نقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود فيها على طريق نفى

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٠٩ - ١١٠ والتعليقة ٣٦ .

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١١١ والتعليقة ٣٩ .



المقيّد لا النفي المقيد، إذن لا محيص من تحقق أحدهما ولو قيل بارتفاعهما في المرتبة، ولو أمكن ارتفاعهما فيها لأمكن اجتماعهما في نفس الطرف، وهو مما لم يقل به أحد، وأما أن ارتفاعهما في المرتبة راجع إلى سلب المرتبة عنهما فإنه يستلزم الرجوع إلى سلب سلبها عن أحد الطرفين أيضا بناء على أن الطرف الآخر هو السلب البسيط، فلزم سلبها وسلب سلبها عنه، وهو بين الفساد<sup>(١)</sup>.

٨ - نظريته في العلم والشبهة المعروفة، تلك من أهم وأشهر نظرياته التي ابنتي عليها حل معضلات وشبهات أخرى على الرغم مما وقع بينهم من الخلاف في استبانة مقصوده<sup>(٢)</sup>، ومن الطريف أن موقفه هنا يتلاقى في أساسه ومادته مع أحد مسلكي صدر المتألهين الشيرازي في أسفاره وإن اختلفا من ناحية التعبير وأسلوب البيان، كما أنهما يشبهان نظرية القوشجي من دون تطابق معها، ومهما كان فإن للمقارنة العملية مجالا واسعا ندعه للمحققين والباحثين.

(١) التعليلة ٥٦، حاشية شرح المواقف ٤٨.

(٢) نُقِلَ في سبحة المرجان ٦٨-٧٥ عباراته من المذهب المنصور إلى آخر كلامه، ثم حاشيتين لقمّر الدين الأورنك آبادي منوطتين بكتابه مظهر النور يؤاخذ بهما على نظريته وما أورده على القوشجي في حاشية شرح المواقف مؤاخذه عنيفة. ولصيد النسيب الأحمدنكري موقف آخر منها يقول في جامع العلوم ٣٥٨/٢: إن للزاهد في هذا المقام في تصنيفاته تحقيقا تفرد به في زعمه وتفاخر به في ظنه وتكلم عليه أبناء الزمان وجرحه بعض فضلاء الدوران، وأنا شئت بقدر الوسع في تحريره وتفصيل مجملاته وإظهار مقاصده وإبراز مضمّناته بعد إتيان كلامه، ليظهر على الناظرين علو مرامه.

ومن أورد عباراته من المذهب المنصور بكاملها الشيخ حسن عطار في حاشيته على شرح التهذيب للخبیصي ص ١٩-٢٠، وقال قبل نقله ص ١٨: إني بعد حين من الزمان رأيت للعلامة مير زاهد الهندي حاشية علّقها على رسالة العلامة الرازي في التصور والتصديق ذكّر فيها كلاما يتعلق بهذا المقام في غاية التحقيق، فأحببت ذكره هنا وإن أدّى إلى مزيد تطويل، لعلمي أنه نادر الوجود.

يقول بأن العلم حقيقةً معنى حاصل بالمصدر يعبر عنه في الفارسية بـ«دانش»، وهي حالة إدراكية<sup>(١)</sup> من مقولة كيف تتحقق عند حصول الشيء في الذهن وتصدق على الأشياء الحاصلة في الذهن صدقا عرضيا، فيقال: الإنسان صورة علمية وعلم، وهذا كصدق الكاتب على الإنسان، إذ ليست هي نفس الموضوع ولا ذاتية له، وإلا لكانت محمولة عليه حال كونه موجودا في الخارج، ضرورة أن الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود، وهذا المعنى هو المراد بحصول الصورة<sup>(٢)</sup>.

ويجيب عن إشكال ابن سينا في الشفاء من كون صورة الجوهر جوهرًا وعرضا بناء على مختاره أن المقولات أقسام للموجود في نفس الأمر بأن الموجود في نفس الأمر عند حصول العلم أمران، الحالة الإدراكية التي هي عرض ومن مقولة كيف، والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي، وهذه من مقولة المعلوم وليست عرضا إلا إذا اعتبرت من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية، إذن كانت أمرا اعتباريا غير موجود في نفس الأمر، لأن المركب من المقيّد والتقييد أو منهما ومن القيد أمر يعتبره الذهن، فلم تدخل في الأعراض التي هي أقسام للموجود في نفس الأمر<sup>(٣)</sup>.

وقد أوردَ عليه بأن التقييد بالاكتناف إذا كان داخلا في العنوان واللحاظ كما هو شأن العلم الحصولي لم يكن اعتباريا محضا غير موجود في نفس الأمر كما قد صرح هو نفسه أن العلم المتعلق به علم حضوري مع أن العلم المتعلق بالأمر

---

(١) يعبر عنها بالحقيقة الإدراكية أيضا، كما يعبر عن الشيء الحاصل في الذهن بالإدراك والكيفية الإدراكية أحيانا.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٢٤، حاشية شرح التهذيب ٨١، حاشية شرح المواقف ٧٦.

(٣) التعليقة ٥٣، ونقله في جامع العلوم ٣٥٧/٢.

الاعتباري ليس إلا حصوليا، وحينئذ فالشبهة تعود قطعا<sup>(١)</sup>.

وأما الإشكال الآخر من كون صورة الجوهر كيفا فيتضح جوابه بما نقلنا عنه، فإن الحالة الإدراكية كيف قائم بالنفس عارضة للحقيقة الحاصلة في الذهن ومتحدة معها وجودا وبالعرض كمعرض الكاتب للإنسان، وما وجد في الذهن عرض بالمعنى المذكور وتابع للموجود الخارجي ومتحد معه نوعيا، وأما إطلاقها على الشيء الحاصل في الذهن فمن قبيل إطلاق العارض على المعروض وعلى سبيل التسامح، «فالعارض ليس إلا عرضا ومن مقولة كيف والمعروض ليس إلا عرضا وتابعا للموجود الخارجي»<sup>(٢)</sup>.

٩ - التصديق وتقسيم العلم، نظريته في التصديق لا تقل قيمة وشهرة عن مختاره في العلم كما أن هناك بحثا في الصلة بينهما سنشير إليه لاحقا، وقبل الورود في ذلك ينبغي أن نذكر تحقيقه في معاني التصديق اللغوية ومعناه الاصطلاحي بحيث تتبين الجهة المأخوذة في تلك المفاهيم إلى حد، فقد استنبط له ثلاثة معان في اللغة، أحدها الإذعان بأن القضية صادقة، وثانيها الإذعان بأن المحمول ثابت للموضوع مثلا في الواقع، وثالثها الإذعان بأن المتكلم أخبر عن كلام صادق، والمعنى الثاني هو الذي وقع عليه الاصطلاح عندهم<sup>(٣)</sup>.

ثم إن حقيقة التصديق إذعان بمعنى الكيفية الإذعائية التي هي حالة تلحق بالإدراك، واستدل عليه بأنه لو كان إدراكا للزم عند إقامة البرهان على قضية أدركناها بتمامها أن يحصل لها صورة أخرى في الذهن، وهو باطل؛ لأنه تماثل يستلزم تحصيل الحاصل، واستشهد له أيضا بالوجدان قائلا: ولا يخفى على من

(١) التحقيقات المرضية ١٦١.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٢٥، حاشية شرح التهذيب ٨١-٨٢، حاشية شرح المواقف ٧٦.

(٣) التعليقة ١١٤.

يرجع إلى وجدانه أن العلم صفة يحصل منه الانكشاف، والإذعان صفة ليس كذلك، بل يحصل منه بعد الانكشاف كيفية أخرى للنفس. ثم أيده بتقسيم المحققين للعلم إلى تصور ساذج وتصور معه تصديق، وما قال النصير الطوسي بصراحة أنهم قسموا المعاني إلى نفس الإدراك وإلى ما يلحقه، وقسموا ما يلحقه إلى ما يجعله محتملا للتصديق والتكذيب وإلى ما لا يجعله كذلك كالأمر والنهي وغيرهما، وسَمُّوا القسمين الأولين بالعلم<sup>(١)</sup>.

وبهذه التسمية التي ثبت عليها الطوسي وجه التقسيم المشهور إلى التصور والتصديق، فإن سَمَّى العلم لا يخلو عن كونه إدراكا وهو التصور، أو ما يلحقه على الوجه المذكور وهو التصديق<sup>(٢)</sup>. وسَلَك أيضا مسلكين آخرين، أحدهما أن التصديق أطلق على التصور مع التصديق إطلاق المقارن على المقارن كما هو المعروف<sup>(٣)</sup>، والثاني أن المراد به المصدق به، وهو المكثف بالكيفية الإذعانية من حيث هو كذلك، وليس هو إلا القضية، فباعتبار اتحادهما مع الإدراك قسم العلم إليه وإلى التصور<sup>(٤)</sup>.

وقد اتضح بما نقلنا أن اختلاف التصديق مع التصور اختلاف نوعي عنده، إذ التصديق كيفية إذعانية وليس من قبيل الإدراك، بخلاف التصور الذي هو نفس الإدراك<sup>(٥)</sup>. أيد ذلك بثلاثة أمور، أحدها شهادة الفطرة السليمة، وثانيها تنبيه بأن

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٣٠-١٣١، والساذج في تقسيمهم أي بدون التصديق ليكون حاصرا تنظر التعليقة ١٠٥، وبحث عن كلامه هنا في جامع العلوم ٣٠٨/١-٣١١.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٧٧ و ١٨٤ و ١٩٢ و ١٩٤ والتعليقة ٧٠.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٨٤.

(٤) شرح الرسالة المعمولة ١٨٤، حاشية شرح التهذيب ١٠٣.

(٥) حكى في نزعة الخواطر ٤٠٥/٧-٤٠٦ مناظرة لهذه المسألة في ترجمة مجد الدين بن

لكل من التصور والتصديق لوازم لا تتحقق في الآخر وهو يدل على اختلاف الملزومات، وثالثها أن أقسام التصديق من الظني وغيره بل نفس مراتب الظن مختلفة بحسب النوع لما تقرّر عند المشائية من أن الأشد مخالفاً بالنوع للأضعف، ومن هنا يمكن الحدس بأن التصور والتصديق أولي بذلك الاختلاف<sup>(١)</sup>.

وهنا قد يعرض شيء من الإيهام في شأن الإدراك الذي لحقه التصديق والإذعان وخالفه بالنوع؛ هل يريد به الصورة الحاصلة أو الحالة الإدراكية التي حققتها وكانت بدورها عارضة للصورة الحاصلة؟ كما أن هذا الثاني قد يبدو من عبارته في استشهاد بالوجدان. وأما على الأول كما هو الظاهر من استدلاله فهل الإذعان كيفية مغايرة للحالة الإدراكية أو نوع منها؟ وقد أعلن الزاهد موقفه لدى هذه الشكوك بصراحة ووضوح، وذلك عند دفعه للإشكال المعروف على



→

طاهر الشاهجهانپوري (١٢٠٨هـ)، وهي: قال ولي الله بن حبيب الله اللكهنوي في الأغصان الأربعة إنه قدم لكهنؤ مرة... وقال لي إن شيخكم ملا حسن ذهب إلى أن التصديق إدراك، والحقيقة أنه ليس بكيفية إدراكية؛ بل حالة تحصل بعد الإدراك كما ذهب إليه السيد محمد زاهد الهرودي في بعض تعليقاته، فقلت له إن الهرودي قلّد صاحب نقد التنزيل في خطأ فاحش صدر منه في تلك المسألة، لأنه يلزم على قوله أن المصدق به إدراك والتصديق جهل، وهذا لا يصح؛ لأنه إن قلت إنه إدراك لتعلّق العلم التصوري به فينبغي أن يكون المتصور إدراكاً لا المصدق به، وإن كان إدراكاً لتعلّق العلم التصديقي به فلا يصح أن التصديق غير إدراك؛ لأنه لا يسع للعاقل أن يقول إن متعلّق الشيء إدراك والشيء جهل، وانجرّ الكلام إلى التطويل ولم يأت بجواب يروي الغليل ويشفي العليل.

وللاحظ أن قول الزاهد بعدم كون التصديق قسماً للإدراك ولحوقه له إنما يحمل على عاتقه تحديد معنى التصديق بجانب الإدراك عند الجمهور، وسيعالج بعد قليل على أساس تفكيره في الإدراك بما لا يترك مجالاً لمثل هذه المناقشات.

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٢٧.



الاختلاف النوعي بين التصور والتصديق الذي يقوم على مقدمتين أخريين هما تعلق التصور بنفس التصديق وما يتعلق به واتحاد العلم والمعلوم بالذات، كل ذلك مما تسالم عليه المحققون، قال بعد إشارته إلى مختاره في العلم: «فالتصور والتصديق قسمان لما هو علم حقيقة والعلم الذي هو عين المعلوم هو ما يصدق عليه العلم أي ما هو حاصل في الذهن»<sup>(١)</sup>. وبهذا أجاز تقسيم العلم على مذهبه إلى تصديق هو حالة إذعانية عارضة لصور القضايا الحاصلة في الذهن وتصوير هو حالة أخرى عارضة لكل صورة حاصلة، وهما نوعان لتلك الحالة الإدراكية التي هي العلم عنده بالحقيقة<sup>(٢)</sup>، كما استدفع به الإشكال المستعصي المعروف على ما رأيت.

وختاماً فإن الزاهد يقول عن العروض المذكور آنفاً: «هذا ما يبدو في أول النظر»، فحقق أن الحالتين التصور والتصديق عارضتان في الحقيقة للنفس العالمة بلا واسطة، وليستا عارضتين للصور الحاصلة كما ليس بينهما نسبة العروض إلا على سبيل التوسع، غاية ما هناك مقارنة بعضها لبعض، نعم التصور يصدق على الصور الحاصلة بجانب مقارنته لها وللتصديق وعروضه للنفس<sup>(٣)</sup>.

١٠ - التكذيب والإنكار، هو أن يحصل في الذهن أن معنى القضية غير مطابق للواقع، وقد أكد الزاهد أنه ليس تصديقاً أبداً، لوضوح أن مفهومه هذا يفاير مفهوم التصديق الذي هو أن يحصل أن معنى القضية مطابق، وهذا كما أن المكذب بها مغاير للمصدق بها دائماً، نعم يستلزم التصديق بالقضية المخالفة ويمكن إطلاق

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٤١، حاشية شرح التهذيب ١٠٨، حاشية شرح المواقف ٧٦.

(٢) حاشية عبد الملي على حاشية شرح التهذيب ٣٧.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٧٨.

التصديق عليه بالمسامحة<sup>(١)</sup>.

وإن أبيت فإن ماهيته ليست بإذعان أصلا كما يشهد به تعبيره الفارسي<sup>(٢)</sup>، ثم هل هو من قبيل التصور أو قسم ثالث عنده ؟ لم يحقق الجواب عنه بحسب الظاهر في كتابه هذا، ولكن نراه يقول في حاشية شرح التهذيب ردًا على من زعم أنه تصديق؛ كيف ؟ والتكذيب ليس بإذعان، وقد صرح الشيخ وغيره بأن الإنكار إنما هو من قبيل التصور دون التصديق<sup>(٣)</sup>. وهذا أيضا ليس فيه دلالة على اختياره، ومن المحقق أن الزاهد لم يترك الباحث وهذا السؤال وإن لم يُبد الإجابة عنه بصراحة، فإن كل من أُلِّم ووقف على أنظاره وعباراته في العلم والتصديق يدري أن التكذيب والإنكار كما أنه ليس إذعانا عنده قطعا كذلك ليس تصورا بمعنى الصورة الحاصلة، وإنما هو من لواحقه وعوارضه كالتصديق والشك وغيرهما، فقد استنبط من عبارة الشفاء «أن وجوه العلم أربعة: التصور المحض والتصور مع الشك والتصور مع التصديق والتصور مع التكذيب»<sup>(٤)</sup>. أجل إن التكذيب مع عدم كونه تصورا عنده من قبيل التصور بمعنى آخر هو الحالة الإدراكية غير الإذعائية.

١١ - متعلق التصديق والشك والإنكار، يدعي الزاهد الضرورة على أن متعلق التصديق ليس خارجا عن القضية ومعناها<sup>(٥)</sup>، وهو عنده إنما يتعلق في

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٤٥-١٤٦.

(٢) حاشية شرح التهذيب ١٠٦، لانجد تصريحاً لابن سينا بذلك، غاية ما ذكره أنه ليس تصديقا وأن التصور حادث معه كما يحدث مع التصديق والشك، تنظر عبارة الموجز الكبير والشفاء في الرسالة المعمولة ١٠٣ و ١٠٥.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٥٣.

(٤) شرح الرسالة المعمولة ١٤٢ والتعليق ٦٨.

الحملية مثلا بالموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما، أو قل بنفس حقيقة القضية التي ليست شيئا وراء ذلك، لا كما هو المشهور من تعلقه بالنسبة؛ لأنها معنى حرفي انتزاعي لا يصلح في حال الربط لأن يتعلق بها التصديق، قال: «ضرورة أن التصديق ليس كإدراك المرأة عند إدراك المرئي»<sup>(١)</sup>. وقال: «إن ما يدل على امتناع تعلق التصديق بالنسبة يدل على امتناع تعلق الشك والإنكار بها»<sup>(٢)</sup>.

وهنا موقف للدأمد يخالف بظاهره تنظير الزاهد هو أن متعلق التصديق أمر إجمالي يفصله العقل إلى الموضوع والمحمول والنسبة، وقد خطأه الزاهد في هذا الكتاب بأن هذا المعنى لا شتماله على النسبة غير مستقل أيضا<sup>(٣)</sup>، ثم أقام جوابا لهذا الإيراد ورد عليه<sup>(٤)</sup>. ولكننا نراه في حاشية شرح المواقف كأن رأيه استقر على مذهب الدأمد، فقد قرر أن التصديق يتعلق بمعنى القضية من حيث إنها معنى مجمل، وأجاب عن الإيراد المذكور بأن الاستقلال وعدمه صفة الملاحظة ومختلف باختلافها، فإذا لوحظ معنى القضية ملاحظة إجمالية كان مستقلا، وإذا لوحظ ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل، والتصديق إنما يتعلق به بالاعتبار الأول<sup>(٥)</sup>. ولمحشي حاشيته محاولات في التوفيق ودفع التعارض والعناد بين قوليه في الكتابين، ومن شاء فليراجع حواشيه.

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٢٩ و ١٣٦، وقد بحث عن مذهبه في جامع العلوم ١/٣٠٧ -

٣٠٨، وعن معنى القضية عنده في مصباح الدجى وحواشيه ١٩٤ - ١٩٧، وفيها أيضا ٢٨٨

أنه تبع في تحقيقه السيد الصدر الشيرازي في حواشيه على شرح المطالع.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٤٥.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٣٠.

(٤) التعليقة ٦٨.

(٥) حاشية شرح المواقف ٢٤ - ٢٥، وأشار إليه في التعليقة ٩٤.

١٢ - نفس الأمر والواقع، إن هناك خلافاً إذا قيل؛ هذه القضية مطابقة لما في نفس الأمر والواقع، ماذا أريد بنفس الأمر والواقع ظرفاً؟ فإن كان هو الخارج كما قيل فإننا نجد كثيراً من القضايا من دون تحقق خارجي؛ بل ولعل هذا شأن جميع النسب التي هي أمور انتزاعية، ومختار الزاهد في ذلك مذهب المحققين من أنه نفس «الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول»، فإنه هو مصداق الحمل ومطابقه، ويتحقق بأنحاء شتى، فإنه ذات الموضوع إما من حيث هي، وإما من حيث استناده إلى المؤثر، وإما مع ملاحظة أمر زائد ومقايضة بينهما بعدم مصاحبة ذلك الأمر له، وإما مع مبدأ المحمول، وإما مع أمر مباين له ومقايضة بينهما<sup>(١)</sup>.

١٣ - جريان المطابقة وعدمها في التصورات والتصديقات، المطابقة تختلف باختلاف متعلقها، فإن أريد بها المطابقة لنفس الأمر والواقع فمن الواضح أنها وعدمها لا يجريان في التصورات، والتصديقات بعضها مطابق وبعضها غير مطابق<sup>(٢)</sup>، وإن أريد المطابقة لذی الصورة فجميع التصورات والتصديقات مطابق، وإن أريد المطابقة لما قصد تصويره فالتصورات بعضها مطابق وبعضها غير مطابق، والتصديقات لا يجري فيها هذه المطابقة وعدمها. وبهذا التقرير يظهر وجه التفصي عما وقع بينهم من الخلاف في هذه المسألة<sup>(٣)</sup>.

١٤ - الصدق والكذب، مما قرره الزاهد وثبّه عليه خطأ المذهب المشهور من أن الصدق مدلول القضية والكذب احتمال عقلي، وذلك لأن هنا مطابقتين، مطابقة هي مدلول القضية، وهي عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٤٢-١٤٣ و ١٥٢-١٥٣ والتعليقة ٩٠.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٤٣ و ١٦٥-١٦٦، هذا بناء على تفسير نفس الأمر بما ذكر، وهناك تفسيرات أخر يختلف حكم المطابقة وعدمها بالنسبة إليها.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٦٥-١٦٦ و ١٦٨.

نفس الأمر وقد يقال لها المطابقة بحسب الاعتقاد، ومطابقة هي خارجة عن القضية عارضة لها، ومرجعها إلى أن ما يفهم من القضية من المطابقة الأولى مطابق لنفس الأمر ومتحقق فيها وقد يعبر عنها بالمطابقة بحسب الواقع والمطابقة على سبيل الحقيقة ونحو ذلك، والصدق هو هذه المطابقة والكذب عدها، فـ«كلاهما احتمالان عقليان خارجان عن مفهوم القضية»، و«القول بأن الصدق مفهوم القضية نشأ من اشتباه أحد معنيي المطابقة بالمعنى الآخر»<sup>(١)</sup>.

١٥ - التعريف اللفظي، اختلف المتأخرون أنه من المطالب التصورية أو التصديقية؟ وتحقيق الزاهد أن من شأن هذا التعريف أن يحصل منه للسائل شيان، أحدهما إحضار المعنى والصورة والالتفات إليه بين الصور المخزونة، وبهذا فسر التعريف اللفظي تبعاً للدواني، وثانيهما التصديق بأن اللفظ موضوع لذلك المعنى، وإذا ذكر التعريف في العلوم اللغوية فالمقصود منه هذا التصديق، وإذا ذكر في العلوم العقلية فالمقصود إحضار الصورة والتنبيه عليها والالتفات إليها، نعم ما يوضع في أوائل هذه العلوم على طريق المصادرة فهو من قبيل التصديق؛ لأن مقصودهم هناك بيان الاصطلاحات دون الإحضار والالتفات<sup>(٢)</sup>.

١٦ - الحكم، نظر الزاهد في قضية الحكم هو مذهب القطب الرازي في شرح المطالع من أن الحكم وإيقاع النسبة والإسناد كلها عبارات وألفاظ، وليس للنفس هنا تأثير وفعل؛ بل إذعان وقبول<sup>(٣)</sup>. وبهذا اعترض عليه في رسالته حيث ظهر من كلامه أن للحكم حقيقة ولكن ليس تصديقاً<sup>(٤)</sup>. نعم يتحقق الحكم

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٦٥.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٧٥، حاشية شرح المواقف ٣٥.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٧٨ - ١٧٩.

(٤) الرسالة المعمولة ١١٦، وشرحها ١٧٩.



بالمعنى اللغوي الذي هو ربط وضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى أو التأليف والتركيب، ولكنه فعل المتكلم، ولا صلة له بحقيقة التصديق بوجه<sup>(١)</sup>.

١٧ - بطلان القول برجوع الشرطية إلى الحملية، استدلووا عليه بأنه لا شك في صدق الشرطية مع كذب التالي أو المقدم في الواقع، فلو كانت القضية هي التالي لم يتصور ذلك، أما إذا كان التالي كاذبا فلاستلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد، وأما إذا كان المقدم كاذبا فلاستلزام انتفاء القيد انتفاء المقيد.

واعترض عليه بأننا لا نسلم أن القضية إذا كانت هي التالي لا يتصور صدقها مع كذبه أو كذب المقدم؛ لأن الشرط في الحقيقة قيد لثبوت التالي والنسبة بين موضوعه ومحموله، ومعنى التقييد به أن ثبوت التالي على تقدير المقدم، إذن ليس انتفاء التالي في نفس الأمر انتفاء للمطلق ولا انتفاء المقدم كذلك انتفاء للمقيد، فلا يلزم من انتفاء أحدهما في نفس الأمر انتفاء التالي على ذلك التقدير، كل ذلك بخلاف ما إذا كان القيد للمحمول نفسه كالظرف، فإن انتفاء شيء منهما مستلزم لانتفاء المقيد. وبهذا يندفع الإشكال في رجوع الشرطية إلى الحملية على الوجه المذكور وكونهما صورتين لقضية واحدة<sup>(٢)</sup>.

ويذهب الشارح المحقق إلى استنكار ذلك قائلا إن القيد وإن كان للثبوت ولكنه للثبوت النفس الأمري بمقتضى كونها قضية حملية كما حققه سابقا، فإذا فرض انتفاء التالي أو المقدم في نفس الأمر يلزم انتفاء التالي على التقدير أيضا؛ لتحقق انتفاء المطلق والقيد، فما يقال من أن انتفاء التالي أو المقدم في الواقع لا يلزم انتفاء على التقدير يختص بالشرطية وينافي رجوعها إلى الحملية. ثم ادعى بداهة بطلان الرجوع وقال: «فالقول برجوع القضية الشرطية إلى القضية

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٨٠ و ٢٠٨ و ٢١٠.

(٢) شرح التهذيب للدواني الورقة ٣٧، حاشية عبد الحكيم على المطول ٣٦٠-٣٦١.

الحملية قول بر جوع أحد المتباينين إلى مباين آخر»<sup>(١)</sup>.

١٨ - الوجود الرابطي في الهليات البسيطة، مذهب الزاهد هنا نفس ما قاله الآخرون من أن القضايا كلها محتاجة إلى الوجود أو العدم الرابطي من غير فرق بين ما كان محمولها وجوداً أو عدماً أو شيئاً آخر، وقد حذا في بيان الدعوى حذو الدواني، ثم دَفَع الشبهة القائلة أن مفاد العقد في الهلية البسيطة هو نفس وجود الموضوع لا ثبوت الوجود له الذي هو النسبة الرابطة، فلا حاجة فيها إلى الوجود الرابطي، وحاصل الدفع أنها نشأت من الخلط بين معنيي الوجود الرابطي، فإن مفاد الهلية البسيطة لا ينافي اعتبار الوجود الرابطي بمعنى ثبوت المحمول للموضوع الذي هو غير مستقل بالمفهومية، ويعبر عنه بالنسبة الرابطة وفي اصطلاح متأخر بالوجود الرابط، بل لا ينفيه أيضاً بمعنى اتصاف الموضوع بالمحمول إذا أخذ مستقلاً بالمفهومية، وإنما ينافي بمعنى آخر هو وجود الشيء للشيء بأن يكون وجوداً في نفسه مستقلاً بالمفهومية كما هو نحو وجود سائر الأعراض<sup>(٢)</sup>.

١٩ - حمل العرضي أو نقيضه على نفسه، وَضَعَ هنا ضابطة كلية هي أن كل كلي عرضي هو مع نقيضه المحمولي شامل لجميع المفهومات بالحمل العرضي، ومن جملة نفس هذا الكلي، فيجب أن يصدق هو أو نقيضه عليه بهذا الحمل، فإن كان مبدأ الاشتقاق فيه متكرر النوع فهو محمول على نفسه، وإلا فنقيضه محمول عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٨٦-١٨٨.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ٢٠٠-٢٠٢ والتعليقة ١٣٧.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ٢٠٤-٢٠٥، حاشية شرح المواقب ٥٣-٥٥.

## موقفه من مذهب القطب الرازي

ذهب القطب الرازي في مورد القسمة إلى أنه العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور، وهو - كما قلنا في مقدمة رسالته - تعبيرٌ ليس واضحا بعد؛ هل المراد به العلم الحسولي مطلقا أو الحادث أو الحسولي الحادث؟<sup>(١)</sup>

وقد قال الشارح الزاهد تفسيرا للعلم المتجدد: «كأن المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف، وهو ليس إلا العلم الحسولي، والعلم الحسوري وإن كان بعض أفرادهِ - كالعلم المتعلق بالصورة العلمية - متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع أفرادهِ ليس كذلك»<sup>(٢)</sup>. وهذا التفسير بدوره أيضا لم يخل عن إيهام وخلاف في الصورتين الحسولي مطلقا والحسولي الحادث، ولا يبعد أن يكون الزاهد قد عمد إلى ذلك حذوا لكلام المصنف الذي لم يسمح له أن يحكم عليه قطعيا بشيء. وأيا كان فإن هذا التفسير من أبرز وأوسع مظاهر الاختلاف الواقع بين الناظرين في هذا الكتاب من الشراح والمحشين وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

وقد بينا هناك أيضا أن التصديق عند القطب الرازي إذعان بمعنى الإدراك والصورة العلمية، والتقسيم الأصل عندهِ هو التقسيم المشهور إلى التصور والتصديق موافقا لما في شرح المطالع<sup>(٤)</sup>.

ولكن الزاهد سلك مسلكا آخر في تفسير وشرح مذهب الرازي وكلامه في

(١) الرسالة المعمولة ٦٩.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ٩١.

(٣) وهنا نلفت الانتباه إلى تلك الرسالة التي ألفها قمر الدين الأورنك آبادي في تأويل لفظة «كأن» الواقعة في قول الزاهد والتي مر بنا ذكرها في تعداد حواشي الكتاب ص ٤٥.

(٤) الرسالة المعمولة ٧٣ و ٧٥.

هذا الباب متأثراً مما استقرَّ عليه رأيه في كل من القسمين ، فقد حَمَلَ الإذعان عنده على ما يغاير الإدراك وبنى عليه أن تكون الأصالة للتقسيم غير المشهور ، وكل توجيه وتأويل فيما هنالك ينبغي أن يحمل على التقسيم المشهور ، وتبدو آثار هذا المسلك في الموارد التالية :

١ - يعترض عليه بعدم ذكر الإذعان من تفسيرات الحكم<sup>(١)</sup> في حين أنه ذكر إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة .

٢ - يقول عند قول القطب بالإذعان : «فيه إشارة إلى أنه ليس من قبيل الإدراك»<sup>(٢)</sup> .

٣ - يقول عند طرحه لمسألة العروض : «يعني أن التصديق ليس قسم التصور بل عارضه»<sup>(٣)</sup> .

٤ - يستدل بظاهر قوله : «جميع العلوم تصور لا غير» على ما حققه من أن التصديق ليس كيفية إدراكية<sup>(٤)</sup> .

٥ - يفسر قوله بعدم كون التصديق قسيماً للتصور : «أي ليس قسيماً له حقيقة ، فتقسيم العلم إلى التصور والتصديق كما وقع عن الجمهور على سبيل التوسع»<sup>(٥)</sup> .

٦ - يوجّه قوله بأن إطلاق العارض والمعرض على سبيل التوسع إلى ما هو غير مقصود قطعاً ، حيث أجاب عما يرد عليه من أن عروض الإذعان غير

(١) شرح الرسالة المعمولة ١١٧ .

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٣٦ .

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٦٩ .

(٤) شرح الرسالة المعمولة ١٧٠ .

(٥) شرح الرسالة المعمولة ١٧٧ .

الإدراكي للتصور ليس من قبيل التوسع بأن التصور هنا مأخوذ بالمعنى الحقيقي الذي هو الحالة الإدراكية غير الإذعائية العارضة للصورة كالتصديق أو كلاهما للنفس، وحينئذ فالمراد بعروض التصديق له مقارنته إياه لا أكثر<sup>(١)</sup>، وهذا كله مبني على ما حققه هو نفسه، ولنا أن نقول باعتقاد القطب بالإذعان الإدراكي، فنحمل مراده هنا على المقارنة من أول الأمر بلا تكلف، وقد نبه عليها بعد هذا الكلام كما ترى في الفقرة التالية.

٧ - يحتمل لقوله: «والحق أن التصور هو العلم الأول ولا يحصل التصديق إلا بعد حصول التصور» أن يكون المراد بالتصور التصور الساذج وبالتصديق التصور مع التصديق<sup>(٢)</sup>.

٨ - يقول عند قوله: «فعلى هذا...»: «لا يظهر وجه التفريع»<sup>(٣)</sup>، وذلك لأن التفريع إنما يتصور على بيانه للعروض بعد انتهائه من كلام الطوسي، ويبدو ويخفي وجهه عدم تماميته أولاً، لأن المفرع ليس هو التقسيم إلى التصور فقط والتصور مع التصديق فحسب؛ بل مع التقسيم المشهور أيضاً، وفصله بالبحث عن عدم كونه حكماً بالمعنى الفعلي ثانياً؛ إذ لا مدخل لذلك البحث في شيء من التقسيمين إذا نرى إذعائية التصديق غير مجوزة لكونه علماً، وأما على افتراض أن اعتقاد القطب هو الإذعان الإدراكي فقد صَحَّ التفريع بلا شبهة؛ لأن البحث الفاصل يتكفل حينئذ توجيه التقسيم المشهور، فإن التصديق إذا لم يكن حكماً بالمعنى الفعلي المانع من كونه علماً كان إذعاناً بمعناه الإدراكي، والحاصل أن الرازي يبين أولاً عروض التصديق للتصور ومعناه وعليه أجاز التقسيم إلى تصور

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٧٧ - ١٧٨.

(٢) شرح الرسالة المعمولة ١٧٨.

(٣) شرح الرسالة المعمولة ١٨٢.



فقط و تصور معه تصديق، وثانيا أنه ليس حكما بالمعنى الفعلي فأجاز التقسيم المشهور.

٩- يعترض على ما قاله في شرح المطالع بصراحة من أن المراد بالتقسيم إلى التصور فقط والتصور مع التصديق ليس هو التقسيم حقيقة وإلا لم تكن القسمة حاصرة<sup>(١)</sup>.

## نسخ الكتاب

إن غالبية النسخ لشرح الرسالة المعمولة وتعليقاته توجد في مكتبات البلاد الهندية، وما وجد منها خارج الهند فربما يظن أنه من وضع تلك البلاد ثم أُخرج إلى سائر الأقطار، وعدد غير قليل من تلك المكتبات بقيت دون فهرس، وأما الفهارس الموجودة فيبدو أنها أعربت عن كثير من مخطوطات الكتاب ولكن معظمها من المراجع التي لم أتمكن من الحصول عليها، وقد أشار الباحث الهندي زيد أحمد إلى وجود عدة مخطوطات له في مكتبات رامپور والأصفية بحيدرآباد والجامعة الإسلامية في عليكره (مجموعة سبحان الله) وندوة العلماء بلكهنؤ وبانكپور والمكتب الهندي بلندن<sup>(٢)</sup>.

وها أنا أذكر هنا ما عثرت عليه من نسخ الكتاب أو وجدته في بعض الفهارس.  
المطبوعة :

١- الهند، مدراس، سنة ١٢٦٦ هـ، طبعة ناقصة إلى قوله: «إذ ههنا تحيرت الأفهام واختلفت الأقوام وزلت الأقدام»<sup>(٣)</sup>، تضعنها على طريقة المزج شرح

(١) شرح الرسالة المعمولة ١٨٣.

(٢) الآداب العربية ٣٨٢.

(٣) ينظر في هذه الطبعة ص ١٢٥.

القاضي ارتضا علي خان الكوباموي، وقد طبع معه شرحاه الآخران على شرح التهذيب وحاشية الزاهد عليه.

٢- الهند، كانپور، المطبعة المحمدية، سنة ١٢٧١هـ، مجموعة بهذه العناوين: الرسالة القطبية والتعليقات الزاهدية والحاشية عليها لفلان يحيى، وقدم في الطبع حاشية البهاري فالرسالة المعمولة بهامشها ثم شرح الزاهد عليها، وطبعة الشرح ناقصة في ١٢ صفحة إلى الموضع المذكور في الطبعة السابقة، وبهامشها حواشي الزاهد نفسه على شرحه مختومة بـ «منه» إلى نفس الموضع، وعُيِّنت مواضعها في المتن بأرقام حدث بتعيينها بعض الخطأ، وفي آخرها: تمت التعليقات الزاهدية على الرسالة القطبية. وقد طبعت المجموعة بإيماء محمد قيام الدين خان وباهتمام محمد نواز علي.

٣- الهند، كانپور، المطبع النظامي، سنة ١٢٨٧هـ، مجموعة تحوي الكتب التالية: شرح الرسالة القطبية للزاهد الهروي، لواء الهدى في الليل والدجى وهي حاشية البهاري على شرح الزاهد، مصباح الدجى في لواء الهدى لعبد الحي اللكهنوي، ونور الهدى لحملة لواء الهدى حاشية أخرى لعبد الحي أيضا<sup>(١)</sup>.

٤- الهند، لكهنؤ، مطبعة نول كشور، سنة ١٣٠١هـ، طبعة ناقصة إلى الموضع المذكور في ضمن شرح علاء الدين اللكهنوي بالفارسية.

٥- الهند، لكهنؤ، مطبع أنوار محمدي، سنة ١٣٠١هـ، مجموعة تحتوي على عدة كتب عناوينها: الحواشي الزاهدية المتعلقة بالقطبية، لواء الهدى في الليل

---

(١) اكتفاء القنوع ٢٠١ وأشار إلى هذه الطبعة لشرح الرسالة في ص ١٩٨ أيضا، معجم المطبوعات ١٩٨٥/٢، فهرس الخديوية ٨٢/٦، ويبدو من فهرس الأصفية ٧٠٤/٤-٧٠٥ أن في هذه المجموعة أيضا هداية الوري إلى لواء الهدى الحاشية القديمة لعبد الحي كطبعتي سنة ١٣٠١هـ و١٣١١هـ التاليتين، ولعلها لاختصارها لم تجلب نظر هؤلاء.

والدجى، هداية الورى إلى لواء الهدى، مصباح الدجى فى لواء الهدى، نور الهدى  
لحملة لواء الهدى مع تعليقاته علم الهدى، وهذه الأربعة من تأليفات عبد الحى  
اللكهنوى وأرخ طبع الأخيرين سنة ١٣٠٢هـ، وطبعة شرح الزاهد ناقصة إلى  
الموضع المذكور فى الطبقات السابقة، وأثبت فوقه متن الرسالة المعمولة إلى نفس  
الموضع وفى ذيله تعليقات الزاهد على شرحه مختومة بـ «منه»، وعُيِّنت مواضعها  
فى الشرح بعلامات متفاوتة من دون أن يقع خطأ فيه، كما أن متونها مع نفس  
الشرح أصح النسخ على الرغم من نقصانها، وبهامشه مقتطفات من الحواشى  
المعروفة عليه، وهى: حاشية عبد العلى اللكهنوى ومحمد حسن اللكهنوى  
وعماد الدين اللبكنى ومحمد مبین اللكهنوى وظهور الله اللكهنوى وولى الله  
اللكهنوى وفضل إمام الخير آبادى وأحمد على السنديلوى ورستم على  
الرامبورى وارتضا على خان الكوپاموى وعبد الحليم اللكهنوى ومحمد  
الهداد خان الجهبروى وغيرها من الحواشى، وطبعت المجموعة بأمر محمد خادم  
حسين العظيم آبادى واهتمام محمد تىغ بهادر.

٦- الهند، طبع حجر سنة ١٣٠٩هـ، نسخة ضمن مجموعة فيها أيضا لواء  
الهدى للبهارى، وبهامشها وبين سطورها حواش وبآخرها منهيته<sup>(١)</sup>.

٧- الهند، لكهنؤ، مطبع نجم العلوم المعروف بـ «كارنّامه»، سنة ١٣١١هـ،  
وهذه مجموعة مصورة من الطبعة الخامسة، طبعت بأمر محمد يوسف صهر  
عبد الحى اللكهنوى واهتمام محمد يعقوب الأنصارى.

٨- إستانبول، مكتب صنایع، سنة ١٣١٠هـ، وهذه طبعة كاملة بهامشها متن  
الرسالة المعمولة وكثير من تعاليق الزاهد على كتابه المختومة بـ «منه»، وعُيِّنت  
مواضعها بأرقام فى متن الشرح وحدث فيه خطأ كثير، كما أن النسخة بمجموعها

(١) فهرس الأثرية ٣/ ٣٩٧، ويلاحظ لواء الهدى فى نفس المصدر ٤٣٥.

ذات أغلاط وأسقاط وافرة، ولا سيما نسخة التعليقات؛ فإن التحريف والسقط والإهمال فيها فوق أن يحصى.

وجاء في صدر الصفحة الثانية منها: شرح الفاضل محمد زاهد بن محمد سليم الهروي على الرسالة القطبية.

وآخرها: قد من المولى الكريم بلطفه العميم بختام طبع هذا الكتاب النفيس في أواخر شهر ربيع الأول لسنة عشر وثلاثمائة وألف بعد هجرة من له العز والشرف أنال الله مصححه مطلوبه الديوي والأخروي والحمد لله على الإتمام والصلاة والسلام على خير الأنام.

المخطوطة:

عرفت للكتاب أربع عشرة مخطوطة ولم أظفر إلا على واحدة. ست نسخ في مكتبة ندوة العلماء بلكهنؤ، أربع منها كاملة هذه أرقامها: ١٢٢١، و١٢٨٨ كتبها محيي الدين بن نظام الدين سنة ١١١٥ هـ بلكهنؤ، و١٢٨٩ كتبها غلام دستگیر سنة ١٢٥٠ هـ، و١٢٩٠ بقلم بشارت علي، ونسختان ناقصتا الآخر رقماهما ١٢٩١ و١٢٩٣<sup>(١)</sup>.

وأربع نسخ في مكتبة بهادرخان الخاصة كما في فهرسها من دون أن يأت بشيء من تاريخ كتابتها واسم الكاتب ونحوهما من الخصوصيات الهامة<sup>(٢)</sup>. والحادية عشرة في المكتبة الآصفية برقم ٢٢٥ (المنطق) كتبت سنة ١٣٠٠ هـ<sup>(٣)</sup>.

والثانية عشرة في مكتبة المكتب الهندي بلندن برقم ٥٣٣؛ كتبها عزت الله

(١) فهرس المكتبة ٥٠٩/٢ - ٥١٠.

(٢) فهرس المكتبة ١١٢ - ١١٨.

(٣) فهرس المكتبة ٦٢٤/٤ - ٦٢٥.

عرف شاه داد القنوجي في أوائل المائة الثانية عشرة وقريبا من زمن المؤلف<sup>(١)</sup>، يدل عليه أن في نفس المكتبة نسخة من حاشية الزاهد على شرح المواقف كتبها هذا الناسخ وأرّخ كتابتها بسنة ١١١٠ هـ<sup>(٢)</sup>.

والثالثة عشرة في مكتبة لينين بموسكو، ضمن مجموعة برقم AP ١١١ - B تحوي هذه الرسائل: الرسالة الدورية للبخاري، سلم العلوم لمحِب الله البهاري، معراج الفهوم لمحمد علي الجونپوري، الرسالة المعمولة للقطب الرازي، شرح الرسالة المعمولة للزاهد الهروي، الرسالة الخاقانية لعبد الحكيم السيالكوتي، وأرّخت كتابتها في فهرس المكتبة بسنة ١٨٥١ م<sup>(٣)</sup>.

والرابعة عشرة هي التي استطعت الحصول عليها، وهي نسخة المكتبة المركزية بجامعة طهران في مجموعة برقم ٧٩٢١، تتضمن مع هذا الشرح ومثن الرسالة المعمولة بأعلاء الدرة الثمينة في إثبات الواجب لعبد الحكيم السيالكوتي، كتبها أحمد بخت نسخي جميل للقاضي ملا مير محمد حسين خان في يوم الأحد عاشر رجب المرجب سنة ١٣١٠ هـ، وكتبت بهوامشها وبين سطورها تعليقات وتوضيحات ليست بكثيرة، عدد منها علّم كونه للزاهد لا ختنامه بـ «منه» أو «منه عفي عنه»، ومنها ما ختم باسم خاص وما لم يختم بشيء، وقد دلّ الناسخ على مكان بعضها بعلامة، والنسخة تأتي من حيث التحريف والسقط بعد مطبوعة إستانبول. جاء في وجه الورقة الأولى: قد كسّبت هذه النسخة المعتبرة الميمونة المباركة المسماة بالقطبية الزاهدية من تأليفات همام المحققين محمد زاهد بن محمد أسلم الهروي صانه الله عن شر كل غبي وغوي.

(١) فهرس المكتبة ١٤٦/١.

(٢) فهرس المكتبة ١١٧/١.

(٣) فهرس المكتبة في مجلة المورد العراقية ج ٢/٢ ع ٢/٢ سنة ١٣٩٣ هـ/ص ٢٢٠.



وفي آخر الشرح بالفارسية: قد فرغ من تسويد هذا الكتاب المسمى  
بالقطبية الزاهدية جهت حسب فرموده جناب متعالی ألقاب سعادات وجلالت  
انتساب أجل أعظم أكرم عطرفت شيم ولی النعم أعنى أشرف السادات وأقضى  
القضاة قاضى ملا مير محمد حسين خان أدام الله إقباله وضاعف جلاله سميت  
تمام وصورته اختتام پذیرفت على يد الحقير أحمد بتاريخ يوم يكشنبه دهم  
شهر رجب المرجب سنة ١٢١٠ من الهجرة النبوية صلى الله عليه وسلم.

### منهج التحقيق

في شرح الرسالة المعمولة: سبق أن قلت بأنني لم أتمكن من الوصول إلى  
نسخة معتبرة يصلح جعلها أصلاً يعتمد عليه في التحقيق، إذن فلم يكن طريق  
لتحقيق هذا الشرح سوى مراجعة ما وفتت عليه من النسخ المفلوطة والناقصة  
واختيار نص صحيح من خلالها، فنسختان كاملتان راجعتهما في تمام الشرح،  
هما النسخة المطبوعة بإستامبول سنة ١٣١٠ هـ ورمزت إليها بالحرف (ط)،  
والمخطوطة التي تحتفظ بها جامعة طهران وهي المرموز إليها بالحرف (خ)،  
وأربع مطبوعات ناقصة، هي مطبوعة الكوياموي في مدراس سنة ١٢٦٦ هـ،  
ومطبوعة كانبور ١٢٧١ هـ، ومطبوعة العلاء اللكهنوي في لكهنؤ سنة ١٣٠١ هـ،  
ومطبوعة لكهنؤ ١٣٠١ و١٣١١ هـ، فاستعنت بها في تحقيق الشرح إلى الموضع  
المطبوع منه، وهو في جميعها قوله: «وهنا تحيرت الأفهام واختلفت الأقسام  
وزلت الأقدام»، وعبرت عن كل منها بنفس التعبير الذي ذكرته هنا.

وقد واجهت لدى التحقيق اختلافات كثيرة لا تحصى، وخاصة في  
النسختين الكاملتين، وهي تنقسم إلى أغلاط مهمة لا معنى لها وتحريفات غير  
مهمة في ذاتها، ففي الصورة الأولى أثبت صوابها من نسخة أخرى بدون إشارة،

وفي الصورة الثانية اخترت الصواب أو ما ترجّح لديّ كونه من المتن، ووجه الرجحان قد يكون من ناحية الدلالة الذاتية للكلمة أو استعمالها في عبارة المؤلف الخاصة، وربما كان من جهة أن شروح الكتاب عيّنت بها شرحاً وتوضيحاً أو أن أكثر النسخ احتوت عليها مما دلّ بوجه أنها من المتن، أو لورودها في سائر كتب المؤلف والمصادر الأخرى، ثم أشرت إلى ما في سائر النسخ أو المصادر إن رأيت في ذلك فائدة معتداً بها، وأتممت هذا العمل بعرض الاختلافات التي تبّه عليها محشّو الكتاب بإشارة أو بحث ونظر من غير أن تكون في النسخ الموجودة لديّ. وعلّقت على بعض مواضع الكتاب ومشكلاته مستعينا أحياناً بتعليقات المؤلف وسائر كتبه أو شروحه وحواشيه، مشيراً إلى كل منها إذا كان هناك حاجة إلى التقويم بالاستناد أو الرجوع إليه، وإذ لم يكن استنباط مراد المؤلف في غالب تلك الموارد خالياً عن البحث والنقاش والخلاف ذهبت أرجح - إن أمكن - احتمالاً لوحظ فيه ظاهر العبارة وموافقة ما في سائر كتب المؤلف وغالبية المنتصرين له من دون إشارة إلى وجود احتمال آخر إلا قليلاً.

وأثبت التعليقات الواردة في المخطوطة بهامش الكتاب إلا التي علّم أنها للمؤلف، واستخرجت نقوله من مصادرها مهما أمكنني الوقوف عليها، كما أحلت الموضع الذي شرحه الزاهد على الرسالة المعمولة، وترجمت للأعلام الواردة فيه، ورددت علامات الاختصار في النسخ إلى أصولها نحو «الخ» وغيره، وعنوت مباحثه بالعناوين التي وُضعت لمتنه الرسالة المعمولة بين معقوفتين [ ]، وجعلت في المواضع التي علّق عليها الزاهد أرقاماً متسلسلة بلون غامق وبدون قوسين تمييزاً لها عن أرقام الهوامش ليسهل الرجوع إلى تعليقاته في نهاية الكتاب، وبهامش المتن إشارات لأوراق وصفحات المخطوطة المذكورة، وزوّدت به فهرس للأعلام وأسماء الكتب وعدد من الألفاظ والمصطلحات الواردة فيه

و للمواضيع التفصيلية.

وفي التعليقات: لم تجمع تعليقات الزاهد على شرحه في نسخة مستقلة كسائر الحواشي والتعليقات، وإنما جاءت متفرقة بهوامش نسخ من الكتاب، وقد عرفت في وصفها أن كثيرا منها طبعت بحاشية النسخة المطبوعة بإستامبول سنة ١٣١٠ هـ، وعددا قليلا من أواسطها كتب بحاشية مخطوطة طهران، وطبعت أوائلها بحاشية مطبوعة كانپور سنة ١٢٧١ هـ وفي مطبوعة لكهنؤ سنة ١٣٠١ و ١٣١١ هـ إلى الموضع الذي طبع من الكتاب، وأضيف هنا أن شراح الكتاب ومحشيه أوردوا نصوصا منها في غضون مباحثهم مما جعلني أنظر إلى تلك الشروح والحواشي التي وقفت عليها بنفس النظر إلى نسخ التعليقات السابقة، غير أنها لما لم تزد على مبحث العلم كما ذكر سابقا حوت تعليقات المؤلف على أوائل شرحه وفي هذا المبحث فقط، ووقفت أيضا على بعضها في كتب أخرى من المصادر المتأخرة عنه، فجمعت التعليقات الواردة في نسخ الكتاب وما جاء في شروحه وحواشيه وغيرها فبلغت ١٤٤ تعليقة بين الإجمال والتفصيل، علما بأن هناك ما لم أقف عليه من تعاليقه، وحدثني هذه الكثرة بما لها من الحاجة إلى التحقيق لأن أتجنب تدوينها بهامش الكتاب وألحقها مجتمعة بآخره.

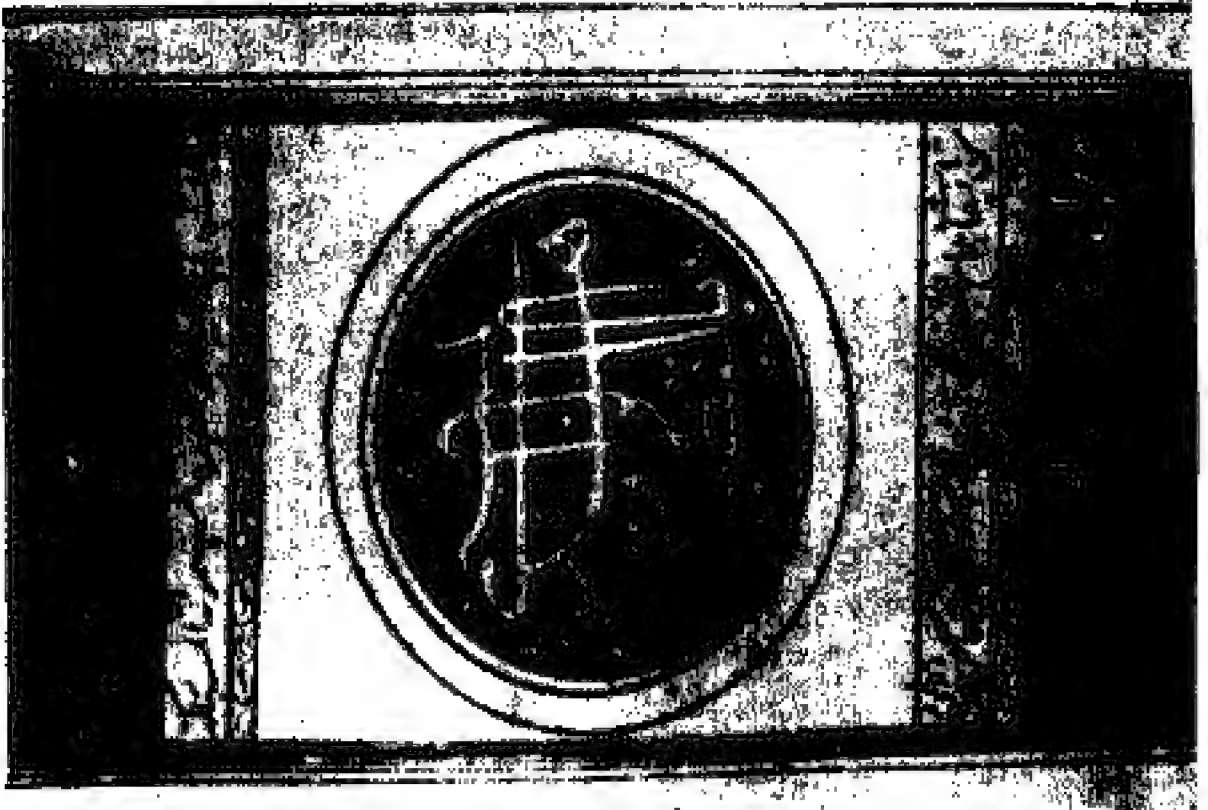
ورمزت في بيان الاختلاف إلى النسخ التي استمرت فيها التعليقات إلى حدّ، وهي مطبوعة إستامبول (ط)، مطبوعة كانپور (ك)، مطبوعة لكهنؤ (ل)، حاشية عبد العلي (ع)، شرح علاء الدين (ء)، شرح الزاهدية (ز)، التحقيقات المرضية (ت)، مخطوطة طهران (خ)، وعبرت عن سائر النسخ من الكتب والمصادر بأسمائها الخاصة. هذا كله فيما إذا كانت لتعليقة واحدة نسختان أو أكثر، وأما إذا كانت لها نسخة واحدة فستصبح بطبيعة الحال أصلا معتمدا كما ترى في تعليقات أواخر الكتاب التي انحصر معظمها بمطبوعة إستامبول.

واتبعت في ذكر الاختلافات والتعليق على مواضعها المشكلة واستخراج  
النقول نفس المنهج الذي وصفته لشرح الرسالة، كما مرّ أني عيّنت مواضعها في  
الشرح بأرقام تتسلسل إلى العدد المذكور وتؤدي قارئه إلى أية تعليقة أرادها،  
ونقلت قول الزاهد الذي علّق عليه في صدر تعليقه بين معقوفتين هكذا:  
[ قوله: ... ]، وأسندت كلا منها إلى نسخها التي أشرت إليها منبهاً خلال ذلك على  
موقع التعليقة في الشرح من كل نسخة إذا لم يتفق ومكانها الذي عيّنت، وترجمت  
للأعلام التي لم ترد في أصل الكتاب، وأدرجت فهرسي للأعلام والكتب في  
فهارس الكتاب، كما فهرست عدداً من موضوعاتها تلك التي اكتسبت استقلالاً  
ولا يهتدى إليها بالرجوع إلى فهرس مواضيع الشرح ملحقاً إياها بآخر ذلك  
الفهرس.

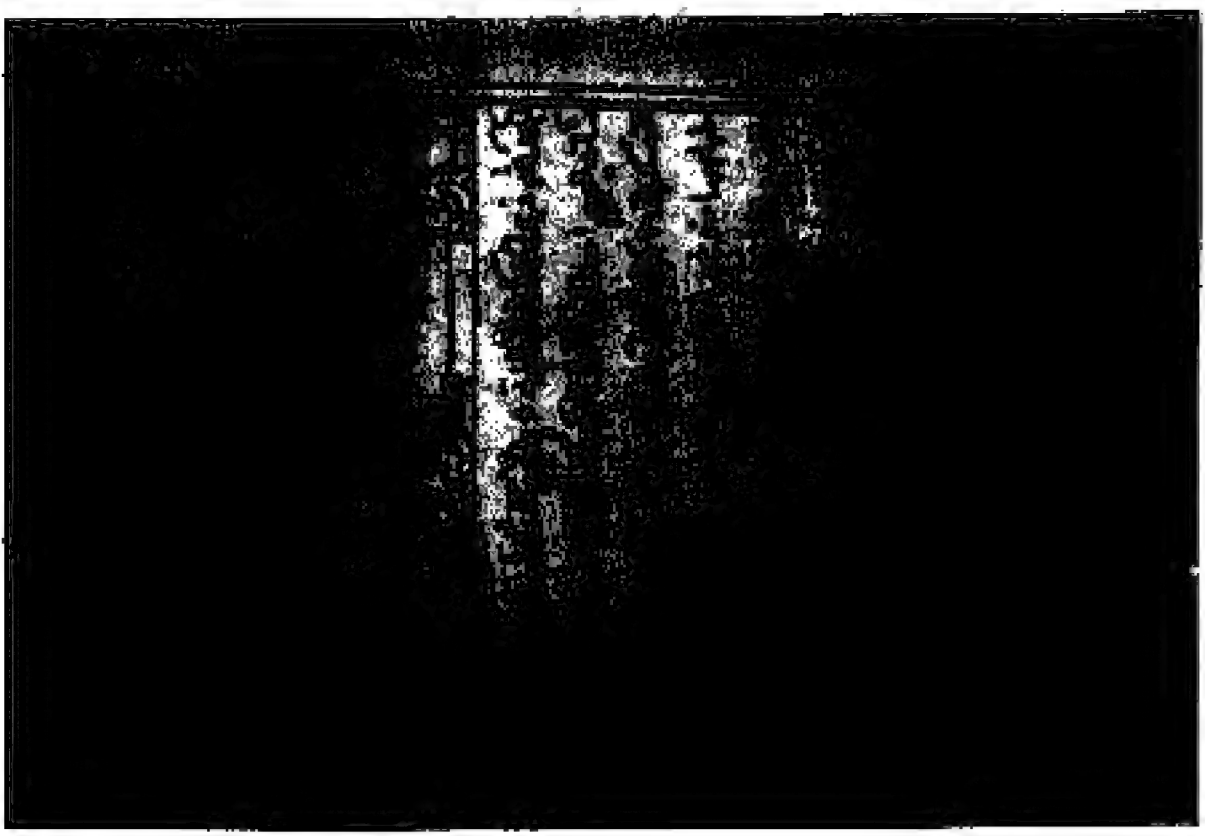
وفي الختام لا بد من التنويه إلى ما واجهني من متاعب جمّة في إنجاز هذا  
الكتاب ولا أعني بها ما يختص بعملية التحقيق ومفرداته، فأملّي بالقارئ أنه حكّم  
صادق يستكشف بموضوعية جهود المحقق وعلمية الكتاب، بل ما يختص  
بالمشكلات التي يتعرض لها أيضاً كثير من المحققين غيري في تعامل بعض  
المكتبات والمراكز الثقافية - كمكتبة جامعة طهران المركزية ومكتبة السيد  
المرعشي نجفي - معنا بأسلوب لا يهيئ بيئة مناسبة لحركة التأليف والتحقيق  
ولا يزيح الموانع الكثيرة عن طريقها، أسأل الله أن يسدّد خطاهم ويوفّقهم لخدمة  
الإسلام والعلم وأن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع بفضله ومنه، إنه سميع مجيب،  
والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله وآله الطيبين الطاهرين.

قم المشرفة - مهدي شريعتي

٨ / ذوالحجة / ١٤١٨ هـ



وجه الورقة الأولى من مخطوطة طهران (خ)



ظهر الورقة الأولى من مخطوطة طهران (خ)







3

والله اعلم بالصواب فان الظن والبيان لله

الصفحة الأخيرة من مطبوعة إسماعيل (ط)

[illegible][illegible]

الطاهر بن محمد، الأديب والوزير، عسكر، طبع في مصر.

الرجاء الاتصال بـ: محمد الهادي الأعرجي بالهاتف 011 274 274

**Dr. David A. Clark**

والله اعلم بالصواب

وأيضا من المصنفين كبري كسائر الكائنات فليسوا بمتكلمين بل هم من المخلوقات المبرأة

الصفحة ما قبل الأخيرة من مطبوعة إستانبول (ط)

مَشْهُدٌ  
السَّيِّدَةِ الْمُعْتَمِلَةِ  
فِي النَّصْرِ وَالْبَصْدِ

لِمُحَمَّدٍ رَأْفَةِ الْحَبِيبِ بْنِ الرَّحْمَنِ



مرکز تحقیقات کلام و علوم اسلامی



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي الحكمة البالغة، والحجة الساطعة، العظيم شأنه<sup>(١)</sup>، العميم إحسانه، الولي للخير والتوفيق، المفيض للتصور والتصديق، والصلاة والسلام على من كان صوادق التصديقات بطبائعها متوجهة إلى حضرته الأقدس، وحقائق التصورات بأنفسها مائلة إلى جنبه المقدس، فروحه المعلى مركز المعقولات تصوراتها وتصديقاتها، ونفسه العليا منبع العقليات نظرياتها وفطرياتها، وعلى آله الأبرار، وأصحابه الأخيار، عظماء مآنس القدس، رؤساء مجالس الأنس، هداة مراسم العلم واليقين، حُماة معالم<sup>(٢)</sup> الملة والدين.

أما بعد، فيقول العبد المستعين بعناية الله القوي، محمد زاهد بن محمد أسلم<sup>(٣)</sup> الهروي، صانها الله عن شر كل غبي وغوي؛ لما كان مبحث التصور والتصديق / من نقائس المطالب العلمية، ولطائف المآرب اليقينية، وكانت الرسالة التي ألّفها الحبر العلامة، والتحرير الفهامة، المؤيد بالتأييد السماوي، قطب الملة والدين الرازي، في هذا المبحث الشريف، والمطلب العنيف<sup>(٤)</sup>.

(١) «شأنه» ساقط من (ط).

(٢) «معالم» ساقطة من مطبوعة كانبور.

(٣) في (ط) : محمد سليم، وفي مطبوعة كانبور: ابن أسلم.

(٤) في (ط) : اللطيف.

مشملةً على أمهاته، ومحتوية على مهماته، فأردتُ شرح أسرارها وخفياتها،  
وكشف<sup>(١)</sup> أстарها وخياتها، قاصداً لاتباع المذهب الصحيح وإن خالفه  
المشهور، وآخذاً بالحق<sup>(٢)</sup> الصريح وإن لم يساعده<sup>(٣)</sup> الجمهور، فهذا أنا أشرع في  
المقصود، مستفيضاً<sup>(٤)</sup> من ولي الخير والجلود.

\*\*\*



---

(١) في (ط): كشفت، وهو تحريف.

(٢) في (ط): أخذت الحق، وهو تحريف.

(٣) زاد هنا في (ط): مقالة.

(٤) في (ط): مستعينا.

## [مورد القسمة في التصور والتصديق]

قوله: اعلم أن العلم الذي هو مورد القسمة، إلى آخره<sup>(١)</sup>.  
أقول<sup>(٢)</sup>: كأن المراد بالعلم المتجدد<sup>١</sup> علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف؛ وهو ليس إلا العلم الحصولي<sup>(٣)</sup>، والعلم الحضورى وإن كان بعض أفراده - كالعلم المتعلق بالصورة العلمية - متحققاً بعد تحقق الموصوف لكن جميع أفراده ليس كذلك.

وفيه<sup>(٤)</sup> إشارة إلى أن المدرك في العلم الحصولي قد يكون حاضراً كالمبصر<sup>٢</sup>، فالإبصار مثلاً<sup>(٥)</sup> علم حصولي، لا حضوري كما ذهب إليه صاحب

(١) الرسالة المعمولة ٩٦.

(٢) «أقول» ليست في (خ).

(٣) ظاهره مطلق العلم الحصولي الشامل للقديم منه، وهو مبني على أن يكون مراده بسعدية تحقق كل فرد عن تحقق الموصوف بعدية ذاتية حتى يصدق تعريفه للعلم المتجدد على الحصولي القديم، هذا ما عليه الأكثر في تفسير كلامه، ومنهم من حمله على الحصولي الحادث بناء على أن البعدية زمانية لا يصدق بها التعريف على الحصولي القديم، ويساعده أن الشارح جرى في حاشيته على شرح التهذيب ٩٩ على أن يكون العلم المتجدد في كلام المصنف بمعنى الحصولي الحادث.

والموصوف في كلامه هو العالم.

(٤) أي في قوله: «لا يكني فيه مجرد الحضور»، تنظر التعليقة.

(٥) «مثلاً» ليست في مطبوعة الكوثراني.

ويمكن أن يقال في هذا المقام: العلم الذي هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي أن يكون له دخل في الاكتسابات التصورية والتصديقية (٢/و) واختصاص / بها<sup>(٢)</sup>، وما هو إلا العلم الحصولي<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن العلم الحصولي يطلق على معنيين<sup>(٤)</sup>؛ الصورة الحاصلة وحصول الصورة<sup>(٥)</sup>، قال العلامة الشيرازي<sup>(٥)</sup> في درة التاج: إن كلا منهما ينقسم إلى التصور والتصديق<sup>(٦)</sup>، والجمهور على أن مورد القسمة هو المعنى الأول<sup>(٧)</sup>، ومن الأفاضل<sup>(٨)</sup> من ذهب إلى أنه هو المعنى الثاني<sup>(٨)</sup>.

(١) هو شهاب الدين، أبو الفتوح، يحيى بن حبش الشهرزوري (- ٥٨٧ هـ)، حكيم مبدع يعرف بشيخ الإشراق وصاحب الإشراق، قتل في السنة المذكورة بمدينة حلب، له: حكمة الإشراق، والتلويحات، واللمحات، والمشارع والمطارحات، وهياكل النور، وغير ذلك. ينظر مذهبه في حكمة الإشراق بشرح الشيرازي ٣٣٦ و ٣٥٨.

(٢) في مطبوعة الكوياموي: بهما، وكذا جاء أيضا في التحقيقات المرضية ٢٤.

(٣) يعني الحادث منه على ما يقتضيه الاستدلال، وقد نقل الدراني ما يشبه ذلك تعليلا للتخصيص بالعلم الحصولي أو الحادث، وقال الزاهد في حاشيته ٩٧: إن التعليل يقتضي تخصيص العلم بكليهما.

(٤) في (خ): حصول الصورة والصورة الحاصلة، وفي (ط): حصول صورة الشيء.

(٥) قطب الدين، محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي، الملقب بالعلامة (- ٧١٠ هـ)، من أبرز تلامذة الخواجه نصير الدين الطوسي، وقرأ عليه القطب الرازي وغيره، له تصانيف مشهورة، منها: شرح حكمة الإشراق، ودرة التاج لفرة الدباج بالفارسية، ونهاية الإدراك في دراية الأفلاك، وشرح القسم الثالث من المفتاح.

(٦) درة التاج ٢٩٤.

(٧) تحتها في (خ): أي الصورة الحاصلة.

(٨) في (خ) تحت قوله «من الأفاضل»: أي السيد الباقر، وتحت قوله «المعنى الثاني»: أي حصول صورة الشيء في العقل. ونسب هذا المذهب إلى السيد الداماد في التحقيقات

أقول: على هذا التقدير<sup>(١)</sup> يلزم أن يكون بين التصور والتصديق اتحاد نوعي، وهو خلاف التحقيق كما سيأتي<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى، لأن حصول الصورة ليس إلا الوجود الذهني، والوجود حقيقة واحدة، وأفراده أفراد حصصية<sup>(٣)</sup> كما تقرّر في موضعه<sup>(٤)</sup>.

ثم بعضهم خصّ مورد القسمة بالعلم الحادث<sup>(٥)</sup>، ولا يخفى أن تخصيص المورد<sup>(٦)</sup> بالعلم الحسولي على هذا التقدير<sup>(٧)</sup> أيضا لازم؛ إذ العلم الحادث أعم

→

المرضية ٢٧، وفي كتابه القيسات ٥٩-٦٠ ذكر من معاني العلم الحالة الإدراكية للنفس العاقلة التي تتعلق بالصورة العلمية الذهنية الانطباعية، ووصفها بأنها المقسم في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وقال: فالصورة العلمية المنطبعة في النفس... معلوم بالقياس إلى العلم المتعلق بها؛ وأعني به الحالة الإدراكية المختلفة في صورتها العلم التصوري والعلم التصديقي بالنوع.

(١) تحتها في (خ)؛ أي على تقدير كون العلم بالمعنى المصدرى موردا للتقسيم.

(٢) تحتها في (خ)؛ في شرح قول المصنف: ورابعها بأنه عبارة عن إقرار النفس الخ، فانتظر. ينظر تحقيق التغاير النوعي في ص ١٣٧.

(٣) في (ط)؛ حقيقية، وهو تحريف ظاهر.

(٤) تحتها في (خ)؛ أي فن الأمور العامة، وينظر استدلال الشارح على حصصية أفراد الوجود في حاشيته على شرح المواقف ٢٣ و ٦٦، كل ذلك على افتراض أن يراد بحصول الصورة الوجود الذهني بمعناه المصدرى الانتزاعي.

(٥) كالأخضري في السلم المروني وشرحه ٢٤؛ إذ اختار لبحثه عنوان «أنواع العلم الحادث» لإخراج العلم القديم، وفي التحقيقات المرضية ٣٤؛ لعله أراد بالهض صاحب بديع الميزان حيث قال في شرحه: «العلم» بالنسبة إلينا، أي العلم الحادث.

وبديع الميزان شرح على ميزان المنطق ألفه عبداً الشلبي (٩٢٢ هـ)، أول باحث هندي وسّع دراسة الفلسفة في بلاده، ينظر قوله فيه بهامش ميزان المنطق ٢.

(٦) في (خ)؛ مورد القسمة.

(٧) فوقها في (خ)؛ أي على تقدير التخصيص بالحادث.

من العلم الحصولي، فيلزم التخصيص مرة بعد أخرى من غير ضرورة.  
قوله: كعلم الباري تعالى<sup>(١)</sup>.

لا يخفى عليك أن العلم في العلم<sup>(٢)</sup> الحضورى نفس المعلوم<sup>٧</sup>، فيلزم على تقدير كون علم الواجب علماً حضورياً عدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم<sup>٨</sup> واستكمالها بالغير وزيادة صفة العلم عليه.

والتحقيق أن للعلم ثلاثة معانٍ، الأول المعنى المصدرى، والثاني مبدأ الانكشاف، والثالث الحاضر عند الذات المدركة. أما الأول فهو أمر إضافي انتزاعي، وأما الثاني فهو نفس المعنى الثالث<sup>(٣)</sup> في الممكنات، وهو صفة الكمال (٢/ظ) ولا يستلزم وجود المعلوم<sup>(٤)</sup>، وأما الثالث / فهو في العلم الحضورى<sup>٩</sup> عين المعلوم وفي العلم الحصولى غيره.

وقد تحقق في الواجب تعالى جميع تلك المعاني، لكن ما هو عينه هو المعنى الثاني<sup>١٠ ١١</sup>، وهو مبدأ لانكشاف جميع الأشياء عنده، فهو كالصورة العلمية المتعلقة بجميع الأشياء، فكما أن الصورة العلمية منشأ الانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف سواء كان ذلك المدرك موجوداً أو معدوماً؛ فكذا هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ لانكشاف جميع الأشياء عنده وجميع الأشياء معلوم له سواء كانت تلك الأشياء موجودة أو معدومة<sup>(٥)</sup>.

(١) الرسالة المصولة ٩٦.

(٢) في حاشية عبد العلي ١٥: أن العلم الحضورى.

(٣) في (ط)؛ الثابت، وهو تحريف.

(٤) كذا في (خ) و(ط)، و«هو صفة... وجود المعلوم» لم يرد في سائر النسخ.

(٥) في مطبوعة لكهنؤ: معدومة أو موجودة. ويقال لهذا النحو من علمه تعالى العلم الإجمالى، وللشارح تحقيق في كيفية تعلق علمه تعالى الإجمالى بالممكنات ذهب فيه إلى أنه لا يتعلق



وتمام القول فيه <sup>(١)</sup> يقتضي بسطا في الكلام؛ لا يسهه المقام.

قوله: وعلم المجردات بأنفسها وعلما بأنفسنا <sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ <sup>(٣)</sup> في التعليقات في بيان ذلك <sup>١٢</sup>: الأشياء إما أن يكون وجودها لها أو وجودها لغيرها، فالمفارقات وجودها لها؛ فلذلك تدرك ذواتها، والنفس وجودها لها؛ فلذلك تشعر بذاتها وتدركها، والآلات الجسدانية وجودها <sup>(٤)</sup> لا لذواتها كالعين مثلا بل لغيرها وهي القوة الباصرة؛ فلذلك لا تدرك ذواتها، وليس كذلك النفس <sup>(٥)</sup>.

وقد زاد عليه في موضع آخر وقال: إن وُجد أثر من ذاتي في ذاتي كنت أدرك <sup>(٦)</sup> ذاتي كما أدرك شيئا آخر بأن يوجد منه أثر في ذاتي، ولكن ليس لوجود الأثر الذي أدركت منه / ذاتي تأثير في إدراكي لذاتي إلا بسبب وجوده لي، وإذا كان وجودي لي لم يحتج في إدراكي لذاتي <sup>(٧)</sup> إلى أن يوجد أثر آخر



→

بها من جهة العدم واللافعلية لكونها حينئذ معدومات محضة، ينظر في حاشيته على شرح التهذيب ٩٤-٩٦.

(١) «فيه» ليس في (ط).

(٢) الرسالة المعمولة: ٩٦.

(٣) هو أبو علي، الحسين بن عبدالله بن سينا، الملقب بالشيخ الرئيس (- ٤٢٨ هـ)، أكبر الفلاسفة إطلاقا، خلف كثيرا من الكتب والرسائل في مختلف الفنون، منها: القانون والشفاء والإشارات والموجز الكبير ودائشنامه علاني (فارسي)، والتعليقات والمباحثات؛ علقهما عنه تلميذه بهمنيار بن المرزبان.

(٤) في (خ): الجماعية، و«وجودها» ليس في التعليقات.

(٥) التعليقات ٦٩.

(٦) في (خ): أدركت، و«وقال» و«من ذاتي في ذاتي» ساقطان من (ط).

(٧) «لذاتي» ساقط من (ط).

فِي<sup>(١)</sup> سَوَى ذَاتِي .

أقول : حاصله أن التعقل هو وجود الشيء وحصوله للذات المجردة ،  
فالمجردات لما كان وجودها لأنفسها يكون تعقلها أيضا بذواتها ، فتعقلها بالمعنى  
المصدري هو عين وجودها لها ، وتعقلها بمعنى<sup>(٢)</sup> الحاضر عند المدرك هو عين  
ذواتها المجردة .

ومما ينبغي أن يعلم أن ليس بين العاقل والمعقول ههنا تغاير لا حقيقةً  
ولا اعتباراً؛ إذ<sup>(٣)</sup> ليس ههنا حيثية تقييدية موجبة للتكثّر ، ومن ذهب إلى ذلك<sup>(٤)</sup>  
فقد أخطأ ، كيف ؟ والذات المأخوذة مع الحيثية أمر اعتباري يعتبرها العقل<sup>(٥)</sup> ،  
والعلم المتعلق بها علم حصولي<sup>١٢</sup> ، فتأمل في هذا المقام ، فإنه من مزال<sup>١٣</sup>  
الأقدام<sup>(٦)</sup> .

(١) في (ط) : لي ، وينظر ذلك في التعليقات ٧٩ .

(٢) في جميع النسخ : بالمعنى ، وهو خطأ صوابه في لواء الهدى ١٠٣ .

(٣) كذا في (خ) ومطبوعة لكهنؤ ، وفي سائر النسخ : وليس .

(٤) أي إلى التغاير بينهما حقيقة بأن تؤخذ الحيثية داخلة فيهما أو اعتباراً بأن لوحظت معهما  
وفي عنوانيهما ، وكأن هذا الثاني مما ذهب إليه المحقق الطوسي في شرح الإشارات  
٣٢١/٢ حيث حكّم بكفاية التغاير الاعتباري في تحقق النسبة بينهما قائلاً : فإن المعالج  
لنفسه معالج باعتبار آخر ، وتبعه غير واحد من المتأخرين كالشريف الجرجاني في شرح  
المواقف ١٦/٦ والتفتازاني في المقاصد وشرحه ٣٠١/٢ و٣٠٢ .

(٥) سياق عبارته يدل على أنها ردّ على المذهب المذكور ، ولكنها إنما تردّ التغاير الحقيقي  
المبني على دخول الحيثية في المعلنون ؛ إذ بهذا الوجه تكون الذات المأخوذة معها أمراً  
اعتبارياً ، وأما القول بالتغاير الاعتباري الحاصل من اعتبار الحيثية في العنوان فلا يوجب  
اعتبارية الذات المأخوذة معها وأن يكون العلم بها حصولياً ، كما سيقول هو نفسه : إن العلم  
المتعلق بالصورة الذهنية من حيث إنها صورة ذهنية ومكتشفة بالعوارض الذهنية علم  
حضورى . ينظر الجواب عن مجموع المذهبين في حاشية عبد العلي ٢٠ .

(٦) « فإنه ... الأقدام » ليس في (خ) ، وفي (ط) : مزالق .

قوله : والتصديق يستدعي ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

لا يقال : التصديق هو إدراك وقوع النسبة ، ولا شك أن وقوع النسبة من الصور الذهنية لا من الأعيان الخارجية ، والعلم المتعلق بالصورة الذهنية علم حضوري ، وإلا لزم اجتماع المثليين بل الأمثال <sup>(٢)</sup> .

لأننا نقول : العلم المتعلق بالصورة الذهنية من حيث إنها صورة ذهنية <sup>(٣)</sup> ومكتنفة بالعوارض الذهنية علم حضوري ، وأما العلم المتعلق <sup>(٤)</sup> بنفسها مع قطع النظر عن تلك الحيثية فعلم حصولي ، والتصديق على تقدير كونه علماً و <sup>(٥)</sup> متعلقاً بالنسبة من هذا القبيل .

وبهذا حصل الفرق بين التصديق وبين الجزء الأخير من القضية عند الأوائل / وبينه وبين القضية عند الإمام <sup>(٦)</sup> ، فما وقع في الحواشي الشريفة ( ٣ / ظ )



(١) الرسالة المعمولة ٩٦ .

(٢) قال في حاشية شرح المواقف ٣٨-٣٩ : إن اجتماع المثليين هو اجتماع الأمرين المتشاركين في الماهية النوعية في محل واحد ، والمستحيل منه اجتماعهما بحيث يرتفع الامتياز بينهما .

(٣) «ذهنية» ساقطة من ( ط ) ، و «واو العطف من مطبوعة الكو باموي» .

(٤) زاد هنا في ( خ ) : بها ، و «العلم» ليست في ( ط ) . ينظر تفصيل ما ذكره في حاشيته على شرح التهذيب ٩٠-٩١ .

(٥) الواو ساقطة من مطبوعة كانهور ، قال في التحقيقات المرضية ٦٧ : إن قوله «متعلقاً بالنسبة» معطوف على قوله «علماً» وداخل تحت قوله «على تقدير» ، وإنما قيّد بقوله «على تقدير» لأن كون التصديق علماً وكذلك كونه متعلقاً بوقوع النسبة خلاف تحقيقه .

(٦) هو فخر الدين ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي ( ٦٠٦ هـ ) ، الإمام المعروف في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، من تصانيفه في الحكمة والكلام : شرح الإشارات ، وشرح هيون الحكمة ، والملخص ، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، والمباحث المشرقية ، والمعالم ، والأربعين في أصول الدين .

الشريفة على شرح الشمسية أن «القضية المعقولة هو المفهوم العقلي»<sup>(١)</sup> المركب من المحكوم عليه وبه<sup>(٢)</sup> والحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها، فهذه المفهومات<sup>(٣)</sup> من حيث إنها حاصلة في ذهن تسمى قضية<sup>(٤)</sup>، والعلم بها<sup>(٥)</sup> يسمى تصديقا عند الإمام، وأما عند الأوائل فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة أو لا وقوعها<sup>(٦)</sup> ليس كما ينبغي<sup>(٧)</sup>، فتأمل.

قوله: والعلم الحضورى ليس بحصول الصورة<sup>(٨)</sup>.

فإن قلت: قد وقع عن<sup>(٩)</sup> كثير من المحققين أن في تفسير العلم<sup>(١٠)</sup> بحصول صورة الشيء في العقل تسامحا، والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، وهي أعم من أن تكون غير المعلوم وهو في العلم الحصولي أو

(١) «العقلي» ليست في مطبوعة الكوپاموي.

(٢) في (خ) ومطبوعة الكوپاموي: والمحكوم به.

(٣) في حاشية شرح الشمسية: المعلومات.

(٤) في حاشية شرح الشمسية: قضية معقولة.

(٥) في (خ): المتعلق بها، ويسمى «ليست في (ط)».

(٦) حاشية شرح الشمسية للشرىف الجرجاني ٨٢، وهو علي بن محمد بن علي الجرجاني، المعروف بالسيد الشرىف والسيد السند (٨١٦هـ)، صاحب الشروح والحواشي القيمة على أمهات الكتب في مختلف العلوم، ومنها أيضا: حاشية شرح المطالع، وحاشية المطول، وحاشية شرح التنقيح، وشرح التذكرة النصيرية، وشرح المواقف الذي علق عليه الزاهد حواشيه المعروفة.

(٧) في (خ): ليس على ما ينبغي.

(٨) الرسالة المعمولة ٩٦، وفيها: لا يكون بحصول صورة.

(٩) في (ط): عند.

(١٠) كذا في مطبوعة الكوپاموي ونسخة بحاشية مطبوعة اللكهنوي، وفي سائر النسخ: في تفسير التصور.

عينه<sup>(١)</sup> وهو في العلم الحضورى.

قلت: من البين أن الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء،  
واتحاد الحكاية مع المحكي عنه محال، والتفاير الاعتبارى لا ينفع وهنا<sup>١٥</sup>،  
فتدبر، فإن الحق أحق بالاتباع.  
قوله: وإن زال أمر، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

في المطارحات /: إن زال عنا شيء فإما أن يكون ذلك الشيء إدراك أمر  
آخر<sup>(٣)</sup> أو صفة غير الإدراك، وعلى الأول فيكون ذلك الإدراك<sup>(٤)</sup> أمراً وجودياً،  
إذ الأمر العدمى لا يكون انتفاء ما ليس بشيء، وعلى الثانى فللنفس إدراك أمور  
لا تنتهى إلى حد، فيجب أن يكون فيها<sup>(٥)</sup> صفات غير متناهية يبطل واحد منها  
عند قصد النفس إلى إدراك شيء<sup>(٦)</sup>.  
قال بعض المحققين<sup>(٧)</sup> ١٦: الأولى في الشق الأول أن يقال<sup>١٧</sup>:

(١) في مطبوعة الكوپاموي وحاشية مطبوعة اللكهنوي من نسخة: عين المعلوم. ولعل من  
هؤلاء المحققين الدواني في شرح التهذيب ١٤-١٥ والجرجاني في شرح المواقي ٦/٣،  
وجاء في كثير من الحواشي أن قوله: «وهي أعم...» ليس مما وقع عنهم بل هو من  
الاعتراض ومناطه.

(٢) الرسالة المعمولة ٩٧.

(٣) «آخر» ليست في (ط).

(٤) أي إدراك الأمر الآخر.

(٥) في (ط) ومطبوعة كانيور والكوپاموي: فينا.

(٦) في (خ) ومطبوعة كانيور ولكهنؤ والعلاء اللكهنوي: شيء آخر. ينظر المشرع  
والمطارحات الورقة ٩٧.

(٧) هو جلال الدين، محمد بن سعد الدين أسعد بن محمد الدواني (٨٠٨-٨٩٠هـ)، من كبار  
المحققين في المنطق والحكمة، ترك فيهما كتباً ورسائل كثيرة، منها: ثلاث حواشي على  
شرح التجرید للقوشجي، وحاشيتان على شرح المطالع، وحاشية على شرح الشمسية،

←

فينتهي<sup>(١)</sup> إلى إدراك وجودي، وإلا لكان للنفس إدراكات غير متناهية، ويكون كل منها انتفاء إدراك آخر حاصل قبله<sup>(٢)</sup>.

أقول: فيه نظر، إذ على هذا الشق لا يلزم أن يكون<sup>(٣)</sup> إدراكات غير متناهية بل أعدام إدراكات غير متناهية؛ إذ على هذا التقدير كل إدراك زوال للإدراك السابق عليه، فيكون جميع تلك الإدراكات منتفياً<sup>(٤)</sup>. فالأولى في هذا الشق أن يقال: فيلزم انتفاء جميع الإدراكات السابقة عند تحقق الإدراك اللاحق.

لا يقال: الإدراكات على هذا التقدير ليست<sup>(٥)</sup> إلا أعدام الإدراكات<sup>(٦)</sup>، فلا يلزم أن يكون جميع الإدراكات السابقة منتفياً<sup>(٧)</sup>.

لأننا نقول: الإدراك على تقدير كونه انتفاءً لا يكون انتفاء محضاً؛ بل يكون<sup>(٨)</sup> انتفاء ثابتاً؛ ضرورة أن الإدراك صفة قائمة بالمدرِك، واللازم على تقدير كون كل إدراك زوالاً للإدراك السابق عليه هو الانتفاءات السابقة المحضة لا الانتفاءات الثابتة<sup>(٩)</sup>، فيلزم انتفاء جميع الإدراكات السابقة، هذا.

مركزية كينون

→

ورسالتان في إثبات الواجب، وشرح العقائد العنصرية، وشرح تهذيب المنطق، وشواكل الحور في شرح هياكل النور، وأنموذج العلوم.

(١) في (خ) ومطبوعة لكهنؤ: فتنتهي.

(٢) شواكل الحور ١٢٦.

(٣) «أن يكون» ليس في (ط) ومطبوعتي الكوپاموي واللكهنوي.

(٤) في (ط): منتفية.

(٥) كذا في (ط)، وفي سائر النسخ: ليس، وبدل «الإدراكات» في مطبوعة اللكهنوي: الإدراك.

(٦) زاد هنا في (ط): السابقة.

(٧) «يكون» ليست في (ط) ومطبوعة اللكهنوي.

(٨) في مطبوعة كانيور: الثانية، وهو تصحيف.



ويمكن الجواب عنه <sup>(١)</sup> بأن المقصود ليس لزوم اجتماع الإدراكات / الغير (٤ / ظ)  
المتناهية بل لزوم تعاقبها، ولا شك أنه على تقدير <sup>(٢)</sup> أن يكون كل إدراك زوالاً  
للإدراك السابق عليه يلزم إدراكات غير متناهية على وجه التعاقب؛ إذ زوال  
الشيء ليس إلا عدمه اللاحق المتأخر عن تحققه.

ثم قال هذا المحقق <sup>١٨</sup>؛ إن كان الإدراك انتفاءً لإدراك آخر حاصلٍ قبله <sup>(٣)</sup>  
فالإدراك الذي يعقبه <sup>(٤)</sup> إن كان انتفاءً للإدراك السابق عليه كان <sup>(٥)</sup> انتفاءً لانتفاء  
الإدراك السابق عليه بمرتين الذي كان هذا الإدراك انتفاءً له <sup>(٦)</sup>، وانتفاء انتفاء  
الشيء يستلزم تحقق ذلك الشيء، فيتحقق الإدراك المنتفي، فيستلزم الإدراك الثالث  
للإدراك المفروض الأول <sup>(٧)</sup>. وهكذا يستلزم كل إدراك للإدراك السابق عليه <sup>(٨)</sup>



مجلس شورای اسلامی ایران

- (١) أي عن النظر الذي أورده على الدواني.
- (٢) «تقدير» ليست في (ط).
- (٣) «حاصل قبله» لم يرد في شواكل الحور.
- (٤) أي يعقبه الانتفاء المذكور.
- (٥) ضميره يرجع إلى الإدراك المذكور أولاً.
- (٦) الموصول وصف له «الإدراك السابق»، و«هذا الإدراك» هو الإدراك في قوله: «فالإدراك»،  
والضمير المجرور عائد إلى الموصول.
- (٧) يريد الترتيب بحسب التحقق، فالثالث هو الإدراك المذكور أولاً، والأول هو الإدراك  
السابق بمرتين، وفي التحقيقات المرضية ٩٠ عن بعض النسخ: فيستلزم للإدراك الثالث  
الإدراك المفروض الأول، وعليها فالترتيب بحسب الذكر كما ترى.
- وقد يشرح كلامه إلى هنا بأن ضمير الفاعل في قوله: «يعقبه» يرجع إلى الموصول،  
و ضمير المفعول إلى الإدراك المذكور أولاً، و«هذا الإدراك» نفس ذلك الإدراك، والضمير  
في «كان انتفاءً لانتفاء» إلى الإدراك في قوله: «فالإدراك»، فيكون هو المراد بالإدراك  
الثالث كما أن الإدراك المفروض الأول هو الإدراك السابق بمرتين.
- (٨) في شواكل الحور: الإدراكات السابقة عليه.

بالمراتب الشفع؛ أعني الواقع<sup>(١)</sup> في المراتب الوتر، مثلاً ما يسبقه<sup>(٢)</sup> بمرتبتين؛ وهو ثالثة<sup>(٣)</sup>، وما يسبقه بأربع مراتب؛ وهو خامسة<sup>(٤)</sup>، وهكذا.

أقول: قد عرفت أن الإدراك على تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على طريق<sup>(٥)</sup> السلب البسيط؛ بل يكون انتفاء ثابتاً على طريق السلب العدولي؛ لأن الإدراك صفة قائمة بالمدرِك، والسلب البسيط ليس صفة لشيء، والانتفاء الثاني في انتفاء انتفاء الشيء على هذا التقدير إدراك، فانتفاء انتفاء الشيء يكون بمعنى انتفاء الانتفاء الثابت للشيء، ولا شك أنه حينئذ لا يستلزم تحقق الشيء<sup>(٥)</sup>؛ بل هو أعم من تحقق الشيء ومحض انتفائه؛ لأنه حينئذ يكون في قوة السالبة المعدولة، والسالبة المعدولة أعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة.

ثم / أقول: يلزم على تقدير كون كل إدراك انتفاء للإدراك السابق عليه أن (٥/٥)

(١) في شواكل الحور: الواقعة. وهو تفسير لـ «الإدراك السابق» أو الإدراك المستلزم، فإن كلا منهما واقع في المرتبة الوتر بالنسبة إلى الآخر، وفي التحقيقات المرضية ٩١ بعد ذكر الثاني؛ وأما ما وقع في بعض النسخ بدون لفظ «أعني» فهو صفة لذلك الإدراك المستلزم.

(٢) في شواكل الحور: لثما. وهو مثال للإدراك السابق بالمراتب الشفع، وضمير المفعول عائد إلى الإدراك المستلزم، والمعنى أن كل إدراك يستلزم مثلاً ما يسبقه بمرتبتين...، ويحتمل أن يكون مثلاً للإدراك المستلزم، وضمير الفاعل يعود إلى «الإدراك السابق» والمفعول إلى الموصول، وهذا إنما يصح على ما ثبت في المتن دون نسخة الشواكل.

(٣) الضمير المرفوع راجع إما إلى الموصول أو الإدراك المستلزم على ما تقدم في قوله: «أعني الواقع...»، والمعنى أنه مرتبة ثالثة وخامسة، والحرف الأخير من الكلمتين في أكثر النسخ غير منقوطة، فيمكن قراءة تهما: «ثالثه» و«خامسه»، وحينئذ فالضمير المجرور يرجع إلى الإدراك المستلزم بناء على الوجه الأول وإلى الموصول بناء على الثاني.

وفي (ط): ثالث، ر: خامس.

(٤) في مطبوعة كانپور: على تقدير.

(٥) في (ط): أنه لا يستلزم تحقق ذلك الشيء، و«الشيء» ساقطة من مطبوعة كانپور.

يكون الإدراكات الحاصلة في الزمان السابق زائداً أو مساوياً للإدراكات الحاصلة في الزمان اللاحق؛ إذ على هذا التقدير ليس إدراك من الإدراكات الحاصلة في الزمان اللاحق إلا ما بإزائه<sup>(١)</sup> إدراك من الإدراكات الحاصلة في الزمان السابق، مع أن تزايد العلوم يوماً فيوماً يدل على خلافه.

وأيضاً يلزم على هذا التقدير اجتماع النقيضين؛ لأنه لما كان في قوة النفس إدراكات غير متناهية كما ذكره<sup>(٢)</sup> في الشق الثاني وكان الإدراك زوالاً لصفة هو إدراك آخر يلزم أن يتحقق فينا صفات غير متناهية هي إدراكات غير متناهية، ولما كان كل إدراك زوالاً للإدراك السابق عليه يلزم أن لا يتحقق شيء منها.

والمصنف لم يردّد الشيء الزائل بين الإدراك<sup>(٣)</sup> وصفة غير الإدراك كما فعله صاحب المطارحات؛ لأن الأمور الغير المتناهية بحسب ما في قوتنا<sup>(٤)</sup> من الإدراكات الغير المتناهية تلزم على تقدير<sup>(٥)</sup> أن يكون الإدراك زوالاً لأمر؛ سواء كان ذلك الأمر الزائل إدراكاً أو صفة غيره<sup>(٦)</sup>.

قوله؛ وإلا لكان العلم، إلى آخره<sup>(٧)</sup>.

وذلك لأن الزائل الواحد<sup>(٨)</sup> ليس له إلا زوال واحد.

أقول؛ و<sup>(٨)</sup> أيضاً العلم بهذا لا يجمع العلم بذلك حدوثاً؛ لما اشتهر أن النفس

(١) في (ط) ومطبوعتي الكوپاموي واللكنوي؛ ما هو بإزائه.

(٢) يعني صاحب المطارحات.

(٣) في (خ) ومطبوعة لكنز؛ الإدراكات.

(٤) في (ط)؛ بحسب ما هو في القوة، وكذا في مطبوعة الكوپاموي بدون لفظة «هو».

(٥) في (ط)؛ هذا التقدير، وهو خطأ.

(٦) «الأمر» ليست في مطبوعتي كانپور واللكنوي، و«غيره» ليس في (خ) ومطبوعة لكنز.

(٧) الرسالة المعمولة ٩٧.

(٨) واو العطف ساقطة من مطبوعة الكوپاموي.

في آن واحد لا تتوجه إلى شيئين<sup>(١)</sup>، فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند العلم بذلك يلزم إعادة / المعدوم بعينه أو إعدامه<sup>(٢)</sup> غير الإعدام الأول، وإلا لاستوى حال العلم وما قبله.

قوله: فيلزم أن يكون، إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

حاصله أن الإدراك لما كان زوال أمر فذلك الأمر الزائل يكون قبله موجودا، ولما كان في قوتنا إدراك الأمور الغير المتناهية - أي إدراكنا<sup>(٤)</sup> غير واقف عند حد - فتلك الأمور الغير المتناهية تكون موجودة بالفعل قبل جميع تلك الإدراكات.

وقد يمنع تارة كون الإدراك غير واقف عند حد؛ لما تقرّر عند بعض أئمة الكشف والشهود أن لا ترقّي للنفس في النشأة الآخرة<sup>(٥)</sup>، وتارة وجود الأمور

(١) وقد خالفه الفخر الرازي واحتج بإمكانه بوجوه مختلفة، تنظر في المباحث المشرقية ٣٥٥/١-٣٥٧.

(٢) في (ط): أو إعدام، أي يلزم إعدام الزائل الواحد ثانيا، وفي بعض النسخ كما نقل أصحاب الحواشي: إذ إعدامه...، فيكون تعليلا للزوم إعادة المعدوم غير أن فيه خلافا ينظر في شرح العلامة اللكهنوي ٩٧ والتحقيقات المرضية ١٠٧ ومصباح الدجى ٣٤٢، وقد بنى البهاري تفسيره على هذه النسخة وقال ص ١١٩: وأما «أو» الفاصلة كما في بعض النسخ واختاره بعض الأفاضل أيضا فسخيف عندي.

(٣) الرسالة المعمولة ٩٧.

(٤) في (ط): أي إدراك، وفي مطبوعة الكوياموي: إدراكا.

(٥) نسب ذلك في الحواشي إلى علاء الدولة أحمد بن محمد السمناني (٥٧٣٦هـ)، ولكنه لا ينكر الترقى مطلقا، وإنما ينكره في المعارف الإلهية، قال في التحقيقات المرضية ١٠٩: فمنع كون علوم النفس غير واقفة عند حد مستدلا بقول الشيخ العارف السمناني معا لا ينبغي أن يصفى إليه.

وقد صرح ابن عربي في غير واحد من كتبه على ثبوت الترقى بعد الموت حتى في

الغير المتناهية بالفعل ؛ لأن اللازم هو تقدّم كل أمر زائل على الإدراك الذي هو زوال ذلك الأمر ، لا تقدّم جميع تلك الأمور على كل واحد من الإدراكات حتى يتحقق وجود الأمور الغير المتناهية بالفعل<sup>(١)</sup> .

قوله : كالأشكال والأعداد المرتبة<sup>(٢)</sup> .

اعلم أن الأعداد<sup>٢٠</sup> سواء كانت من الأمور الغير المتناهية بمعنى أنها غير واقفة عند حدٍّ أو من الأمور الغير المتناهية بمعنى أنها موجودة بالفعل يكون إدراك النفس لها<sup>٢١</sup> غير متناهٍ<sup>(٣)</sup> بمعنى أنه لا يقف<sup>(٤)</sup> عند حدٍّ .

والتحقيق أن الأعداد إن كانت من الأمور الاعتبارية الانتزاعية فعدم

تناهيتها بالمعنى الأول ، وإن كانت من الأمور العينية الموجودة / فعدم تناهيتها بالمعنى الثاني .

والحق هو الأول<sup>٢٢</sup> ؛ لأن العدد من الأمور التي يتكرر نوعها<sup>٢٣ ٢٤ ٢٥</sup> ، ولأنه مركب من الآحاد ، ولست أقول : مركب<sup>(٥)</sup> من الوحدات ؛ كما يتوهم<sup>(٦)</sup> من

المتن

→

المعارف الإلهية ، كما في الفصل الثاني عشر من فصوص الحكم ١٢٣-١٢٤ ، وينظر أيضا حوار مع ذي النون في كتابه الآخر التجليات ٣٢ .

(١) المنعان المذكوران للمحقق الدرواني في شواكل الحور ١٢٧-١٢٨ ، وقد أجاب باندفاعهما الصدر الشيرازي في تعليقاته على شرح حكمة الإشراق ٣٩ ، فأصبح جوابه مرردا للنقض والإبرام عند المحشين ، ينظر لواء الهدى ١٢٠ ومصباح الدجى ٣٤٥ وحاشية عبد العلي ٣١-٣٢ وشرح العلاء اللكهنوي ١٠١-١٠٢ والتحقيقات المرضية ١٠٩-١١٠ .

(٢) الرسالة المعمولة ٩٧ .

(٣) كذا في ( ط ) ، وفي سائر النسخ : غير متناهية .

(٤) في ( ط ) : أنها لا تقف ، وكذا في سائر النسخ بدون «أنها» ، والأولى ما أثبت .

(٥) «مركب» ليست في ( ط ) ومطبوعتي كانبور واللكهنوي .

(٦) كذا في ( ط ) ، وفي سائر النسخ : يتوهم .

ظاهر عباراتهم، كيف؟ والعدد محمول على المعدود<sup>(١)</sup> بالمواطاة والوحدات محمولة عليه<sup>(١)</sup> بالاشتقاق<sup>٢٦</sup>، والواحد من حيث هو واحد ليس موجودا في الخارج، فكذا العدد المركب منه.

والكلام الواقع من الشيخ في إلهيات الشفاء ليس على ظاهره<sup>٢٧</sup>؛ حيث قال: العدد له وجود في الأشياء ووجود في النفس، وليس قول من قال: «إن العدد لا وجود له إلا في النفس» بشيء يعتد به، وأما من قال<sup>(٢)</sup>: «إن العدد لا وجود له مجرداً عن المعدودات التي في الأعيان إلا في النفس» فهو حق<sup>(٣)</sup>. قوله: ويكون تلك الأمور، إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

أي أعدام تلك الأمور<sup>٢٨</sup>، وحينئذ ترتبها<sup>(٥)</sup> من جهة الأعدام المتأخرة. قوله: لأنه لما كان، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

لا يخفى عليك أن الترتيب كما يحصل بالتقدم والتأخر الذاتيين<sup>(٧)</sup>، كما بين (٦/ظ) العلل والمعلولات، وبالتقدم والتأخر الوضعيين<sup>(٧)</sup> / : كما بين الأجسام

---

(١) في (ط): على المعدودات... عليها، ونقل عنه الأحمدي في جامع العلوم ٢/٣٠٣-٣٠٤ عبارة من حاشيته على شرح المواقف تدفع استدلاله هذا على تركيب العدد من الآحاد دون الوحدات، هي هذه: العدد آحاد بوحدات هي نفسها، والآحاد محمولة على المعدود مواطاة، فالوحدات محمولة على المعدود مواطاة.

(٢) في الشفاء: وأما إن قال،

(٣) في (ط): فهو الحق. ينظر إلهيات الشفاء ١١٩، وزاد بعده: فإننا قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائما بنفسه إلا في الذهن، وكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد.

(٤) الرسالة المعمولة ٩٧، و«يكون» أثبتنا من (ط)، وليست في سائر النسخ.

(٥) في (ط): ترتبها.

(٦) الرسالة المعمولة ٩٧.

(٧) كذا أثبت من (ط)، وفي سائر النسخ: الذاتي، و: الوضعي.



والمقادير، كذا<sup>(١)</sup> يحصل باللازمة والملزومية.

وإنما لم يُثبت الترتيب بالعلية والمعلولية؛ بأن الأقل جزء للأكثر، فوجود الأقل علة لوجود الأكثر، وعدم العلة علة لعدم المعلول، فعدم الأقل علة لعدم الأكثر، لوجهين<sup>(٢)</sup>؛

الأول؛ أن العدد لا يتركب من الأعداد التي تحته<sup>(٣)</sup>، كما تقرر في موضعه. قال بعض المحققين؛ هذا الحكم مع القول باشتغال العدد على الجزء الصوري ظاهر لا سترة فيه، وأما مع القول بنفي الجزء<sup>(٤)</sup> الصوري عنه<sup>(٥)</sup> فلا؛ إذ العدد حينئذ محض الوحدات بلا انضمام أمر آخر<sup>(٦)</sup>، فدخول الوحدات في العدد هو بعينه دخول الأعداد<sup>(٧)</sup> فيه.

أقول وبالله التوفيق؛ العدد على تقدير عدم اشتغاله على الجزء الصوري هي الوحدات من حيث إنها معروضة للهيئة الاجتماعية لا الوحدات المحضة<sup>(٨)</sup>، ضرورة أن العدد حقيقة محصلة وشيء مركب، والوحدات بدون تلك الحيشية

(١) في (ط)؛ كذلك.

(٢) كذا في (ط)، وفي سائر النسخ؛ بوجهين، وهو تحريف.

(٣) في مطبوعة الكوفاوي؛ مع نفي الجزء.

(٤) كذا في (ط)، وفي سائر النسخ؛ فيه.

(٥) في (ط)؛ إذ العدد وحدات محض بلا انضمام أمر.

(٦) في (ط)؛ وجود الأعداد. وبعض المحققين هو الدواني، وما نُقل عنه عبارته في حاشيته التقديمية على شرح التجريد ص ١١٥، بنفس المعنى في شرحه على العقائد العضدية ١٤-١٥، وأضاف فيه يقول؛ وحينئذ يكون كل مرتبة من الأعداد نوعا آخر متميزا عن سائر المراتب بخصوصية المادة فقط لا بصورة مغايرة لموادها، ويكون هذا من خواص الكم المنفصل، والعجب أن بعض المتأخرين مع تصريحه بأن العدد محض الوحدات وليس فيه صورة نوعية نفى تركبه من الأعداد التي تحته؛ ومن البين أن واحدا واحدا يكون جزء واحد واحد واحد.

ليست كذلك. ودخولها في العدد مطلقاً<sup>(١)</sup> لا يستلزم دخولها فيه من تلك الهيئة؛ كما يشهد به الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة، كيف؟ وحيث<sup>٣١</sup> يلزم دخول الوحدة في العدد مرتين؛ مرة على الانفراد ومرة في ضمن المجموع، ويلزم تركيب العدد كالثلاثة مثلاً من الأجزاء الغير المتناهية؛ إذ حيث<sup>٣٢</sup> يكون المجموعات الثلاث الحاصلة من الوحدات الثلاث جزءاً<sup>(٢)</sup>، وكذا المجموعات الثلاث الأخر<sup>(٣)</sup> الحاصلة من تلك المجموعات الثلاث<sup>(١)</sup>، وهكذا<sup>٣٢</sup>، مع أننا نتصور (٧/و) الثلاثة مثلاً مع الغفلة / عن مجموع الوحدتين.

بل نقول؛ على تقدير كون العدد محض الوحدات أيضاً لا يلزم تركيبه من الأعداد؛ لأن دخول الوحدات في الستة مثلاً يرجع إلى دخول كل وحدة وحدة فيها؛ كما يلوح<sup>(٤)</sup> بالتأمل الصادق<sup>٣٣</sup>، والفرق بين كل وحدة وحدة وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية<sup>(٥)</sup> مما لا يخفى على أحد.

وبما حققنا يظهر لك أن ما قال هذا المحقق في بيان أن<sup>(٦)</sup> الأمور الغير المتناهية مطلقاً مترتبة؛ بأن مجموع الأمور الغير المتناهية متوقف على هذا المجموع بلا واحد، وهذا المجموع<sup>(٧)</sup> يتوقف عليه إذا سقط<sup>(٨)</sup> عنه واحد آخر.

(١) «مطلقاً» و«الثلاث» ليستا في (ط) ومطبوعتي الكوپاموي واللکهنوي.

(٢) في مطبوعة الكوپاموي: أجزاء.

(٣) في مطبوعتي الكوپاموي واللکهنوي: الأخيرة.

(٤) في (ط)؛ دخول وحدة وحدة فيها كما يظهر.

(٥) في مطبوعة الكوپاموي: الاجتماعية.

(٦) «أن» أثبتتها من مطبوعتي کانیور واللکهنوي، وهي ساقطة من سائر النسخ.

(٧) زاد هنا في (ط)؛ بلا واحد.

(٨) في (ط) ومطبوعة اللکهنوي: أسقط. وينظر ما قاله الدواني في شرحه على العقائد

العضدية ١٤.

وهكذا، لا يتم<sup>٣٤</sup>؛ سواء كان العدد مشتملاً على الجزء الصوري أو غير مشتمل عليه. نعم، لو قال بأن المجموع الأول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث وهكذا لكان صحيحاً؛ لأنه إذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلاً يتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة، وإذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة<sup>٣٥</sup>، هذا.

والوجه الثاني: أن علة عدم المعلول ليست عدم العلة المعينة؛ بل عدم علة ما<sup>(١) ٣٦</sup>، وأما عدم العلة المعينة فهو مستلزم<sup>(٢)</sup> لعدم المعلول.

قال بعض الأفاضل<sup>(٣) ٣٧</sup>؛ عدم المعلول ليس يتوقف بالذات إلا على عدم العلة التامة، فشيء بعينه لا يترتب<sup>٣٨</sup> وجوداً وعدمياً إلا على شيء بعينه، وأما عدم أحد الأجزاء<sup>(٤) ٣٩</sup> بعينه أو لا بعينه فعلى / خلاف متصورات الجماهير من مقارنات الموقوف عليه ولوزامه لا من الداخلات، فعدم الشرط ليس مما يتوقف عليه عدم المشروط؛ بل هو مقارن لعدم العلة التامة الذي هو<sup>(٥)</sup> العلة للمعدم، وكذلك وجود

(١) كذا قال الدواني أيضاً في الحاشية القديمة ص ٤٠، ولكنه أضرب عنه في ص ٩١ إلى رأي الداماد الآتي ذكره، قال: الظاهر كما أسلفنا أن عدم كل واحد من الأجزاء لا دخل له بخصوصه في استتباع عدم المعلول؛ بل علة انتفاء إحدى علل الوجود؛ بل انتفاء علة التامة المستلزم لانتفاء إحدى العلل.

(٢) في (ط)؛ غير مستلزم، وهو خطأ واضح.

(٣) هو السيد محمد باقر بن محمد الحسيني الأسترآبادي، المعروف بالداماد (١٠٤١ هـ)، من محول علماء المعقول والمشروع، وقد أخذ عنه ولازمه صدر المتألهين الشيرازي، ومن آثاره الكثيرة في الحكمة: الأفق المبين، والصراط المستقيم، والقياسات، والتفديسات، والإيقاظات، والإيماضات والتشريفات.

وما سينقله عنه الشارح مقتطف من عباراته في القياسات ٣٠٧-٣٠٨، وبمعناه أيضاً في التفديسات كما نقل عبارته في مصباح الدجى ٣٦٠-٣٦١.

(٤) في (ط)؛ وأما أحد الأجزاء، وهو خطأ.

(٥) في مطبوعتي كانيور واللكهنوي، التي هي، وهو خطأ.

المانع ليس يتوقف عليه عدم المعلول؛ بل ربما ينتفي المعلول<sup>(١)</sup> مع انتفاء المانع؛ لعدم تحقق العلة التامة.

أقول: العلة التامة الموقوف عليها المعلول هو مجموع العلل الناقصة بمعنى آحادها، لا بمعنى المركب منها المتغاير لها<sup>(٢)</sup>، وإلا لزم أن يكون العلة التامة جزءاً لنفسها؛ لأنها جملة ما يتوقف عليه، فلو كانت هي أيضاً من جملة ما يتوقف عليه لزم أن تكون هي<sup>(٣)</sup> جزءاً لتلك الجملة التي هي نفسها، ولهذا قال بعضهم: المعلول يتوقف على العلة التامة<sup>(٤)</sup> بتوقفات كثيرة، ويصدق العلة التامة<sup>(٥)</sup> عليها بوصف الكثرة<sup>(٥)</sup>. فعدم العلة التامة ليس إلا عدمات آحاد العلل الناقصة؛ كما أن وجودها ليس إلا وجودات تلك العلل، فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم واحد منها يلزم أن لا يعدم المعلول إلا عند عدماتها، وظاهر<sup>(٦)</sup> أن الأمر ليس كذلك؛ إذ كثيراً ما يعدم المعلول عند عدم واحد من العلل الناقصة. قوله: فعدمات الأعداد، إلى آخره<sup>(٧)</sup>.

لقائل أن يقول: تلك العدمات أمور انتزاعية ينتزعها العقل من الأعداد المعدومة /، ومعنى استلزام عدم الأقل لعدم الأكثر استلزام صحة انتزاع العدم من الأقل لصحة انتزاع العدم<sup>(٨)</sup> من الأكثر، فلا يكون تلك العدمات موجودة غير متناهية بالفعل.

(١) «المعلول» ليست في (ط).

(٢) في (خ): المتغاير لها، وفي (ط): المتغايرة.

(٣) زاد هنا في (ط): أيضاً.

(٤) «التامة» ساقطة من مطبوعة الكويطاموي، وقوله: «عليها» أي على آحاد العلل الناقصة.

(٥) حاشية الدواني القديمة الورقة ١٤٣.

(٦) في (ط): والظاهر.

(٧) الرسالة المعمولة ٩٧.

(٨) في مطبوعة كانبور: الانتزاع.

فإن قلت: المقصود إجراء برهان التطبيق في تلك العدمات، وكونها أمورا انتزاعية لا يمنع ذلك، لأن الأجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهي<sup>(١)</sup> يجري فيها برهان التطبيق، مع أنها أجزاء وهمية غير موجودة في الخارج<sup>(٣٩)</sup>، لامتناع تركيب الجسم المتناهي المقدار من الأجزاء الغير المتناهية بالفعل<sup>(٢)</sup>.

قلت: الأجزاء المقدارية إنما يجري فيها برهان التطبيق<sup>(٣)</sup> لأن منشأ انتزاعها موجود في الخارج، وأما تلك العدمات فمنشأ انتزاعها ليس كذلك.

ثم لا يخفى عليك أن هذا البيان يجري في أعدام المعدودات<sup>(٤)</sup> أيضا؛ إذ كما أن الأكثر بالذات مستلزم للأقل بالذات فكذا الأكثر بالعرض مستلزم للأقل بالعرض، وكما أن عدم الأقل بالذات مستلزم لعدم الأكثر بالذات كذا عدم الأقل بالعرض مستلزم لعدم الأكثر<sup>(٥)</sup> بالعرض، فلا يرد أن الأمر الزائل لا ينحصر في العدد؛ فيجوز أن يكون الإدراك زوال أمر آخر غير العدد.



(١) في مطبوعتي الكوفايومي واللكنوي: الغير المتناهي المقدار، وفي التحقيقات المرضية ١٤٣ عن بعض النسخ: المتصل المتناهي، وهو سهو لعدم جريان برهان التطبيق في الأجزاء المقدارية للجسم المتناهي ولأنه لو جرى لزم تنافي أجزائه والجزء الذي لا يتجزى وهو خلاف مذهب الحكماء، ونقل أيضا في عدد من الحواشي عن بعض النسخ: الغير المتناهية، والظاهر أن تكون صفة للأجزاء المقدارية ويراد بالجسم ما هو غير المتناهي لما قلنا، وزعم البهاري ١٣٠ - ١٣١ انحصار المراد في المتناهي فحكم بعدم جوازه وأن «الغير المتناهية» صفة للجسم بتأويل الجسمية، وهو كما ترى.

(٢) استدلال على أن الأجزاء المقدارية للجسم غير المتناهي أجزاء وهمية غير موجودة في الخارج، ويتم ذلك بواسطة مقدمة شرطية هي: أنها لو كانت موجودة بالفعل لكانت كذلك في الأجزاء الغير المتناهية للجسم المتناهي الذي هو جزء من غير المتناهي.

(٣) «مع أنها... التطبيق» ساقط من (ط).

(٤) في (خ) و(ط) ومطبوعة الكوفايومي: المعدومات، وهو تحريف.

(٥) «بالذات كذا... الأكثر» ساقط من مطبوعة كانبور.

قوله : فتبين بهذا، إلى آخره <sup>(١)</sup>.

(٨/ظ) وأيضا تبين / بأن <sup>(٢)</sup> العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة، والإزالة لا تتصف بهما، فتأمل <sup>٤٠</sup>.

قوله : ولأن كون العلم تحصيلًا، إلى آخره <sup>(٣)</sup>.

والاستدلال عليه لا يناهض كونه من الوجدانيات <sup>(٤)</sup>؛ إذ النظري هو ما يتوقف على النظر لا ما يحصل بالنظر <sup>(٥) ٤١</sup>.

قوله : لما سبق <sup>(٦)</sup>.

أي <sup>(٦)</sup>؛ وإلا لكان العلم بأحدهما عين العلم بالآخر؛ وذلك لأن الحاصل الواحد <sup>٤٢</sup> ليس له إلا حصول واحد.

ووجه آخر؛ لو كان الحاصل عند العلم بهذا عين الحاصل عند العلم بذلك يلزم تحصيل الحاصل غير التحصيل الأول؛ لما اشتهر أن النفس في آن واحد



(١) الرسالة المعمولة : ٩٨.

(٢) كذا أثبت من مطبوعتي الكوياميوي واللكهنوي، وفي سائر النسخ : أن، وهو خطأ يفسد ارتباط كلامه بالمتن.

(٣) الرسالة المعمولة ٩٨. و«تحصيلًا» ليست في (ط).

(٤) في (ط) ومطبوعتي الكوياميوي واللكهنوي : من الأمور الوجدانية.

(٥) ويشارك هذا التعريف الثاني في إيجاد المناقاة ما انتهى إليه الشارح في حاشيتي شرح التهذيب ١٢٥ وشرح المواقف ١٩ من أن النظري هو ما يمكن حصوله بالنظر وبغيره والبدهي ما لا يمكن حصوله بالنظر، وقد نيه على هذا السؤال وأجاب عنه في حاشية شرح المواقف بقوله : لا يقال : كثير من البديهيات كالمحسوسات والحدسيات يمكن أن يحصل بالنظر، لأننا نقول : المحسوسات هي قضايا يحكم العقل بها بواسطة إحدى الحواس والحدسيات قضايا يحكم العقل بها بواسطة الحدس لمشاهدة القرائن، والحكم الذي حصل بالحواس أو بالحدس بعد مشاهدة القرائن لا يمكن أن يحصل بالنظر.

(٦) «دأي» ساقطة من (ط).



لا تتوجه إلى شيئين.

قوله : فيلزم أن يكون، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

فإن قلت : يجوز أن يكون ذلك الأمر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة؛ كالإضافة بين العالم والمعلوم على ما هو مذهب جمهور المتكلمين<sup>(٢)</sup>.

قلت : العلم يتصف بالمطابقة واللامطابقة كما يشهد به الضرورة، فيلزم أن يكون لكل معلوم أمرٌ مطابق له، هذا. لكن لقائل أن يقول : فحينئذ لا حاجة إلى ما ذكره من المقدمات؛ بل يكفي أن يقال : العلم<sup>(٣)</sup> متصف بالمطابقة / واللامطابقة، (و/٩) وغير الصورة الحاصلة لا يتصف بهما، فتدبر<sup>(٤)</sup>.

وقد يقال : العلم ليس نسبة بين العالم والمعلوم؛ لأن تحقق النسبة فرعٌ تحقق المنتسبين، ونحن ندرك ما ليس بوجوده في الخارج، فلا بد له من وجود، وإذ ليس له وجود في الخارج<sup>(٥)</sup> فهو في الذهن.

واعترض عليه بأنه يجوز أن يتحقق ذلك في بعض المدارك العالية<sup>(٥)</sup>. وأنت خبير بأن الأشياء المدركة لنا الخارجة عن أذهاننا لو عُدمت في الخارج لا يتغير علمنا بها كما يحكم به البداهة، فذلك النحو من التحقق ليس كافياً، وبهذا ثبت<sup>(٦)</sup> ما ذهب إليه المحققون أن المعلوم بالذات هو الصورة العلمية.

(١) الرسالة المعصولة : ٩٨.

(٢) المعروف عنهم أن العلم إضافة بين العالم والمعلوم من دون أن يكون هناك صورة ذهنية، ينظر في شرح المواقف ٢/٦ وشرح المقاصد ٣٠٨/٢، وتابعهم الفخر الرازي في كونه إضافة فحسب، ينظر السجصل ٦٩-٧٠ والمباحث المشرقية ٣٣١/١.

(٣) في (ط) : وجود العلم.

(٤) «و» ليست في (خ)، وفي مطبوعتي الكوثراموي واللكهنوي : وإذ ليس في الخارج.

(٥) الاعتراض للفخر الرازي في شرح الإشارات ١٣٧/١-١٣٨.

فتأمل : فإن للمناقشة فيه <sup>(١)</sup> مجالاً <sup>٤٥</sup>.

قوله : وذلك هو المراد بحصول صورة <sup>(٢)</sup>.

فالمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة <sup>(٣)</sup> ؛ إذ المطابقة واللامطابقة <sup>(٤)</sup> إنما هي متحققة فيها ، وهذا يدل على أن مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة كما حققناه <sup>(٥)</sup>.

قوله : ويجب أن يكون ، إلى آخره <sup>(٦)</sup>.

وإنما لم يعمم العلم بحيث يشمل التصورات أيضاً لأن / شمول العلم لها ظاهر ، بخلاف شموله للتصديقات الغير المطابقة والغير الجازمة <sup>(٧)</sup> . وشموله للتصديقات المطابقة والجازمة وإن كان ظاهراً لكن أوردهما <sup>(٨)</sup> بواسطة مقابليهما <sup>(٩)</sup> ( ٩ / ط )



(١) أي في جوابه عن الاعتراض .

(٢) الرسالة المعمولة ٩٨ . و «بحصول صورة» أثبتته هكذا من مطبوعة الكوياموي ، وفي سائر النسخ : بحصول الصورة .

(٣) «فالمراد ... الحاصلة» ساقط من ( ط ) ، و «فالمراد بحصول الصورة» من ( ك ) .

(٤) «واللامطابقة» ليست في ( ط ) ومطبوعة الكوياموي .

(٥) ص ٩٢ - ٩٣ .

(٦) الرسالة المعمولة ٩٨ .

(٧) في جميع النسخ : غير الجازمة ، والأولى ما أثبت ، و «للتصديقات ... شموله» ساقط من ( ط ) .

(٨) في مطبوعة الكوياموي : أوردها ، وفي سائر النسخ : أورده ، وما أثبت هو الأولى .

(٩) في ( ط ) : مقابليها .

## [التصور]

قوله : فسر التصور، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

التصور بالتفسير الأول كان في صرافة العموم ومُحوضة الإطلاق، حتى يتعلّق بكل شيء ويصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي<sup>(٢)</sup>. والتصور بالتفسيرين الآخرين<sup>(٣)</sup> وإن كان يتعلّق بكل شيء على ما ذهب إليه المحققون - ولذا قيل : لا حجر في التصورات<sup>(٤)</sup> - لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي على جميع التقادير<sup>(٥)</sup>.

قوله : مرادف للعلم<sup>(١)</sup>.

أي العلم الذي هو مورد القسمة.

قوله : وهو محتمل لوجهين، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

وهو غير محتمل للوجهين الآخرين<sup>(٢)</sup>، أي حصول<sup>(٣)</sup> صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشيء مع عدم اعتبار عدم الحكم،

(١) الرسالة المعمولة ٩٩.

(٢) حاشية شرح الشمية للجرجاني ٢٠، حاشية الدراني عليها ٢٦١ وشرحه على التهذيب ١٨.

(٣) في مطبوعتي كانيور والكوباموي : الآخرين، وفي (ط) : لوجهين آخرين.

(٤) في (ط) : أي عدم حصول، وهو خطأ.

لعدم ملاءمتها<sup>(١)</sup> للسادجية ومقابلة الحكم<sup>٥٠</sup>.

قوله : وهو بهذا التفسير ، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

(١٠/٩) لا يخفى عليك أنه يبين النسبة بين الوجهين / والتفسيرين بحسب المفهوم ،

ويظهر منه بحسب الصدق أيضا<sup>(٣) ٥١</sup>.

\*\*\*



---

(١) هي ( ط ) ومطبوعة اللكهنوي ، ملاءمتها ، وهو تحريف .

(٢) الرسالة المعمولة ٩٩ .

(٣) أي أن النسبة بحسب الصدق أيضا عموم مطلق ، وينافي هذا ما ذكره في حاشية شرح التهذيب ١١٠ من أن النسبة بين الوجهين من التفسير الثاني بحسب الصدق هي المساواة ، قال : لأن العلم التصديقي - وهو العلم المكيف بالكيفية الإذعانية - لا يمكن فيه عدم اعتبار الإذعان ولا اعتبار عدم الإذعان ، وغير العلم التصديقي يمكن فيه كل منهما .  
وبهذه الملاحظة يتضح ما أورده في التعليقة .

## [ التصديق ]

قوله : أحدها بأنه عبارة عن الحكم <sup>(١)</sup> .  
اعلم أن الحكم يطلق <sup>(٢)</sup> على معان أربعة :  
الأول : جزء القضية ، أي وقوع النسبة أو لا وقوعها .  
والثاني : المحكوم به .  
والثالث : القضية من حيث اشتغالها على ربط أحد المعنيين بالآخر أو سلب  
الربط .  
والرابع : التصديق على مذهب البعض <sup>(٣)</sup> .  
قوله : وفسر الحكم ، إلى آخره <sup>(٤)</sup> .  
الحكم <sup>(٥)</sup> إنما هو بالتفسير الأول على الحقيقة ، وبالتفسيرين الآخرين  
على المجاز . ثم لا يخفى أن الإذعان والقبول أيضا من تفسيراته ، كما يدل عليه

(١) الرسالة المعمولة ١٠٠ .

(٢) في مطبوعة الكهنتوي : يصدق .

(٣) في ( ط ) ، على ما ذهب إليه البعض . ويريد بالتصديق إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها كما يأتي في ص ١٧٨ ، وقد ساق هذه الإطلاقات الأربعة في حاشيته على شرح المواقف أيضا ص ٧١ بتغيير في التعبير والترتيب .

(٤) «الحكم» ساقطة من ( خ ) .

ما قال<sup>(١)</sup> في شرح المطالع .

قوله : وثانيها بأنه عبارة عن نفس النسبة<sup>(٢)</sup> .

إيراد هذا التفسير في هذا المقام غير مناسب ؛ لأن الكلام في الحكم بمعنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية .

قوله : لأن الانتساب ، إلى آخره<sup>(٣)</sup> .

لا يخفى ما فيه ، فافهم<sup>٥٢</sup> .

قوله : والعلم انفعال<sup>(٤)</sup> .

المذهب المنصور في العلم أنه من مقولة كيف كما تقرر في موضعه ، ولعله أراد أن العلم حاصل بالانفعال .

اعلم أن ههنا إشكالا مشهوراً / ؛ أورده الشيخ في إلهيات الشفاء وأجاب (١٠ / ط)

عنه ؛ حيث قال : لقائل أن يقول : العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها ؛ وهي صور جواهر وأعراض ، فإن كانت صور الأعراض أعراضاً فصور الجواهر كيف تكون أعراضاً ؟ فإن الجوهر لذاته جوهر ، فماهيته لا تكون في موضوع البتة ، وماهيته محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها<sup>(٥)</sup> أو نسبت إلى الوجود الخارجي .

فنقول : إن ماهية الجوهر جوهر<sup>(٦)</sup> بمعنى أنها موجودة<sup>(٧)</sup> في الأعيان

(١) «قال» ليست في (ط) . وإنما لم يذكر الإذعان من تفسيرات الحكم لأنه في اعتقاده نفس التفسير الثالث للحكم ، قال في شرح المطالع ٨ : والتحقيق أنه ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل إذعان وقبول للنسبة ؛ وهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة . وسوف يصرح بهذا الترادف أيضاً عند نقله لمذهب صاحب القسطاس في الرسالة المعمولة ١٣٣ .

(٢) الرسالة المعمولة ١٠٠ .

(٣) في (ط) : إلى الإدراك العقلي .

(٤) «جواهر» ليست في مطبوعة كانيور .

(٥) كذا من مطبوعتي كانيور واللكهنوي ، وفي الكوفايموي والشفاء : أنه الموجود ، وفي سائر النسخ : أنه موجود .



لا في موضوع، وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر<sup>(١)</sup> المعقولة، فإنها ماهية من شأنها أن تكون موجودة في الأعيان لا في موضوع؛ أي أن هذه الماهية هي معقولة عن أمر وجوده في الأعيان أن يكون لا في موضوع، وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر؛ أي ليس حد الجواهر أنه في العقل لا في موضوع، بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فإن وجوده في الأعيان ليس في موضوع، انتهى<sup>(٢)</sup>.

لا يخفى عليك أن القول بمرضية الصورة الجوهرية منافٍ لحصر العرض في المقولات التسع؛ لأن المقولات أجناس عالية متباينة بالذات. اللهم إلا<sup>(٣)</sup> أن يكون مرادهم حصر الأعراض الموجودة في الخارج، وما أورد على الحصر من النقض بالوحدة والنقطة فمدفوع؛ لأن الوحدة ليست من الموجودات الخارجية، والنقطة من مقولة كيف كما صرح / به الفارابي<sup>(٤)</sup> في التعليقات؛ حيث قال: (و/١١) النقطة كيفية في الخط، وهو مثل التريع، لأنها حالة للخط المتناهي<sup>(٥)</sup>.  
ثم ههنا إشكال<sup>(٥)</sup> آخر، وهو أن العلم من الكيفيات النفسانية، فيلزم أن يكون الشيء الواحد جوهرًا وكيفًا، مع أنهما مقولتان وصدقهما على شيء واحد

(١) في (ط): الجوهر.

(٢) إلهيات الشفاء ١٤٠، وزاد بعده: فإن قيل: فالعقل أيضا من الأعيان، قيل: يراد بالعين التي إذا حصل فيها الجوهر صَدَرَتْ عنه أفعاله وأحكامه.

(٣) أبو نصر، محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، الملقب بالمعلم الثاني (٢٣٣٩ هـ)، من كبار الفلاسفة، له مؤلفات في المنطق والحكمة وغيرها، منها: نصوص منطقية على نسق الأبواب الثمانية الأرسطية، وإحصاء العلوم، والألفاظ المستعملة في المنطق، والنصوص، والتنبيه على سبيل السعادة، والتعليقات.

(٤) التعليقات للفارابي ٤٩، ووردت عبارته بنصها في تعليقات ابن سينا ٧٣.

(٥) في حاشية عبد العلي ٥٢: ثم ههنا شك.

ممتنع.

وقد أجاب عن الإشكاليين بعض المتأخرين<sup>(١)</sup> بالفرق بين القيام والحصول<sup>(٢)</sup>؛ بأن ما هو جوهر معلومٌ وحاصل في الذهن وموجود فيه، وما هو عرض وكيف علمٌ وقائم بالذهن وموجود في الخارج. وحاصله كما يظهر بالتأمل الصادق<sup>(٣)</sup> أن القائم بالذهن شبح المعلوم ومثاله، والحاصل فيه عين المعلوم ونفسه، فهو جمع بين المذهبين. وأنت تعلم أنه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق. بل النظر الدقيق يقتضي امتناع<sup>(٤)</sup> ذلك بأن يقال: إنا لا نعني بالعلم إلا ما هو منشأ الانكشاف<sup>(٥)</sup>، ولا شك أن الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف كما يشهد به الحدس الصائب، فمنشأ الانكشاف هو الصورة الحاصلة، فلو قُرض أن يكون القائم بالذهن أيضا منشأ الانكشاف يلزم حصول الحاصل. على أنه يلزم أن تكون تلك الصورة<sup>(٦)</sup> علما وعرضا وكيفا كما تنطنت، فعاد الإشكال<sup>(٦)</sup>.



(١) هو علاء الدين، علي بن محمد القوشجي (٨٧٩ هـ)، أحد أئمة عصره في الكلام والهيئة والرياضيات، أهم تصانيفه وأشهرها شرح التجريد للطوسي، وله أيضا: الرسالة المحمدية في الحساب، والرسالة الفتحية في الهيئة، وغير ذلك. ينظر تفصيل جوابه في شرحه على التجريد ١٤.

(٢) في (ط)؛ الجوهر، وهو تحريف.

(٣) كذا أثبت من (ط)، وفي سائر النسخ: بامتناع.

(٤) في (ط)؛ مبدأ الانكشاف.

(٥) زاد في (ط)؛ الحاصلة.

(٦) وقد بحث الشارح عن فكرة القوشجي في حاشية شرح المواقف أيضا ص ٧٥، وما قرره من الإیرادات ربما ينعكس على نظريته الآتية؛ كما نبه عليه محمد عظيم الكوپاموي وقال: مع أنه يجوز أن يكون مراد شارح التجريد بالقائم هي الحالة الإدراكية وإن لم يسم، فالتفاوت إنما يكون في التسمية. ينظر التحقيقات المرضية ١٦٤.

وأجاب عنهما بعضهم<sup>(١)</sup> ٥٥ بأن الجوهر بعدما وُجد في الذهن يصير عرضاً وكيفاً؛ بناءً على أن مرتبة الماهية متأخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها.

ولا يخفى عليك أن هذا المذهب خارج عن مسلك العقل<sup>(٢)</sup>، ضرورة / أن (١١/ظ) الماهية وذاتياتها لا تختلف باختلاف الظروف وأنحاء الوجود، والعقل يعدُّ قلب الماهية من الممتنعات، على أن هذا القائل إما أن يقول بانتفاء الجوهرية أو ببقائها، فعلى الأول يرجع قوله هذا إلى القول بحصول الشبح والمثال، وعلى الثاني يعود الإشكال.

وما قال أن مرتبة الوجود متقدمة على مرتبة الماهية فهو أيضاً باطل؛ لأن مرتبة الماهية مرتبة المعروض، ومرتبة الوجود مرتبة العوارض، ولا شك أن مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العوارض<sup>(٣)</sup> ٥٦.

(١) في (خ)؛ وأجاب بعضهم عنهما، والبعض هو صدر الدين، محمد بن منصور بن محمد بن إبراهيم الحسيني الدشتكي الشيرازي (٣٠٠هـ)، أعلم معاصريه بالحكمة، تلمذ له ابنه غياث الدين منصور، وجرت بينهما وبين الدواني مناظرات، قتل بشيراز ودفن في المدرسة المنصورية التي أسسها، من مؤلفاته: حاشيتان على شرح التجريد للقوشجي، وحاشيتان على شرح المطالع، وحاشية على شرح الشمسية، وعلى الكشاف.

(٢) في (ط)؛ مسلك النظر والعقل.

(٣) في مطبوعتي كانبور واللكهنوي؛ العارض، وفي (ط)؛ ولا شك أن مرتبة العارض بعد مرتبة المعروض.

وفي كشف المكتوم ٥٥ عن السيد الشيرازي في حاشيته القديمة على شرح المطالع، قال مجيباً عن ذلك: إنما يجب التأخر لو كان من الصفات العارضة لها بالفعل وليس كذلك لما حققناه في حواشي التجريد؛ بل هو من الصفات التي ينتزعها العقل، ومن الجائز أن ينتزع العقل صفة من شيء ويحكم بتقدمها عليه تقدماً ذاتياً، فإن التقدم الذاتي مرجعه إلى أحقية ما كما حقق في موضعه، ولا حرج في أن يكون بعض صفات الشيء أحق منه، وإذا

←

فإن قلت: التقدم عند القوم <sup>(١)</sup> منحصر في التقدّمات الخمسة المشهورة،  
وتقدم المعروض على العارض ليس شيئاً منها، أما التقدم بالزمان والتقدم  
بالشرف فظاهر، وأما غيرهما فلأن التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود، والتقدم  
بالعلية تقدم بحسب الوجوب <sup>(٢)</sup>، والتقدم بحسب الرتبة <sup>(٣)</sup> ما يصح فيه أن يكون  
المتقدم متأخراً والمتأخر متقدماً.

قلت: هذا التقدم وراء تلك التقدّمات <sup>(٤)</sup> كما صرح به المحقق الطوسي <sup>(٥)</sup>  
في نقد التنزيل، وقد عبّر الشيخ في إلهيات الشفاء عن هذا التقدم بالتقدم بالذات،  
وبعضهم عبّر عنه بالتقدم بالماهية <sup>(٦)</sup>، والقوم إنما حصروا التقدم الذي هو بحسب  
الوجود.

→

كان الوجود مقدماً على الماهية جاز أن يكون شرطاً لها، ولا ينعقب العقل من أن يكون أحد  
أنعائه شرطاً لأن يكون الشيء ماهية مخصوصة، ونحو آخر شرطاً لأن يكون ذلك الشيء  
ماهية أخرى، حتى يكون ذلك الشيء في النحو الأول من الوجود مثلاً كما وفي النحو الثاني  
كيفاً.

(١) في (ط)؛ عنده.

(٢) في (ط)؛ الوجود، وهو تعريف.

(٣) في (ط)؛ والتقدم بالرتبة.

(٤) زاد في (ط)؛ الخمس.

(٥) نصير الدين، محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (٦٧٢هـ) من أشهر أئمة الفلسفة  
والرياضيات والفلك، صنّف كتباً ورسائل كثيرة في فنون شتى، منها: شرح الإشارات،  
وأساس الاقتباس (فارسي)، وتعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، وتجريد الاعتقاد،  
وتلخيص المحصل، والتذكرة النصيرية.

وما صرح به الطوسي هو تقدم الجنس على نوعه من حيث كونه محمولاً عليه، ينظر

تعديل المعيار ١٥١ وحاشية الشارح على شرح المواقف ٥٧.

(٦) لعله يريد المحقق الداماد، ينظر القيسات ٦٣ و٧١.

وقد أجاب<sup>(١)</sup> بعض المحققين<sup>٥٧</sup> عن كون العلم جوهرًا وكيفًا بأن عدّهم العلم<sup>(٢)</sup> من مقولة كيف على طريق المسامحة وتشبيه الأمور الذهنية بالأمور العينية.

وهذا أيضًا كما تراء خالٍ عن التحصيل / ، وبعيد عن التحقيق. (و/١٢)  
وأجاب بعض الأفاضل<sup>(٣)</sup> عن ذلك بأن العلم كيف<sup>(٤)</sup> بمعنى العرض العام، وهو أعم من مقولته<sup>(٥)</sup> إذ كيف الذي هو المقولة معناه ماهية إذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ولا يكون تعقلها موقفًا على تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة، وكيف الذي هو عرض عام وأعم من مقولته<sup>(٥)</sup> هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون تعقله موقفًا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة<sup>(٦)</sup>.  
ولا يخفى عليك أن ذلك بعد تسليم أن القوم يطلقون كيف على هذين

---

(١) في (خ)؛ وقد يجاب، وهو تعريف. والجواب للمحقق الدواني في حاشيته القديمة ص ١٤، ويقول بعده: نظير ذلك أن المحققين على أن العدد أمر اعتباري، مع تقسيمهم الكم إلى المتصل والمنفصل مسامحة؛ ثقة بما قرروه في محله.

(٢) في (ط)؛ بأن العلم عندهم.

(٣) عرف هذا الجواب عن شمس الدين محمد بن أحمد الخفري (٩٣٥ أو ٩٤٢ أو ٩٥٧ هـ) وكان حكميًا رياضيًا فلكيًا من تلاميذ السيد صدر الدين الشيرازي، له: حاشية على شرح التجريد للقوشجي، وسواد العين في شرح حكمة العين، والتكملة في شرح التذكرة النصيرية، ورسالة في القضية والتصديق، وغير ذلك.

ونسب في التحقيقات المرضية ١٦٩ إلى المحقق الداماد أيضًا.

(٤) في (ط)؛ كيفية.

(٥) كذا أثبت من (خ)، وفي سائر النسخ: المقولة.

(٦) «والكيف... النسبة» ساقط من (ط).

المعنيين<sup>(١)</sup> يُشكّل بالصورة الجزئية الحاصلة من الإضافة المخصوصة أو المقدار المشخص مثلا.

وأنا أقول<sup>(٢)</sup> وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق: الأشياء إذا حصلت في الأذهان يحصل لها وصفٌ هو ليس بحاصل لها وقت كونها في الأعيان، ويحمل ذلك الوصف عليها، فيقال مثلا: الإنسان<sup>(٣)</sup> صورة علمية وعلم<sup>(٤)</sup>، ولا شك أن المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له؛ وإلا لكان محمولا عليه على تقدير كونه في الخارج أيضا<sup>(٥)</sup>؛ ضرورة أن الذات والذاتي لا يختلفان<sup>(٥)</sup> باختلاف الوجود، فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الإنسان. فالعلم حقيقة هو غير الحاصل في الذهن، وهو ليس إلا من مقولة كيف؛ لصدق رسم / كيف عليه، وما وُجد في الذهن عرض<sup>(٦)</sup>؛ لأنه موجود في الموضوع، وتابع للموجود الخارجي؛ لأنه متحد معه في العاهية النوعية، فهو إن كان كيفاً فذلك أيضا كيف، وإن كان جوهرًا فذلك أيضا جوهر، وهكذا. وإطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل إطلاق العارض على المعرض، مثل

(١٢/ظ)

(١) ولا يبعد أن أخذ إطلاقه عليهما مما قاله ابن سينا في عيون الحكمة ٦٨ من أن للمعرض معنيين؛ هما الموجود في موضوع وما إذا وجد في الخارج كان في موضوع، ومقولات العرض أقسام له بهذا المعنى الثاني. ينظر أيضا حاشية عبد العلي ٥٧.

(٢) في مطبوعة كانبور ولكهنؤ واللكنهوي؛ وإنا نقول، وما يحققه جواب عن الإشكال الثاني.

(٣) في (ط) ومطبوعة الكوباموي؛ الإنسانية.

(٤) «وعلم» ليس في (ط).

(٥) «أيضا» ساقطة من (خ)، وفيها: لا يختلف.

(٦) في (ط)؛ عرضي، وهو تحريف. وحديث عرضية الحقيقة الحاصلة في الذهن يعيد

الإشكال الأول، غير أن موقفه هنا يقوم على استسلام الجواب الذي نقله عن ابن سينا.

وهذا مما يبدو واضحا في حاشيته على شرح المواقف ٧٦، أو على ما استصوبه هو نفسه من

الجواب في تعليقه المرقمة ٥٣.



إطلاق الضاحك على الإنسان، فالعارض ليس إلا عرضاً ومن مقولة الكيف،  
والمعروض ليس إلا عرضاً وتابعا للموجود الخارجي، هذا<sup>(١)</sup>.

ولقد أطنبنا الكلام في هذا المقام؛ إذ ههنا قد تحيرت الأفهام، واختلفت  
الأقوام، وزلت الأقدام.

قوله: وثالثها بأنه عبارة عن أن تعقل النفس أن النسبة واقعة أو ليست  
بواقعة<sup>(٢)</sup>.

هذا التفسير بظاهره مبني على أمور:

الأول: ما ذهب إليه المتأخرون<sup>٥٨</sup> أن التصور لا يتعلق بما يتعلق به  
التصديق؛ كما أن التصديق لا يتعلق بما يتعلق به التصور.

والتحقيق - على ما يشهد به الوجدان السليم والفهم المستقيم - أن التصديق  
له متعلق خاص لا يمكن أن يتعلق بغيره، والتصور يتعلق بكل شيء حتى بنفسه  
ونقيضه، ولهذا قيل: لا حجر في التصورات<sup>(٣)</sup>، ونعم ما قال من قال: من تصوّر

---

(١) ما عرضه هنا هو أحد مسلكتي صدر المتألهين الشيرازي كما أشرت إلى ذلك في المقدمة  
ص ٥٩، ينظر في كتابه الأسفار ١/ ٣٢٤-٣٢٦، وأما مسلكه الآخر فمعروف يخلص إلى أن  
ما يحصل في الذهن من حيث وجوده عرض وعلم وكيف بالحمل الشائع الصناعي  
وبالعرض ومن حيث هو ليس إلا من مقولة المعلوم بالحمل الأولي من دون أن تترتب عليها  
آثارها، قال: وأصل الإشكال وقوامه على أن المقولات ذاتيات لجميع الأفراد بجميع  
الاعتبارات، وهو مما لم يقدّر عليه برهان وما حكم بعمومه وجدان، ينظر الأسفار  
١/ ٢٩٤-٢٩٨.

ولقمر الدين الأورثك آبادي طريقة خاصة تقرّر العلم بمعنى الكيفية الإدراكية التي  
تتصف بها النفس وتذهب إلى علم آخر بمعنى الوجود الذهني نافية عنه الحصول والحلول  
أو القيام بناء على وحدة الوجودين الذهني والخارجي، تنظر حاشيته الممنوعة بكتابه مظهر  
النور في سبحة المرجان ٧٠-٧٥.

(٢) الرسالة المعمولة ١٠٠، و«عن أن... بواقعة» لم يرد في (ط).

(٣) تنظر مسألة تعلق التصور فيما سبق منه ص ١١٥.

(١٣/و) مدَّعيَات كتاب أقليدس مثلاً فقد تصور جميع أجزائها مع أنه ليس / مصدقاً بها<sup>(١)</sup> قبل أن يعلم البرهان، وأن العالم بالوضع إذا سمع لفظ «زيد قائم» مثلاً فقد تصور بجميع أجزائه<sup>(٢)</sup> مع أنه يمكن أن لا يصدق به.

ومما يمكن أن يقال ههنا: أن اتحاد الملزومات<sup>(٣)</sup> يدل<sup>٥٩</sup> على اتحاد اللوازم<sup>(٤)</sup> واختلافها على اختلافها، كما أن اتحاد اللوازم يدل على اتحاد الملزومات واختلافها على اختلافها<sup>(٥)</sup>، وعندهم بين التصور والتصديق اتحاد نوعي<sup>(٦)</sup>، فكيف يكون لأحدهما لازم وللآخر لازم آخر ويتمين لأحدهما متعلق وللآخر متعلق آخر؟ فهل هذا إلتهافت وتساقط<sup>(٧)</sup>؟ وأيضاً<sup>٦٠</sup> لا بد في صورة

(١) في (ط): مع أنه غير مصدق بها.

(٢) في (ط): إذا سمع لفظة... تصور جميع أجزائها.

(٣) زاد في (ط): مثلاً.

(٤) في (ط): لوازمها، وفي (خ) فوق هذه العبارة: هذا دليل لئلي، لأنه استدلال بالعلية والمؤثر على المعلوم.

(٥) تحتها في (خ): هذا دليل لئلي، لأنه استدلال بالآثر على المؤثر. وبحاشيتها تعليلتان: ١- المراد من الاختلاف التنافي [في] العمل، أي لا تحصل على شيء واحد، أو في الحلول، أي لا يحصلان في محل واحد، فلا يرد أن للإنسان وغيره لوازم مختلفة كالضحك والكتابة والمشي وغيره. ٢- واختلاف اللوازم إنما يدل على اختلاف الملزومات بالماهية، لو علم أنها ثابتة من نفسها لا من الأمر الخارج، ميرزا جان.

(٦) الاتحاد النوعي بينهما عند المتأخرين معروف ينهم من كتب كشرح المقاصد ١٩٩/١ وحاشية عبد الحكيم على شرح الشمسية ٦٩، ولكن الظاهر من حاشية أبي الفتح الورقة ١٥ أنهم يقولون بالتغاير النوعي أيضاً وأن هذا دقهم إلى القول بتغايرهما بحسب المتعلق فلا يلزمهم الإشكال المعروف من اتحاد التصور والتصديق النوعي، ينظر تفصيله في حاشية الكلثوي عليها ١٩٦-١٩٧.

(٧) قال في حاشية شرح التهذيب ١٠٧: والقول باتحادهما بحسب الذات وتغايرهما بحسب المتعلق قول بالمتنافيين، لأن اتحاد الملزوم ينافي اختلاف اللازم.

الشك من تصور طرفيه؛ أي الوقوع واللاوقوع<sup>٦١</sup>، ولا شك أن الظن واليقين لا يتعلق إلا بأحد طرفيه؛ ضرورة أن الشك هو التردد بينهما، والظن رجحان أحدهما مع احتمال الآخر، واليقين رجحانه مع عدم احتمال الآخر.

ثم أقول: كأنهم بنوا على ذلك<sup>(١)</sup> ما قالوا أن أجزاء القضية أربعة، فلما رأوا أن التصور لا يتعلق بمتعلق التصديق وأن الشك تصور لا يتعلق إلا بالنسبة ذهبوا إلى تريع أجزاء القضية، وحكموا بأن فيها نسبة تامة هي متعلق التصديق ونسبة تقييدية هي متعلق الشك.

والوجدان السليم يشهد بخلاف ذلك أيضا<sup>(٢)</sup>، إذ لا شك أن لا يفهم من قضية «زيد قائم» مثلاً إلا زيد وقائم والنسبة التي بينهما، والمفهوم هنا<sup>(٣)</sup> ليس إلا نسبة واحدة كما لا يخفى على من يرجع إلى وجدانه.

ومما يمكن أن يستدل به على ذلك أن النسبة التامة الخبرية يعبر عنها / (١٣/ ظ)  
عند التفصيل بـ «أن النسبة التقييدية واقعة أو ليست بواقعة» كما صرحوا به، ولا شك أن الفرق بين الإجمال والتفصيل ليس إلا بملاحظة العقل<sup>(٤)</sup>، فيلزم أن تكون<sup>٦٢</sup> النسبة التقييدية جزءاً من القضية مرتين؛ مرة على الأفراد ومرة في ضمن النسبة الخبرية، وهو ظاهر الفساد، فليتأمل، فإن فيه نظراً<sup>٦٣</sup>.

وقد نقل بعض المحققين<sup>(٥)</sup> أنهم أثبتوا نسبة أخرى حيث رأوا أن في

(١) تحتها في (خ)؛ أي على التفابير [بحسب] المتعلق بين التصور والتصديق. ينظر حاشية الشارح على شرح التهذيب ١٠٨.

(٢) «أيضا» ساقطة من (ط).

(٣) في (ط)؛ منهما، وهو تعريف.

(٤) في (ط)؛ ولا شك أن لا فرق بين الإجمال والتفصيل إلا بملاحظة العقل.

(٥) في (خ)؛ وقد نقل عن بعض المحققين، وهو خطأ. والبعض هو الدواني في بداية التصديقات من شرح التهذيب الورقة ٣٤.

صورة الشك قد تصوّرت<sup>(١)</sup> النسبة بدون الحكم؛ إذ ما لم تتصور النسبة لا يحصل الشك، وعند ارتفاع الشك ينضمُّ إلى الإدراكات الحاصلة إدراكٌ آخر كما يشهد به الوجدان السليم، إلا أنه يزول إدراك ويحصل<sup>(٢)</sup> إدراك آخر بدله.

وأنت خبير بما فيه<sup>٦٥</sup>، مع أن الشك إما كيفية إدراكية أو كيفية أخرى لاحقة بها، وحينئذ يكون اليقين والظن والوهم أيضاً<sup>(٣)</sup> كذلك، فعلى الأول عند ارتفاع الشك يزول الإدراك السابق، وعلى الثاني عند ارتفاع الشك لا يحصل إدراك آخر؛ بل يزول عن الإدراك السابق حالة وتحصل حالة أخرى<sup>٦٦</sup>، فافهم، فإنه مع وضوحه لا يخلو عن دقة.

وما يخطر بالبال - والله أعلم بحقيقة الحال - أن كلامهم في هذا المقام<sup>(٤)</sup> لا يخلو عن ضربٍ من المسامحة، ومقصودهم<sup>٦٧</sup> ليس إثبات النسبتين المتغايرتين حقيقة؛ بل أن النسبة الواحدة - وهي النسبة التامة الخبرية - إذا أخذت من حيث إنها نسبة بين الموضوع والمحمول يتعلّق بها الشك، وإذا أخذت من حيث إنها نسبة واقعة أو ليست بواقعة / يتعلّق بها التصديق. وما قال في شرح المطالع أن أجزاء القضية عند التفصيل أربعة<sup>(٥)</sup>؛ لعله إشارة إلى ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١٤/و)

(١) في (ط)؛ قد يتصور.

(٢) في (خ)؛ لا أنه يزول إدراك يحصل، وهو خطأ.

(٣) «أيضاً» ساقطة من (ط).

(٤) «في هذا المقام» ليس في (خ). تنظر هذه الفقرة بمضمونها في حاشية شرح التهذيب ١٠٩، وما سيوجّه به الشارح من اعتباري النسبة التامة الخبرية هو ما ذكره عبد الحكيم تأويلاً للتعريف إلى مذهب المتقدمين، ينظر حاشيته على التصورات من شرح الشمية ٦٩ وعلى التصديقات ١٧.

(٥) في (ط)؛ أربعة عند التفصيل. ينظر شرح المطالع ١١٤.

(٦) تحتها في (خ)؛ أي إلى تفصيل الاعتبارين.

والثاني : ما هو المشهور بين الجمهور أن التصديق متعلق<sup>(١)</sup> بالنسبة .  
والذي لا يتعدى عنه الحق ويحكم به العقل الغير المشوب بالوهم هو أن  
التصديق يتعلق أولا وبالذات بالموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة  
بينهما ، وثانيا وبالعرض بالنسبة . وذلك لأن النسبة معنى حرفي لا يصح أن يتعلق  
بها التصديق حال كونها كذلك<sup>(٢)</sup> ؛ ضرورة أن التصديق ليس كإدراك المرآة عند  
إدراك المرئي<sup>(٣)</sup> .

وهذا هو التحقيق الذي أفاده الشيخ الرئيس وغيره من المحققين ، وإليه  
ذهب الطبع السليم والفهم المستقيم . ألا ترى أن عند تصديقك بقضية « زيد قائم »  
مثلا يحصل لك أولا<sup>(٤)</sup> الإذعان بأن زيدا قائم في الواقع ، لا الإذعان بوقوع  
النسبة في الواقع ؛ بل يحصل لك هذا ثانيا ، كيف ؟ والنسبة من الأمور الانتزاعية ،  
وكثيرا ما يحصل التصديق بقضية قبل انتزاع النسبة التي هي فيها كما يشهد به



(١) في ( ط ) : من أن التصديق يتعلق .  
(٢) في ( ط ) : يتعلق به التصديق حال كونه كذلك . وفي حاشية ( خ ) هذه التعليقة : إنما  
قيد بهذا لأنه لو لم يكن كذلك يصح أن يكون متعلق التصديق ، كما إذا قلت : « النسبة  
معنى حرفي » فحينئذ يكون متعلق التصديق النسبة و معنى حرفي حال كون النسبة  
رابطة بينهما ، وهكذا في المثال الذي أورده ؛ إن أردت رؤية الوجد مثلا لم يكن لك  
الحكم بأن المرآة مصفلة أو مكدرة ، وإن أردت رؤية المرآة أمكن لك أن تحكم بأنها  
مصفلة أو مكدرة ، و السرفيد أن المحكوم عليه و به يجب أن يكونا مستقلين ، و الاستقلال  
تابع للملاحظة و القصد ، فما لم يلاحظ الشيء بالذات و القصد لم يصح الحكم عليه ،  
فتفكر ، مصطفى .

(٣) في ( خ ) بين أسطرها وفي الحاشية ما يلي : في أن يكون تابعا ، كإدراك المرآة تابع لإدراك  
المرئي عند قصد رؤية المرئي ، بل التصديق مقصود بالذات ، فيجب أن يكون متعلقه أمرا  
مستقلا ، و النسبة حال كونها كذلك ليس كذلك ، مصطفى .

(٤) زاد في ( خ ) : هو ، وهو سهو .

الوجدان<sup>(١)</sup>.

ومن قال: إن متعلق التصديق أمر إجمالي يفصله العقل إلى الموضوع والمحمول والنسبة<sup>(٢)</sup>، فقد أخطأ؛ لأن المركب من المعنى الحرفي وغيره معنى حرفي<sup>٦٨</sup>.

الثالث: ما هو يبدو في أول النظر ويظهر في بادئ الرأي من أن التصديق هو الكيفية الإدراكية.

وما يقتضيه النظر الدقيق ويلوح مما أفاده أهل التحقيق هو أن الكيفية الإذعانية وراء الكيفية الإدراكية، أليس<sup>(٣)</sup> أنا إذا سمعنا قضية وأدركناها بتمام أجزائها ثم / أقمنا البرهان عليها لا يحصل لنا إدراك آخر<sup>(٤)</sup>؛ بل يقتصر بالإدراك السابق حالة أخرى تسمى بالإذعان والقبول، وإلا يلزم أن يكون لشيء واحد صورتان في الذهن<sup>٦٩</sup>. ولا يخفى على من يرجع إلى وجدانه أن العلم صفة يحصل منه<sup>(٥)</sup> الانكشاف، والإذعان صفة ليس كذلك، بل يحصل منه<sup>(٥)</sup> بعد الانكشاف

(١) في مصباح الدجى ٢٨٨ أنه تبع في ذلك السيد صدر الدين الشيرازي في حواشيه على شرح المطالع.

(٢) هو رأي المحقق الداماد في الألف المبين الورقة ٢٢، ويظهر من الشارح في حاشية شرح المواقف ٢٤-٢٥ أنه وافق هذا المذهب، إذ نراه يقرر أن التصديق متعلق بمعنى القضية من حيث إنها معنى مجمل لا بالنسبة الخبرية، فيعرض لإيراد الآتي ويجيب عنه بهذه العبارة: لا يقال: معنى القضية أيضا غير مستقلة لاشتغالها على النسبة التي هي غير مستقلة، لأننا نقول: الاستقلال وعدمه صفة الملاحظة ومختلف باختلافها، فإذا لوحظ معنى القضية ملاحظة إجمالية كان مستقلا وإذا لوحظ ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل، والتصديق إنما يتعلق به بالاعتبار الأول.

(٣) في (ط): البتة، وهو تعريف.

(٤) في (خ): إدراك أمر آخر، وفيه فساد ظاهر.

(٥) الضمير للعلم.



كيفية أخرى<sup>(١)</sup> للنفس.

وبذلك يصح تقسيم العلم إلى التصور الساذج والتصور معه تصديق<sup>(٢)</sup> كما وقع عن كثير من المحققين، قال ناقد المحصل<sup>٧٤</sup>؛ إن التصديق عندهم الحكم وحده من غير أن يدخل التصور في مفهومه دخول الجزء في الكل، والتصور هو الإدراك الساذج، وكأنهم قسّموا المعاني إلى نفس الإدراك وإلى ما يلحقه، وقسّموا ما يلحقه إلى ما يجعله محتملاً للتصديق والتكذيب وإلى ما لا يجعله<sup>(٣)</sup> كذلك كالهيات اللاحقة به من الأمر والنهي والاستفهام والتمني<sup>(٤)</sup> وغير ذلك، وسوّوا القسمين الأولين بالعلم<sup>(٥)</sup>.

قوله: وثانيها بأنه عبارة، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

التصديق على هذا التفسير مجموع تصورات أجزاء القضية، فعلى تقدير تثليثها مجموع تصور المحكوم عليه وبه والحكم، وعلى تقدير تربيعها مجموع تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم<sup>(٧)</sup>. وعبارة الكتاب كما تراها ناظرة إلى الأول.

قوله: وهو مذهب الإمام<sup>(٦)</sup>.

هذا هو المشهور، وهكذا يفهم من الملخص حيث قال: إن لنا تصوراً، و/ (و/١٥) إذا حكم عليه<sup>٧١</sup> بنفي أو إثبات كان المجموع تصديقا، وفرق ما بينهما كما في

(١) تحتها في (خ)؛ تسمى بالإذعان.

(٢) في (ط)؛ وتصور معه حكم.

(٣) فوقها في (خ)؛ أي الكيفية التي تلحقه مطلقا.

(٤) زاد في (ط)؛ والترجي.

(٥) تلخيص المحصل للطوسي ص ٣.

(٦) الرسالة المعمولة ١٠١.

(٧) في (ط)؛ والحكم والنسبة الحكمية.

البسيط والمركب<sup>(١)</sup>. لكن قال في المعالم<sup>(٢)</sup>: العلم إما تصور وإما تصديق، فالتصور هو إدراك الماهية<sup>(٣)</sup> من غير أن تحكم عليها بنفي أو إثبات، والتصديق هو أن تحكم عليها بالنفي أو الإثبات.

وكلامه في المحصل وقع هكذا: إذا أدركنا حقيقةً فإما أن نعتبر من حيث هي من غير أن نحكم عليها لا بالنفي ولا بالإثبات وهو التصور، أو نحكم عليها بنفي أو إثبات وهو التصديق<sup>(٤)</sup>. ولا يخفى أن ضمير «هو» في قوله: «وهو التصديق» يحتتمل أن يرجع إلى مصدر «أدركناه»، ويحتتمل<sup>(٥)</sup> أن يرجع إلى

---

(١) الملخص الورقة الأولى، وفيه: كما بين البسيط والمركب، وقال بعده: وكل تصديق ففيه ثلاثة تصورات: للعلم الأولي بأن حقيقة الحكم والمحكوم به وعليه متى لم تكن متصورة تعذر ذلك الحكم.

(٢) زاد في النسختين: العلي، والمعروف من اسمه «المعالم» أو «معالم أصول الدين» لاشتغاله على خمسة أنواع من العلوم أولها علم أصول الدين. وفيه ص ٣ بعد قوله «بنفي أو إثبات»: كقولك «الإنسان»، فإنك تفهم أولاً معناه ثم تحكم عليه إما بالثبوت وإما بالانتفاء، فذلك الفهم السابق هو التصور، والتصديق هو أن تحكم عليه بالنفي أو بالإثبات.

وفي مصباح الدجى ٢٩٠ أن كلامه في خاتمة كتابه الأربعين يدل على أن التصديق حالة إذعائية تحصل عقيب التصورات الثلاثة، إذ قال: العلم إما تصور وإما تصديق... ولا شك أن التصور من حيث هو تصور غير التصديق من حيث هو تصديق، فعلى هذا التصديق حالة زائدة على تصور الموضوع والمحمول وتصور الإيجاب أو السلب، ولا يجوز في العقل حصول التصديق بدارن هذه المفهومات.

(٣) زاد في (ط): من حيث هي هي.

(٤) المحصل ٣. ويقرب من عبارته هذه ما قاله في شرح عيون الحكمة ٤٣ غير أنه أضاف فيه ما يدل على تركبه صريحاً ويجعله مساوقاً لعبارة الملخص، قال: إنا إذا أدركنا أمراً من الأمور فإن لم نحكم عليه بحكم البتة نفياً كان أو إثباتاً فذاك هو التصور، وإن حكمنا عليه بحكم نفياً كان أو إثباتاً فذاك هو التصديق، والفرق بين التصور والتصديق هو فرق ما بين المركب والبسيط.

(٥) في (خ): ولا يحتتمل، وهو خطأ واضح.

مصدر «نحكم» ، والظاهر هو الأول<sup>٧٢</sup>.

واعترض على هذا التفسير المنسوب إلى الإمام من وجهين<sup>(١)</sup> :

الأول : أنه يستلزم أن يكون التصديق مكتسباً من القول الشارح والتصور من الحجة . أما الأول فلأن الحكم فيه إذا كان غنياً عن الاكتساب ويكون تصور أحد طرفيه<sup>(٢)</sup> كسبياً كان التصديق كسبياً ، وحينئذ يكون اكتسابه من القول الشارح ، وأما الثاني فلأن الحكم لابد أن يكون تصوراً عنده<sup>(٣) ٧٢</sup> ، مع أن اكتسابه من الحجة .

أقول<sup>(٤)</sup> : لا نسلم أن تصور أحد الطرفين<sup>(٥)</sup> عنده كسبياً ؛ لأن التصورات كلها عنده بديهية ، ولو سلم<sup>٧٤</sup> فله أن يلتزم على مذهبه أن يكون بعض التصورات كالحكم مكتسباً من الحجة<sup>(٦)</sup> .

الثاني : أن تلك الإدراكات علوم متعددة ، فلا تندرج تحت العلم الواحد الذي جعل مقسماً .

أقول : قد سمعت عن أئمة الحكمة أن الوحدة والوجود / متساويان ، وما (١٥ / ظ) من موجود إلا وله وحدة ما ، فالتصديق وإن كان عنده علوماً متعددة لكن لما كان له نحو من الوجود - لأنه من الكيفيات النفسانية - يجب أن يكون<sup>(٧)</sup> له نحو

---

(١) ذكرهما المصنف في شرح المطالع ٩ ، وقد بحث عن ثانيهما السمرقندي في القسطاس وشرحه الورقة ٢ .

(٢) في ( ط ) : الطرفين .

(٣) في ( ط ) : ، فلأنه لابد أن يكون الحكم عنده تصوراً .

(٤) زاد في ( ط ) : وبالله التوفيق .

(٥) في ( ط ) : طرفيه .

(٦) « من الحجة » ساقط من ( ط ) .

(٧) « يكون » ساقطة من ( خ ) .

من الوحدة<sup>٧٥</sup>. على أنهم قالوا: إن التصديق عنده مركب، وهو أيضا قد صرح بذلك في الملخص، والتركيب بدون اعتبار الوحدة ممتنع.

ثم أقول: يرد على الإمام أن أجزاء التصديق يجب أن تكون علوما تصويرية؛ لأن العلم منحصر في التصور والتصديق، وجزء التصديق لا يمكن أن يكون شيئا غير العلم<sup>٧٦</sup> أو علما تصديقا غير تصوري<sup>(١)</sup>، ولا شك أن التصورات كلها عنده بديهية، ومن الضروريات أنه إذا حصل جميع أجزاء الشيء<sup>٧٧</sup> بالبداهة<sup>(٢)</sup> يحصل ذلك الشيء بالبداهة، فيلزم أن تكون التصديقات أيضا كلها بديهية، مع أنه لا يقول بذلك<sup>(٣)</sup>.

قوله: وثالثها بأنه عبارة عن تصور معه حكم<sup>(٤)</sup>.

يعني التصورات الثلاثة<sup>(٥)</sup> مع الحكم، فلا يلزم في قضية واحدة تصديقات متعددة.

قوله: وهو مذهب صاحب المطالع، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

عبارة صاحب المطالع<sup>(٦)</sup> هكذا: العلم إما تصور إن كان إدراكا ساذجا، وإما تصديق إن كان معه الحكم<sup>(٧)</sup> بنفي أو إثبات.

(١) في (خ): علما تصديقا غير التصور.

(٢) في (ط): بديهية.

(٣) «بذلك» ساقط من (ط).

(٤) الرسالة المعمولة ١٠١.

(٥) في النسختين: الثلاث.

(٦) هو سراج الدين، محمود بن أبي بكر الأرموي (٦٨٢هـ)، من علماء المنطق والحكمة، له مطالع الأنوار، وبيان الحق ولسان الصدق، وشرح الإشارات لابن سينا، ولباب الأربعين للفخر الرازي.

(٧) في (خ): مع الحكم.

وَحَمَلَهَا<sup>(١)</sup> فِي شَرْحِ الْمَطَالَعِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ؛ بَأَنَّ الْحُكْمَ لَمَّا كَانَ جُزْءًا  
أَخِيرًا لِلتَّصَدِيقِ فَحَالَةً حَصُولَ الْحُكْمِ يَحْصُلُ التَّصَدِيقُ، فَيَكُونُ إِدْرَاكًا / يَحْصُلُ (و/١٦)  
مَعَ الْحُكْمِ مَعِيَّةَ زَمَانِيَّةٍ.

وَالْعَلَامَةُ فِي شَرْحِ حِكْمَةِ الْإِشْرَاقِ وَدَرَةِ النَّاجِ حَمَلُ الْإِدْرَاكِ عَلَى إِدْرَاكِ أَنَّ  
النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ، وَالْحُكْمُ عَلَى إِيقَاعِ النِّسْبَةِ<sup>(٢)</sup> أَوْ سَلْبِهَا، وَزَعَمَ أَنَّ  
التَّصَدِيقَ هُوَ إِدْرَاكِ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ، وَذَلِكَ الْإِدْرَاكِ مُسْتَلْزَمٌ  
لِلْحُكْمِ بِإِيقَاعِ النِّسْبَةِ أَوْ سَلْبِهَا، وَإِطْلَاقُ التَّصَدِيقِ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، وَذَهَبَ  
إِلَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ<sup>(٣)</sup>، كَمَا سَتَقَفُّ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ.

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَطَالَعِ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَطْلَقُوا  
التَّصَدِيقَ<sup>٧٨</sup> - أَيِ الْإِذْعَانَ وَالْقَبُولَ - عَلَى الْإِدْرَاكِ الْمُقْتَرَنِ بِهِ مَجَازًا؛ أَيِ عَلَى  
الْإِدْرَاكَاتِ الثَّلَاثَةِ<sup>(٤)</sup> أَوْ إِدْرَاكِ وَقُوعِ النِّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعِهَا، وَلَمَّا كَانَ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ  
مِنْ قَبِيلِ الْفِعْلِ وَغَيْرِ مَنْفَكٍ عَنْ تِلْكَ الْإِدْرَاكَاتِ حَكَمُوا بِاقْتِرَانِهَا مَعَهُ<sup>(٥)</sup>.  
قَوْلُهُ: وَرَابِعُهَا بِأَنَّهُ عِبَارَةٌ، إِلَى آخِرِهِ<sup>(٦)</sup>.

فِي هَذَا التَّفْسِيرِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّصَدِيقَ الْمُنْطَقِيَّ هُوَ بَعِيْنُهُ التَّصَدِيقُ اللَّغَوِيُّ<sup>٧٩</sup>  
كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ الرَّئِيسُ فِي الْحِكْمَةِ الْعِلَالِيَّةِ<sup>(٧)</sup> حَيْثُ قَالَ: دَانِسْتَن دَوَكُونَه

---

(١) أَيِ عِبَارَتِهِ فِي تَعْرِيفِ التَّصَدِيقِ، وَمَا يَنْقُلُهُ عَنِ الْمُصَنِّفِ تَوْجِيْهَهُ لِمَعْنَى الْحُكْمِ بِمَا لَا يَنَافِي  
جُزْئِيَّتَهُ وَتَقْدِمَهُ بِالذَّاتِ، فَيَنْطَبِقُ عَلَى مَذْهَبِ الرَّازِي، يَنْظُرُ شَرْحُ الْمَطَالَعِ ٨.

(٢) فِي (ط): وَقُوعِ النِّسْبَةِ.

(٣) شَرْحُ حِكْمَةِ الْإِشْرَاقِ ٤٢ وَدَرَةُ النَّاجِ ٢٩٤-٢٩٦، وَيَأْتِي فِي الرِّسَالَةِ الْمُعْمُولَةِ ١٢٦-  
١٢٧، وَعِنْدَهُ يُعْرَضُ الشَّارِحُ لِبَعْضِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ ص ٢١٠.

(٤) فِي (خ): الثَّلَاثُ، وَفِي (ط): الْإِدْرَاكِ الثَّلَاثُ.

(٥) فِي (ط): بِاقْتِرَانِهَا مَعَهَا.

(٦) الرِّسَالَةُ الْمُعْمُولَةُ ١٠١.

(٧) فِي (ط) بَدَلَ «الْعِلَالِيَّةِ»: الْفَارْسِيَّةِ، وَيَنْظُرُ دَانِشْمَاةُ عِلَالِي ٥.

است، یکی اندر رسیدن و آن را بتازی تصور خوانند، و دوم گر ویدن و آن را بتازی تصدیق خوانند. وقال العلامة في درة التاج: مراد از تصدیق و تكذيب معنى لغوي ايضاً است<sup>(۱)</sup>. وقال شارح المقاصد<sup>(۲)</sup>: التصديق المنطقي / الذي قسم العلم إليه وإلى التصور هو بعينه التصديق اللغوي. (۱۶/ظ)

وفيه إشارة إلى أنه ليس من قبيل الإدراك، وأنه لا يتعلق بالنسبة، وأن التفاوت بينه وبين التصور ليس باعتبار المتعلق، كما مرَّ بيانها<sup>(۳)</sup>.

لا يقال: قد سبق أن متعلق التصديق هو الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما<sup>(۴)</sup>، وهنا يظهر أن متعلقه هو مجموع الموضوع والمحمول والنسبة؛ ضرورة<sup>(۵)</sup> أن معنى القضية هو مجموع تلك الأمور.

لأننا نقول: لا يبعد أن يكون معنى القضية عنده الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما؛ كما أشار إليه المحقق الطوسي في الأساس حيث قال: اجزاء اولی هر قضیه را از دو بیش نبود، و بتألیف سه چیز می شود<sup>(۶)</sup>، و اما سه جزء<sup>(۷)</sup> نشود، چه تألیف جزء وی نبود<sup>(۸)</sup>، بل رابطة اجزاء بود بایکدیگر.

(۱) درة التاج ۲۹۴.

(۲) هو سعد الدين، مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي التفتازاني (٧٩٢ هـ)، تلمذ للقطب الرازي والمعضد الإيجي، فبرع في علوم كثيرة، من مؤلفاته: المقاصد وشرحها، وتهذيب المنطق والكلام، وشرح الشمسية، والطول والمختصر؛ كلاهما في شرح تلخيص المفتاح. ينظر قوله في شرح المقاصد ١٨٧/٥.

(۳) ص ۱۲۵-۱۳۰.

(۴) ص ۱۲۹.

(۵) «ضرورة» ساقطة من (خ).

(۶) في (ط): سه جزء نمی شود.

(۷) في (خ): چیز، تحريف.

(۸) في (ط): چه جزئی نبود، تحريف.



واگر تألیف جزء وی بودی بریطی مستأنف حاجت افتادی، و اگر لا محاله تألیف را جزء وی<sup>(۱)</sup> شمرند باید که در اعتبار<sup>(۲)</sup> بمثابة جزء صوری بود نه جزء مادی، و دیگر اجزاء جزء مادی بود<sup>(۳)</sup>. والمراد من معنى القضية نفس حقيقتها لا مفهومها، فلا يتوهم<sup>(۴)</sup> أن النسبة جزء لمفهوم القضية وإن لم تكن جزءاً لنفسها.

وأيضاً فيه إشارة إلى أن بينهما اختلافاً بحسب الحقيقة والماهية؛ كما يشهد به الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة، كيف؟ وقد قررنا أن التصديق ليس كيفية إدراكية وأن التصور إدراكي، وربما يشبه على ذلك بأن التصور والتصديق لكل منهما لوازم لا تتحقق هي في الآخر، واختلاف اللوازم يدل على اختلاف / (و/ ۱۷)

الملزومات. ومما يمكن أن يقال: أن أقسام التصديق<sup>۸۱</sup> من الظني وغيره مختلفة بحسب النوع؛ لما تقرّر في موضعه أن الأشدّ مخالف بالنوع للأضعف، ولا يخفى على من له أدنى مُسكة أن التصور والتصديق أولى بذلك، فتحدّس.

واعلم أن ههنا اعتراضين مشهورين:  
 الأول: أن العلم عين المعلوم على ما ذهب إليه المحققون، فإذا تعلّق التصور والتصديق معاً بشيء واحد - كما هو جائز عندهم - يلزم اتحاد التصور والتصديق نوعاً؛ وإلا يصير الشيء الواحد نوعين مختلفين.

(۱) في (ط)؛ جزئى، تحريف.

(۲) «در اعتبار» ليس في (ط).

(۳) أساس الاقتباس ۶۷، یعنی: أن الأجزاء الأولية لكل قضية لا تزيد على اثنين، والتأليف بينهما شيء آخر، ولكن ليس جزءاً لها، وإنما هي النسبة الرابطة بين الجزأين، ولو كان جزءاً لاحتاج إلى ربط مستأنف، وإن كان لابد من عدّها جزءاً فمن الواجب أن يعتبر جزءاً صورياً لا مادياً، والأجزاء الأخر مادياً.

(۴) في (ط)؛ فلا يتوهم.

وجوابه أن التصديق ليس علما فضلا عن أن يكون عين المعلوم. وعلى تقدير التسليم فالعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم التصوري لا العلم التصديقي<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه إذا تعلّق التصور بالتصديق يلزم اتحادهما في الماهية النوعية؛ بناء على أن العلم عين المعلوم كما تقرر عند المحققين.

ويمكن الجواب عنه بأن التصور المتعلّق بالتصديق تصور خاص، فاللازم وهنا الاتحاد بينه وبين التصديق المطلق، وذلك لا ينافي التباين النوعي بين التصور المطلق والتصديق المطلق.

وما أجيب عنه بأننا نعقل التصديقات المعيّنة بالعلم الحضورى، و<sup>(٢)</sup> الماهية الكلية من التصديق بالوجوه الكلية<sup>(٣)</sup> العرضية، والاتحاد بين العلم والمعلوم إنما هو في علم الشيء بالكنه، فليس بشيء، لا<sup>(٤)</sup> لأن التصديق ماهية يمكن تصورها بذاتها، ومجرد الإمكان يكفي في لزوم المحذور، / إذ إمكان تصور ماهية التصديق بذاتها ممنوع<sup>(٥)</sup>، بل لأنه لو فُرض<sup>٨٢</sup> تعلّق التصور بالكنه بالتصديق لزم اتحاد التصور<sup>(٦)</sup> بالتصديق؛ بناء على اتحاد العلم والمعلوم، وعلى تقدير التباين بين التصور والتصديق وجب تغايرهما، فتدبر.

وقد أجاب عنهما بعض الفضلاء<sup>(٧)</sup> بأن معنى اتحاد العلم والمعلوم أنهما

(١) هذا الوجه الثاني من الجواب نقله الباغنوي في حاشيته على حاشية شرح المطالع الورقة ٩٢ والجيلاني أيضا في رسالته المحيطة ٣٦٢.

(٢) في (ط) بدل الوار: في، وهو تعريف.

(٣) «الكلية» ليست في (ط).

(٤) «لا» ساقطة من (خ).

(٥) في (ط): ممنوع، وهو تعريف.

(٦) في (ط): هذا التصور.

(٧) في (خ): بعض الأفاضل. وهو حبيب الله الباغنوي الشيرازي، المعروف بـ «ميرزا جان»

متحدان بالماهية النوعية مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة للمعلوم في الذهن لا مطلقاً<sup>(١)</sup>، فـ«الإنسان» مثلاً إذا حصل في الذهن يعرض له هناك بعض الأحوال، فإذا اعتبر معها كان مغايراً للحقيقة الإنسانية، وكان بهذا الاعتبار علماً، فهذا الاعتبار داخل في الحقيقة العلمية خارج عن الحقيقة الإنسانية<sup>(٢)</sup>، فالعلم هو مجموع العارض والمعرض، والمعلوم هو المعرض فقط، والكل مغاير للجزء مغايرة ذاتية.

أقول: لا شك أن العلم ليس من الأمور التي تحققها باعتبار العقل واختراع الذهن<sup>(٣)</sup>؛ بل هو أمر<sup>(٤)</sup> متحقق في نفس الأمر، وله حقيقة محصلة، فإذا كان العلم مجموع العارض والمعرض - مثلاً مجموع الإنسانية وعوارضها الذهنية<sup>(٥)</sup> - يلزم أن تكون حقيقة العلم ملتزمة عن الجوهر والعرض أو عن غيرهما من المقولتين المتباينتين، ولا شك أن كل حقيقة مركبة كذلك فهو أمر اعتباري، وليس له حقيقة وحدانية محصلة<sup>(٦)</sup>، كما صرح به كثير من المحققين، قال الشيخ في

→

(- ٩٩٤ هـ)، متكلم منطقي مشارك في سائر العلوم، من تلامذته محمد فاضل البدخشي أستاذ الشارح، وله كتب وحواش، منها: حاشية شرح حكمة العين، وحاشية إثبات الواجب القديم، وحاشية على شرح التجريد وحاشيته القديمة، وحاشية على حاشية شرح المطالع، وغير ذلك.

وحقق جوابه في حاشية حاشية شرح المطالع الورقة ٩٢، وتبعه الجيلاني في الرسالة المحيطة ٣٦٢-٣٦٣.

(١) «لا مطلقاً» ليس في (ط).

(٢) «خارج عن الحقيقة الإنسانية» لم يرد في (خ).

(٣) في (ط)؛ والاختراع.

(٤) في (ط)؛ أمر ذهني.

(٥) في (خ)؛ الذاتية، وهو تعريف.

(٦) أقام الشارح دليلاً لذلك في حاشيته على شرح التهذيب ٩٢ وشرح المواقف ٧٧-٧٨.

منطق الشفاء؛ ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن / تجعله<sup>(١)</sup> ذاتاً أحدية يصلح أن تجعله<sup>(١)</sup> مستحقة لوقوعه في جنس مفرد<sup>(٢)</sup>؛ وإلا لكان الإنسان مع البياض بل مع الفلاحة<sup>(٣)</sup> ذاتاً متعددة<sup>(٤)</sup>.

وما أجيب عنهما بأن التصور والتصديق علم بمعنى حصول الصورة<sup>(٥)</sup>، والعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة، فقد سمعت منا في فواتح التعليق كلاماً<sup>(٦)</sup> يدفع ذلك.

وما قيل في الجواب عنهما أن المراد باختلاف النوع أن الاختلاف ليس بمجرد المتعلق<sup>(٧)</sup> فهو سفسطة ظاهرة البطلان<sup>٨٢</sup>.

وكذا ما توهم بعض<sup>(٨)</sup> القاصرين أن مراد القائلين باتحاد العلم والمعلوم اتحاد العلم مع مفهوم المعلوم<sup>(٩)</sup>؛ بناء على أن العرض والمرضي<sup>٨٤</sup> متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار؛ بأن العرض هو بشرط لا شيء والمرضي هو

(١) في الحاشية القديمة: يجعل.

(٢) في (ط): مفرد.

(٣) في النسختين: العلاقة، وما أثبت من الحاشية القديمة.

(٤) كذا نقل الدواني في حاشيته القديمة ص ٩٣، وفي كلامه إشارة إلى أنه ليس نقلاً حرفياً، ينظر مضمونه في مدخل الشفاء ٧١-٧٢.

(٥) في (ط): صورة الشيء.

(٦) في (ط): كل ما، ينظر كلامه عليه في ص ٩٢-٩٣.

(٧) يعني أن المراد بالاختلاف النوعي ما يقابل الاختلاف باعتبار المتعلق، مما يمكن معه القول بأن هذا الاختلاف نحو آخر من الاختلاف الاعتباري، فلا ينافي اتحادهما ذاتاً كما اقتضاه الإشكال، وهذا ما قاله أبو الفتح في هامش حاشيته الورقة ١٥ وشرحه الكليني في حاشيته ١٩٧-١٩٩.

(٨) زاد هنا في (ط): المتأخرين.

(٩) في (خ): أن مراد القائل باتحاد العلم والمعلوم مع مفهوم المعلوم.

لا بشرط شيء<sup>(١)</sup>، لأن المحققين الذاهبين إلى الوجود الذهني قائلون بأن الأشياء بأنفسها موجودة في الذهن وأن العلم هو الصورة الحاصلة في العقل، فالإشكال وارد عليهم؛ سواء عبروا عن ذلك باتحاد العلم والمعلوم أو لم يعبروا<sup>(٢)</sup>.

والذي يقتضيه النظر الصائب والفكر الثاقب هو أن الحقيقة الإدراكية زائدة على ما هو حاصل في الذهن، وصادقة عليه بالحمل المرضي، وإطلاق العلم على الحاصل في الذهن كإطلاق الكاتب على الإنسان كما مر إليه الإشارة<sup>(٣)</sup>، فالتصور والتصديق قسمان لما هو علم حقيقة، والعلم الذي هو عين المعلوم هو ما يصدق عليه العلم؛ أي ما هو حاصل في الذهن، فتأمل / في هذا التحقيق<sup>(٤)</sup>، فإنه بذلك حقيق، والله الهادي إلى سبيل الرشاد، ومنه العصمة والسداد. قوله: وهو صورة الإذعان<sup>(٥)</sup>.

المراد بالصورة<sup>٨٥</sup> وهنا الحقيقة مطلقا، وقد يطلق لفظ الصورة عليها كما صرح به الشيخ<sup>(٦)</sup>.

قوله: وهو أن المعنى، إلى آخره<sup>(٥٢)</sup>. أي الإذعان<sup>٨٦</sup> بأن المحمول ثابت للموضوع في نفس الأمر على وجه الإجمال، لا حصول أن معنى القضية مطابق لنفس الأمر على وجه التفصيل كما يتوهم من الظاهر<sup>٨٧</sup>، وإلا ينتقض هذا التفسير بالتصور، ويلزم منه التسلسل، وأن

(١) في (ط)؛ والمرضي بلا شرط شيء. وهذا المبني للدواني، تنظر التعليقة.

(٢) في (خ)؛ سواء عبر... أو لم يعبر.

(٣) ص ١٢٤.

(٤) ينظر أيضا في حاشيته على شرح التهذيب ١٠٨ وشرح المواقف ٧٦.

(٥) الرسالة المعمولة ١٠١.

(٦) طبيعيات الشفاء ١/ ٥٢، وسوف يدعي الشارح شيوع ذلك ص ١٩٧.

يكون متعلق الإذعان أمرا خارجا<sup>(١)</sup> عن القضية؛ وهو أن معنى القضية مطابق للواقع، مع أننا نعلم بالضرورة أن متعلق التصديق ليس خارجا عنها.

فإن قلت<sup>٨٨</sup>؛ متعلق التصديق هو القضية<sup>(٢)</sup> باعتبار أنها مطابقة للواقع، والمطابقة ليست<sup>(٣)</sup> أمرا خارجا عن مفهوم القضية؛ إذ المفهوم من قضية «زيد قائم» مثلا<sup>(٤)</sup> ليس إلا أن زيدا قائم في الواقع، وعدم المطابقة احتمال عقلي.

قلت؛ المطابقة التي هي مفهوم القضية هي أن يكون المحمول ثابتا للموضوع / في نفس الأمر، لا أن يكون معنى القضية متحققا<sup>(٥)</sup> فيها، وبينهما بون بعيد كما ستطلع عليه<sup>(٦)</sup>.

ثم ما عليه معنى القضية في نفس الوجود هو كون موضوعها محمولها، فما في نفس الأمر ليس أمرا<sup>(٧)</sup> مغايرا لما في الإذعان<sup>(٨)</sup>، والمطابق بالكسر هو عين المطابق بالفتح، والتغاير بينهما باعتبار<sup>(٩)</sup> أن الأول مأخوذ مع خصوص<sup>(١٠)</sup> الوجود والثاني مع نفس الوجود.

والتحقيق أن مصداق الحمل<sup>٨٩</sup> ومطابقته<sup>(١١)</sup> هو كون الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول، وهو يتحقق بأنحاء شتى، وذلك هو الذي يقال له؛

(١) في (ط)؛ وأن الإذعان يكون يتعلق بأمر خارج.

(٢) في (ط)؛ القضية هو.

(٣) كذا في (خ) مع أثر تغيير، وفي (ط)؛ ليس.

(٤) «مثلا» ليست في (ط).

(٥) في (خ)؛ متحققة، وفي (ط)؛ لا أن معنى القضية متحقق، والأولى ما أثبت.

(٦) ص ١٦٣.

(٧) «لما» و«ليس أمرا» ساقطان من (ط).

(٨) في (خ)؛ الأذهان.

(٩) «باعتبار» ليس في (ط).

(١٠) في (ط)؛ حصول.

(١١) في (خ)؛ ومطابقته، وفي (ط)؛ والمطابقة، والصواب ما أثبت.



«نفس الأمر» و«الواقع»<sup>(٩٠)</sup>، وبهذا يظهر أن التصورات لا يجري فيها المطابقة للواقع وعدم المطابقة للواقع<sup>(٩١)</sup>، وسيجيء تفصيل ذلك<sup>(٩٢)</sup>.  
قوله: فيشارك الصناعات الخمس فيه<sup>(٩٣)</sup>.

لا يخفى أن القياسات الشرعية المركبة من القضايا المخيلة ليس فيها إذعان<sup>(٩٤)</sup>، وهي ليست مؤدية إليه، فتسامح ههنا، وهذه المسامحة قد وقعت<sup>(٩٥)</sup> عنهم حيث قالوا: إن فيها تصديقا، وعدوها<sup>(٩٦)</sup> من الصناعات<sup>(٩٧)</sup> المؤدية إلى التصديق، مع أنه ليس فيها إذعان، ولا يحصل منها<sup>(٩٨)</sup> إلا التخيل.

[ ما ذهب إليه الشيخ في الموجز الكبير ]

قوله: العلم على وجهين، إلى آخره<sup>(٩٩)</sup>.

حاصله أن العلم<sup>(١٠٠)</sup> على وجهين<sup>(١٠١)</sup>، الأول التصور بدون التصديق؛ سواء كان معه الشك والإنكار أولا، والثاني / التصور مع<sup>(١٠٢)</sup> التصديق. والعلم الحاصل (١٩ / ظ)

مركزية تكوّن

(٩١) «عدم المطابقة للواقع» ليس في (خ).

(٩٢) أي تفصيل أنحاء مطابق الحمل ص ١٥٢-١٥٣، أو تفصيل البحث عن المطابقة وعدمها في التصورات ص ١٦٥-١٦٩.

(٩٣) الرسالة المعمولة ١٠٢، وفيه «وقع فيها بعد قوله: «فيشارك»»، ولم يرد في (ط).

(٩٤) في (ط): تصديق.

(٩٥) في (خ): دلفت، وهو تحريف.

(٩٦) في (خ): عددها، وهو تحريف.

(٩٧) زاد في (ط): الخمس.

(٩٨) في (خ): ههنا.

(٩٩) الرسالة المعمولة ١٠٢.

(١٠٠) في (خ): حاصله العلم يحصل.

(١٠١) في (ط): معه.

بالوجه الأول كـمعنى<sup>(١)</sup> اللفظ الحادث في النفس من غير أن يكون معه التصديق؛ سواء كان معه الشك والإنكار أو لا، والعلم الحاصل بالوجه الثاني كـمعنى القضية المقبولة الحاصلة في النفس المقارن معه التصديق.

قوله: «والتصور أن يحدث، إلى آخره»<sup>(٢)</sup>.

إذا كان قوله: «مثلاً» متعلقاً بحدوث معنى اللفظ فالغرض منه التمثيل والإشارة إلى وضوح معنى التصور وعدم احتياجه إلى التعريف، ولهذا لم يقع الاختلاف في حقيقته كما وقع الاختلاف في حقيقة التصديق، وإذا كان قوله: «مثلاً» متعلقاً بمعنى اللفظ فالغرض منه التعريف والإشارة إلى أن التصور علم حادث.

وعلى كلا التقديرين ففيه إشارة إلى أن الغرض المنطقي متعلق بالألفاظ في الجملة، وأنها موضوعة<sup>٩٢</sup> للصور الذهنية لا من حيث إنها صور ذهنية.

قوله: «وهو غير أن يجتمع في النفس، إلى آخره»<sup>(٣)</sup>.

أي هو غير حصول معنى القضية المقبولة من حيث إنها قضية مقبولة، فلا يتوهم أن التصور المحض يمكن أن يتعلق بالقضية المقبولة؛ إذ لا حجر في التصورات، وكذا التصور المقارن للشك والإنكار يمكن أن يتعلق بها عند عدم كونها مقبولة، فلا يصح الحكم بمغايرته للتصور.

وذلك لأن التصور المحض قد يتعلق بالقضية المقبولة / لكن لا من حيث إنها قضية؛ إذ لا يلاحظ القضية عند التصور<sup>٩٣</sup> كما تلاحظ عند التصديق<sup>(٣)</sup>، فإن عند ملاحظتها التصورية يمكن أن يُحكم عليها، وعند ملاحظتها التصديقية

(١) في (خ)؛ بمعنى، وهو تعريف.

(٢) الرسالة المعمولة ١٠٢.

(٣) في (ط)؛ إذ ملاحظة القضية عند التصور ليس كما يلاحظها عند التصديق.

لا يمكن ذلك، وقد أشار إلى تلك الحيثية<sup>٩٤</sup> بقوله: «أن يجتمع»، وإمكان تعلقه بكل شيء لا يقتضي إمكان تعلقه بجميع الحثيات والجهات، والتصور المقارن للشك والإنكار وإن كان متعلقاً بالقضية من حيث إنها قضية لكن لا يتعلق بالقضية المقبولة من حيث إنها مقبولة<sup>٩٥</sup>.

قوله: لم تخل إما أن تكون، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

كأنه أدخل الظن في الإقرار والوهم في الإنكار، وإلا يخلُ الحصر، وهذا يدل على أن الشك والتصديق والإنكار متعلقة بالقضية لا بالنسبة، ولعل الحق لا يتعدى عنه<sup>(٢)</sup>؛ لأن ما يدل على امتناع تعلق التصديق بالنسبة يدل / على امتناع تعلق الشك والإنكار بها<sup>(٣)</sup>.

(٢١/ظ)

قوله: أما الشك والإنكار، إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

أما الشك فليس في طرفه تصديق أصلاً.

وأما الإنكار ففي طرفه المخالف تصديق بعد توجه النفس إليه؛ لأن الإنكار لشيء يستلزم الإقرار<sup>(٥)</sup> بطرفه المخالف<sup>(٦)</sup> بعد توجه النفس إليه، وهو ليس عين التصديق بالقضية السالبة؛ لأن الإنكار والتكذيب في القضية الموجبة هو أن يحصل في الذهن أن معنى القضية الموجبة غير مطابق للواقع، والتصديق في القضية السالبة هو أن يحصل في الذهن أن معنى القضية السالبة مطابق للواقع.

(١) الرسالة المعمولة ١٠٣.

(٢) في (ط)؛ لا يتعداء.

(٣) ينظر ما استدل به على امتناع تعلق التصديق بالنسبة في ص ١٢٩.

(٤) الرسالة المعمولة ١٠٣.

(٥) في (خ)؛ شيء مستلزم للإقرار.

(٦) «المخالف» ساقطة من (ط).

فالإنكار ليس عين الإذعان وإن كان مستلزماً له.

فما قال العلامة الشيرازي في درة التاج أن التصور المقارن للتصديق والتكذيب تصور معه تصديق<sup>(١)</sup>، وما قال السيد السند في حواشيه<sup>(٢)</sup> على شرح المطالع أن تكذيب النسبة الإيجابية هو عين التصديق بالنسبة السلبية، محل نظر<sup>٩٦</sup>.

لا يقال: قد سبق<sup>(٣)</sup> أن تفسير التصديق بذلك ليس على ظاهره، و<sup>(٤)</sup> المقصود أن التصديق إذعان بأن الموضوع هو المحمول في نفس الأمر، فيكون التكذيب المقابل له إذعانا بأن الموضوع ليس هو المحمول<sup>(٥)</sup> في نفس الأمر، ولا شك أن هذا المعنى عين التصديق بالقضية السالبة.

لأننا نقول: لا نسلم أن التكذيب إذعان بشيء، كيف؟ ويعبر عن التكذيب والإنكار في الفارسية بـ «قبول فاكردن» و «باور ناداشتن»، فأين هذا من ذلك؟ ألا ترى أن التكذيب إذا تعلّق بالقضية الموجبة يقال لها: المكذب بها، والتصديق إذا تعلّق بالقضية السالبة يقال لها: المصدق بها، والمكذب بها ليس عين المصدق بها، فكذا التكذيب ليس عين التصديق<sup>(٦)</sup>، فتأمل، واسلكه في نظائره المنشورة.

(١) درة التاج ٢٩٤.

(٢) في (خ): حاشية. ينظر قول الجرجاني في حاشية شرح المطالع ٩.

(٣) ص ١٤١.

(٤) في (ط) بدل الواو: بل.

(٥) في (ط): ليس بمحمول، وهو خطأ.

(٦) في (ط): فكذا التصديق ليس عين التكذيب. قال في حاشية شرح التهذيب ١٠٦:

كيف؟ والتكذيب ليس بإذعان، وقد صرح الشيخ وغيره بأن الإنكار إنما هو من قبيل التصور دون التصديق.

قوله : عبارة عن حدوث ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

الأولى أن يقال : أن يحدث <sup>٩٧</sup> مثلاً معنى اللفظ في النفس كما قال الشيخ <sup>(٢)</sup> .

قوله : أو نسبة أو حكماً <sup>(٣)</sup> .

لعله أراد بالنسبة النسبة الشكيدية ، وبالحكم النسبة التامة الخبرية ،

ولا يخفى ما فيهما <sup>(٤)</sup> من التركيب .

قوله : والقضية أعم من أن تكون ، إلى آخره <sup>(٥)</sup> .

أقول : هذا يدل على خلاف ما هو المشهور من أن غير المصدق به ليس

قضية ، وهذا هو الحق الصريح والمذهب الصحيح ؛ لأن القضية قول يحتمل الصدق

والكذب ، والمراد باحتمال الصدق والكذب أن يجوزهما العقل بالنظر إلى

مفهومها مع قطع النظر عن الخارج ، ومنشأ ذلك اشتغالها على نسبة هي مناط

الحكاية عن أمر واقعي ، لا كونها متعلق التصديق ؛ ضرورة أن التصديق خارج عن

مفهومها ، فكما أن المصدق به قضية فكذلك المشكوك والمنكر .

وتحقيق المقام أنه إذا عُرِّفت القضية <sup>٩٨</sup> بـ «قول يحتمل / الصدق والكذب» ( ٢٢ / ظ )

أو بما يقارنه فغير المصدق به قضية ، وإذا عُرِّفت بـ «قول يصح أن يقال لقائله أنه

صادق فيه أو كاذب» أو ما يقارنه فهو ليس بقضية كما سينكشف لك غطاؤه <sup>(٦)</sup> ،

فافهم ، فإنه من خواص هذا التعليق .

قوله : فالقضية المقبولة ، إلى آخره <sup>(٧)</sup> .

(١) الرسالة المعمولة ١٠٣ .

(٢) زاد في ( ط ) : في الشفاء ، وهو سهو .

(٣) في ( ط ) : فيها ، وهو تعريف .

(٤) «غطاؤه» ليس في ( ط ) ، وسيبحث عن التعريف الثاني في الصفحة التالية عند قول

المصنف : «واتفق الكل على أن القضية» .

فيه مسامحة؛ لأن التصديق عارض للنفس ومتعلق بالقضية.

قوله: وهو إذعان النفس بمعنى القضية التي هي المصدق بها<sup>(١)</sup>.

أي<sup>(٢)</sup> بعد تعلق الإذعان بها؛ وإلا يلزم حصول الحاصل.

قوله: واتفق الكل على أن القضية، إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

كأنه أراد به<sup>(٤)</sup> إثبات أن التصديق ليس نفس الحكم والانتساب؛ بأن

القضية / ليست قضية بدون اعتبار الانتساب فيها، مع أنها قضية بدون التصديق

بها؛ لما سبق أن المشكوك والمنكر قضية.

ولقائل أن يقول: اتفاق الكل على تعريف القضية بذلك ممنوع؛ إذ يلزم منه

أن لا يكون المشكوك والمنكر قضية؛ لأن الصدق والكذب قد يوصف بهما القضية

وقد يوصف بهما المتكلم، فيقال: «هذه القضية صادقة أو كاذبة» و«هذا المتكلم

صديق أو كاذب»، والصدق<sup>(٥)</sup> والكذب بالمعنى الأول مطابقة القضية للواقع

وعدم مطابقتها له، وبالمعنى الثاني<sup>(٦)</sup> الإخبار بقضية مطابقة وانتساب المحمول

إلى الموضوع على ما هو عليه، والإخبار بقضية غير مطابقة وانتساب المحمول

إلى الموضوع لا على ما هو عليه، ولا يخفى أن الصدق والكذب<sup>(٧)</sup> في تعريف

القضية بأنها «قول يقال لقائله: صدقت»<sup>(٨)</sup> أو كذبت بالمعنى الثاني، ولا يصح أن

يقال للقائل الشاك والمنكر إنه صادق أو كاذب؛ كما يظهر بالتأمل الصادق.

أما ما قيل: يسقط عن هذا التعريف الدور اللازم من أخذ الصدق والكذب

(١) الرسالة المعمولة ١٠٤، وفيها: لمعنى القضية الذي هو المصدق به.

(٢) «أي» ليست في (ط)، وفي (خ): أي إذعان النفس بمعنى القضية التي هي المصدق بها بعد تعلق الإذعان بها، والأظهر ما أثبت.

(٣) الرسالة المعمولة ١٠٤. وه على أن القضية «ليس في (ط)».

(٤) في (ط): فالصدق.

(٥) زاد قبلها في (خ): إنه.



في التعريف المشهور<sup>(١)</sup>، فليس بشيء، قال صاحب المطارحات: وقد عرفت القضية بأنه «قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب»، والصادق والكاذب قد يؤخذ في أحدهما إما إخبار أو ما يقرب منه، مع تعريف الخبر بهما<sup>(٢)</sup>.

قوله: والصدق والكذب إنما يعرضان، إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

لقائل أن يقول: إن أراد بالصدق والكذب وصف / القضية فلا خفاء أن مناط الصدق والكذب بهذا المعنى اشتغال القضية على النسبة التامة الخبرية، لا تحقق الانتساب فيها، ألا ترى أن القضية الواقعة عن النائم والساهي قضية يصدق عليها أنها<sup>(٤)</sup> قول يصح أن يقال<sup>(٥)</sup>: إنه مطابق أو غير مطابق للواقع، مع أن الانتساب غير متحقق فيها. وإن أراد بهما وصف المتكلم فظاهر أنهما يعرضان للمتكلم لا للقضية.

فهذا الكلام لا يخلو عن المسامحة.

قوله: إلا أن التصديق، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

أقول: التصديق له معنيان، الأول مأخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية، وهو إذعان بمعنى القضية، وهذا يرجع إلى الإذعان بأن معنى القضية مطابق للواقع، ويعبر عن هذا المعنى بالفارسية بـ «مكرویدن»<sup>(٦)</sup>.

(١) حاشية عبد الحكيم على شرح الشمسية ٤ / ٢.

(٢) المشارع والمطارحات الورقة ١١.

(٣) الرسالة المعسولة ١٠٤.

(٤) «أنها» ليس في (خ).

(٥) زاد في (ط): لقائله، وهو سهو.

(٦) سيفصل الشارح هذا المعنى إلى معنيين، أحدهما مأخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية،

والثاني مأخوذ من الصدق بمعنى وصف المتكلم؛ وهو الإذعان بالإخبار والانتساب، وذلك يرجع إلى الإذعان بأن المتكلم مخبر عن كلام مطابق للواقع وأن الانتساب والحكم وَقَعَ عنه على ما هو عليه، ويعبر عن هذا المعنى بالفارسية بـ «راست گوی داشتن».

ولا شك أن التصديق المبحوث عنه هو التصديق بالمعنى الأول<sup>(١)</sup>، فما ذكره لا يصلح للتوجيه / (٢٤/و)

قوله: ليندفع الإشكالات<sup>(٢)</sup>.  
سيجيء بيانها<sup>(٣)</sup>.

[ ما قاله الشيخ في الشفاء ]

قوله: حتى إذا كان له اسم<sup>(٤)</sup>.  
في بعض النسخ: كما<sup>(٥)</sup> إذا كان له اسم.

→  
وهو إذعان بصدق القضية، أي بأن معنى القضية مطابق للواقع، ويعبر عنه في الفارسية بـ «راست داشتن»، وثانيهما مأخوذ من هذا المعنى أولاً ومن الصدق بمعنى وصف القضية ثانياً؛ وهو إذعان بمعنى القضية، أي بأن المحمول ثابت للموضوع مثلاً في الواقع، وهذا هو الذي يعبر عنه بـ «گرویدن» ووقع عليه اصطلاحهم، تنظر ص ١٥٧-١٥٨ والتعليقة ١١٤.  
(١) سيأتي منه في التعليقة ١١٥ أن التصديق بمعنى الإذعان بصدق القضية يصلح لأن يكون محل الخلاف في كونه إذعانا أو حكماً.

(٢) الرسالة المعمولة ١٠٤. وفي (ط): الإشكال، وهو تحريف.

(٣) في خلال اعتراضات الطوسي وبعدها.

(٤) الرسالة المعمولة ١٠٥.

(٥) «كما» ساقطة من (خ). وهذه النسخة نجدها فيما نقل القطب الرازي عن الشفاء في شرح المطالع ٩.

والمراد بالاسم مطلق اللفظ الدال عليه<sup>(١)</sup>، فيندرج فيه نحو «افعل كذا»،  
ويكون قوله: «كما إذا»<sup>(٢)</sup> قيل «إلى آخره مثلاً لتصور»<sup>(٣)</sup> الشيء الذي له اسم،  
أو المراد منه اللفظ المفرد المقلبل للكلمة، فلا يندرج فيه نحو «افعل كذا»،  
ويكون قوله: «كما إذا»<sup>(٤)</sup> قيل «إلى آخره على النسخة الأولى مثلاً لأن يتصور  
الشيء فقط؛ من غير أن يلاحظ معه قوله: «حتى إذا كان» إلى آخره، وعلى  
النسخة الثانية نظيراً لقوله: «تمثل معناه في النفس»<sup>(٥)</sup>، أو بدلاً عن قوله: «كما إذا  
كان له اسم».

وسوق الكلام يدل على الأول، ولفظ «الاسم» على الثاني،  
قوله: من ذلك<sup>(٦)</sup>.

أي معاله اسم؛ و / حيثئذ كلمة «من» لبيان معنى ما تخاطب به، أو من  
جنس المركب الإنشائي؛ وحيثئذ تلك الكلمة لبيان ما تخاطب به.  
ويحتمل أن تكون ابتدائية متعلقة<sup>(٧)</sup> بـ «وقفت»<sup>(٨)</sup>.  
قوله: صورة هذا التأليف<sup>(٩)</sup>.  
أراد بالتأليف المؤلف.  
قوله: وما يؤلف منه<sup>(٦)</sup>.

(١) «عليه» ليس في (خ).

(٢) «إذا» ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): تصوير، وهو تحريف.

(٤) «إذا» ساقطة من النسختين.

(٥) في الرسالة المعمولة والشفاء: في الذهن.

(٦) الرسالة المعمولة ١٠٥.

(٧) في (ط): ابتدائياً متعلّقاً.

(٨) في (خ): وقعت، وهو تحريف.

أي ما يؤلف ذلك التأليف منه<sup>(١)</sup>.

قوله: والتصديق هو أن يحصل في الذهن، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

بين النسبة بقوله: «بأنها»<sup>(٣)</sup> مطابقة، أو<sup>(٤)</sup> فسرّها بأنها نسبة المطابقة<sup>(٥)</sup>.

وأراد بالصورة الحقيقة، وبالتأليف المؤلف، وحاصله أن التصديق هو أن يحصل في الذهن أن معنى القضية مطابق للواقع.

فمن قال<sup>١٠٢</sup>: إنه أراد بالنسبة النسبة التامة الخيرية وبالتأليف النسبة التقييدية<sup>(٦)</sup>، وزعم أن ظاهر هذا الكلام موافق لما ذهب إليه المتأخرون من تعدد النسبة<sup>(٧)</sup>، فقد احتمل بهتاناً عظيماً.

ولا يلزم من هذا التفسير كون التصديق كيفية إدراكية؛ حيث يظهر منه أن التصديق حاصل في الذهن؛ كما قال في شرح المطالع<sup>(٨)</sup>، لأن حاصله أن التصديق هو حصول معنى القضية في الذهن بأنه مطابق للواقع، ولا يلزم من ذلك أن يكون التصديق صورة ذهنية حاصلة في الذهن.

وإنما قال: «الأشياء» بصيغة الجمع؛ لأن مطابق الحمل الذي يعبر عنه

بنفس الأمر والواقع له أنحاء شتى، إذ هو ذات الموضوع إما من حيث / (٢٥/١)

(١) زاد في (ط): أي ما وقع ذلك التأليف منه.

(٢) الرسالة المعمولة ١٠٥.

(٣) في الرسالة المعمولة والشفاء: أنها.

(٤) في (خ) بدل «أو»؛ و.

(٥) في (ط): فسرّ بأنها نسبة مطابقة.

(٦) كذا أفاد الجرجاني في حاشية شرح المطالع ٩، تنظر تعليقة الشارح هنا.

(٧) حاشية الأباغوني على حاشية شرح المطالع الورقة ٩٤.

(٨) ص ٩، قال بعد نقل كلام الشفاء: إن التصديق عنده علم على مقتضى تعريفه، ويأتي من الشارح نقل عبارته بتصريف ص ١٨٢.

هي؛ وهو في حمل الذاتيات كـ «زيد إنسان»، وإما من حيث استناده إلى المؤثر؛ وهو في حمل الوجود<sup>١٠٣</sup> مثل «الإنسان موجود»، وإما مع ملاحظة أمر زائد ومقايضة بينه وبين ذلك الأمر بعدم<sup>(١)</sup> مصاحبته له؛ وهو في حمل العدميات كـ «زيد أعمى»، وإما مع مبدأ المحمول؛ وهو في حمل الأوصاف العينية كقولك: «الجسم أبيض»، وإما مع أمر آخر مباين له مع مقايضة<sup>(٢)</sup> بينهما؛ وهو في حمل الإضافيات مثل «السماء فوق الأرض»<sup>(٣)</sup>.

وما قيل أن المراد بها النسب الحاصلة في المبادئ العالية<sup>(٤)</sup> فهو مبني على خلاف التحقيق.

قوله: والتكذيب بخلاف ذلك<sup>(٥)</sup>.

أي أن يحصل في الذهن أن معنى القضية غير مطابق للواقع؛ سواء كانت تلك القضية موجبة أو سالبة، فالتكذيب ليس عين التصديق بالقضية السالبة كما زعم العلامة الشيرازي<sup>١٠٤</sup> والعلامة الشريف؛ لما عرفت<sup>(٦)</sup>.

فهذا الكلام يدل على أن وجوه العلم أربعة<sup>١٠٥</sup>: التصور المحض، والتصور مع الشك، والتصور مع التصديق، والتصور مع التكذيب، ولم يذكر التصور مع الظن والتصور مع الوهم؛ فلعله أدخلهما في التصور مع التصديق والتصور مع التكذيب.

(١) في (ط)؛ لعدم.

(٢) في (ط)؛ مقايسته، وهو تحريف.

(٣) ذكر هذه الأنحاء في حاشية شرح المواقف أيضا ٤٦-٤٧، وما اختاره في مطابق الحمل وتوجيه «الأشياء» في كلام ابن سينا هو من مذهب الدواني في حاشيته القديمة ص ٢٨.

(٤) قاله الباغنوي في حاشية شرح المطالع الورقة ٩٤.

(٥) الرسالة المعمولة ١٠٥.

(٦) ص ١٤٥-١٤٦.

قوله : كذلك يجهل الشيء ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

فإن قلت : الشك والإنكار من وجوه الجهل من جهة التصديق ، وقد  
( ٢٥ / ظ ) ذكرهما وعدّهما / من وجوه العلم .

قلت : الشك والإنكار لهما جهتان ، فمن جهة من وجوه العلم التصوري ،  
ومن جهة أخرى من وجوه الجهل التصديقي .

[ عبارة الأبهري في تنزيل الأفكار ]

قوله : فالتصور ههنا <sup>(٢)</sup> .

أي في مثل قولنا : « الإنسان حيوان » .

قوله : هو أن يحصل في العقل تصور الطرفين مع التأليف ، إلى آخره <sup>(٣)</sup> .

فيه تسامح ، لأن التصور ههنا ليس حصول <sup>(٤)</sup> تصور الطرفين مع التأليف  
في العقل ، بل هو نفس حصول <sup>(٤)</sup> الطرفين مع التأليف في العقل .

ثم التأليف يطلق على معانٍ أربعة : على المعنى المصدري ، وعلى نفس  
المؤلف بالفتح ، وعلى الهيئة التركيبية ، وعلى النسبة الرابطة .

أقول : لعله في الأصل معنى مصدري ، ومنسوبة إلى المؤلف بالكسر ،  
ويقال : تأليف المؤلف ، ثم يُسب إلى المؤلف بالفتح <sup>١٠٦</sup> ، إما إلى المجموع من  
حيث المجموع ، فيقال : تأليف الشيء من الشيء ؛ أي تأليف الكل من الأجزاء ،  
وإما إلى الأجزاء ، فيقال : تأليف الشيء مع الشيء ؛ أي تأليف الجزء مع جزء

(١) الرسالة المعمولة ١٠٥ ، وفيها وفي الشفاء : كذلك الشيء يجهل .

(٢) الرسالة المعمولة ١٠٦ .

(٣) في ( ط ) : يحصل .

(٤) « حصول » ساقطة من ( ط ) .



آخر، كما / يقال في النحو: الكلام هو المركب الذي فيه الإسناد، والمعرب هو (و/٢٦)  
المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، ثم أطلق لفظ التأليف<sup>١٠٧</sup> على المؤلف، ثم  
على الهيئة التركيبية العارضة له، ثم على النسبة الرابطة اللازمة لها<sup>١٠٨</sup>.

فكان إطلاق التأليف على المؤلف بالفتح مأخوذاً عن الأول، وإطلاقه على  
الهيئة التركيبية مأخوذاً عن الثاني، وإطلاقه على النسبة الرابطة مأخوذاً<sup>(١)</sup> عن  
الثالث.

ولا خفاء في أن المراد بالتأليف<sup>(٢)</sup> هنا المعنى الأخير؛ أي النسبة الرابطة.  
فهذا التفسير<sup>١٠٩</sup> للتصديق موافق لتفسيره بإذعان النسبة، فتأمل.

قوله: وهذا تفسير الإذعان بمعنى القضية<sup>(٣)</sup> / (ظ/٢٦)

قد عرفت<sup>(٤)</sup> أن هذا ليس تفسير الإذعان بمعنى القضية<sup>(٥)</sup>؛ بل هو تفسير  
الإذعان للنسبة، فهذا التفسير مغاير لتفسير الشيخ.

مركزية كبرى

[ اعتراضات الطوسي على الأبهري ]

قوله: جزء المجموع صورة هذا التأليف، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

أقول: المطابقة هي مدلول القضية، واللامطابقة احتمال عقلي، فصورة  
التأليف مع المطابقة للأشياء أنفسها هي ما حَصَلَتْ في صورة التصور، فلما حصلت

(١) في (ط) في المواضع الثلاثة: مأخوذ، بالرفع، وعليه فينبغي أن يقرأ «فكان»؛ فكان.

(٢) في (ط)؛ بالمركب والتأليف.

(٣) الرسالة المعمولة ١٠٦.

(٤) أي من العاشية السابقة.

(٥) في (ط)؛ ليس تفسيراً لإذعان معنى القضية.

(٦) الرسالة المعمولة ١٠٨. وفي (ط)؛ جزء المحمول صورة الخ.

مرة أخرى لزم تحصيل الحاصل، مع أن حاصل كلام الأبهري<sup>(١)</sup> <sup>١١٠</sup> أن التصديق هو حصول صورة التأليف حال كون تلك الصورة مطابقة<sup>١١١</sup>، ولا شك في مطابقة قولنا: «الإنسان حيوان».

فالأولى أن يقال: إن مطلق حصول صورة التأليف مطابقةً للأشياء أنفسها ليس تصديقا؛ بل حصولها على وجه الإذعان، وأراد صاحب التنزيل من حصول الصورة<sup>(٢)</sup> الحصولَ على هذا الوجه؛ كما هو ظاهر<sup>(٣)</sup> في هذا المقام، قوله: هو حصول التأليف نفسه<sup>(٤)</sup>.

يعني<sup>(٥)</sup> التأليف الحاصل /؛ على قياس حصول الصورة والصورة<sup>(٦)</sup> (٢٧/٥) الحاصلة.

كأنه حَمَلَ التأليف على المعنى المصدري الذي هو فعل المؤلف، ولا يخفى ما فيه من الحزازة؛ إذ يلزم حينئذ أن يكون التصور في قولنا: «الإنسان حيوان» حصولَ صورة الطرفين مع التأليف بمعنى فعل المؤلف، وهو ظاهر الفساد، فكيف يحمل كلام صاحب التنزيل على ذلك؟ قوله: وحصول صورة التأليف، إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

لا يخفى عليك أن ذلك يدل على أنه<sup>(٧)</sup> أيضا حَمَلَ التأليف على فعل

(١) أثير الدين، المفضل بن عمر الأبهري (نحو ٦٦٣ هـ)، منطقي بارع، حكيم فاضل، وكان له اشتغال بالطبيعات والفلك أيضا، من تصانيفه: الإيساغوجي، وتنزيل الأفكار، وكشف الحقائق، والهداية في المنطق والحكمة.

(٢) في (ط)؛ من الحصول.

(٣) في (ط)؛ الظاهر.

(٤) الرسالة المعمولة ١٠٨.

(٥) الضمير للطوسي، وكذا في قوله: «كأنه»، وفي (خ)؛ بمعنى.

(٦) «الصورة» ساقطة من (ط).

(٧) أي المصنف.

المؤلف، وقد عرفت فساد<sup>١١٢</sup>. مع أن حصول صورة الحكم والانتساب في العقل مطابقة للأشياء ليس تصديقا؛ بل التصديق هو حصول معنى القضية أو النسبة التامة الخبرية في العقل مطابقة للأشياء؛ على اختلاف التفسيرين. وأيضا صورة الحكم الذي هو فعل من أفعال النفس لا تتصف بالمطابقة واللامطابقة بالمعنى المراد ههنا<sup>١١٣</sup> /

(٢٧/ظ)

قوله : وإن كان باعتبار حصوله في العقل تصورا<sup>(١)</sup>.  
لا يقال : يلزم على هذا التقدير أن لا يكون<sup>(٢)</sup> بين التصور والتصديق تخالف نوعي، وهو خلاف التحقيق كما مر<sup>(٣)</sup>.  
لأنا نقول : قد سمعت منا أن التخالف النوعي على مذهب المحققين بين مفهومي التصور والتصديق، لا بين ما صدقا عليه، ولا بين مفهوم أحدهما وما صدق عليه الآخر.

قوله : على ما هو تفسير التصديق بحسب اللغة دون الاصطلاح<sup>(١)</sup>.  
اعلم أن التصديق المأخوذ عن الصدق بمعنى وصف القضية<sup>١١٤</sup> قد يقال بحسب اللغة للإذعان بنفس القضية، ويعبر عنه بالفارسية بـ «مرویدن»، وعلى هذا المعنى وقع الاصطلاح. وقد يقال بحسب أصل اللغة للإذعان أو الحكم بصدق القضية، ويعبر عنه في الفارسية بـ «راست داشتن»<sup>(٤)</sup>، وهذا المعنى تصديق ثانٍ، وهو يحصل بعد حصول المعنى الأول.  
و توضيحه أن في قضية «زيد قائم» مثلا التصديق المتعلق بنفسها

(١) الرسالة المعمولة ١٠٩.

(٢) في (خ) : أن يكون، وهو خطأ واضح.

(٣) ينظر تحقيق التخالف النوعي في ص ١٣٧.

(٤) في (ط) : دانستن.

- بأن يحصل الإذعان بقيام زيد - هو التصديق الأول ، والتصديق المتعلق بصدقها  
 - بأن يحصل الإذعان بأن تلك القضية صادقة - هو التصديق الثاني ، فالتصديق  
 الأول هو المتعلق بنفس تلك القضية ، والثاني متعلق بقضية موضوعها تلك القضية  
 ومحمولها صدق تلك القضية ؛ ولا شك أن هذا التصديق يحصل بعد حصول  
 التصديق الأول .

وبما ذكرنا من التفصيل يندفع الإشكال <sup>(١)</sup> المناقشة بأن هذا الكلام يدل  
 على أن التصديق المنطقي مغاير للتصديق اللغوي ؛ وقد تقرّر سابقاً أنه عينه <sup>(٢)</sup> ،  
 فتأمل <sup>١١٥</sup> ، فإن الجمهور / لفي غفلة عن ذلك <sup>١١٦</sup> ، وبالله التوفيق ، ومنه الوصول  
 إلى التحقيق <sup>(٣)</sup> . (و/٢٨)

قوله : أقول المراد من قوله « ثم صدقناه » ، إلى آخره <sup>(٤)</sup> .

قد عرفت <sup>(٥)</sup> أن الإذعان بالصدق تصديق ثانٍ .

قوله : لأن التصديق ، إلى آخره <sup>(٦)</sup> .

يمكن أن يقال : هذا بيان لكون الحكم خلاف تفسير غيره للتصديق ، دون  
 كونه خلاف تفسيره له ، وكأنه لم يبين ذلك لظهوره ؛ إذ هو مصرّح به في العبارة <sup>(٦)</sup> .  
 فلا يرد ما أورده المصنف من أنه ما فسر / التصديق بالتصورات مع الحكم . (ظ/٢٨)

(١) « الإشكال و » ليس في ( ط ) .

(٢) ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وتنظر التعليقة ١١٤ .

(٣) زاد في ( ط ) : والتصديق .

(٤) الرسالة المعمولة ١٠٩ .

(٥) أي من الحاشية السابقة .

(٦) قوله : « كأنه لم يبين » أي الطوسي ، و« ذلك » إشارة إلى كونه خلاف تفسيره له ، والتفسير  
 المضاف إليه راجع إليه أيضاً ، و« إذ هو مصرّح به في العبارة » تعليل للظهور ؛ أي لأن تفسير  
 الأبهري للتصديق مصرّح به في عبارته .

قوله : وحيث أن يكون عليه أن يراعي اصطلاحه ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .  
 أي فالأولى عليه أن يراعي ذلك ، وإلا فلا شك أنه ليس بواجب .  
 ولقائل أن يقول : يمكن <sup>(٢)</sup> أن يكون له اصطلاحان .  
 فالأولى أن يقال : إن التصديق المذكور في فواتح كتب المنطق <sup>(٣)</sup> ينبغي أن  
 يشترك فيه الصناعات الخمس .

قوله : ولا يمكن أن يكون جميع ما يقع فيه خلافاً مطابقاً <sup>(٤)</sup> .  
 له أن يقول : إن ما وقع من الصحيح هو التصديق ، دون ما وقع من المبطّل .  
 قوله : وأدرج الظنيات ، إلى آخره <sup>(٥)</sup> .

الظنيات هي قضايا <sup>(٦)</sup> يحكم العقل بها بسبب الظن الحاصل فيها ،  
 والمشبهات هي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد أنها أولية أو / مشهورة أو <sup>(٧)</sup>  
 مقبولة أو مسلمة ، لاشتباهاً <sup>(٨)</sup> بشيء منها بسبب اللفظ أو بسبب المعنى ،  
 والإلزاميات هي قضايا توجد من الخصم مسلمة / أو تكون مسلمة فيما بين <sup>(٩)</sup>  
 الخصوم ، فيبني عليها كل واحد منهم الكلام في دفع الآخر ، حقة كانت أو باطلة ،  
 كذا في شرح المطالع <sup>(١٠)</sup> .

فالمشبهات ليست مطابقة أصلاً ، والظنيات والإلزاميات لا يُعتبر فيهما  
 المطابقة <sup>(١١)</sup> .

(١) الرسالة المعمولة ١١٠ .

(٢) زاد قبلها في (خ) : إنه .

(٣) في (خ) : فاتحة كتاب المنطق .

(٤) في (ط) : وهي قضايا ، بإسقاط «الظنيات» .

(٥) في (خ) : لاشتباهاً لها هنا .

(٦) أي التعريفات الثلاثة من عبارة شرح المطالع ٣٣٥ ، وفيه بدل «الإلزاميات» : «المسلمات» .

(٧) الظنيات ربما جعلوها خارجة عن مقسم اعتبار المطابقة وعدم اعتبارها أو عدوها مما

قوله : لا شك أن الصدق ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

أقول : الفرق بين المطابقة بحسب الاعتقاد والمطابقة بحسب الواقع وأن المطابقة الأولى لا تستلزم المطابقة الثانية مما لا يخفى على أحد ، والمحقق <sup>(٢)</sup> إنما حتم المطابقة في قوله <sup>(٣)</sup> : «إن التصديق هو أن يحصل في العقل صورة هذا التأليف مطابقة للأشياء أنفسها» على المطابقة الثانية ؛ بناء على أن قوله : «مطابقة للأشياء» وقع حالا عن قوله : «صورة هذا التأليف» وقيداً للحصول ، والمتبادر من المطابقة عند الإطلاق تلك المطابقة ، فعلى هذا التقدير يرد الاعتراض <sup>(٤)</sup> بأن المطابقة - أي المطابقة بحسب الواقع - معتبرة في تفسير الصدق لا في تفسير التصديق .

وأيضاً ما ذكر <sup>(٥)</sup> في تفسير الصدق والتصديق إنما هو تفسير الصدق بمعنى وصف المتكلم وتفسير التصديق المأخوذ منه ، وليس الكلام فيهما ، مع أن المطابقة صفة القضية لا الحكم <sup>(٦)</sup> ؛ ضرورة أنها صفة لما هو حكاية عن شيء ، وليس من شأن الحكم الحكاية . فالأولى <sup>(٧)</sup> في تفسيرهما أن يقال <sup>(٨)</sup> : الصدق

→

يعتبر فيه المطابقة ، وعلى الوجهين فذكرها من جهة أنها ليست مطابقة أحياناً ، ينظر شرح الإشارات للطوسي ١٣ ، والمحاكمات ٦ (الحجيرية) ، ودرة التاج ٢٩٥ .

(١) الرسالة المعمولة ١١١ .

(٢) يعني الطوسي . وفي (ط) بدل «إنما» : أن .

(٣) أي قول الأبهري ، وكذا القولان التاليان .

(٤) أي اعتراض الطوسي . وفي (خ) بدل «يرد» : و ، وهو تحريف .

(٥) أي المصنف . وفي (ط) : ذكرنا ، وهو خطأ .

(٦) في (ط) : صفة للقضية لا للحكم .

(٧) في (ط) : أن يقال في تفسيرهما .



هو مطابقة القضية للواقع<sup>(١)</sup>، والتصديق هو أن يحصل في الذهن أن معنى القضية مطابق للواقع، كما مر<sup>(٢)</sup> /

( ٣٠ / و )

قوله : لكن لما فُسِّر التصديق، إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

قد علمت<sup>(٤)</sup> أنه ما فُسِّر التصديق بالاعتراف بالمطابقة، بل فسره بحصول صورة التأليف حال كون تلك الصورة مطابقة للواقع، والفرق بينهما ظاهر.

قوله : وأيضاً ليس كل ما يستلزم المطابقة، إلى آخره<sup>(٥)</sup>.

فالتصديق عند كونه علماً مستلزماً للمطابقة لا يجب أن يعتبر في تفسيره المطابقة.

قوله : فإن بين ما يتضمن معنى المطابقة، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

هكذا وُجِدَ في كثير من النسخ، والأُنسب بحسب العبارة بدل / «ما يلزمه» :  
ما يستلزمه، سواء كان الضمير في «ما يلزمه» راجعاً إلى «معنى المطابقة» أو إلى «ما يتضمن».

( ٣٠ / ظ )

وما يستلزم معنى المطابقة لا يلزم أن يكون لازماً له أو لازماً لما يتضمن له.

قوله : ولذلك يطلق من بعض الوجوه، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

أي إذا كان المراد منه مدرك الكليات والجزئيات المجردة، لا النفس الناطقة الإنسانية.

قال في شرح الإشارات : الفصل قد يكون خاصاً بالجنس، كالحساس

(١) زاد هنا في ( ط ) : بأنه كذا.

(٢) ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٣) الرسالة المعمولة ١١٢.

(٤) أي من الحاشية السابقة، كما نبّه أيضاً في ص ١٥٦.

(٥) الرسالة المعمولة ١١٢، وفيها : ليس كل ما يجب أن يطابق.

(٦) الرسالة المعمولة ١١٣، و«من بعض الوجوه» ليس في ( ط ).

للنامي مثلاً؛ فإنه لا يوجد لغيره، وقد لا يكون؛ كالناطق للحيوان عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات كبعض الملائكة مثلاً، وعلى التقديرين فإن الجنس إنما يتقوم به نوعاً، فذلك النوع إنما يمتاز بذلك الفصل، أما على التقدير الأول فمن كل ما عداه مما يشاركه في الوجود، وأما على التقدير الثاني فمن كل ما يشاركه في الجنس فقط، فإن الإنسان لا يمتاز بالناطق<sup>(١)</sup> عن جميع ما يشاركه في الوجود، إذ لا يمتاز<sup>(٢)</sup> عن الملائكة، بل عما يشاركه في الحيوانية فقط، انتهى.

والحق أنه لو جاز تركب الماهية من الأمور التي بينها<sup>(٣)</sup> عموم وخصوص من وجه لجاز وقوع الناطق بهذا الوجه فصل الإنسان، وإلا فلا.

وتحقيق ذلك يقتضي بسطاً في الكلام، لا يسهه المقام<sup>(٤)</sup> /

(٣١/و)

قوله: أقول المطابقة التي أخذت، إلى آخره<sup>(٥)</sup>.

أنت تعلم أن ما قال المحقق<sup>(٦)</sup> جواب آخر للسؤال المصدّر بقوله: «فإن قيل»، لا اعتراض آخر على صاحب التنزيل، وحاصله أنه على تقدير كون المتكلم العلم اليقيني لا يجب أن تعتبر المطابقة في تفسير التصديق، لأنه عند كونه علماً وإن كان مستلزماً للمطابقة ولكن ليس<sup>(٧)</sup> كل ما يستلزم المطابقة يجب أن يعتبر في تفسيره المطابقة<sup>(٨)</sup>. مع أن صاحب التنزيل<sup>١١٨</sup> لم يأخذ المطابقة بحسب

(١) في (خ)؛ بالنطق.

(٢) في شرح الإشارات ١/٨٦، لا يمتاز به.

(٣) في (خ)؛ بينهما، وهو تحريف.

(٤) في (خ)؛ ولا يسهه، وفي (ط)؛ هذا المقام.

(٥) الرسالة المعمولة ١١٣.

(٦) يعني الطوسي.

(٧) في (ط)؛ لأنه عند كونه علماً مستلزماً للمطابقة وليس.

(٨) زاد في (ط)؛ حينئذ.

الاعتقاد في تفسير التصديق؛ بل أخذ في تفسيره المطابقة بحسب الواقع، كما مر<sup>(١)</sup>، فافهم.

قوله: فإن الأولى داخلية في التصديق، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

أقول: تحقيقه أن القضية<sup>١١٩</sup> - لاشتمالها على النسبة الخبرية - يفهم منها ثبوت المحمول للموضوع في نفس الأمر، وتدل عليه مع قطع النظر عن الغير؛ لأنها لو لم تدل على الثبوت في نفس الأمر وتدل على مطلق الثبوت يلزم أن لا تكون كاذبة<sup>١٢٠</sup> على تقدير عدم ثبوتها في نفس الأمر؛ ضرورة أن كثيراً من القضايا محمولها ثابت لموضوعها باعتقاد / المتكلم أو غيره، وسلب الثبوت في ظرف لا يدل على سلب الثبوت في ظرف آخر.

ولا شك أن هذا يجري<sup>(٣)</sup> في جميع القضايا المطلقة والمقيّدة؛ حتى القضايا المقيّدة بالظن والاعتقاد<sup>١٢١</sup>، مثل «زيد قائم في ظني»، ضرورة أن ما هو مفهوم شيء و<sup>(٤)</sup> مدلوله لا ينفك عن أفراد، فقولنا: «زيد قائم في ظني» يرجع إلى أن زيدا قائم في الواقع بحسب الظن. وليس معنى مطابقة القضية للواقع إلا ثبوت المحمول للموضوع في ظرف الواقع، فالقضية تدل بالدلالة التضمنية على المطابقة<sup>(٥)</sup> للواقع، وأما كون تلك المطابقة واقعة ومتحققة في نفس الأمر فخارج عن مفهوم القضية. والتصديق لما كان معناه الإذعان بالقضية<sup>١٢٢</sup> فهو أيضا يدل عليها<sup>(٦)</sup>

(١) ص ١٥٦ و ١٦٠.

(٢) الرسالة الممولة ١١٣.

(٣) في (ط): لا يجري، وهو خطأ واضح.

(٤) في (ط): أو.

(٥) زاد هنا في (ط): المطلقة.

(٦) أي على المطابقة للواقع.

بالدلالة التضمنية<sup>١٢٣</sup>؛ لأنها وإن لم تكن جزءا للتصديق لكنها جزء لمفهومه، وما هو جزء لمفهوم الشيء<sup>١٢٤</sup> لا يستلزم كونه جزءا لذلك الشيء، فإن البصر مثلا<sup>(١)</sup> ليس جزءا من العمى، وإلا<sup>(٢)</sup> لم يتحقق إلا بعد تحققه، وكان جزءا من مفهومه؛ حيث لم يكن تعقله إلا بعد تعقله.

قال بهمنيار<sup>(٣)</sup> في التحصيل: السلب لا يتصور إلا أن يكون عارضا على الإيجاب<sup>(٤)</sup> رافعا له؛ لأنه عدمه، وأما الإيجاب فهو مستثنى عن أن<sup>(٥)</sup> يعرف بالسلب، وليس يُعنى بهذا أن الإيجاب موجود في السلب، وفرق بين أن يكون الشيء داخلا في حد الشيء وبين أن يكون الشيء جزءا من الشيء، فإن الشيء الذي يكون جزءا من الشيء يكون معه، ومحال أن يكون الإيجاب مع السلب، وأما إذا كان جزءا من حد الشيء فذلك<sup>(٦)</sup> يكون في الذهن؛ لأن الحد - كما / ستعرفه - أمر في العقل، وفيه أحكام عقلية وتفصيلات وأجزاء يفرضها<sup>(٧)</sup> العقل، ليس في الوجود الخارجي تلك الأجزاء، كما عرفت من أمر اللون والسواد<sup>(٨)</sup>.

وبهذا التحقيق<sup>(٩)</sup> ظهر للمتفطن أن ما هو المشهور من أن الصدق مدلول

(١) «مثلا» ليست في (ط).

(٢) في (ط)؛ وإن.

(٣) أبو الحسن، بهمنيار بن المرزبان (- ٤٥٨ هـ)، حكيم من تلاميذ ابن سينا، وتلمذ له أبو العباس اللوكري، من مؤلفاته: التحصيل، ومراتب الموجودات، وما بعد الطبيعة.

(٤) في (ط)؛ للإيجاب.

(٥) زاد هنا في (ط)؛ يكون، وهو لغو.

(٦) في (ط)؛ فذلك الشيء.

(٧) في (ط)؛ يفرضها، وهو تحريف.

(٨) التحصيل ٤٥.

(٩) في (خ)؛ وبتحقيقنا هذا.

القضية والكذب احتمال عقلي<sup>(١)</sup> كلام مردود أو مأول<sup>(٢)</sup>. والحق أن كلا من الصدق والكذب احتمال عقلي، وليس داخلاً في مفهوم القضية، كيف؟ والصدق هو مطابقة مدلول القضية للواقع، ومدلولها هو ثبوت المحمول للموضوع في نفس الأمر، فصدق الخبر يرجع<sup>(٣)</sup> إلى أن ما يفهم من القضية من ثبوت المحمول للموضوع في نفس الأمر مطابق<sup>(٤)</sup> لنفس الأمر، فالصدق هو المطابقة بالمعنى الثاني<sup>(٥)</sup>، والكذب عدم تلك المطابقة، والمطابقة بهذا المعنى وعدمها كلاهما<sup>(٦)</sup> احتمالان عقليان خارجان عن مفهوم القضية، فالقول بأن الصدق مفهوم القضية نشأ من اشتباه أحد معني المطابقة بالمعنى الآخر، فتأمل، لعله يحتاج إلى لطف القريحة وصفاء الروية.

قوله: وأيضاً مفهوم المطابقة، إلى آخره<sup>(٧)</sup>.

أقول: تحقيق المقام<sup>(٨)</sup> على وجه ينكشف عنه المرام أن المطابقة مفهوم واحد يختلف باختلاف المتعلق، فقد يقال لمطابقة الصورة مع ذي الصورة، و/ قد يقال للمطابقة مع نفس الأمر والواقع، وقد يقال لمطابقة الصورة<sup>(٩)</sup> مع ما (٣٢/ظ)

(١) شرح المقاصد ١/ ٢٠٠.

(٢) في (ط): أو أمر مأول.

(٣) في (ط): فصدق الجزء راجع.

(٤) في (خ): مطابقة.

(٥) أي الثاني بحسب ما في متن الرسالة وعلى حد تعبير المصنف، أو باعتبار لحوقه بالمعنى الذي هو مدلول القضية كما بيته.

(٦) في (ط): والكذب عدم تلك المطابقة بهذا المعنى وكلاهما.

(٧) الرسالة المعمولة ١١٣.

(٨) في (خ): هذا المقام.

(٩) في (خ): التصور.

قصد تصويره، كمطابقة «الحيوان الناطق» للإنسان.

فعلى المعنى <sup>(١)</sup> الأول جميع التصورات والتصديقات مطابق <sup>١٢٥</sup>؛ ضرورة أن كل صورة مطابقة لما هي صورة له؛ سواء كانت تلك الصورة صورة <sup>(٢)</sup> تصويرية أو تصديقية.

وعلى المعنى الثاني فإن كان نفس الأمر عبارة عن كون الموضوع من حيث هو أو مع أمر ما <sup>(٣)</sup> بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول كما مر بيانه <sup>(٤)</sup>، أو عن مقتضى الضرورة و <sup>(٥)</sup> البرهان كما ذهب إليه البعض، فالتصورات لا يجري فيها المطابقة واللامطابقة، والتصديقات بعضها مطابق وبعضها غير مطابق.

وإن كان عبارة عما يفهم من القول بأن الأمر كذا في نفسه <sup>١٢٦</sup> كما ذهب إليه بعضهم <sup>(٦)</sup>، أو عن المبادئ العالية كما ذهب إليه هذا القائل المحقق <sup>(٧)</sup> وغيره، فالتصورات جميعها <sup>(٨)</sup> مطابق؛ لأن كل تصور <sup>(٩)</sup> فهو على ما هو عليه في نفسه، وهو موجود في الأذهان العالية على ما تقتضيه القواعد الحكمية، كيف ؟ وهو

(١) المعنى، ليست في (خ).

(٢) صورة، ليست في (خ).

(٣) وما، ليست في (ط).

(٤) ص ١٥٢، وقد بحث الشارح عن تفسير نفس الأمر وأقواله في تعليقه المرقمة ٩٠.

(٥) في (ط)، أو.

(٦) هكذا فسر التعبير موافقا لظاهره التفتازاني في المقاصد وشرحه ١/٣٩١ و٣٩٢.

والقوشجي في شرح التجريد ٦٢.

(٧) يعني الطوسي كما في شرح التجريد للحلي ٦٣، وله رسالة معروفة في إثبات ذلك طبعت

ملحقة بكتابه تلخيص المحصل ٤٧٩-٤٨١، ولخصها صدر المثاليين الشيرازي في أسفاره،

٢٧٠-٢٧٢.

(٨) في (ط)؛ جميعا.

(٩) في (خ)؛ متصور.



متصف فيها بمفهوم وجودي أقله المفهومية؛ لارتسام الصوادر فيها، والمتصف بالوجودي موجود في ظرف الاتصاف كما يشهد به بحث الوجود الذهني، مع أن ارتسام الصوادر بدون ارتسام موضوعها ومحمولها غير متصور.

لا يقال: المعاني الحرفية من حيث إنها كذلك لا يمكن أن يقع عليها حكم /، (و/٣٣) فهذا الحكم لا يجري فيها.

لأننا نقول: المعاني الحرفية وإن لم تقع محكوما عليها لكنها تقع رابطة بين الطرفين في القضايا الصادقة؛ موجبة كانت أو سالبة، فتكون موجودة في الأذهان العالية في ضمن أحدهما، فلكل معنى رابطي تحقق إما في ضمن السلب أو في ضمن الإيجاب. مع أن معنى قولنا: «كل متصور موجود في الأذهان العالية» أن حقيقته موجودة فيها؛ إذ لا شك أن الأمور المادية من حيث إنها مادية لا ترسم في المجرد.

وأما التصديقات<sup>(١)</sup> فبعضها مطابق وبعضها غير مطابق.

فإن قلت: الكواذب مرتسمة في المبادئ العالية<sup>(٢)</sup>؛ لأنها خزائن الصور المعقولة للنفس<sup>١٢٧</sup> على ما تقتضيه القواعد الحكيمة، فيكون جميع التصديقات أيضا مطابقا.

قلت: الكواذب من حيث إنها مصدق بها لا ترسم في المبادئ العالية؛ ليس لهذه المبادئ إذعان وتصديق بها؛ بل تصور محض وإدراك بحث، ولا شك أنها بهذا الاعتبار من قبيل التصورات لا التصديقات.

(١) في (ط)؛ في التصديقات.

(٢) زاد هنا في (ط)؛ مرتبة. وأظهر الشارح في حاشية شرح الشهاب ١٣٣ أن الكواذب لا ترسم فيها؛ لأنها ليست معقولات صرفة، وعليه فالتصديقات بعضها مطابق وبعضها لا يجري فيه هذه المطابقة وعدمها.

وما<sup>(١)</sup> قال بعض المحققين أنها ليست صوراً إدراكية لتلك المبادئ؛ بل مغزونة<sup>(٢)</sup> فيها على نحو الصور<sup>(٣)</sup> الحسية في الخيال والمعاني الجزئية في الحافظة؛ مع أن الخيال والحافظة ليستا مدركتين<sup>(٤)</sup>، ففيه نظر؛ لأنه يمكن للمبادئ الإدراك بالكواذب؛ لتحقيق معنى الإدراك؛ وهو حضور الشيء عند الذات المجردة، نعم لا يمكن لها التصديق؛ لبراءتها عن النقص، وامتناع التصديق / لا يستلزم امتناع الإدراك، فتأمل<sup>١٢٨</sup>. (٣٣/ ط)

فشأن المبادئ العالية<sup>(٥)</sup> مع الصوادر الإدراك والتصديق والحفظ، ومع الكواذب الإدراك والحفظ فقط.

وأما على المعنى الثالث فالتصورات بعضها مطابق وبعضها غير مطابق، والتصديقات لا يجري فيها المطابقة واللامطابقة.

وبما قرّرنا يظهر لك وجه التنصّي عما تسمع منهم تارةً أن التصورات<sup>(٦)</sup> لا تحتمل عدم المطابقة وجميعها مطابق<sup>(٧)</sup>، وتارةً أنه لا يجري فيها المطابقة



مركز توثيق ودراسات

(١) في (ط)؛ وأما ما.

(٢) زاد قبلها في (ط)؛ هي.

(٣) زاد في (ط)؛ الجزئية.

(٤) هذا من عبارة الدواني في رسالته في مطابقة التصورات، وبعده ما يدل على أن مراده ليس نفي إدراك الكواذب مطلقاً بل على وجه التصديق والإذعان؛ إذ قال: فهي ليست عاقلة لها من حيث التصديق وإن كانت حافظة لها من حيث التصور، وقد صرح به أيضاً في الحاشية القديمة ص ٦٢، إذن صح حمل كلامه على نفس ما أفاده الشارح هنا كما أشار إليه في حاشية شرح التهذيب ١٣٢ وتعليقته التالية ذات الرقم ١٢٨.

وينظر أيضاً حاشية تلميذه القاضي محمد مبارك على حاشية شرح التهذيب بهامشها.

(٥) «العالية» ليست في (ط).

(٦) في (خ)؛ التصور.

(٧) كما ذهب إليه الجرجاني في شرح الموائف ٨١/١ وحاشية شرح المختصر ٥٥/١، والدواني في رسالته التي ألفها في ذلك.

واللامطابقة<sup>(١)</sup>، وتارة أن بعضها مطابق وبعضها غير مطابق.

وإذا تبين ذلك فنقول: المطابقة التي بعض التصديقات متصف بها وبعضها غير متصف<sup>(٢)</sup> هي المطابقة بالمعنى الثاني، والمطابقة التي بعض التصورات متصف بها وبعضها غير متصف هي المطابقة بالمعنى الثالث.  
عليك بالتوجه اللائق والتأمل الصادق، فإن هذا المبحث من نفائس المطالب ولطائف المآرب.

قوله: هو لا يعتبر المطابقة، إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

لا يخفى عليك أن قوله<sup>(٤)</sup>: «وأيضاً مفهوم المطابقة» أيضاً جواب آخر<sup>(٥)</sup>

(٣٤/و)

للسؤال المصدّر بقوله: «فإن قيل»، فافهم /.

قوله: والتصديق بهذا، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

يعني أن التصديق ليس قسم<sup>(٧)</sup> التصور؛ بل عارضه، فلا يجب عند اعتبار المطابقة في التصديق اعتبارها في التصور.

قوله: يعرض، إلى آخره<sup>(٨)</sup>.

أي يمكن أن يعرض، والمراد من العروض المقارنة مسامحة كما

---

(١) شرح الإشارات للطوسي ١/ ١٦، المحاكمات ٧ (الحجرية)، تعليقة الداماد على أنموذج العلوم ٢٩٥-٢٩٦.

(٢) زاد في (ط): بها.

(٣) الرسالة المعمولة ١١٣. وفي النسختين: وهو، بالواو، والأولى إسقاطها كما في الرسالة.

(٤) يعني قول الطوسي، والواو فيه ساقطة من (خ).

(٥) «آخر» ليست في (ط)، و«أيضاً» أي كما كان قوله: «وأيضاً ليس كل ما يجب أن يطابق» جواباً عن ذلك السؤال على ما سبق التنبيه عليه في ص ١٦٢.

(٦) الرسالة المعمولة ١١٣.

(٧) في (ط): قسم، وهو تعريف.

(٨) الرسالة المعمولة ١١٣. وفي (خ): والتصديق بهذا الاعتبار يعرض الخ.

سيجيء<sup>(١)</sup>. وتعميم التصور بكونه مفرداً أو قضية أيضاً لا يخلو عن المسامحة؛ لأن المفرد والقضية من أقسام المتصور لا التصور، فافهم.

ثم الحق أن التصديق يمكن أن يقارن بجميع التصورات؛ إذ ما من شيء<sup>(٢)</sup> مفهوم إلا وهو متصف بشيء أقله<sup>(٣)</sup> الشئية والمنهوية. قوله: فجميع العلوم تصور لا غير<sup>(٤)</sup>.

لا يخفى عليك أن هذا الكلام يدل على ما حققناه سابقاً من أن التصديق من حيث هو تصديق ليس كيفية إدراكية<sup>(٥)</sup>.

قوله: والتصديق أيضاً باعتبار حصوله، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

لا يقال: التصديق عارض و<sup>(٧)</sup> / مقارن لجميع التصورات، فلو كان التصديق باعتبار آخر تصوراً يلزم عروض الشيء و<sup>(٨)</sup> / مقارنته لنفسه، وهو محال، والمفايرة الاعتبارية لا تجدي نفعا كما لا يخفى.

لأننا نقول: التصديق المقارن بهذا التصديق غير هذا التصديق، وهذا التصديق عند مقارنة التصديق الآخر به يصير كسائر التصورات.

وما يتوهم<sup>(٩)</sup> أنه يلزم ههنا أن لا يكون بين التصور والتصديق تفاوت نوعي فقد مر دفعه<sup>(١٠)</sup>.

(١) ص ١٧٨.

(٢) في (ط): أو.

(٣) زاد قبلها في (ط) وأوالعطف.

(٤) الرسالة المعمولة ١١٤.

(٥) تنظر ص ١٣٠.

(٦) في (خ): أو.

(٧) في (ط): توهم.

(٨) ص ١٥٧.

قوله : التصور ينقسم ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

التصور الحقيقي هو تصور الشيء الذي كان وجوده النفس الأمري مصدقاً به ، والطالب له « ما » الحقيقية ، فيجب أن يكون ذلك التصور متأخراً عن التصديق بوجود المتصور ، ولهذا قالوا : مطلب « هل » البسيطة مقدم على مطلب « ما » الحقيقية .

وقد سبق إلى بعض الأذهان <sup>(٢)</sup> ١٢٩ أن المراد بالوجود ههنا الوجود الخارجي . والحق على ما صرح به بعض الأجلة من المتأخرين <sup>(٣)</sup> أنه هو الوجود بحسب نفس الأمر مطلقاً ، كيف ؟ والحدود / والرسوم الحقيقية ليست مختصة بالموجودات الخارجية ؛ إذ النظر الحكمي ليس مقصوراً فيها .  
قوله : وإلى غير حقيقي ، إلى آخره <sup>(٤)</sup> .

هو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة وغير موجودة في نفس الأمر ، والطالب له <sup>(٥)</sup> « ما » الشارحة للاسم <sup>١٣٠</sup> ، فلا يجب أن يتأخر عن التصديق بوجود المتصور وبلا وجوده <sup>(٥)</sup> ؛ بل يجب <sup>(٦)</sup> أن يتقدم عليه ، ولهذا قالوا : مطلب « ما » الشارحة مقدم على مطلب « هل » البسيطة .

(١) الرسالة المعمولة ١١٤ .

(٢) ثعلب يريد الباغوي في حاشيته على حاشية شرح المطالع الورقة ٦٥ ، إذ أيد الجرجاني في قوله بالوجود الخارجي بكلام من الشفاء كما في تعليقه الشارح هنا ، وينظر تصريح الجرجاني في حاشية شرح المطالع ٧ و ٨ وحاشية المطول ٢٣٢ .

(٣) يعني التفتازاني في التلويح ١٨ / ١ حيث اعتبر في التعريف الحقيقي الوجود النفس الأمري لماهية المعرف ، وقد نبه على تصريحه عبد الحكيم في حاشيته على شرح المواقف ١٠ / ٢ وعلى المطول ٣٥٥ .

(٤) « له » ساقط من ( خ ) .

(٥) في ( خ ) : بلا وجود المتصور .

(٦) في ( ط ) : بحسب ، وهو تحريف .

قوله : وهو تصور بحسب الاسم<sup>(١)</sup>.

ذلك التصور إما تصور يحصل ابتداءً، وإما التفات<sup>(٢)</sup> يحصل ثانياً، الأول يحصل من التعريف الاسمي، والثاني من التعريف اللفظي، فالمراد بالتعريف اللفظي معناه اللغوي، فلا يتوهم<sup>(٣)</sup> أن التصور بحسب الاسم مختص بالتعريف اللفظي، فافهم.

قال يهنيار في التحصيل : مطلب «ما حقيقة»<sup>(٤)</sup> الذات لا يصح إلا بعد إثبات الذات، وهو بالحقيقة حد، وما لم يثبت الأمر كان ذلك شرحاً لاسم، فإذا ثبت وجوده كان حداً لحقيقة الذات، وحدود ما يوضع في أوائل العلوم وضماً ويبيّن وجوده في ذلك العلم إنما يكون تحديده على سبيل شرح الاسم لا على سبيل تحديد الذات، فإذا ثبت كان شرح الاسم حداً له، فمطلب «ما» بحسب<sup>(٥)</sup> الاسم معرفة<sup>(٦)</sup>، وبحسب حقيقة الذات علم، كما أن الحس معرفة والعقل علم<sup>(٧)</sup>. فإن قلت : كثيراً ما يقع الحدود والرسوم للأشياء قبل إثبات وجودها؛ بل جميع / التعاريف التي تورد في غير علم ما بعد الطبيعة كذلك، فيكون تلك التعريفات بحسب الاسم.

(٢٥/ ط)

قلت : إيراد تلك الحدود والرسوم بناء على تسليم وجود المحدودات والرسومات<sup>(٧)</sup>، وهذا القدر كافٍ في التعريف بحسب الحقيقة.

(١) الرسالة الممولة ١١٤.

(٢) في (ط) : التفات، وهو تعريف.

(٣) في (خ) : فلا يتصور.

(٤) في (خ) : الحقيقة.

(٥) في (ط) : يجب، وهو تعريف.

(٦) التحصيل ١٩٦.

(٧) في (ط) : المحدود والرسوم.



التفصيل<sup>(١)</sup> أن التعريف إما حقيقي؛ وبه يحصل التصور ابتداءً، أو لفظي؛ وبه يلتفت إلى الصورة الحاصلة في الذهن ثانياً، والأول ينقسم إلى التعريف بحسب الحقيقة؛ وهو ما يحصل به تصور الشيء الذي عُلِمَ وجوده في نفس الأمر، وإلى التعريف بحسب الاسم؛ وهو ما يحصل به تصور الشيء الذي لم يُعلم وجوده في نفس الأمر؛ سواء علم عدمه أو لا، وكل منهما ينقسم إلى الحد والرسم.

فالتعريف اللفظي من المطالب التصورية، والمقصود منه إحضار الصورة من بين الصور المخزونة في الذهن والالتفات إليها، وليس المقصود منه حصول الصورة من حيث إنها معنى اللفظ واللفظ موضوع بإزائها كما قال بعضهم<sup>(٢)</sup>، لأنه إذا قيل: الخلاء محال، فيقال: ما الخلاء؟ فيجواب بأنه بُعد موهوم، فهذا التعريف لفظي<sup>(٣)</sup>، والمخاطب طالب لتصور نفس المعنى، لا لتصوره ممن حيث إنه<sup>(٤)</sup> موضوع له هذا<sup>(٥)</sup> اللفظ، إذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف<sup>(٦)</sup>، ولا يتعلق له غرض بتصوره بهذه الهيئة /؛ أعني كونه معنى هذا اللفظ، مع أنه حينئذ يصير تعريفاً رسمياً حقيقياً<sup>(٧)</sup>. وقد يقال: لا شك أن ليس

(١) تجد مثل هذا التفصيل حتى نهاية البحث في حاشيته على شرح المواقف ٣٤-٣٥.

(٢) نقله الدواني عن بعض معاصريه في شرح التهذيب الورقة ٣٢، ونُسب إلى صدر الدين

الشيرازي كما في حاشية وحيد الزمان على حاشية شرح المواقف ٨١.

(٣) «لهذا التعريف لفظي» ساقط من (ط).

(٤) في (خ)؛ إنها، وهو تعريف.

(٥) في النسختين: لهذا، وهو سهو.

(٦) في (ط)؛ المعروف.

(٧) لإفادته التصور ابتداءً كما هو شأن التعريف الحقيقي، وفي حاشية شرح المواقف: اسماً رسمياً.

المقصود في كل تعريف إلا تصور<sup>(١)</sup> معنى المعرف، لا معناه من حيث إنه موضوع له اللفظ<sup>(٢)</sup>، مع أن كلمة «ما» سؤال عن تصور مفهوم مدخوله، لا عن تصور مفهومه من حيث إنه مفهوم، فتأمل، فإن للمناقشة فيه مجالاً.

وذهب بعض المتأخرين<sup>(٣)</sup> إلى أنه من المطالب التصديقية؛ قائلاً بأن الغرض منه تعيين الصورة بين الصور<sup>(٤)</sup> المخزونة بأنها معنى هذا اللفظ، ومآله التصديق بأن لفظ المعرف موضوع لذلك المعنى، كما يقال: الغضنفر هو الأسد.

قال بعض المحققين<sup>(٥)</sup>؛ قد علل القوم تقدم مطلب<sup>(٦)</sup> «ما» الاسمية على جميع المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن<sup>(٧)</sup> التصديق بوجوده، فلا يتمشى طلب حقيقته<sup>(٨)</sup>، ولا التصديق بهليته<sup>(٩)</sup> المركبة، وذلك الكلام إنما يتم<sup>١٣٢</sup> إذا كان التعريف اللفظي داخلاً في مطلب «ما» الاسمية<sup>(١٠)</sup>، فهو من المطالب التصورية دون التصديقية.

وأنت خبير بأن من قال: «إنه من المطالب التصديقية» لا ينكر كونه داخلاً في مطلب «ما»، لكن<sup>(١١)</sup> ذهب إلى أن مآله المطلب التصديقي، فلعله يقول: إن الغرض من السؤال بكلمة «ما» تصور مدلول اللفظ، ثم الغرض من ذلك التصور

(١) في (خ): تصوير.

(٢) في (خ): اللفظ، وهو سهو.

(٣) هو الشريف الجرجاني في شرح المواقف ٢/ ٨-٩ و ١١ وحاشية المطول ٢٣٢.

(٤) في (خ): التصور، وهو تحريف.

(٥) يعني الدواني في شرح التهذيب الورقة ٣٢.

(٦) «مطلب» ساقطة من (ط).

(٧) في (خ): لم يكن.

(٨) في النسختين: حقيقة، والصواب ما أثبت.

(٩) في (خ): بهلية، وفي (ط): بهيئة، والصواب ما أثبت.

(١٠) «الاسمية» ليست في (ط).

(١١) في (خ): لم يكن، وهو تحريف.

التصديق بأن هذا<sup>(١)</sup> اللفظ موضوع لذلك المعنى. مع أنه يمكن أن يكون<sup>(٢)</sup> تقدم مطلب «ما» الاسمية / على سائر المطالب لدخول<sup>(٣)</sup> التعريف الاسمي فيه، فإن (٣٦/ظ) هذا المطلب شامل للتعريف الاسمي واللفظي.

أقول: تحقيق المقام<sup>(٤)</sup> أنه إذا قيل: «ما الوجود<sup>(٥)</sup>؟» مثلاً<sup>(٦)</sup>، فقلنا: «ما يكون فاعلاً أو منفعلاً»، يحصل للسائل إحضار معنى الوجود<sup>(٥)</sup> والالتفات إليه بين الصور المخزونة، ويحصل له أيضاً التصديق بأن لفظ الوجود<sup>(٥)</sup> موضوع لهذا المعنى، فإذا قيل ذلك في العلوم اللغوية فالمقصود منه هذا التصديق، وإن كان<sup>(٧)</sup> الإحضار والالتفات أيضاً يحصل في ضمنه، إذ نظر أرباب تلك الصناعات مقصور على الألفاظ وأحوالها، وإذا قيل ذلك في العلوم الحقيقية العقلية فالمقصود منه - على ما هو وظيفة هذه العلوم - إحضار الصورة والتنبيه عليها والالتفات إليها، وإن كان التصديق يحصل في ضمنه. وكذا ما يقال في تعريف الوجود أنه «كون»، وفي تعريف القضية أنها «ما يحتمل الصدق والكذب». نعم، ما يوضع في أوائل تلك العلوم على طريق المصادرة إنما<sup>(٨)</sup> يكون من قبيل الأول، لأن مقصودهم هناك يكون<sup>(٩)</sup> بيان الاصطلاحات. فمن ذهب إلى أنه من المطالب التصديقية متمسكاً بأن كثيراً ما كان المعنى

(١) «هذا» ليست في (خ).

(٢) في (ط): أن يكون المراد.

(٣) في (خ): بدخول.

(٤) أورده الأحمدي من دون نسبة إلى الزاهد في جامع العلوم ١/٣١٦-٣١٧.

(٥) في (ط): الموجود.

(٦) «مثلاً» ليست في (خ).

(٧) «كان» ساقطة من (ط).

(٨) في (ط): ربما.

(٩) في (ط): قد يكون.

مخطراً بالبال حاضراً في القوة المدركة على الوجه الممتاز المعين؛ ومع هذا يحتاج إلى التعريف اللفظي، فقد اشتبه عليه الأمر؛ لأن أمثال ذلك غير متحققة في العلوم العقلية / ؛ بل هي متحققة في المحاورات والعلوم اللفوية. (٣٧/و)

هذا ما حصل لي في هذا المقام، وبقي بعد موضع نظر.  
قوله: وإذا اعتبر ذلك في التفسير الذي، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

لقائل أن يقول: لو اعتبر المطابقة في التصور لا يلزم عدم الفرق بينه وبين التصديق؛ إذ المطابقة المعتبرة في بعض<sup>(٢)</sup> التصديقات هي المطابقة / مع الواقع ونفس الأمر، والمطابقة المعتبرة في بعض التصورات هي مطابقة التصور مع ما هو المطلوب انطباقه عليه<sup>(٣)</sup>، كما مر<sup>(٤)</sup>.

قوله: إلا الفرق الذي، إلى آخره<sup>(٥)</sup>.

هذا مبني على ما قاله صاحب التنزيل، فلا يتوهم أنه يدل على أن التصور<sup>(٥)</sup> لا يتعلق بتعلق التصديق<sup>(٦)</sup>؛ كما هو خلاف التحقيق<sup>(٧)</sup>، فافهم.  
قوله: ليس مراده بالتصديق، إلى آخره<sup>(٨)</sup>.

وأنت خبير بأن كلامه<sup>(٩)</sup> مبني على تسليم أن المراد من التصديق التصديق

---

(١) الرسالة المعمولة ١١٤.

(٢) زاد قبلها في (ط): ضمن.

(٣) في (خ): وانطباقه عليها.

(٤) زاد في (خ): بيانه. ينظر تحديد المطابقة الجارية هي وعدمها في كل من التصورات والتصديقات في ص ١٦٥ - ١٦٩.

(٥) زاد هنا في (ط): الذي، وهو خطأ.

(٦) زاد هنا في (ط): العلمي.

(٧) في (ط): كما هو مذهب التحقيق.

(٨) الرسالة المعمولة ١١٥.

(٩) أي الطوسي.

العلمي.

قوله : التصور هو حصول معنى ، إلى آخره <sup>(١)</sup>.

الأولى أن يقال : هو مثل حصول معنى اللفظ ؛ لئلا يلزم النقص بالتصورات المتعلقة بغير معاني الألفاظ ، كما مر <sup>(٢)</sup>.

قوله : وهو ليس قسيما ، إلى آخره <sup>(٣)</sup>.

أي ليس قسيما للتصديق حقيقة ، فتقسيم العلم إلى التصور والتصديق - كما وقع عن الجمهور - على سبيل التوسع ، وقد صرح المحقق بذلك في تلخيص المحصل <sup>(٤)</sup>.

قوله : واعلم أن إطلاق لفظي العارض ، إلى آخره <sup>(٥)</sup>.

لا يقال : هذا من قبيل التوسع إذا كان التصور حصول الصورة ، وأما إذا كان صورة حاصلة فليس من قبيل التوسع ؛ إذ التصديق حينئذ كيفية إذعائية غير الكيفية الإدراكية ، وعارض للصورة العلمية ، ومجموع العارض والمعرض عارض للنفس <sup>(٥)</sup>.

لأننا نقول : التصور حقيقة ليس هو الحاصل في الذهن ؛ بل العارض للحاصل في الذهن والصادق عليه ، كما مر تحقيقه <sup>(٦)</sup> ، والتصديق أيضا عارض.

(١) الرسالة المعمولة ١١٥.

(٢) ص ١٤٧ ، وتنظر التعليقة ٩٧.

(٣) سبق منه نقل عبارته في ص ١٣١ ، وسيأتي أيضا في ص ١٨٤.

(٤) الرسالة المعمولة ١١٥. و«لفظي» ليست في (خ).

(٥) زاد في (ط) : الإنسانية. ومن هذا الإشكال لعلنا ننتبه إلى أن مراد المصنف بالإذعان ليس الكيفية الإذعائية بل ما هو من قبيل الإدراك ، وأن عروضة بمعنى حصوله بعد الإدراك التصوري ، إذن فالتقسيم المشهور هو التقسيم الحقيقي عنده ، والتقسيم الآخر يكون من باب التوسع ، تنظر المقدمة ص ٧٢.

(٦) ص ١٤١.

للحاصل في الذهن، ومقارنُ للحقيقة التصورية التي هي عارضة أخرى له.  
هذا ما يبدو في أول النظر.

(ج/٣٨) والتحقيق أن التصديق / عارض للمصدق لا للمصدق به، والتصور حقيقة عارضة له، وصادقة<sup>(١)</sup> على الحاصل في الذهن، فالتصور<sup>(٢)</sup> والتصديق عارض للعالم بلا واسطة، وليس بينهما نسبة العروض؛ بل نسبة المقارنة، بإطلاق العارض والمعروض عليهما<sup>(٣)</sup> من قبيل التوسع.

قوله: والمعنى أن التصور، إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

أي إن التصور الساذج علم أول، والتصور مع التصديق علم ثانٍ، فالمراد بالتصور التصور الساذج، وبالأولية والبعدية الأولية والبعدية<sup>(٥)</sup> الزمانيتان. أو إن التصور المطلق علم أول، والتصديق علم ثانٍ، فالمراد بالتصور التصور المطلق، وبالأولية والبعدية الذاتيتان أو الزمانيتان<sup>(٦)</sup> أو الأهم منهما.

قوله: ومما يدل، إلى آخره<sup>(٧)</sup>.

وأيضاً: التصديق المنطقي هو التصديق اللغوي كما سبق تحقيقه<sup>(٨)</sup>، وهو ليس غير الإذعان.

وأيضاً: ليس للنفس ههنا إسناد وانتساب؛ بل إذعان وقبول؛ كما يشهد به

(١) في (ط): عارض له وصادق.

(٢) في (ط): والتصور.

(٣) في (خ): عليها، وهو تحريف.

(٤) الرسالة المعمولة ١١٥، وفيها: والحق أن التصور. و«أن التصور» ليس في (ط).

(٥) «الأولية والبعدية» ليس في (ط).

(٦) «أو الزمانيتان» ساقط من (ط).

(٧) الرسالة المعمولة ١١٥.

(٨) ص ١٤٩ - ١٥٠، وتنظر التعليل ١١٤.



الوجدان الصحيح، ألا ترى أنا إذا سمعنا قضية «زيد قائم» ويحصل لنا التصديق بها ففي تلك الحالة لا تفعل النفس<sup>(١)</sup> ولا تؤثر في تلك القضية، بل يحصل لها<sup>(٢)</sup> قبول لتلك القضية<sup>(٣)</sup> وانفعال منها وإذعان بها / .

(٣٨ / ظ)

قوله : أنا إذا قلنا، إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

فيه أن هذا يدل على أنه ليس نفس الحكم، وأما على أنه ليس شيئاً وراء الإذعان فلا. مع أنه ذكر في شرح المطالع أنه ليس ههنا تأثير وفعل؛ بل إذعان وقبول<sup>(٥)</sup>.

قوله : وفعلها يكون بمشيئها، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

لنقاتل أن يقول : كون جميع الأفعال بمشيئة النفس ممنوع؛ لجواز أن يحصل بعض الأفعال بعد ترتيب المعلومات، ولا يحصل بدونه، هذا.

ومن ذهب إلى أن التصديق فعل من أفعال النفس قلعه أخذ ذلك من لفظ التصديق المشير بكونه فعلاً، أو تسامح في ذلك، ومراده الإذعان، وقد أوماً إليه السيد السند<sup>(٧)</sup> في حاشية شرح المطالع حيث قال<sup>(٨)</sup> : الحكم وإيقاع النسبة

(١) «النفس» ليست في (ط).

(٢) في (خ) : لهما، وهو تحريف.

(٣) في (ط) : قبول تلك القضية.

(٤) الرسالة المعمولة ١١٥، وفيها : أنه إذا قلنا.

(٥) شرح المطالع ٨.

(٦) الرسالة المعمولة ١١٦، و«بمشتها» ليس في (ط).

(٧) «السند» ليست في (خ).

(٨) أي المصنف شارح المطالع، وما قاله الجرجاني هنا كما يلي : يعني أنها ونظائرها كالانتزاع والسلب والإيجاب والنفي والإثبات ألفاظ توهم بحسب اللغة أن للنفس بعد تصور النسبة بين الطرفين فعلاً صادراً عنها، ولا عبرة بإيهامها، فإن أهل اللغة لا يفرقون بين القبول والفعل، ويسمّون القابل اسم فاعل والمقبول اسم مفعول.

والإسناد كلها عبارات وألفاظ، والتحقيق أنه ليس هنا تأثير وفعل؛ بل إذعان وقبول. أو أراد من الإسناد ونظائره معناه اللغوي<sup>(١)</sup> أي ربط إحدى<sup>(٢)</sup> / (٣٩/د) الكلمتين إلى الأخرى، لا معناه الاصطلاحي، أي التصديقي.

قوله: فالتصديق يكون غير الحكم بمعنى الانتساب، إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

وذلك لأن جميع تلك الأمور حاصلة في القضيتين بلا وسط<sup>(٤)</sup>.

قوله: وغير الحكم، إلى آخره<sup>(٥)</sup>.

قد سبق أن الحكم قد يطلق<sup>(٦)</sup> على وقوع النسبة أو لا وقوعها، أي النسبة

التامة الخيرية، وهو جزء القضية، وقد يطلق<sup>(٦)</sup> على إدراك وقوع النسبة أو

لا وقوعها، وهو التصديق على مذهب البعض<sup>(٧)</sup>.

قوله: لأن تصور النسبة، إلى آخره<sup>(٥)</sup>.

هذا إذا لم يكن المراد منه إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة على وجه

الإذعان.

قوله: التصديق الكسبي، إلى آخره<sup>(٨)</sup>.

لا يخفى عليك أن هذا التعريف لا يصدق على التصديق الكسبي الظني، إلا

أن يقال: المراد من الجزم المعنى الشامل للظن<sup>(٩)</sup> / (٣٩/ظ)

(١) في (ط): المعنى اللغوي.

(٢) في (خ) بدل «إحدى»: أي، وهو تحريف.

(٣) الرسالة المعمولة ١١٦. و«بمعنى الانتساب» ليس في (ط).

(٤) في (ط): بلا واسطة.

(٥) الرسالة المعمولة ١١٦.

(٦) في (ط): قد يقع.

(٧) تنظر ص ١١٧.

(٨) الرسالة المعمولة ١١٧.

(٩) في (ط): للظني.

قوله : ولا شك أن الجزم، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

أنت خبير أن التصديق كما أنه ليس نفس الحكم بالنسبة<sup>(٢)</sup> فكذا ليس نفس الجزم بالانتساب ؛ لأنه تصديق مأخوذ عن الصدق بمعنى وصف المتكلم، وذلك التصديق تصديق بمعنى آخر خارج عن المبحث<sup>(٣)</sup>، كما مر<sup>(٤)</sup>.

قوله : وغير الجزم بالنسبة التي هي الحكم على مذهب مستحدث<sup>(٥)</sup>.  
لا يخفى ما فيه من الاختلال. مع أن الكلام في كونه غير الحكم، لا في كونه غير الجزم بالنسبة، فافهم.

قوله : في الفصل المذكور، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

أي<sup>(٧)</sup> في الفصل الأول من المقالة الثالثة في البرهان.

قوله : أي المطلوب، [ إلى آخره ]<sup>(٨)</sup>.

كانه<sup>(٩)</sup> أراد به المحكوم عليه، وبـ «ما عُلِمَ»<sup>(١٠)</sup> ثبوته وتصديقه «المحكوم به» إذ المحكوم عليه هو المقصود الأصلي والملاحظ أولاً، والمحكوم به هو الذي

(١) الرسالة المعمولة ١١٧، و«أن الجزم» ليس في (ط).

(٢) في (خ) : نفس الحكم والجزم بالنسبة، وفي (ط) : نفس الجزم بالنسبة، والصواب ما أثبت.

(٣) في (ط) : البحث.

(٤) ص ١٤٩ - ١٥٠ و ١٦٠.

(٥) الرسالة المعمولة ١١٧، وفيها : على مذهب محدث.

(٦) الرسالة المعمولة ١١٧.

(٧) «أي» ساقطة من (خ).

(٨) الرسالة المعمولة ١١٧، وفيها : أي المطلوب به. والزيادة يقتضيها الشرح.

(٩) أي ابن سينا، وكذا قوله الآتي : «وكانه أخذهما...».

(١٠) في متن الرسالة : يُعلم.

يحصل العلم بثبوته للمحكوم عليه وبالتصديق بأنه صادق عليه<sup>(١)</sup>. وكأنه أخذهما من حيث إن النسبة رابطة بينهما، فلهذا لم يذكر تصور النسبة.

هذا غاية ما يتكلف في هذا المقام / .

(٤٠/و)

قوله : وتصور المحكوم عليه ، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

لأن تصور المحكوم عليه وبه ليس جزءا للتصديق بمعنى الإذعان والإقرار ؛ بل شرط له .

قوله : فعلى هذا ، إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

لا يظهر وجه التفريع<sup>(٤)</sup>.

قوله : كما قسم الشيخ في الإشارات<sup>(٥)</sup>.

حيث قال : الشيء قد يعلم<sup>(٥)</sup> تصورا ساذجا ؛ مثل علمنا بمعنى اسم المثلث ، وقد يعلم<sup>(٥)</sup> تصورا معه تصديق ؛ مثل علمنا بأن كل مثلث فإن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين<sup>(٦)</sup> . وهكذا قسم في الشفاء ؛ كما سبق<sup>(٧)</sup> . وهكذا قسم الفارابي في عيون المسائل ؛ حيث قال : العلم ينقسم إلى تصور مطلق<sup>(٨)</sup> ؛ كما يتصور الشمس والقمر والعقل والنفس ، وإلى تصور معه تصديق ؛ كما يتصور كون

(١) زاد في (ط) : أو كاذب .

(٢) الرسالة المعمولة ١١٧ . و« عليه » ليس في (خ) .

(٣) الرسالة المعمولة ١١٧ .

(٤) للتفريع وجه ظاهر إذا رأينا المصنف لم يعتقد وراء الحكم سوى الإذعان الإدراكي ؛ كما نيهت عليه في المقدمة ص ٧٣ .

(٥) في (ط) : قد نعلم ، بإسقاط « الشيء » .

(٦) الإشارات بشرح الطوسي ٢٣ / ١ .

(٧) في نفس الرسالة ١٠٥ ، وينظر هذا الكتاب أيضا ص ١٥٣ .

(٨) في (خ) : مطلقا .

السماء - كالأكر - بعضها في بعض، والعلم<sup>(١)</sup> بأن العالم حادث، وهكذا قسم المحقق الطوسي في تجريد الميزان<sup>(٢)</sup>، والحكيم الأبهري في تنزيل الأفكار<sup>(٣)</sup>، وغيرهم من المحققين.

وهذا هو التقسيم الصحيح الخالي عن التوسع والمسامحة<sup>(٤)</sup>، حيث لا يلزم منه أن يكون التصديق علما.

وما قال في شرح المطالع أن ليس المراد منه التقسيم؛ وإلا لم تكن القسمة حاصرة؛ فإن التصديق علم على ما قال الشيخ في الشفاء / في تفسيره؛ هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها بأنها مطابقة لها، مع أنه<sup>(٥)</sup> ليس تصورا ولا تصورا معه تصديق، بل المراد منه أن العلم يحصل على الوجهين، وحصوله على الوجه الآخر لا ينافي ذلك<sup>(٦)</sup>، ففيه نظر؛ لأن التصديق ليس علما<sup>(٧)</sup> على ما سبق من التحقيق<sup>(٨)</sup>، وكلام الشيخ لا يدل<sup>(٩)</sup> عليه، إذ<sup>(١٠)</sup> حاصله أن التصديق حصول معنى القضية في الذهن بأنه مطابق للواقع، وذلك كما تراه لا يستلزم كون التصديق علما.

وأما التقسيم إلى التصور والتصديق فلا يخلو عن المسامحة؛ وإلا يلزم

(١) في (ط)، العالم، وهو تحريف، وفي عيون المسائل ٢: ويُعلم أن العالم حادث.

(٢) ينظر شرحه «الجواهر النضيد» للحلي ١٩٢.

(٣) كما نقل المصنف في رسالته ١٠٦، وينظر تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار ١٣٩.

(٤) في (ط)، عن المسامحة والتوسع.

(٥) في (ط)، أنها، وهو تحريف.

(٦) شرح المطالع ٩، بتصريف وزيادة.

(٧) «علما» ساقطة من (ط).

(٨) ص ١٣٠.

(٩) في (خ)، يدل. ومضى للشارح هذا البحث عن دلالة كلام ابن سينا في ص ١٥٢.

(١٠) في (ط)، بدل «إذ»: و.

كون التصديق علما، فلا بد فيه من الصرف عن ظاهره، فلعلهم<sup>(١)</sup> أطلقوا التصديق على التصور مع التصديق إطلاق المقارن على المقارن الآخر<sup>(٢)</sup>، أو أرادوا<sup>(٣)</sup> به المصدق به كإرادة الوجود عن الوجود، أو كأنهم<sup>(٤)</sup> قسموا المعاني إلى نفس الإدراك وإلى ما يلحقه، وقسموا ما يلحقه إلى ما يجعله محتملا للتصديق والتكذيب وإلى ما لا يجعله كذلك، وسَمُّوا القسمين الأولين بالعلم، كما قال ناقد المحصل<sup>(٥)</sup> / (و/٤١)

قوله: فالعلم بأمر كُله يكون تصورا<sup>(٦)</sup>.  
أي<sup>(٧)</sup> ولو باعتبار<sup>(٨)</sup>، فلا ينافي قوله: فبعض العلوم يكون تصورا، إلى آخره، أو أراد<sup>(٩)</sup> بالعلم الإدراك نفسه، وبالعلوم ما يعلم الإدراك وغيره.  
قوله: ولا يرد على التقسيمين، إلى آخره<sup>(١٠)</sup>.  
لا يخفى عليك أن التصديق من حيث هو تصديق إن كان علما يلزم أن



(١) في (خ): فلعله، وهو تحريف.

(٢) في (ط): على مقارن آخر.

(٣) في (خ): وأرادوا، وعوّل على هذا التوجيه في حاشية شرح التهذيب ١٠٣.

(٤) في (ط): وكأنهم.

(٥) تلخيص المحصل ٣. وتوجيه التقسيم من ناحية تسمية العلم قد نُقِلَ بالوجهين الاشتراك

اللفظي والمعنوي، ولكن على القول بكون التصديق حكما بالمعنى الفعلي، وبعضهم حَمَلَ

كلام الطوسي على الثاني، ينظر ما سيأتي من الشارح ص ١٩٢ و ١٩٤، وحاشية شرح

المطالع للهرجاني ص ١٠، وحاشية شرح المواظف لعبد الحكيم ٨٩/١.

(٦) الرسالة المعمولة ١١٨، وفيها: فالعلم بأمر يكون تصورا، وفي (ط): فالعلم بما مر كُله الخ.

(٧) «أي» ليست في (ط).

(٨) في (ط): بالاعتبار.

(٩) في (خ): وأراد.

(١٠) الرسالة المعمولة ١١٨.



يكون التقسيم الأول فاسداً غير حاصر<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن علماً يلزم أن يكون التقسيم الثاني فاسداً، وهو ظاهر، فتأمل / .

(١٤/ظ)

\*\*\*

### [ ما قيل في التصديق بالتفسير الأول ]

قوله : وقال الشيخ السهروردي في المطارحات، إلى آخره<sup>(٢)</sup> .  
اعلم أن هذا التفسير<sup>(٣)</sup> يصح على ما ذهب إليه أهل العربية : من أن الحكم في الجزاء، والشرط قيد له، زعماً منهم أن الخبر هو الجزاء، والحكم واقع فيه، والشرط قيد له بمنزلة الحال أو الظرف<sup>(٤)</sup> .  
وقد استدل<sup>(٥)</sup> على بطلانه بوجهين :  
الأول : أنا نقطع بصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع، ولو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدقها مع كذبه : ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيّد .  
واعترض عليه بعض المحققين<sup>(٦)</sup> بأن التقييد بالشرط يفيد أن ثبوت التالي

(١) في ( ط ) : غير حاصل ، وهو تحريف .

(٢) الرسالة المعمولة ١١٨ .

(٣) يعني تفسير التصديق بأنه الحكم على أحد الشيتين بأنه هو الآخر .

(٤) كذا نسب إلى أهل العربية التفتازاني في المطول ١٥٣ ، وتبعه غير واحد من المتأخرين عنه كالشارح ، وقال الهرجاني في حاشيته : إن ما ذهب إليه الميزانيون لا يخالف كلام أهل العربية ، كيف ؟ وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعرف ، وقد صرح النحويون بأن كلم المجازاة تدل على سببية الأول ومسببية الثاني ، وفيه إشارة إلى أن المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء .

(٥) في ( ط ) : وقد يستدل .

(٦) أي الدواني في شرح التهذيب الورقة ٣٧ .

على تقدير المقدم، ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الأمر انتفائه على التقدير<sup>(١)</sup>، نظيره أنك إذا قلت: «زيد قائم في ظني» لم تكذب بانتفاء قيام زيد في الواقع؛ بل بانتفائه في ظنك فقط، وما ذكرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم؛ لكن لا نسلم أن المطلق ههنا / منتفٍ في الواقع؛ بل المنتفٍ في الواقع هو قيام زيد في نفس الأمر، وليس ذلك مطلقاً بالنسبة إلى قيام زيد في الظن، فإن المطلق بالنسبة إليه هو قيام زيد مأخوذاً بحيث يمكن تقييده بنفس الأمر أو الظن أو غيرهما، وذلك حينئذ<sup>(٢)</sup> متحقق في الواقع في ضمن تحقق المقيد<sup>(٣)</sup> فيه<sup>(٤)</sup>؛ أعني قيام زيد في ظنك، فإن قيام زيد في ظنك متحقق في الواقع، فتحقق قيامه مطلقاً في ضمنه.

أقول: لا يخفى عليك أن مفاد القضية الحملية المقيدة هو أن المحمول ثابت للموضوع في الواقع ثبوتاً مقيداً؛ لما مر<sup>(٥)</sup> أن القضية الحملية تفيد ثبوت الشيء للشيء في نفس الأمر؛ سواء كانت مطلقة أو مقيدة، فلو فرضنا عدم تحقق ذلك الثبوت يلزم عدم تحققه مع القيد أيضاً، مثلاً قولنا<sup>(٦)</sup>: «النهار موجود وقت طلوع الشمس» يدل على أن الوجود ثابت للنهار في الواقع وقت طلوع الشمس<sup>(٧)</sup>، فلو فرضنا عدم وجود النهار في الواقع يلزم عدم تحققه وقت طلوع الشمس أيضاً.

(١) في (ط)؛ على تقدير المقدم.

(٢) «حينئذ» ليست في شرح التهذيب.

(٣) في (خ)؛ القيد، وهو تحريف.

(٤) زاد هنا في (ط)؛ مطلقاً.

(٥) ص ١٦٣.

(٦) في (ط)؛ مع أن المقيد أيضاً مثلاً في قولنا.

(٧) في (ط)؛ وقت طلوع الشمس في الواقع.

فما قال أن انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الأمر لا يستلزم انتفاء ثبوته على التقدير فهو إذا كانت القضية شرطية، وأما إذا كانت حملية فلا.

نعم، القضية المقيدة بالظن والاعتقاد كـ «زيد قائم في ظني» - لكونها حكاية عما هي حكاية<sup>(١)</sup> عن نفس الأمر - تدل على ثبوت الشيء للشيء في نفس الأمر بحسب الظن، فلا يلزم من انتفاء الثبوت / النفس الأمري في الواقع<sup>(٢)</sup> (٤٢/ظ) انتفاؤه في الظن، لكن لا يخفى على من له أدنى مسكة أن قيد تلك القضية لا يصح<sup>(٣)</sup> أن يصير مقدم الشرطية، فما ذكره من النظر خارج عن البحث<sup>(٤)</sup>.  
والوجه الثاني: أنا نقطع بصدق الشرطية مع كذب المقدم، ولو كانت القضية هي التالي لم يتصور صدقها مع كذبه؛ ضرورة استلزام انتفاء القيد انتفاء المقيد. وقد فصله المحقق الشريف في حواشي شرح التلخيص<sup>(٥)</sup>.

ولا يخفى أن الاعتراض الوارد على الاستدلال السابق مع جوابه يجري بأدنى تغيير في هذا الاستدلال أيضا.

والحق أن بطلان هذا المذهب بديهي، ويمكن أن ينبّه عليه<sup>(٦)</sup> بأننا نعلم بالضرورة أن القضية الشرطية تدل على لزوم التالي للمقدم واستصحاب أحد الطرفين للآخر، ومفادها<sup>(٧)</sup> ليس إلا ذلك، والقضية الحملية لا تدل<sup>(٨)</sup> عليه؛ بل

(١) «عما هي حكاية» ساقط من (ط).

(٢) «في الواقع» ليس في (ط).

(٣) في (ط)؛ لا يصلح.

(٤) في (ط)؛ المبحث.

(٥) حاشية المطول ١٥٣.

(٦) في (خ)؛ ويمكن أن ينبّه عن الواقع كما نبهناك سابقا فهما تدلان عليه.

(٧) في (ط)؛ ومعناها.

(٨) في (ط)؛ تدل، وهو خطأ واضح.

تدل على ثبوت الشيء للشيء وحمل أحدهما على الآخر، فلا يصح أن يقال:  
القضية الشرطية في الحقيقة هي القضية الحملية، مثلاً قولنا: «إن كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود» يدل على لزوم وجود النهار لطلوع الشمس، بخلاف  
قولنا: «النهار موجود في وقت طلوع الشمس»؛ فإنه لا يدل على ذلك، فالقول  
برجوع القضية الشرطية إلى القضية الحملية قولٌ يرجع أحدهما إلى  
مباين<sup>(١)</sup> آخر، فتأمل! لينكشف لك الحق عن أفق الصدق، وهو يحقُّ الحق  
(٤٣/و) ويُبطل الباطل / .

قوله: إما بنفي أو إثبات<sup>(٢)</sup>.

في المطارحات: قولهم: «إنه حكم بنفي أو إثبات» فيه تكرير الحكم؛ فإن  
الإثبات إنما هو حكم بالثبوت<sup>(٣)</sup>.

قيل: الباء فيه<sup>(٤)</sup> للملابسة، والنفي والإثبات بمعنى المنفي والمثبت.  
ولا يخفى ما فيه من التكلف. والأولى أن يقال: الباء فيه لبيان الحكم.  
قوله: فإن القضية بما هي قضية، إلى آخره<sup>(٥)</sup>.

أراد<sup>(٦)</sup> باللهجية الفطرية: أي البديهية، يقال: فلان فصيح اللهجة، وهي في

(١) في (خ): متباين.

(٢) الرسالة المعمولة ١١٩.

(٣) المشارع والمطارحات الورقة ١١، وفيه قولهم: «إنه حكم بإثبات».

(٤) «فيه» ليس في (ط).

(٥) الرسالة المعمولة: ١١٩. و«بما هي قضية» ليس في (ط).

(٦) أي السهروردي صاحب المطارحات، وما حتمل عليه الشارح كلامه هنا وفي الحاشية  
التالية مبني على هذه النسخة: «فإن القضية بما هي قضية إما لهجية أو فكرية، والتصديق  
حكم عقلي لا فكري»، وأما على ما أثبت في متن الرسالة فالمناسب أن يراد باللهجية  
اللفظية وبالفكرية العقلية.

اللغة الخصلة التي جُبل عليها واعتادها، كذا في المغرب<sup>(١)</sup>.

لعلك تقول<sup>(٢)</sup>؛ القضية من حيث إنها قضية - سواء كانت ملفوظة أو معنوية - لا تتصف بالبدهة والنظرية، وإلا يلزم أن لا تختلف فيهما<sup>(٣)</sup> باختلاف الأشخاص والأوقات؛ إذ ما يصدق على الشيء من حيث إنه هو لا ينفك عن ذلك الشيء<sup>(٤)</sup>، واللازم باطل كما يدل عليه المشاهدة<sup>(٥)</sup>، كيف؟ والنظري والبدهي «ما يتوقف حصوله على النظر» و«ما لا يتوقف عليه»، والتوقف هنا هو الأمر المصحح لدخول الفاء<sup>(٦)</sup>، لا أن لا يمكن حصول الشيء إلا بعد حصول شيء آخر<sup>(٧)</sup>؛ إذ ما من قضية إلا ويمكن حصولها بالحدس، ولا شك أن الحدس يمكن أن يحصل لكل فرد، فينبغي أن يأخذ<sup>(٨)</sup> التوقف بالمعنى الأول حتى لا يكون الحصول بالحدس منافياً للتوقف على النظر.

فنقول: إذا فُسِّر<sup>(٩)</sup> البديهي / والنظري بـ «ما يتوقف حصوله على النظر» (٤٣/ظ)

(١) المغرب في ترتيب المغرب ٢/ ٢٥٣ (ل هـ ج)، كلاهما من تأليف ناصر الدين بن عبد السيد الخوارزمي، المعروف بالمعري (٦١٠ هـ)، وعبارته فيه: وعن الأزهري، يقال: فلان فصيح اللهجة، وهي لغة التي جُبل عليها واعتادها. وما نقله عنه الشارح لم أجده في سائر المعاجم أيضاً.

(٢) في (ط): قوله ولعلك تقول، وهو فاسد.

(٣) في (ط): فيها.

(٤) في (خ): لا ينفك ذلك عن الشيء.

(٥) في (خ): على المشاهدة، وهو خطأ. ويذهب الشارح في حاشية شرح التهذيب ١٢٧ إلى عدم اختلافهما باختلاف الأشخاص والأوقات بناء على تعريفه الخاص لهما كما قدمنا في هامش ص ١١٢.

(٦) في (خ): للفاء.

(٧) في (خ): إلا بعد آخر.

(٨) كذا في النسختين، والضمير للسهروردي.

(٩) أي السهروردي.

و«ما لا يتوقف عليه» فليس بينهما منافاة، ويجوز أن يصدق على أمر واحد، وأما إذا فسّرهما بـ«ما يحتاج في تحصيله إلى النظر» و«ما لا يحتاج فيه»<sup>(١)</sup> إليه فبينهما منافاة، ولا يمكن أن يصدق على أمر واحد؛ إذ حيثُ ثبت الاحتياج في الجملة كافٍ<sup>(٢)</sup>، ففاقد القوة القدسية حين هو فاقده قد يحتاج في حصول<sup>(٣)</sup> مثل «العالم حادث» إلى الكسب، ولا يحتاج في حصول مثل «الواحد نصف الاثنين» إليه، فلعله أراد من البديهي والنظري المعنى الثاني. مع أن المقصود ههنا نفي الوساطة في العروض، لا نفي الوساطة مطلقا.

وفيه نظر؛ لأن البداهة والنظرية صفتان أولا وبالذات<sup>(٤)</sup> للتصور والتصديق، وثانيا وبالعرض للقضية<sup>(٥)</sup>، كما أن المطابقة واللامطابقة أولا وبالذات صفتان للقضية، وثانيا وبالعرض للتصديق، هذا.

ولا يبعد أن يقال: المراد أن القضية بواسطة الأمر الذي به القضية قضية إما بديهي أو نظري، ويؤيد ذلك ما قال في المطارحات؛ وأقرب ما يعرف به القضية أنه قول ارتبط بعض أجزائه ببعض<sup>(٦)</sup> بحكم عقلي بالفعل، أو قول يتضمن تصديقا بالفعل<sup>(٧)</sup>.

لا يقال: كما أن التصديق متصف بالمطابقة واللامطابقة بالعرض فكذا

(١) «فيه» ليس في (ط).

(٢) «كاف» كرّرت في (ط) قبل قوله: «في الجملة».

(٣) في (ط)؛ حصوله، وهو تعريف.

(٤) «أولا وبالذات» ساقط من (ط).

(٥) لعل هذا على المشهور، فإن من مذهبه أنهما صفتان للمعلوم أولا وللعلم ثانيا، ينظر حاشيته على شرح التهذيب ١٢٧ و١٢٨.

(٦) في (ط)؛ بعض أجزائها ببعض.

(٧) المشارع والمطارحات الورقة ١١.



القضية متصفة بهما بالمرض؛ إذ المتصف بالذات إنما هي النسبة التي هي جزء القضية.

لأنا نقول؛ المتصف بهما حقيقة ليس إلا ما هو حكاية عن الواقع، والحكاية إنما هي القضية<sup>(١)</sup>، وأما النسبة فهي مناط الحكاية، فتأمل، فإنه مع وضوحه لا يخلو عن دقة / .

(١٤٤/و)

قوله؛ والتصديق حكم عقلي لا فكري<sup>(٢)</sup>.

كأن<sup>(٣)</sup> وجهه ما ذكره المصنف من أن الانتساب والحكم فعل النفس<sup>(٤)</sup>، وفعلها يكون بمشيئتها، وفيه نظر كما عرفت<sup>(٥)</sup>.

قوله؛ إلا أن الحكم، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

لعله أراد أن الحكم<sup>(٧)</sup> إسناد أمر إلى آخر بالإيجاب أو السلب، فهو مختص بالقضية الحملية، غير متحقق في القضية الشرطية، فالحكم<sup>(٨)</sup> يتحقق في التصورات المحضة، دون ما هو قضية بالقوة، وأن التصديق أعم منه، فإنه متحقق في القضية الحملية والشرطية، فهو يقع في التصورات والقضايا.

ولا يخفى ما فيه من التكلف.

(١) كذا في النسختين، ولعل الأصل؛ للقضية.

(٢) الرسالة المعمولة ١١٩، وفيها؛ لا قولي.

(٣) في (ط)؛ فكأن. والوجه على نسخة الرسالة أن الحكم العقلي أمر بسيط غير مركب ولا صادق على اللفظ أيضا، بخلاف القضية.

(٤) في (ط)؛ فعل من أفعال النفس.

(٥) ص ١٢٩.

(٦) الرسالة المعمولة ١١٩.

(٧) في (ط)؛ من الحكم.

(٨) في (ط)؛ والحكم.

قوله : فيسامح فيه <sup>(١)</sup> .

إذ التصديق ليس من قبيل العلم .

قوله : لأنه ليس موضعاً يحتمل التدقيق <sup>(١)</sup> .

لأن ما في أوائل الكتب هو مطلب « ما » الشارحة للاسم / ( ٤٤ / ط )

قوله : وكل لفظ يقع ، إلى آخره <sup>(٢)</sup> .

وذلك لأنه لو كان واقعا باعتبار ما به الانفراد لم يتحقق الحمل ؛ أي الاتحاد <sup>(٣)</sup> الخارجي والتغاير الذهني . وأيضا قد تقرر في موضعه أن إطلاق لفظ العام على الخاص من حيث إنه خاص على سبيل المجاز .

قوله : إذ اللفظ المشترك لا يقسم <sup>(٤)</sup> .

أي من حيث إنه لفظ مشترك لا يقسم ، وأما إذا لم يعتبر <sup>(٥)</sup> هذه الحيثية فيصح أن يقسم ؛ بأن يقال : ما يطلق عليه اللفظ إما كذا وإما كذا <sup>(٦)</sup> ، أو بعموم <sup>(٧)</sup> المجاز إذا كان المراد بـ « المشترك » معناه اللغوي ، كما ذهب <sup>(٨)</sup> ناقد المحصل في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق <sup>(٩)</sup> / ( ٤٥ / و )

(١) الرسالة المعمولة ١٢٠ .

(٢) الرسالة المعمولة ١٢٠ ، و « يقع » ليست في ( ط ) .

(٣) في ( ط ) ؛ لم يتحقق المحل الإذعان ، وهو تحريف .

(٤) الرسالة المعمولة ١٢٠ ، وفي ( ط ) بدل « لا يقسم » علامة الخ .

(٥) زاد في ( ط ) : معه .

(٦) « وإما كذا » ساقط من ( خ ) .

(٧) في ( ط ) : لعموم .

(٨) زاد في ( ط ) : إليه .

(٩) تقدمت عبارته في ص ١٣١ و ١٨٤ ، وسعيد الشارح توجيهه في ص ١٩٤ .

قوله : وقد يكون تصور أحكام نفسانية<sup>(١)</sup>.

أي<sup>(٢)</sup> تصور ماهياتها الكلية مع قطع النظر عن كونها قائمة بالنفس، وذلك لأن علمنا بصفاتنا والأحكام الخاصة القائمة بذواتنا علم حضوري، والتصور علم حصولي، فالتصور متعلق بها من حيث إنها أمور خارجية<sup>(٣)</sup>، فإيرادها في مقابلة الأمور الخارجية لكونها مع الحيشية الأخرى ليست من الأمور الخارجية. قوله : في تفسير الحكم إنه قطع النسبة<sup>(٤)</sup>.

الظاهر أنه<sup>(٥)</sup> أراد بالقطع السلب والانتزاع؛ وبه أشار إلى الحكم السلبي، كما أشار بالإيقاع إلى الحكم الإيجابي.

قوله : وقال شارح التلويحات<sup>(٦)</sup>.

هو عز الدولة، ابن كمونة<sup>(٧)</sup>.

قوله : حصول صورة الشيء في العقل<sup>(٨)</sup>.

أي<sup>(٨)</sup> الصورة الحاصلة عند العقل، كما يدل عليه قوله : وذلك الحكم، إلى آخره /.

(٤٥/ظ)

(١) الرسالة المعمولة ١٢١، وفي (ط) : قد يكون تصور الخ، بإسقاط الواو.

(٢) «أي» ساقطة من (خ).

(٣) في (خ) : خارجية.

(٤) الرسالة المعمولة ١٢١، وفي (ط) : في تفسير الحكم الخ.

(٥) أي السهروردي.

(٦) الرسالة المعمولة ١٢١.

(٧) في (ط) : وهو عين الدولة. هو سعد بن منصور، المعروف بابن كمونة (٦٨٣ هـ).

كيميائي، عارف بالمنطق والحكمة أيضا، من تأليفاته : شرح التلويحات، والجديد في الحكمة، وتذكرة في الكيمياء، وتنقيح الأبحاث في البحث عن العمل الثلاث.

(٨) في (خ) : هي.

قوله : غير مقيد باقتران الحكم ولا اقترانه<sup>(١)</sup>.

فيه إشكال ظاهر : وهو أنه بعدما قرّر التصور بذلك والتصديق بأنه هو الحكم قسم العلم إلى التصور والتصديق ، فيلزم على هذا التقدير تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى ما هو غير محمول عليه ؛ لأن العلم والمتصور مترادفان ، والتصديق والحكم ليس<sup>(٢)</sup> علما ، على ما ذكره .

لا يقال : الحكم باعتبار حصوله في الذهن علم وتصور ، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى<sup>(٣)</sup> ما هو غير محمول عليه .

لأننا نقول<sup>(٤)</sup> : على هذا التقدير يلزم أن يكون أحد القسمين فرداً للقسم الآخر . مع أن تقسيم العلم إلى الحكم باعتبار خصوص كونه حكما ، لا باعتبار حصوله في الذهن ، فيجب أن يكون هو بهذا الاعتبار محمولا عليه ، وكونه محمولا عليه باعتبار آخر ليس بمفيد .

فوجه التنصّي عن ذلك الإشكال ما ذهب إليه ناقد المحصل من أن القسم ما يطلق عليه لفظ العلم ، فإنهم / سمّوا الإدراك وما يلحقه - مما يجعله محتملا للتصديق والتكذيب - بالعلم<sup>(٥)</sup> . (و/٤٦)

قوله : لما تأتّى اشتراط التصديق بالتصور ، إلى آخره<sup>(٦)</sup> .

(١) الرسالة المعمولة ١٢١-١٢٢ ، وفيها بدل الواو : أو .

(٢) في (ط) : ليسا .

(٣) في (ط) : إلى نفسه وإلى .

(٤) «نقول» ساقطة من (خ) .

(٥) تنظر عبارته في ص ١٣١ و ١٨٤ ، والشارح أشار أيضا إلى توجيهه قريبا ص ١٩٢ .

(٦) الرسالة المعمولة ١٢٢ ، وفي (خ) : كما ، وهو تحريف ، و«اشتراط التصديق بالتصور»

ليس في (ط) .

أجيب عنه تارةً بأن الشرط والجزء<sup>(١)</sup> ما صدق<sup>(٢)</sup> عليه التصور بشرط  
اللاقتران، والمقابل<sup>(٣)</sup> مفهومه. وتارةً بأن الشرط والجزء<sup>(١)</sup> التصور بشرط  
اللاقتران، والمقابل التصور بشرط اللاقتران<sup>(٤)</sup>. وتارةً بأن الشرط والجزء<sup>(١)</sup>  
التصور المطلق، والمقابل التصور بشرط اللاقتران<sup>(٥)</sup>.

أقول: يرد على الجواب الأول أن ما صدق عليه التصور بشرط اللاقتران  
يمتنع أن يقع جزءاً<sup>(٦)</sup> وشرطاً؛ إذ حينئذ يصدق عليه التصور بشرط اللاقتران، مع  
أن مفهوم ذلك التصور ربما يصدق على نفسه ويحمل عليها؛ لأن مفهومه هو  
الصورة الحاصلة في الذهن مقيدة<sup>(٧)</sup> بعدم الاقتران، ولا شك أنها من الصور  
الذهنية، فيكون المقابل أيضاً ما صدق عليه<sup>(٨)</sup>، اللهم إلا أن يخص ما صدق  
عليه ذلك التصور، ويقال: المراد منه غير ذلك الفرد الذي<sup>(٩)</sup> هو نفسه، فتأمل<sup>(١٠)</sup>.



- 
- (١) في النسختين: الجزاء، وهو تحريف.  
(٢) في (ط): إما أن يصدق، وهو فاسد.  
(٣) زاد هنا في (ط): للتصور بشرط الاقتران، وهو فاسد. وهذا الجواب مما حققه المصنف  
في شرح المطالع ٨، وصوبه الجرجاني في حاشيته وحاشية شرح الشمسية ١٢.  
(٤) هذا الجواب الثاني ساقط من (ط).  
(٥) في (خ): بشرط الاقتران، وهو خطأ، و«التصور» ليست في (ط)، والجواب للمقطب  
الشيرازي في شرح حكمة الإشراق ٤١، وذكره المصنف في شرح الشمسية ١٢، و  
الجرجاني في حاشية شرح المطالع ٢٦.  
(٦) في النسختين: جزاء، وهو تحريف.  
(٧) في (خ): مقيدة، وفي (ط): لأن مفهومه هو الصورة الحاصلة في الذهن مقيد، والأولى  
ما أثبت.  
(٨) في (ط): ما يصدق عليه التصور.  
(٩) «الذي» ساقطة من (ط).  
(١٠) في (خ): تأمل، بدون الفاء.

ويرد على الجواب الثاني والثالث عدم انحصار العلم في التصور والتصديق، لأن التصور بشرط الاقتران - على التقديرين - ليس تصورا ولا تصديقا، مع أن المطلق من حيث الإطلاق ليس له تحقق حتى يقع جزءا<sup>(١)</sup> أو شرطا لشيء. والقول بأن التصور بشرط اللااقتران معتبر والتصور بشرط الاقتران غير معتبر تحكم، فتدبر. فالصواب أن يحمل ذلك على مذهب الإمام كما سبق توجيهه<sup>(٢)</sup>، أو على المذهب المستحدث كما هو المشهور، أو على ما ذهب إليه شارح الإشراق كما سيأتي<sup>(٣)</sup> / (٤٦/ ط)

قوله: وهي المحكوم عليه وبه والحكم<sup>(٤)</sup>.

أي<sup>(٥)</sup> تصوراتها؛ لأن المحكوم عليه وبه والحكم من المتصورات لا التصورات، والتصديق عند الإمام مجموع التصورات لا مجموع المتصورات. فإن قلت: تصور النسبة الحكمية أيضا عنده جزء للتصديق. قلت: التصديق عنده مجموع تصورات أجزاء القضية، فعلى مذهب المتقدمين تصور المحكوم عليه وبه والحكم؛ بناء على إثبات النسبة الواحدة، وعلى مذهب المتأخرين مجموع التصورات الثلاثة<sup>(٦)</sup> والحكم؛ بناء على إثبات النسبتين.

(١) في النسختين: جزء، وهو تحريف.

(٢) ص ١٣٥، نقلا عن المصنف في شرح المطالع، وهذا الصواب مبني على الجواب الثالث القائل بأن الجزء والشرط هو التصور المطلق، إذ حينئذ جاز أن يكون التصور بشرط الاقتران محمولا على أحد المذاهب المذكورة.

(٣) في نفس الرسالة ١٢٦-١٢٧.

(٤) الرسالة المعمولة ١٢٢، وفيها: والمحكوم به.

(٥) زاد في صدر العاشية في (ط): أقول.

(٦) في النسختين: الثلاث.



لا يقال؛ التصور هي الصورة الحاصلة، وقد تقرّر في موضعه أن المعلوم بالذات إنما هو الصورة الذهنية، ولا شك أن كل واحد من المحكوم عليه وبه والحكم يجب أن يكون معلوما بالذات، فلزم أن يكون جزء التصديق عنده نفس المحكوم عليه وبه والحكم لا تصورها<sup>(١)</sup>.

لأننا نقول؛ المعلوم بالذات ليس هو الموجود الخارجي<sup>١٣٣</sup> من حيث إنه مكتشف بالعوارض الخارجية، ولا الموجود الذهني من حيث إنه صورة ذهنية، بل هو نفس الحقيقة مع قطع النظر عن العوارض الخارجية والذهنية؛ كما يذهب إليه الفطرة / السليمة والطبيعة المستقيمة<sup>(٢)</sup>، كيف ؟ وعلى الأول يلزم انعدام العلم عند انعدام المعلوم في الخارج، وعلى الثاني يلزم بطلان القضايا الخارجية، ضرورة أن العلم صفة ذات إضافة؛ فلا بد له من تحقق العالم والمعلوم، وأن المحكوم عليه إنما هو المعلوم بالذات لا المعلوم بالعرض.

قال بعض الأجلة من المتأخرين؛ إن هذا هو مراد القائل بأن المعلوم بالذات هو الشيء الخارجي<sup>١٣٤</sup>، والقائل بأنه هو الصورة. وأنت خير أن قول القائل الثاني قريب من<sup>(٣)</sup> ذلك، فإن إطلاق الصورة على الحقيقة من حيث هي شائع عندهم<sup>(٤)</sup>، بل إطلاق الصورة الذهنية عليها أيضا إن لم يؤخذ الصورة الذهنية من حيث إنها صورة ذهنية، وأما قول القائل الأول فبعيد عنه؛ إذ لا يُسمع منهم إطلاق الأمر الخارجي على الصورة الذهنية لا<sup>(٥)</sup> من

(١) في (ط)؛ لا تصوره.

(٢) في (ط)؛ والطبع المستقيم.

(٣) في النسختين؛ عن.

(٤) كما سبق نقل ذلك عن ابن سينا في ص ١٤١.

(٥) «لا» ساقطة من (ط). والنفي شرح لمرتبة الصورة الذهنية وليس تأكيدا للنفي السابق.

حيث إنها صورة ذهنية ولا من حيث إنها موجودة خارجية.

فبالجملة : المعلوم بالذات والمحكوم عليه وجزء<sup>(١)</sup> القضية إنما هو نفس الحقيقة من حيث هي ، والعلم و<sup>(٢)</sup> جزء التصديق إنما هو الحقيقة من حيث إنها (٤٧/ ط) مكثفة بالمواضع الذهنية / .

قوله : وهو مصطلح الإمام في ذلك<sup>(٣)</sup> .

هذا كما تراه يدل على ما هو المشهور من أن الاختلاف الواقع في التصديق اختلاف لفظي<sup>(٤)</sup> .

ولقائل أن يقول : الاختلاف وقع<sup>(٥)</sup> في الأمر الذي هو مكتسب من الحجة ومتصف بالمطابقة واللامطابقة والبدئية والنظرية ، والحكماء ذهبوا إلى أنه نفس الحكم ، والإمام ذهب إلى أنه مجموع / التصورات والحكم ، وهذا مثل الاختلاف الذي وقع في حقيقة المكان : حيث وقع الاختلاف فيما يُنسب إليه الجسم بكلمة «في» ، وما ينتقل الجسم منه وإليه ، وما يشغل<sup>(٦)</sup> الجسم بتمامه ، وغير ذلك من أمارات المكان ، ومنشأ الاختلاف وقوع التلازم بين الحكم وحده ومجموع الحكم والتصورات : حيث لا ينفك أحدهما عن الآخر ، فليتأمل<sup>(٧)</sup> ١٣٥ .

قوله : أعني الإمام في بعض المواضع<sup>(٨)</sup> .

(١) في (خ) : وجزءها ، وهو سهو .

(٢) الواو ساكنة من (ط) .

(٣) الرسالة المعمولة ١٢٢ ، وزاد في النسختين علامة الخ ، ولا وجه لها .

(٤) ينظر في تقرير ذلك حاشية عبد الحكيم على شرح الشمسية ١/ ٧٣ .

(٥) في (ط) : واقع .

(٦) في (خ) : ينتقل ، وفي (ط) : يشغل ، وكلاهما تحريف .

(٧) في (ط) : تأمل .

(٨) الرسالة المعمولة ١٢٣ .

حيث استدُلَّ في كتب الحكمة<sup>(١)</sup> ببديهية التصديقات على بداهة التصورات،  
كما استدُلَّ في المباحث المشرقية والملخص ببديهية التصديق في قضية «الشيء  
إما موجود أو معدوم» على بداهة تصور الوجود<sup>(٢)</sup>.

قوله: «التصور وهو حصول صورة الشيء في العقل»<sup>(٣)</sup>.

أي مطلقاً، سواء كان حصول صورة الحكم أو غيره.

قوله: «لما عرفت أن الحكم باعتبار حصوله في العقل، إلى آخره»<sup>(٤)</sup>.

متعلق بقوله: «التصور وهو حصول صورة الشيء في العقل»<sup>(٥)</sup>، أو بقوله:

«كون العالم ممكن الوجود»، والمراد به الحكم بأن العالم حادث / (٤٨ / ظ)

قوله: «لكنه لا يحصل في العقل، إلى آخره»<sup>(٦)</sup>.

أنت تعلم أن كثيراً ما يحصل الحكم بصورته في العقل، والمحكوم عليه وبه

غير حاصلين فيه. نعم، حصوله بنفسه في العقل لا يكون بدون حصولهما فيه، لكن

الكلام ليس في ذلك.

قوله: «يتأتى الحكم عليها وبها»<sup>(٧)</sup>.

فيه تسامح؛ لأن الجملة التصديقية لا يتأتى الحكم عليها وبها؛ بل يتأتى

على ما هو فيها وبما هو فيها.

---

(١) في (خ): الحكمية، ولعل الأصل: في كتبه الحكمية.

(٢) المباحث المشرقية ١/ ١١، الملخص الورقة ٣٢، وكذا أيضاً في المحصل ٣٢-٣٣، ينظر  
شرح المواقف ٨٥/ ٢.

(٣) الرسالة المعمولة ١٢٣، وزاد في (ط) علامة الخ.

(٤) الرسالة المعمولة ١٢٣، و«أن الحكم... في العقل» ليس في (ط).

(٥) «في العقل» ليس في (ط).

(٦) الرسالة المعمولة ١٢٣، وفي (ط): لكن لا يحصل الخ.

(٧) الرسالة المعمولة ١٢٣، وفيها بدل «الحكم»: «أن يحكم».

قوله: وهو الحكم على الشيء المتصور بوجوده / أو عدمه، [إلى آخره] <sup>(١)</sup>.  
المراد بالوجود والعدم أولاً المحكوم به، وثانياً النسبة الرابطة، ففيه نوع من  
الحزازة <sup>١٣٦</sup>.

ثم الظاهر منه أن الوجود أو العدم إذا وقع محمولاً لا يحتاج إلى الوجود  
الرابطي أو العدم الرابطي، والتحقيق أن كل قضية من حيث إنها قضية لا تخلو عن  
أحدهما، سواء كان المحمول وجوداً أو عدماً أو شيئاً آخر، كما يحكم به البداهة،  
والفرقة <sup>(٢)</sup> بين مفهوم ومفهوم في هذا الحكم تحكم، وكيف يذهب عاقل إلى أن  
قضية ما خالية عن النسبة التي يرتبط بها المحمول مع الموضوع؟ وقد صرح  
الشيخ وغيره من القدماء بأن كل قضية مركبة من ثلاثة أجزاء <sup>(٣)</sup>؛ الطرفين والنسبة  
الإيجابية أو السلبية، والمتأخرون بأن كل قضية مركبة من أربعة أجزاء؛ بناء على  
اعتبارهم النسبة التقيدية.

وأما التمسك بقول المعجم حيث يقول <sup>(٤)</sup>؛ «زيد هست» ولا يقول؛ «زيد  
هست أنت» <sup>(٥)</sup> فهو ليس بشيء؛ لأن الرابطة معتبرة في هذا القول أيضاً، لكنهم  
لا يتلفظون بذلك؛ إما <sup>(٦)</sup> للاحتراز عن التكرار اللفظي أو لاشتغال قولهم؛ «هست»  
على الرابطة كما أن الكلمات مشتملة عليها في لغة العرب. مع أن الحقائق

(١) الرسالة المعمولة ١٢٤. و«وهو» ليس في (خ)، والزيادة يقتضيها الشرح.

(٢) في (ط)؛ والفرق.

(٣) زاد هنا في (ط) مكرراً؛ من أجزاء ثلاثة. وينظر تصريح ابن سينا في كتاب العبارة من  
الشفاء ٣٧-٣٨.

(٤) في (خ)؛ يقولون.

(٥) في (خ) بدل «أنت»؛ هست، ولعل هذه أنسب بقوله الآتي؛ لكنهم لا يتلفظون...  
للاحتراز عن التكرار اللفظي.

(٦) «إما» ليست في (ط).

لا تقتنص من الإطلاقات العرفية<sup>(١)</sup>.

لا يقال : مفاد العقد في الهلية البسيطة ليس ثبوت المحمول للموضوع، بل هو مفاد العقد في الهلية المركبة، لما تقرّر عند أهل التحقيق من أن / الوجود نفس موجودة الشيء، وليس وجوده وجوداً في الموضوع؛ بل هو نفس وجود الموضوع، فلا يصح أن يقال: «الوجود ثابت للغير» كما هو مقتضى النسبة الرابطة.

قال الشيخ في التعليقات: وجود الأعراض في أنفسها هو وجودها في موضوعاتها، سوى أن العرض الذي هو الوجود لئاً كان مخالفاً لها - لحاجتها إلى الوجود حتى تكون موجودة واستثناء الوجود عن الوجود حتى يكون موجوداً - لم يصح أن يقال: إن وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى أن للوجود وجوداً كما يكون للبياض وجود<sup>(٢)</sup>؛ بل بمعنى أن وجوده في موضوعه هو نفس وجود موضوعه، وغيره من الأعراض وجوده في موضوعه هو وجود ذلك<sup>(٣)</sup>، انتهى.

لأننا نقول: يطلق وجود الشيء للشيء والوجود الرابطي على معنيين<sup>(٤)</sup> ١٣٧:

(١) ما قرره حتى هنا يوجد في الحاشية القديمة ص ٣٦.

(٢) في (خ): كما أن للبياض وجوداً.

(٣) في (ط): وجوده في ذلك. والعبارة لم أجدها في التعليقات، ونقلها الشارح في حاشية شرح المواقف أيضاً ص ٥٠ والدواني في الحاشية القديمة ص ٦٤ وصدر المثاليين في الأسفار ١/ ٤٧-٤٨.

(٤) ذكرهما التهانوي معنيين لوجود الشيء للشيء وخصّ الثاني باسم الوجود الرابطي، وزاد الأحمدنكري إطلاقهما على ما يعم المعنى الأول من مطلق اتصاف الموضوع بالمحمول كما يشير إليه الشارح في نهاية كلامه وتعليقته هنا، ينظر كشاف الاصطلاحات ٢/ ١٤٥٩ وجامع العلوم ١/ ١٨٥.

الأول: وجود الشيء للشيء بأن يكون الوجود<sup>(١)</sup> بهذا النحو وجوداً في نفس ذلك الشيء، فلا شك أنه حينئذ يصير مستقلاً بالمفهومية وإن كان في الأصل غير مستقل، وهذا نحو وجود سائر الأعراض.

والثاني: الوجود الرباطي الغير المستقل بالمفهومية أصلاً؛ وهو ثبوت المحمول للموضوع، ويعبر عنه بالنسبة بين الموضوع والمحمول.

فالوجود الرباطي الذي هو غير متحقق في «الوجود» هو المعنى الأول، وكلامنا في الوجود الرباطي بالمعنى الثاني، ولا شك أن<sup>(٢)</sup> ذلك متحقق فيه. بل نقول: المعنى الأول أيضاً متحقق فيه؛ لكن لا بأن يكون وجوداً<sup>(٣)</sup> في نفسه، هذا، ولعله يحتاج إلى / لطف القريحة. (٥٠/و)

قوله: فمستدرك لأنه لا امتناع في تحقق المعاندة، إلى آخره<sup>(٤)</sup>. أنت تعلم أن شارح التلويحات لم يذكر المعاندة بين التصور والتصديق، ولم يجعلها<sup>(٥)</sup> مانعاً عن الجزئية والشرطية، ولم يقصد ذلك أصلاً، بل مقصوده<sup>(٦)</sup> أنه إذا أخذ التصور بشرط اللاقتران لما تأتى جعل التصور شرطاً أو جزءاً<sup>(٧)</sup>؛ لأنه على التقديرين يلزم اجتماع الاقتران<sup>(٨)</sup> واللاقتران في تصور واحد، ضرورة أن جماعة من المتأخرين اعتبروا التصور<sup>(٩)</sup> بشرط اللاقتران، فيصدق

(١) زاد هنا في (ط): مبدأ، ولا معنى لها.

(٢) «لا شك أن» ليس في (خ).

(٣) في (ط): موجوداً.

(٤) الرسالة المعمولة ١٢٤. وفي (ط): فمستدرك لا امتناع.

(٥) في (ط): لم يجعلها، وهو تحريف.

(٦) في (ط): بل المقصود.

(٧) في النسختين: جزء، وهو تحريف.

(٨) في (ط): اللاقتران، وهو تحريف.

(٩) في (ط): التصورات.



عليه أنه تصور غير مقترن بالحكم، وعلى تقدير كون التصور شرطاً أو جزءاً للتصديق يصدق عليه أنه مقترن بالحكم.

قوله: لأنه لا امتناع [ في تحقق المعاندة ]، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

أراد بالمعاندة مطلق المعاندة؛ سواء كانت بالذات أو بالعرض، لأن الوحدة والكثرة ليس بينهما معاندة بالذات. قال الشيخ في إلهيات الشفاء: بالحرى أن تجزئ أن لا تقابل بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما، ولكن يلحقهما تقابل؛ وهو أن الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيل، وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيالاً شيئاً واحداً، بل بينهما فرق<sup>(٢)</sup>. وقال المحقق الطوسي في التجريد: تقابل الوحدة والكثرة لإضافة الملية والمعلولية والمكيالية والمكيلية / لا لتقابل جوهرى بينهما<sup>(٣)</sup>.

(٥٠ / ظ)

وكذا لا معاندة بالذات بين الخمسة والاثنين، وبين اللفظ المركب والمفرد<sup>(٤)</sup>. بل إنما هي بين الزوجية والفردية، وبين الأفراد والتركيب.

قوله: بل الممتنع جواز صدقهما على ذات واحدة من جهة واحدة<sup>(٥)</sup>.

أقول: تحقيق المقام<sup>(٦)</sup> أن المناقاة والمعاندة بين المتقابلين ليس باعتبار التحقق؛ لتحقيق الوجود والعدم معاً، بل باعتبار الصدق، لا بأي نحو كان؛ بل بأنحاء مخصوصة.

(١) الرسالة المعمولة ١٢٤. والزيادة يقتضيها الشرح.

(٢) إلهيات الشفاء ١٣٠.

(٣) في (خ)؛ لا تقابل جوهرى بينهما، وفي (ط)؛ لا تقابل الجوهرى بينهما، والتصويب من التجريد بشرح الحلبي ٩٩.

(٤) في (ط)؛ المفرد والمركب.

(٥) الرسالة المعمولة ١٢٤. وفي (ط)؛ بل الممتنع الخ.

(٦) معظم هذا التحقيق مذكور في حاشيته على شرح المواقف ٥٣-٥٥.

وذلك لأن المتقابلين :

إما أن يصدق على الشيء الثالث ، وحينئذ إن توافقاً في نحو الصدق من المواطاة والاشتقاق فهو ممتنع ، وإلا فلا ضرورة حمل<sup>(١)</sup> الضحك على الإنسان بالاشتقاق وحمل اللاضحك<sup>(٢)</sup> عليه بالمواطاة .

وإما أن يصدق أحدهما على الآخر ، وعلى هذا :

فإن صدق عليه بالاشتقاق فهو جائز ؛ ضرورة أن العدم يحمل على الوجود ، ويقال : الوجود معدوم .

وإن صدق عليه بالمواطاة - وحمل المواطاة ينقسم إلى قسمين : حمل العرضيات وحمل الذاتيات - فصدق أحدهما على الآخر بالحمل العرضي أيضاً جائز ؛ بل متحقق ؛ كحمل المفهوم على اللامفهوم ، والمتصور على اللامتصور ، والموجود على اللاموجود ، حيث يقال : اللامفهوم مفهوم ، واللامتصور متصور ، واللاموجود موجود .



ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن حمل الموجود المطلق<sup>١٣٨</sup> والمعدوم المطلق<sup>(٣)</sup> والماهية / المطلقة والكلي والمفهوم والمتصور والممكن العام والممتنع على أنفسها من هذا القبيل .

(٥١/و)

ويمكن وضع الضابطة الكلية هنا بأن كل كلي يتكرر فيه مبدأ الاشتقاق<sup>١٣٩</sup> فهو محمول على نفسه ، وكل كلي لم يكن كذلك فهو ليس بمحمول على نفسه<sup>(٤)</sup> ؛ بل نقيضه محمول عليها .

(١) في (خ) : ضرر حمل ، وفي (ط) : لحمل ، وكلاهما تحريف .

(٢) في (ط) : الضاحك ، وهو تحريف .

(٣) «المطلق» ليست في (خ) .

(٤) في (خ) : عليها .

بيانها أن كل كلي عرضي هو مع <sup>(١)</sup> نقيضه المحمولى <sup>(٢)</sup> شامل لجميع المفاهيم بالحمل العرضي، وإلا يلزم ارتفاع النقيضين، ومن جملة تلك المفاهيم نفس الكلبي، فيجب أن يصدق هو أو نقيضه عليه بهذا الحمل. فإن كان مبدأ الاشتقاق فيه متكرر النوع كالوجود والوحدة <sup>(٣)</sup> فهو من قبيل الأول؛ لأن عروض الشيء للشيء مستلزم لعروضه للمشتق منه من حيث إنه مشتق منه، وعروض مبدأ الاشتقاق لشيء مستلزم لحمل مشتقه على ذلك الشيء. وإلا فهو من قبيل الثاني؛ لأنه إذا لم يكن من هذا القبيل يكون من قبيل حمل الشيء على نفسه، ولا شك أن حمل الشيء على نفسه مستلزم لعروض مأخذ الاشتقاق لها <sup>(٤)</sup>، وذلك مستلزم لعروض مأخذ الاشتقاق لنفسه، فيكون متكرر النوع، فيلزم خلاف المفروض، كما يظهر بالتأمل الصادق.

وأما صدق أحدهما على الآخر بالحمل الذاتي فليس بجائز، والسرف في ذلك أن الحمل مطلقا يقتضي اتحادا؛ إما بالذات أو بالعرض، ففي الحمل الذاتي اتحاد بالذات؛ أي اتحاد حقيقي، وفي الحمل العرضي اتحاد بالعرض <sup>(٥)</sup>؛ أي اتحاد مجازي، فلو حمل <sup>(٦)</sup> أحدهما على الآخر بالحمل الذاتي يلزم / اتحاد المتنافيين في الوجود حقيقة، ولو حمل أحدهما على الآخر بالحمل العرضي <sup>(٧)</sup> يلزم اتحادهما مجازا؛ إذ <sup>(٨)</sup> الاتحاد المعتبر في حمل العرضيات <sup>(٩)</sup> ذلك الاتحاد،

(١) «هو مع» ساقط من (ط).

(٢) في (خ)؛ كالوجود والواحد.

(٣) في (ط)؛ لنفسه.

(٤) في (خ)؛ بالعرضي، وهو تحريف.

(٥) زاد قبلها في (ط)؛ كان.

(٦) في (ط)؛ بحمل العرض، وهو تحريف.

(٧) في (خ) بدل «إذ»؛ و.

(٨) في (ط)؛ حمل العرضي.

ولا استحالة في أن يتحد أحد المتنافيين بالآخر اتحادا مجازيا. وأيضا ضرورة العقلية تقتضي امتناع<sup>(١)</sup> سلب الشيء عن نفسه، بخلاف كون الشيء فردا لنقيضه؛ فإن العقل لا يأبى عنه.

فاحفظ هذا التحقيق، فإنه بذلك حقيق، وهو مما تفرّد به الذهن القاصر، والخاطر الفاتر.

قوله: والأمر كذلك لاستحالة أن يصدق على شيء واحد، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.  
قد عرفت<sup>(٣)</sup> أن الأمر ليس كذلك؛ إذ يصدق على التصور الواحد أنه تصور ساذج؛ لكونه مقيدا بعدم اقتران الحكم كما اعتبره جماعة من المتأخرين، ويصدق عليه أنه تصور<sup>(٤)</sup> مقارن له؛ لكونه جزءا أو شرطا.

قوله: وأمثال ذلك كثيرة / كاشتغال الخمسة، إلى آخره<sup>(٥)</sup>. (٥٢/د)

لا يخفى عليك أن العدد لا يتركب مما دونه من الأعداد كما تقرّر في موضعه<sup>(٦)</sup>، فلا يشتمل الخمسة على الاثنين اشتمال الكل على الجزء.

قوله: الذي هو تصور المحكوم عليه وبه وتصور الحكم<sup>(٧)</sup>.

فيه مسامحة؛ لأن معنى الجملة التصديقية نفس المحكوم عليه وبه والحكم،

لا تصوراتها.

---

(١) في (خ): بامتناع.

(٢) الرسالة المعمولة ١٢٤. وفي (ط): والأمر ليس كذلك ....

(٣) ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) «تصور» ليست هي (ط).

(٥) الرسالة المعمولة ١٢٤.

(٦) تقدم البحث عنه في أوائل الكتاب ص ١٠٧-١٠٨.

(٧) الرسالة المعمولة ١٢٥، وفيها: والمحكوم به. وفي (ط) بدل «وبه وتصور الحكم» علامة

الخ.

قوله : لأن الانتساب فعله وفعله بمشيئته<sup>(١)</sup>.

هذا مدخول فيه، كما مر<sup>(٢)</sup>.

قوله : فيكتسب ذلك الاعتراف، وقوله : ذلك إنما يكون إذا فُسِّر الحكم  
بهيئة الانتساب<sup>(٣)</sup>.

أي بالإذعان بهيئة الانتساب<sup>(٤)</sup>. لا يخفى عليك أن ذلك تصديق<sup>(٥)</sup>  
بالمعنى الآخر غير المبحوث عنه، أي التصديق المأخوذ عن الصدق بمعنى وصف  
المتكلم، كما مر مرارا<sup>(٦)</sup> / .

(٥٢/ظ)

قوله : وفُسِّر الحكم بأنه هو النسبة، إلى آخره<sup>(٧)</sup>.

يرد عليه أن النسبة مثل الانتساب في كونه غير العلم<sup>(٨)</sup>، فلا وجه للمدول.  
مع أنها<sup>(٩)</sup> حكم بمعنى جزء القضية، لا بمعنى التصديق.

ولا يبعد كل البعد أن يكون المراد بها النسبة من حيث إنها صورة  
ذهنية<sup>(١٠)</sup>.

قوله : لأنك علمت أن الانتساب، إلى آخره<sup>(١١)</sup>.

---

(١) الرسالة المعمولة ١٢٥. وفي (ط) : لأن الانتساب فعله الخ.

(٢) ص ١٧٩.

(٣) الرسالة المعمولة ١٢٥. وفي (ط) : بحقيقة الانتساب.

(٤) في (ط) : بحقيقة الانتساب.

(٥) في (ط) : التصديق.

(٦) ص ١٤٩ - ١٥٠ و ١٦٠ و ١٨١.

(٧) الرسالة المعمولة ١٢٦. وزاد في صدره في (ط) : عن الحكم.

(٨) في (ط) : غير الحكم علم.

(٩) في (ط) : أن ههنا.

(١٠) مر هذا البحث بتمامه في ص ١١٨ والتعليقة ٥٢.

(١١) الرسالة المعمولة ١٢٦.

أنت تعلم أن الانتساب باعتبار خصوص كونه حكما وفعلا تصديق،  
فكونه <sup>(١)</sup> تصورا وانفعالا باعتبار حصوله في الذهن لا يدفع المهرب عنه، مع أن  
جميع الحقائق كذلك، وليس هذا مختصاً بالتصديق، إذ ما من شيء إلا وهو  
باعتبار حصوله في الذهن تصور، فلا وجه لتخصيصه بكونه من قبيل العلم.  
قوله: قال بعضهم في الفرق، إلى آخره <sup>(٢)</sup>.

أي العلامة الشيرازي، وهو أوردَ هذا الفرق في شرحه للإشراق <sup>(٣)</sup> وكتابه  
(٥٣/و) المسمى بدرة التاج /.

والعبارة التي أوردها المصنف <sup>(٤)</sup> عبارة شرح الإشراق مع تغيير فيها؛ لأن  
عبارته وقعت في صورة السؤال والجواب هكذا: فإن قيل: التصديق أمر انفعالي،  
لأنه قسم من العلم التجديدي، وهو انفعال إلى آخره. قلنا: إنما يصدق مجازاً،  
وتحقيقه إلى آخره <sup>(٥)</sup>.

قوله: لأن الإيقاع فعل المدرك <sup>(٦)</sup>.  
كأنه أخذ ذلك من لفظ الإيقاع والإيجاب، أو حملهما <sup>(٧)</sup> على المعنى  
اللغوي؛ أي ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى.  
والحق أن الحقائق لا تقتنص من الإطلاقات.

(١) في (ط)؛ لكونه، وهو تحريف.

(٢) الرسالة المعمولة ١٢٦. و«في الفرق» ليس في (ط).

(٣) في (ط)؛ شرح الإشراق. ينظر شرح حكمة الإشراق ٤٢ ودرة التاج ٢٩٦.

(٤) زاد هنا في (خ)؛ يأتي، وأصلها تحريف لـ «هي».

(٥) في (ط)؛ والحقيقة، بإسقاط علامة الخ أيضاً، وهو تحريف.

(٦) الرسالة المعمولة ١٢٦. وفي (خ)؛ والإيقاع فعل المدرك الخ.

(٧) في (خ)؛ حملها، وهو تحريف.



قوله : وتحقيقه أن الإدراك لما كان عبارة عن حضور، إلى آخره<sup>(١)</sup>.

أنت تعلم أن هذا يدل على أن التصور والتصديق المبحوث عنهما معنيان مصدریان قسماً للعلم بالمعنى المصدرى، وقد مرَّ<sup>(٢)</sup> أنه حينئذ يلزم اتحادهما في الماهية النوعية، وهو خلاف التحقيق، اللهم إلا أن يقال: المراد بالحضور الحاضر من حيث هو مكتنف بالموارض الذهنية، وبالحاضر نفس حقيقة الشيء مع قطع النظر عن الموارض الذهنية واللواحق الخارجية /

(٥٣/ظ)

قوله : وإن حضر غيره، وإن كان مفهوم الوقوع واللاوقوع<sup>(٣)</sup>.

لا يقال: لا فرق بين وقوع النسبة و<sup>(٤)</sup> لاوقوعها وبين أن النسبة واقعة وليست بواقعة إلا بالإجمال والتفصيل، فكيف يقال: إن الإدراك المتعلق بالثاني تصديق دون الإدراك المتعلق بالأول؟

لأننا نقول: المراد بالوقوع واللاوقوع مفهومهما كما صرح به، والمراد بأن النسبة واقعة وليست بواقعة ما صدق<sup>(٥)</sup> عليه المفهوم؛ مثل أن نسبة القيام إلى زيد واقعة وليست بواقعة في قضية «زيد قائم» و«زيد ليس بقائم».

قوله : هو إن المتصور هو الحاضر، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

لا يخفى أن هذا الكلام يدل على مغايرة المصدق به للحكم، لا على مغايرة التصديق له<sup>(٧)</sup>.

(١) الرسالة المعمولة ١٢٦. وفي (ط) : وتحقيقه أن الإدراك عبارة الخ.

(٢) في بداية الكتاب ص ٩٢-٩٣.

(٣) الرسالة المعمولة ١٢٧. وفي (ط) : وإن حضر غيره الخ.

(٤) في (ط) : أو، وكذا في المواضع التالية سوى الثالث.

(٥) في (خ) : صدقاً، وهو تحريف.

(٦) الرسالة المعمولة ١٢٧. و«هو الحاضر» ليس في (ط).

(٧) «له» ساقط من (ط).

قوله : لكن لتلازم التصديق والحكم ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

(٥٤/و)

قد سمعت مرارا <sup>(٢)</sup> / أن الإيقاع والإسناد والإيجاب كلها عبارات وألفاظ ليس لها ثبوت في الواقع ، فلا يكون الحكم بهذا المعنى متحققا ، فضلا عن أن يكون بينه وبين التصديق تلازم ، نعم ، الإيقاع والإسناد بمعنى التأليف والتركيب - أي المعنى اللغوي - متحقق ؛ إذ هو فعل يقع من المتكلم ، لكنه خارج عما نحن فيه ، وليس لازما له .

قوله : لأنه قال في شرح الإشارات ، إلى آخره <sup>(٣)</sup> .

لا يوجد ذلك في شرح الإشارات ، فقلعه أراد أن تفهم مما نُقِل عنه ذلك ، فافهم <sup>(٤)</sup> .

اعلم أن كلامه في أساس الاقتباس يدل على مغايرتهما <sup>(٥)</sup> ؛ حيث قال : هر علمی و هر ادراکی که باشد چون آن را اعتبار کنند از دو حال خالی نباشد ، یا مجرد باشد از حکم چه باثبات و چه بنفی ؛ [ و ] <sup>(٦)</sup> آن را تصور گویند ، یا مقارن با حکم باشد باثبات یا بنفی ؛ و آن را تصدیق خوانند <sup>(٧)</sup> .

(١) الرسالة المعمولة ١٢٧ ، وفي ( ط ) : لكن التلازم .

(٢) من ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ٢٠٨ .

(٣) الرسالة المعمولة ١٢٧ .

(٤) « فافهم » ليس في ( ط ) ، وقبله في ( خ ) مضطرب هكذا ؛ أراد مما نقل عنه يفهم ذلك ، ويعني بما نقل عن الطوسي ما نقله الشيرازي عنه ، وهو قوله : « والمصدق به هو الحاضر فيه مقارنا له » .

(٥) في ( خ ) : تضاديهما ، وهو تحريف .

(٦) لم ترد في النسختين ، وأثبتها من الأساس .

(٧) أساس الاقتباس ٣ ، ومعنى العبارة أن كل علم وإدراك لدى الاعتبار لا يخلو من إحدى العالين ، إما مجرد من الحكم بإثبات أو نفي ؛ ويقال له التصور ، وإما مقارن له كذلك ؛ ويسمى بالتصديق .

قوله : لو كان التصديق ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

قد سبق أن تفسير التصديق بالإدراك المقترن بالحكم يحتمل ما ذهب إليه الإمام ، ويحتمل ما هو المشهور من المذهب المستحدث ، ويحتمل أن يكون مرادهم أن التصديق هو الإذعان المقترن بالإيقاع كما مر <sup>(٢)</sup> .

وعلى جميع تلك الاحتمالات / يندفع الإشكال الأول <sup>١٤١</sup> والثالث <sup>(٣)</sup> ، ( ٥٤ / ط )  
وعلى الاحتمال الأول والثالث يندفع الإشكال الثاني والرابع <sup>١٤٢</sup> ، فتأمل <sup>(٤)</sup> .  
قوله : وأيضاً كان التصديق كسبياً إذا كانت تصوراته كسبية ضرورة أنه ،  
إلى آخره <sup>(٥)</sup> .

يمكن أن يقال : التصديق الكسبي إنما هو مفتقر إلى الاكتساب من حيث إنه  
تصديق ، فالمعتبر احتياج الإدراك المقترن إلى الاكتساب من حيث إنه إدراك <sup>(٦)</sup>  
مقترن ، لا احتياجه <sup>(٧)</sup> إليه من حيث إنه إدراك مطلقاً .

وبه يندفع الإشكال الرابع <sup>(٨)</sup> .

قوله : إذا توقّف الإدراك المطلق <sup>(٩)</sup> .

أراد بالإدراك المطلق <sup>(٩)</sup> المطلق بالنسبة إليه <sup>(١٠)</sup> ، فإن إدراك المحكوم عليه

(١) الرسالة المعمولة ١٢٧ .

(٢) ينظر ذلك كله في ص ١٣٥ .

(٣) أشار سابقاً إلى اندفاع الإشكال الثالث على الاحتمال الثاني في ص ١٣٣ .

(٤) « فتأمل » ليس في ( ط ) .

(٥) الرسالة المعمولة ١٢٨ ، و« التصديق ... أنه » ليس في ( ط ) .

(٦) زاد هنا في ( ط ) : اكتساب ، وهو خطأ .

(٧) في ( ط ) : احتياج .

(٨) « الرابع » ساقطة من ( خ ) .

(٩) في ( خ ) : أراد بالمطلق .

(١٠) في ( ط ) : أراد بالإدراك المطلق النسبة .

مثلا - كزيد في «زيد قائم» - في نفسه خاص، لكنه بالنسبة إليه إذا قيّد باقتران الحكم مطلق<sup>(١)</sup>.

قوله: لتوقفه على جزئه<sup>(٢)</sup>.

(٥٥/و) أنت تعلم أن المراد بالإدراك / المقترن ما صدق عليه، لا مفهومه، وما يتوقف على الفكر هذا الإدراك.

قوله: وإنما يندفع الرابع بأن التصديق الذي لا يقتضئ إلا بالحجة هو التصديق بمعنى الحكم؛ أعني إيقاع النسبة وسلبها، وأما الذي بمعنى الحضور الموصوف فلا يقتضئ إلا بالقول الشارح<sup>(٣)</sup>.

قد سمعت<sup>(٤)</sup> أن الفعل والإيقاع ههنا غير متحقق<sup>(٥)</sup>؛ بل إنما المتحقق هو الإذعان والقبول وما هو من قبيل الانفعال، وإيقاع النسبة وسلبها غير متحقق، فضلا عن أن يكون مقتضا بالحجة. مع أن البديهة والنظرية صفة العلم لا الفعل، والمحتاج إلى الحجة ما هو التصديق حقيقة لا ما هو التصديق<sup>(٥)</sup> مجازا.

وهكذا نقول فيما ذكره في جواب الإشكال الثاني.

قوله: لا يقال السؤال الأول، إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

هذا أيضا من جملة كلام العلامة، وقد ذكرنا أن كلامه وقع في صورة السؤال

(٥٥/ظ) والجواب، ففي نقله اختلال، والظاهر أنه سهو من / الناسخ.

(١) في النسختين: مطلقا، وهو خطأ.

(٢) الرسالة المعمولة ١٢٨.

(٣) ص ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ٢٠٨ و ٢١٠.

(٤) في (ط): غير متحقق ههنا.

(٥) في (ط): التحقيق، وهو تحريف.

(٦) الرسالة المعمولة ١٢٩.

قوله : ظهر من قول هذا الفاضل أن التصديق والحكم متغايران ، إلى آخره <sup>(١)</sup> .

اعتراض على ما قاله العلامة بأنه مخالف لما ذكره الشيخ .  
وفي استلزام وجود التصديق - على تفسير الشيخ - لوجود الحكم نظر ؛ إذ يمكن <sup>(٢)</sup> أن يتحقق الإذعان بالقضية ولا يتحقق إيقاع النسبة بين الموضوع والمحمول ، ألا ترى أن <sup>(٣)</sup> من سمع قضية « السماء فوقنا » مثلاً فليس له إيقاع وفعل ؛ بل له إذعان وقبول .

\*\*\*

### [ ما يرد على التصديق بالتفسير الثاني ]

قوله : فيرد عليه ، إلى آخره <sup>(٤)</sup> .

أنت تعلم أنه إذا كان المراد بتصور الحكم إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة على وجه الإذعان فذلك <sup>(٥)</sup> غير وارد عليه / .  
(٥٦/و)

قوله : الصورة الحاصلة في الذهن هي المعلوم ، إلى آخره <sup>(٦)</sup> .

أنت خير أن المقسم في التصور والتصديق العلم بمعنى الصورة الحاصلة ، لا بمعنى حصول الصورة ، كما حققناه ، وهو أيضاً قد <sup>(٦)</sup> أشار إليه ١٤٣ .  
ولعل مراد هذا البعض أن التصور هي الصورة الحاصلة من الشيء في

(١) الرسالة المعمولة ١٢٩ . و « أن ... متغايران » ليس في ( ط ) .

(٢) زاد هنا في ( ط ) : به ، وهو خطأ .

(٣) في ( خ ) : أنه .

(٤) الرسالة المعمولة ١٣٠ .

(٥) في ( ط ) : فكذلك ، وهو تحريف .

(٦) في ( ط ) : كما حققناه أيضاً وقد .

الذهن، وتصور المحكوم عليه عند الإمام جزء التصديق، ولا شك أن الحكم إنما يقع على المحكوم عليه وهي الصورة الحاصلة، فيلزم أن يكون المحكوم عليه جزء التصديق.

فالصواب في الجواب ما <sup>(١)</sup>أشرنا إليه سابقا أن التصور هي الصورة الحاصلة من حيث إنها مكتتفة بالعوارض الذهنية، والمحكوم عليه هي الصورة الحاصلة مع قطع النظر عن تلك الحيثية.

اللهم إلا أن يقال: أراد أن مذهب الإمام في العلم ذلك، كما صرح <sup>(٢)</sup>في المباحث المشرقية أن <sup>(٣)</sup>المعلوم هي الصورة الحاصلة، والعلم هي نسبة بينها <sup>(٤)</sup>وبين العالم. فحصول صورة المحكوم عليه وبه والحكم الذي هو العلم جزء للتصديق، وصورها الحاصلة التي هي المعلوم شرط لوجوده <sup>(٥)</sup>/ (٥٦/ ظ)

\*\*\*

### [القول في التصديق بالتفسير الثالث]

قوله: قال صاحب المطالع في كتاب البيان التصور إدراك الشيء من حيث هو مقطوع، إلى آخره <sup>(٦)</sup>.

أقول: هذا الكلام يدل على أن التصور المقابل للتصديق هو التصور مع عدم اعتبار الحكم، ويدل أيضا على أنه مع عدم اعتبار الحكم يُعتبر <sup>(٧)</sup>؛ بقرينة مقابله

(١) في (ط) بدل «ما»: الذي. وينظر ذلك في ص ١٩٥.

(٢) زاد هنا في (ط): به.

(٣) «أن» ليست في (خ).

(٤) في (ط): بينهما، وهو تحريف. ينظر المباحث المشرقية ١ / ٣٣١.

(٥) في (ط): جزء التصديق وصورتها... شرط الوجود.

(٦) الرسالة المعمولة ١٣٠.

(٧) «يعتبر» ساقطة من (خ).



للتصديق<sup>(١)</sup> الذي هو مع اعتبار الحكم.

وكلامه في المطالع صريح في أن ذلك التصور هو التصور الساذج<sup>(٢)</sup>، أي التصور مع عدم الحكم أو<sup>(٣)</sup> التصور مع عدم اعتبار الحكم، فعليك بالتوفيق<sup>١٤٤</sup>.

قوله : وعن الثاني بأن التصديق الكسبي هو التصور الذي يفتقر، إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

أنت تعلم أنه قد سبق في كلامه<sup>(٥)</sup> أن الانتساب والإيقاع فعل النفس، وفعلها يكون<sup>(٦)</sup> بمشيتها، وهو مناف لما ذكره هنا. مع أن هذا الجواب هو بعينه جواب العلامة /.

(٥٧ / ظ)

قوله : وعن الثالث بأن التصديق هو الذي يمرض له الحكم أولاً بواسطة، وهو مجموع التصورات الثلاثة<sup>(٧)</sup>.

لقائل أن يقول : الاقتران الذاتي هنا غير معقول، فالمراد الاقتران الزماني، وحينئذ<sup>(٨)</sup> فإن كان بين تلك / التصورات الثلاثة<sup>(٩)</sup> تماقُبٌ يصدق التصديق على التصور الأخير<sup>(١٠)</sup> منها، وإلا يصدق على كل واحد منها، فهذا الجواب لا يقني من

(٥٨ / و)

(١) في (خ) : مقابلة للتصديق، وفي (ط) : مقابلة للتصديق، والأولى ما أثبت.

(٢) نَقَلَ عبارته في ص ١٣٤.

(٣) في (خ) : و، وهو تحريف.

(٤) الرسالة المعسولة ١٣٢. و«بأن... يفتقر» ليس في (ط).

(٥) نفس الرسالة ١١٦ و ١٢٥، هذا الكتاب ١٧٩.

(٦) «يكون» ليست في (ط).

(٧) الرسالة المعسولة ١٣٢. وفي النسختين : الثلاث.

(٨) في (ط) بدل «وحينئذ» : قوله، وهو تحريف.

(٩) «الثلاثة» ليست في (ط)، وفي (خ) : الثلاث.

(١٠) في (ط) : الآخر.

الجوع شيئا<sup>(١)</sup>.

قوله: لأن كل ما يحصل في الذهن، إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

في هذا الحصر<sup>(٣)</sup> نظر؛ لأن الشك والوهم وغيرهما مما يحصل في الذهن،  
وليس صورَ الماهيات ولا<sup>(٤)</sup> الإذعان والاعتراف.  
قوله: والانتساب<sup>(٥)</sup>.

عطف على قوله: «مع أجزائها»<sup>(٦)</sup>.

قوله: وبعد القياس لا يحصل، إلى آخره<sup>(٥)</sup>.

الأولى أن يقال<sup>(٧)</sup>: الإذعان بمعنى القضية بأنه<sup>(٨)</sup> مطابق للواقع / (٥٨/ ظ)



(١) في (ط): لا يعني الذهن وليس عن الجوع، و«الذهن وليس» سقط من الحاشية التالية  
ورضع هنا.

(٢) الرسالة المعمولة ١٣٣.

(٣) في (ط): أي في هذا الجواب قوله والانتساب، و«قوله والانتساب» صدر الحاشية  
الآتية سقط منها ورضع هنا.

(٤) في (ط) بدل «ولا»: ذاتي، وهو تحريف.

(٥) الرسالة المعمولة ١٣٤.

(٦) يلاحظ هذا مع ما تقدّم من المصنف من التصريح بدخول الانتساب في القضية، تنظر  
الرسالة المعمولة ١٠٤ و١١٦.

(٧) كما في رسالة الصدر الشيرازي ١٠٠، ووجه الأولوية أن التصديق يتعلق أولاً بمعنى  
القضية دون النسبة، وأن تعلقه بالانتساب غير مطلوب، وأن الظاهر من «أنها واقعة» هو  
النسبة الإيجابية فيخرج التصديق بالنسبة السلبية، تنظر ص ١٢٩ و١٤٩ - ١٥٠ و ٢٠٩.

(٨) في (ط): بأنها.

تَعْلِيْقَاتُ  
بَيْتِ السَّنَاءِ الْمَعْنَوِيَّةِ  
فِي النَّصْرِ وَالْبَصْدِ

لِلْمُحَرَّرِ الْقِدِّيسِ الْهَرَوِيِّ



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ قوله: كأن المراد بالعلم المتجدد ... ].

١ - لا يجوز تفسير العلم المتجدد بالعلم الحادث؛ لأن العلم الحادث أعم من العلم<sup>(١)</sup> الحصولي، فيلزم التخصيص مرتين من غير ضرورة، مع أن قوله: «الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور» وقع صفة لقوله: «العلم المتجدد»<sup>(٢)</sup>، وقد تقرر في موضعه أن توصيف المعارف للتوضيح وأوصافها مساوية لها<sup>(٣)</sup> كما أن توصيف التكرات للتخصيص وأوصافها مخصصة لها، منه.

١ - مطبوعة إستانبول ٣، كانبور ٢، لكهنؤ ٤، حاشية عبد العلي ٦-٨، شرح علاء الدين ١٠، شرح الزاهدية ٦، التحقيقات المرضية ١١ و١٢.

(١) «العلم» في الموضعين الأولين والرابع ليس في (ع) و(ز)، وفي الثاني والرابع ليس في (هـ).  
(٢) «المتجدد» ساقطة من (ت).

(٣) لا يكاد يصح ما ذكره الشارح إذا أريد بالمساواة الصدق الكلي من الطرفين، فلا بد أن يراد بمساواتها صدقها كلياً على أفراد الموصوف سواء كان الموصوف متساوياً أيضاً أو أخص، ولعل هذا مأخوذ من قول النحاة أن الموصوف المعرفة أخص أو مساو، غير أن مرادهم ملاحظة مراتب التعريف لا الصدق المنطقي كما صرح به الرضي في شرح الكافية ١/٣١١-٣١٢.

ونقل عبد الحليم اللكهنوي في التحقيقات المرضية ١٤ عن رفيع الدين الدهلوي ظنه أن هذه الفقرة «وأوصافها مساوية لها» ليست من كلام الشارح، وجزم به هو نفسه في كشف المكتوم ٩.

[ قوله : وفيه ] .

٢- أي في قوله : « لا يكفي فيه مجرد الحضور » ، لأنه قال : « لا يكفي » دون « لا يكون <sup>(١)</sup> فيه الحضور » ، منه .

[ قوله : كالمبصر ] .

٣- لا يخفى أن حضور المبصر وغيره من المحسوسات بالنسبة إلى الحاسة التي بها تدرك <sup>(٢)</sup> لا بالنسبة إلى المدرك ، فالمراد بالحضور في قوله : « الذي <sup>(٣)</sup> لا يكفي فيه مجرد الحضور » مطلق الحضور سواء كان بالنسبة إلى المدرك أو بالنسبة إلى الحاسة <sup>(٤)</sup> ، ولا يلزم من تعميم الحضور هنا تعميم الغائب <sup>(٥)</sup> في قوله بعد ذلك : « وأما العلم المتجدد بالأشياء الغائبة عنا » كما لا يخفى ، منه .



[ قوله : يطلق على معنيين ... ] .

مكتبة آية الله العظمى

٢- مطبوعة إستانبول ٣ .

(١) في ( ط ) : دون أن لا يكون ، والأولى ما أثبت .

٣- مطبوعة إستانبول ٣ ، كانيور ٢ ، لكهنؤ ٨ ، حاشية عبد العلي ١٠ ، شرح علاء الدين ١٦ ، شرح الزاهدية ٩ ، التحقيقات المرضية ١٩ .

(٢) في ( ك ) : تدرك بها .

(٣) « الذي » ليست في ( ط ) .

(٤) في ( ك ) و ( ل ) و ( ز ) و ( ت ) : بالنسبة إلى الحاسة أو بالنسبة إلى المدرك . وذلك ليشمل الحضور الذي يجتمع مع العلم الحسولي كحضور المبصر وما يعتبر في العلم الحسولي الذي مثل له بعلم الباري تعالى ونحوه .

(٥) بأن يراد به مطلق الغيبوبة سواء عن المدرك أو الحاسة أو كليهما ، وقصد الشارح أن يدفع ما يرد بناء على هذا التعميم من أن مقتضى كلام المصنف حينئذ أن يكون العلم المتعلق بالصورة العلمية بحصول الصورة لأنها غائبة عن الحاسة .



٤ - المعنى <sup>(١)</sup> الأول علم بمعنى ما به الانكشاف، والثاني علم بالمعنى  
المصدري <sup>(٢)</sup>، وإطلاق <sup>(٣)</sup> العلم الحسولي على هذين المعنيين لإطلاق <sup>(٤)</sup> العلم  
المطلق على المعنى المصدري وما به الانكشاف <sup>(٥)</sup>، منه.

[ قوله : ومن الأفاضل ... ] .

٥ - تمسك بعض الأفاضل بشهرة انقسام العلم إلى التصور والتصديق

٤ - مطبوعة إستانبول ٤، كانون ٢، لكهنؤ ٨، حاشية عبد العلي ١٣، شرح علاء الدين ٢٣،  
شرح الزاهدية ١٢، التحقيقات المرضية ٢٨، وكذا جاءت معلقة على حاشية شرح التهذيب  
للشارح ص ٨٠.

(١) «المعنى» ليست في (ك) و(هـ).

(٢) في (ك) و(ل) و(ع) و(هـ) و(ز) و(ت) : الأول علم بالمعنى المصدري والثاني علم  
بمعنى ما به الانكشاف، وهذه الصياغة هي المعروفة غير أنها لا توافق ترتيب القسمين في  
عبارة الشرح، ولذا أبدى كثير من أصحاب الحواشي أنه تعريف، فأثبت ما في (ط)، قال  
عبد الحليم اللكهنوي في التحقيقات المرضية ٢٨ وكشف المكتوم ١٣ : إن عبارة المنهية  
وجدت في بعض النسخ الصحاح هكذا : المعنى الأول علم بمعنى ما به الانكشاف والثاني  
علم بالمعنى المصدري.

وفي هداية الوري ١٣٩ من السيد مير جان الحيدرآبادي توجيهها لتلك النسخة أن  
المنهية متعلقة بقوله الآتي : «والتحقيق أن للعلم ثلاثة معان الأول المعنى المصدري والثاني  
مبدأ الانكشاف»، قال : هذا مما تكذبه النسخ الصحاح، وظني أنه أيضا ما وجد نسخة يكون  
فيها هذه المنهية مكتوبة على هذا القول، وإلا لصرح به، وينفيه أيضا اتحادها مع أصل القول  
في المعنى.

(٣) كذا في (هـ)، وفي سائر النسخ وحاشية شرح التهذيب : بإطلاق.

(٤) كذا في (هـ) و(ت) وحاشية شرح التهذيب، وفي سائر النسخ : بإطلاق، ويوافقه تفسير  
البهاري في حاشيته ٩٣، قال في التحقيقات المرضية ٢٨ : في بعض النسخ «كإطلاق»  
بكاف التمثيل بدل «لإطلاق».

(٥) «وإطلاق ... الانكشاف» لم يرد في (ط).

٥ - مطبوعة إستانبول ٤.

بالمعنى الثاني كما هو <sup>(١)</sup> المشهور بين القوم، منه.

[ قوله: وأفراده أفراد حصية ].

٦ - لا يخفى على المتأمل أن خصوصية الوجود وكذا <sup>(٢)</sup> سائر المعاني المصدرية إنما هي بالتوصيف أو الإضافة بأن يعتبر التقيد داخلاً والتقييد خارجاً، سواء كان التقيد بقيد جزئي <sup>(٣)</sup> كوجود زيد أو لا <sup>(٤)</sup> كالوجود الخارجي، فبين الوجود الخارجي والذهني اتحاد نوعي، وكذا بين كل فرد من أحد الوجودين <sup>(٥)</sup> والفرد الآخر من الوجود الآخر.

لا يقال: لكل من الوجودين لوازم لا تتحقق هي <sup>(٦)</sup> في الآخر، واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات. لأننا نقول: تلك اللوازم مستندة إلى الوجود بمعنى ما به الموجودية <sup>(٧)</sup> لا إلى الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي، منه.

[ قوله: نفس المعلوم ].

٧ - تفسير العلم الحضورى بعين وجود الشخص المعلوم فاسد؛ لأن العلم

(١) الضمير راجع إلى المعنى الثاني، يعني كما أن هذا المعنى هو المشهور بينهم.

٦ - مطبوعة كانپور ٢، لكهنؤ ١١، حاشية عبد العلي ١٤، شرح علاء الدين ٢٦ و ٢٨، شرح الزاهدية ١٣ - ١٤، التحقيقات المرضية ٣٠ - ٣١.

(٢) «كذا» ليست في (ع) و (ز).

(٣) في (ك) و (ل): بالتقييد الجزئي.

(٤) في (ع) و (ز) و (ت): أو لا بقيد جزئي.

(٥) زاد هنا في (ت): والفرد الآخر منه، وعليه جرى عبد الحلیم في شرحه ٣١.

(٦) في (ع) بدل «هي»: أحدهما.

(٧) لعله يعني الوجود الحقيقي الذي هو منشأ انتزاع مفهوم الوجود، وهو الوجود القائم بنفسه الواجب لذاته، كما قال في حاشيته على شرح المواقف ٥٥.

٧ - مطبوعة كانپور ٢، شرح علاء الدين ٣١، مطبوعة لكهنؤ ١٣، التحقيقات المرضية ٢٨، وقررت في الأخيرتين عند قوله: «عين المعلوم».

الحضوري ليس عين وجود الشخص المعلوم بل هو عين الصورة الخارجية، وهي قائمة بعين وجود الشخص المعلوم، منه.

[ قوله: عدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم ].

٨- هذه الاستحالة وأردة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في <sup>(١)</sup> جانب الماضي كما هو مذهب المحققين القائلين <sup>(٢)</sup> بحدوث العالم، وغير وأردة على تقدير قدمه وعدم انتهائه في ذلك الجانب <sup>(٣)</sup> كما هو مذهب القائلين بقدم العالم، إذ المعدوم الزماني عندهم غائب في زمان وحاضر في زمان آخر <sup>(٤)</sup> وليس معدوما محضا، فكل جزء من الزمان وكل واحد من الزمانيات موجود في موضعه وزمانه <sup>(٥)</sup> وحاضر عنده تعالى وإن كان غائبا هنا <sup>(٦)</sup>، منه.

[ قوله: فهو في العلم الحضوري ... ].

٩- الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري واتحادهما في

٨- مطبوعة إستانبول ٤-٥، كانبور ٢ على قوله: «عين المعلوم» وهو خطأ، لكهنؤ ١٣، حاشية عبدعلي ١٥، شرح علاء الدين ٣٢-٣٣، شرح الزاهدية ١٥-١٦، التحقيقات المرضية ٣٥، مصباح الدجى ٢٢٣.

(١) «وانتهائه» ساقط من (ط)، وفيها وفي (ع) بدل «في»: من، والمجرور متعلق بـ«انتهائه»، وهو معطوف على «حدوث الزمان» بالعطف التفسيري، ينظر هداية الوري ١٣٩.

(٢) في (ط): من القائلين.

(٣) في (ط): على تقدير عدم نهايته من ذلك الجانب، وفي (ع) بدل «في»: من.

(٤) في (ك): حاضر في زمان وغائب في زمان آخر، وفي مصباح الدجى: لأن المعدوم الزماني حاضر عندهم في زمان وغائب.

(٥) في (ز) و(ت): في زمانه وموضعه.

(٦) كذا في (ك) و(ل) و(ت)، وفي سائر النسخ: عندنا.

٩- مطبوعة إستانبول ٤، كانبور ٢، وضعت في الأولى على قوله السابق: «اتحاد نوعي» وفي

←

العلم الحصولي أن في الأول اتحاداً محضاً وفي الثاني اتحاداً<sup>(١)</sup> مع تغاير اعتباري، كما سيجيء بيانه في حاشية الحاشية<sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله: لكن ما هو عينه هو المعنى الثاني ... ]

١٠ - وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي والعلم الإجمالي والخلّاق للصور التفصيلية، وليس معنى الإجمال هنا ما يقال في الحد والمحدود، وهو كون<sup>(٣)</sup> الصورة الواحدة محلّة<sup>(٤)</sup> إلى صور متعددة، ولا ما يقال في غير ذلك، أي عدم تميز الشيء عند العقل<sup>(٥)</sup> عن جميع ما يغايره، بل معناه هنا مثل<sup>(٦)</sup> أن يكون

→

الثانية على قوله: «عدم علمه تعالى» وكلاهما خطأ ظاهر، مطبوعة لكهنؤ ١٥، حاشية عبدعلي ١٥ عند قوله: «أن العلم في العلم الحضورى...»، شرح علاء الدين ٣٥، شرح الزاهدية ١٦-١٧، التحقيقات المرضية ٣٨.

(١) في (ء): أن الأول اتحاد محض والثاني اتحاد.  
(٢) «بيانه» ليس في (ط) و(ك)، و«في حاشية الحاشية» ليس في (ء)، والمجموع غير وارد في (ز). ويريد بحاشية الحاشية تعليقته الآتية ذات الرقم ١٣.

١٠ - مطبوعة كانهور ٢، لكهنؤ ١٥، حاشية عبدعلي ١٧، شرح علاء الدين ٣٧، شرح الزاهدية ١٨، التحقيقات المرضية ٣٨.

(٣) في (ل) و(ء): أي كون، وفي (ت) بدل «كون»: أن يكون، قال في التحقيقات المرضية ٣٩: وقع في بعض النسخ كلمة أي التفسيرية مقام قوله: «وهو»، ثم ذهب إلى أن هذا التفسير يبين إجمال المحدود ولا يصدق عليه، لأن المحدود مركب والصورة الواحدة أمر بسيط، وقال: فالحق عندي ما في بعض النسخ بالوار وحذف الضمير بأن يجعل هذا المعنى ثانياً، فعلى هذا يكون المنفي معاني ثلاثة والمثبت أربعة.

(٤) «الواحدة» ليست في (ع)، وفي (ء) و(ز): منحلة.

(٥) «عند العقل» ليس في (ت).

(٦) «هنا مثل» ساقط من (ء).

بينك وبين طرفك<sup>(١)</sup> مناظرة، فإذا تكلم بكلام طويل خطر ببالك جوابه، ثم تفصله<sup>(٢)</sup> شيئاً بعد شيء.

وإلى هذا أشار الفارابي في الفصوص حيث قال: علمه بالكل بعد ذاته، وعلمه بذاته نفس ذاته<sup>(٣)</sup>، وكثرة علمه كثرة بعد ذاته<sup>(٤)</sup>، ويتحد الكل بالنسبة إلى ذاته<sup>(٥)</sup>، فهو الكل في حد ذاته<sup>(٦)</sup>، فلا يرد في هذا المقام أنه يلزم على ما ذكر<sup>(٧)</sup> تركيب الواجب واتحاده بالممكنات وتقصان علمه، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، فتأمل، فإنه يحتاج إلى تجريد تام للذهن<sup>(٨)</sup>، منه.

١١ - اعلم أن العلم التفصيلي للواجب سبحانه عين ما أوجده في الخارج، ومراتبه أربع؛ أحدها ما يعبر عنه بالقلم والنور والعقل في الشريعة، وبالعقل الكل عند الصوفية، وبالعقول عند الحكماء، فالقلم حاضر عنده تعالى مع ما هو مكنون فيه<sup>(٩)</sup>.



- (١) في (هـ)؛ وبين من يناظره.  
(٢) في (هـ)؛ تفصيله، فيكون عطفاً على قوله: «جوابه»، وعليه جرى علاء الدين في ترجمته وشرحه ٣٨. والتنظير لبهمنيار في التحصيل ٥٧٦.  
(٣) في (ع) و(هـ)؛ بنفس ذاته.  
(٤) في التحقيقات المرضية ٣٩؛ فيكثر علمه بالكل كثرة بعد ذاته.  
(٥) «ويتحد... ذاته» ساقط من (ع).  
(٦) في الفصوص ٥٩؛ في وحدة، وفي المطبوع منه بالهند ٥؛ في وحدته.  
(٧) في (ت)؛ ذكره.  
(٨) في (ع)؛ تجريد الذهن، و«فتأمل... للذهن» ليس في (ز)، وفي مصباح الدجى ٢٣٤ أن كلام الزاهد ههنا برمته مأخوذ من الخفري في حاشيته على إلهيات التجريد.  
١١ - مطبوعة إستانبول ٥، كانبور ٢، لكهنؤ ١٥، شرح علاء الدين ٤٢، شرح الزاهدية ١٩، التحقيقات المرضية ٤٠، ووردت أيضاً تعليقة على حاشية شرح التهذيب ٩٦.  
(٩) في (ك) و(ل) وحاشية شرح التهذيب؛ مع ما يكون فيه، وفي (هـ)؛ مع ما هو يكون فيه.

وثانيها ما يعبر عنه في الشريعة باللوح المحفوظ<sup>(١)</sup>، وبالنفس الكل<sup>(٢)</sup> عند الصوفية، وبالنفوس الفلكية المجردة<sup>(٣)</sup> عند الحكماء، فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات.

وثالثها ما يعبر عنه بكتاب المحو والإثبات<sup>(٤)</sup> في الشريعة، وبالنفوس المنطبعة العالية في الحكمة<sup>(٥)</sup>، وهو القوى الجسمانية التي تنتقش فيها صور<sup>(٦)</sup> الجزئيات المادية، وهي النفوس المنطبعة في الأجسام العلوية<sup>(٧)</sup>، فهذه القوى مع ما فيها من النقوش<sup>(٨)</sup> حاضرة عنده تعالى.

ورابعها سائر الموجودات الخارجية والذهنية الحاضرة عنده تعالى، منه.

[ قوله : قال الشيخ في التعليقات في بيان ذلك ... ]

١٢ - ما قال<sup>(٩)</sup> أولا يدل على ثبوت<sup>(١٠)</sup> علم المجردات بأنفسها من غير

(١) في (ء) : باللوح المحفوظ في الشريعة.

(٢) في (ط) : وحاشية شرح التهذيب : بالنفس الكلّي.

(٣) في (ط) : بالنفوس الفلكية، وهـ المجردة « ليست في (ء)، وفي (ت) : بالنفوس المجردة.

(٤) في (ط) و (ز) و (ت) : وثالثها كتاب المحو والإثبات.

(٥) كذا في (ء)، وفي حاشية شرح التهذيب : المنطبعة الفلكية، و« في الشريعة ... الحكمة » لم يرد في سائر النسخ.

(٦) « صور » ليست في (ط).

(٧) في (ل) و (ت) : وهي القوة المنطبعة، و« هي » ساقطة من (ك)، و« وهي ... العلوية » لم يرد في (ء).

(٨) في (ك) و (ل) : النفوس المنطبعة.

١٢ - مطبوعة إستانبول ٦، كانبور ٣، لكهنؤ ١٨، حاشية عبد الملي ٦٩، شرح علاء الدين ٤٩،

شرح الزاهدية ٢٢، التحقيقات المرضية ٥٠-٥١، مصباح الدجى ٢٥٤، ويمكن تعلّقها

بقوله : « وقد زاد عليه في موضع آخر ... » أو بقوله : « أقول حاصله أن التعقل ... ».

(٩) زاد هنا في (ع) : الشيخ.

(١٠) « ثبوت » ساقطة من (ء).

تعرض لكونه حصوليا أو حضوريا، وما قال ثانيا يدل على أن علمنا بأنفسنا<sup>(١)</sup> علم حضوري، منه.

[ قوله: والعلم المتعلق بها علم حصولي ].

١٣ - توضيحه أن الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية<sup>(٢)</sup> موجودة في الذهن، وليست موجودة في الخارج<sup>(٣)</sup>، وهذا ظاهر، فيكون العلم بتلك الذات المجردة علما حصوليا<sup>(٤)</sup>، إذ حيثئذ العلم بها لا يكون إلا بحصولها في الذهن واعتبارها مع تلك<sup>(٥)</sup> الحيثية.

فإن قلت: العاقل هو الهوية المجردة الحاضرة عندها الهوية المجردة<sup>(٦)</sup>، والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة، فيجب التغاير بينهما بالضرورة ولو بوجه ما.

قلت: هب أن التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه بمنزل عن ذلك، والمقصود أن مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير

---

(١) في (ك) و (ز) و (ء): علمها بأنفسها، وكذا في (ع) بدون «بأنفسها»، ونقل هذه النسخة في التحقيقات المرضية ٥١ وقال: فالضمير حيثئذ يكون راجعا إلى المجردات... والتقرير الذي هو جار في كون علمنا بأنفسنا حضوريا جار في كون علم المجردات بأنفسها حضوريا.

١٣ - مطبوعة كانبور ٣، لكهنؤ ٢١، حاشية عبد العلي ٢٠-٢١، شرح علاء الدين ٥٣-٥٤ و ٥٦ و ٥٧، شرح الزاهدية ٢٣-٢٤، التحقيقات المرضية ٥٦.

(٢) في (ت): مع حيثية موجبة للتكثر.

(٣) في (ع) و (ز): دون الخارج.

(٤) في (ع): فالعلم بتلك الذات حصولي، و «المجردة» ليست في (ز) و (ء).

(٥) «تلك» ليست في (ز) و (ع).

(٦) كذا في (ك) و (ل)، وفي سائر النسخ: هوية مجردة.



أن يؤخذ معها <sup>(١)</sup> حيثية تقييدية موجبة للتكثر؛ أي ما يقال له العاقل ههنا هو بعينه ما <sup>(٢)</sup> يقال له المعقول. وإن الأمر فيما نحن فيه ليس كما في المعالج والمعالج؛ حيث يؤخذ في الأول حيثية القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية، فالعاقل والمعقول والعقل بمعنى الحاضر عند الذات المجردة ههنا أمر واحد، وليس بينها <sup>(٣)</sup> تغاير أصلا ولو بالاعتبار.

نعم، يصح أن يقال؛ إن تلك الهوية المجردة من حيث إنها عاقلة أي مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث إنها معقولة أي مع وصف المعقولة، لكن كلامنا ليس <sup>(٤)</sup> في نفيه.

وبتحقيقنا هذا يظهر أن اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا كذلك <sup>(٥)</sup>، واتحادهما فيه ليس كاتحادهما <sup>(٦)</sup> في العلم الحصولي؛ حيث كان العلم



(١) في (ت)؛ معهما.  
(٢) «هو بعينه ما» ليس في (ز) و(ع).  
(٣) في (ع) والتحقيقات المرضية ٥٨؛ ههنا، وفي (ز) و(هـ) و(ت)؛ بينهما، وهو تحريف، وفي زيادة «العقل» ههنا إشارة إلى أن من ذهب إلى التغاير الاعتباري بين العاقل والمعقول في علم المجردات والنفس بأنفسها يقول أيضا بنفس التغاير بين العقل والمعقول، قال الطوسي في شرح الإشارات ٢/ ٣٢١؛ إن علمنا بذاتنا هو ذاتنا بالذات وغير ذاتنا بنوع من الاعتبار، وهذا هو الذي تكلم عليه الشارح في حاشية شرح التهذيب ٩٢-٩٣ وحاشية شرح المواقف ٧٨.

(٤) في (ز) و(ع)؛ ليس كلامنا.  
(٥) «كذلك» ليس في (ل)، وهو خبر «أن»، و«مطلقا» أي سواء كان المعلوم فيه نفس الذات كما هنا أو غيرها كما في العلم بالصفات والمعاني، والمعنى أن اتحادهما في جميع موارد العلم الحضوري كاتحاد العاقل والمعقول والعقل ههنا من دون تغاير أصلا.  
(٦) «فيه ليس كاتحادهما» ماقط من (ك).

فيه الماهية من حيث إنها مكتنفة بالمعارض الذهنية والمعلوم فيه هي مع قطع النظر عن تلك الحيشية، وما سَبَقَ إلى بعض الأذهان<sup>(١)</sup> أن العلم في العلم الحسولي مجموع المعارض والمعرض والمعلوم هو المعرض فقط فليس بشيء، كما سينكشف لك غطاؤه إن شاء الله تعالى.

وبهذا التحقيق يظهر أن ما اشتهر عندهم أن علم النفس بصفات علم حضوري ليس على الإطلاق، بل المراد من الصفات الصفات الثبوتية دون الأعم منها ومن الصفات السلبية والإضافية.

وبه<sup>(٢)</sup> يظهر أيضا أن معنى عينية صفات الواجب تعالى معه<sup>(٣)</sup> أن هناك اتحاداً محضاً، وأن الحيشية في قولهم: «ذاته تعالى من حيث إنه مبدأ الانكشاف علم ومن حيث إنه مبدأ الآثار قدرة» هي الحيشية المتأخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة، لا الحيشية المتقدمة على صدقهما حتى تثبت الكثرة فيه<sup>(٤)</sup> بوجه ما. هذا ما حصل لي في هذا المقام، بعون الملك العلام<sup>(٥)</sup>، منه.

[ قوله: ليس كما ينبغي ].

(١) في التحقيقات المرضية ٥٩: بعض الأوهام. وهو الباغنوي الشيرازي؛ إذ ذهب إلى التغاير الذاتي بين العلم والمعلوم في الحسولي دفعا للإشكال المشهور من أن التصور يتعلق بالتصديق أو بمتعلقه فيلزم الاتحاد النوعي بينهما إذا قيل بأن العلم والمعلوم متحدان ذاتاً، وسيبحث عنه الشارح تفصيلاً ص ١٣٩، وما سيكشفه هو أن العلم حقيقة واحدة محصلة مندرجة تحت إحدى المقولات وليس أمراً مركباً اعتبارياً.

(٢) «به» ليس في (ز)، وفي (هـ): منه.

(٣) «معه» ليس في (هـ)، وفي (ك): له.

(٤) «فيه» ليس في (ت).

(٥) في (ك) و(ل): المنعام.

١٤ - وذلك لما عرفت من <sup>(١)</sup> أن هذه المفهومات من حيث إنها حاصلة في الذهن ليست قضية بل علماً بها، مع أنه إن أراد أن العلم بتلك المفهومات من حيث إنها حاصلة في الذهن تصديق فالأمر ليس كذلك؛ لأن العلم بها <sup>(٢)</sup> من تلك الحيشية علم حضوري، والتصديق علم حصولي، وإن أراد أن العلم بها <sup>(٣)</sup> بدون تلك الحيشية تصديق فعلى تفسيره القضية يلزم عدم الفرق بينها وبين التصديق، اللهم إلا أن يقال: المراد بالحيشية هنا هو الحيشية التعليلية دون التقييدية.

ثم في كلامه شيء آخر؛ وهو أن المراد بالمفهومات في قوله: «فهذه المفهومات من حيث إنها حاصلة في الذهن تسمى قضية» هو الأمر العقلي المركب منها <sup>(٤)</sup>، وفي قوله: «والعلم بها يسمى تصديقاً» نفس تلك المفهومات المتعددة؛ لأن <sup>(٥)</sup> العلم المتعلق بذلك الأمر العقلي المركب علم واحد غير مركب، والعلم المتعلق <sup>(٦)</sup> بتلك المفهومات من حيث إنها متعددة علومٌ متعددة <sup>(٧)</sup> أو علمٌ واحد مركب من هذه العلوم، والتصديق عند الإمام علم مركب من العلوم المتعددة

١٤ - مطبوعة إستانبول ٦ - ٧ على قوله: «قوله والعلم الحضوري ليس بحصول الصورة» وهو خطأ، كانبور ٤، لكهنؤ ٢٦ على قوله: «فتأمل»، حاشية عبد العلي ٢٣، شرح علاء الدين ٦٢ - ٦٣ و ٦٤ و ٦٥، شرح الزاهدية ٢٧، التحقيقات المرضية ٦٨، وإنما يصح تعلقها بقوله: «فتأمل» إذا لم يُرد به الإشارة إلى ضعف ما استنبطه من كلام الجرجاني، كما في التحقيقات المرضية؛ قوله «فتأمل» ليتجلى لك وجه عدم اللائقية.

(١) «وذلك... من» ليس في (ع).

(٢) في (أ) بدل «بها»؛ وهنا، وهو تحريف، و«بها» في الموضع الأول ليس في (ز).

(٣) «منها» ليس في (ع) و (أ)، وإنما يراد ذلك لتصريحه به في صدر كلامه.

(٤) يحاول من هنا إلى آخر التعليقة الاستدلال على أن مرجع الضمير في قوله الأخير تلك المفهومات المتعددة، وبذلك يثبت الاختلال في كلام الجرجاني.

(٥) «المتعلق» ليست في (ز) و (ع) و (ث).

(٦) «علوم متعددة» ساقط من (ط).

لا علم واحد<sup>(١)</sup> بسيط، منه.

[ قوله: والتغاير الاعتباري لا ينفع هنا ].

١٥ - وذلك لأن التغاير المعتبر في العلم الحضورى ومعلومه هو التغاير المتأخر<sup>(٢)</sup> عن صدقهما على ما عرفت، والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق؛ كما لا يخفى على من له أدنى مُسكة، منه.

[ قوله: قال بعض المحققين ... ].

١٦ - وهو مولانا جلال الدين الدواني؛ أوردته في شرح هياكل الأنوار، منه.

[ قوله: الأولى في الشق الأول أن يقال ... ].

١٧ - قد نُقل عنه في وجه الأولوية أن المقدمة الأخيرة<sup>(٣)</sup> في الدليل السابق ممنوعة؛ بل ظاهرة البطلان، على أن في هذا الطريق دقائق لا يخفى دقتها<sup>(٤)</sup>. وأنت تعلم أن المقدمة الأخيرة في الدليل السابق يحتمل أن يكون معناها أن العدم ليس انتفاء ما ليس بشيء على وجه لا يكون مستلزما للوجود، وذلك يبين لا سُترة

---

(١) «واحد» ليست في (ع).

١٥ - مطبوعة كانيور ٤، لكهنؤ ٢٩، حاشية عبد العلي ٢٤، شرح علاء الدين ٢٨، شرح الزاهدية ٢٩، التحقيقات المرضية ٧٢.

(٢) في (ع): تغاير متأخر.

١٦ - مطبوعة كانيور ٤، لكهنؤ ٣٠.

١٧ - مطبوعة إستانبول ٧-٨، كانيور ٤، لكهنؤ ٣٠، حاشية عبد العلي ٢٥، شرح علاء الدين ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧، شرح الزاهدية ٣١، التحقيقات المرضية ٧٧-٧٨.

(٣) هي قول المطارحات: الأمر العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشيء.

(٤) هذه عبارة تعليقة الدواني على شرحه شواكل الحور تنظر بهامشه ١٢٦، وينظر التنبيه على تلك الدقائق في التحقيقات المرضية ٧٨.

فيه، فعدم العدم<sup>(١)</sup> واللاعمى<sup>(٢)</sup> ونحوهما وإن كان انتفاء لما ليس بشيء لكنه مستلزم لشيء، مع أنه قد اشتهر أن السلب حقيقة لا يتعلق إلا بالثبوت، وظاهر<sup>(٣)</sup> أن ذلك ليس بظاهر البطلان.

ثم لا يخفى أن الطريقة التي اخترعها لا تنفي بالمقصود<sup>(٤)</sup>، لأنها تدل على الإيجاب الجزئي أي وجودية بعض الإدراكات<sup>(٥)</sup>، والمقصود الإيجاب الكلي أي وجودية جميعها، اللهم إلا أن يثبت توافق الإدراكات في الوجودية والعدمية<sup>(٦)</sup>، منه.

[ قوله: ثم قال هذا المحقق ... ]

١٨ - حاصل ما ذكره أنه يلزم على هذا التقدير تحقق الإدراكات المنتفية؛ يعني<sup>(٧)</sup> الإدراكات التي انتفت<sup>(٨)</sup> أولاً، وهو محال؛ إذ هو إعادة المعدومات



(١) في (ط)؛ فعدم المعدوم؛

(٢) في (ع)؛ واللاشيء، وفي سائر النسخ؛ واللاعمى، وكلاهما تحريف صوابه ما أثبت.

(٣) في (ك) و(ل) و(ه)؛ فظاهر، وفي (ط)؛ والظاهر.

(٤) في (ط)؛ باطلة بالحقيقة.

(٥) «أي ... الإدراكات» ليس في (ط).

(٦) في (ط)؛ الموجودية والعدمية، وتوافق الإدراكات مما قد اعتمد عليه الشارح نفسه

في إثبات حصول الصورة لجميع الأشياء واستشهد له بالضرورة في حاشيته على شرح

المواقف ٧٠.

١٨ - مطبوعة إستانبول ٨ على قوله: «للإدراك المفروض الأول»، كاتيبور ٥، لكهنؤ ٣٤، حاشية

عبد العلي ٢٦، شرح علاء الدين ٨٦ و٨٧، شرح الزاهدية ٣٤، التحقيقات المرضية ٩٤.

(٧) كذا في (ز) و(ع)، وفي سائر النسخ؛ أعني.

(٨) كذا في (ط)، وزاد هنا في (ك) و(ل) و(ت)؛ بهوياتها، وفي (ز) و(ع) و(ه)؛

الإدراك الذي انتفى أولاً.

بهيئاتها<sup>(١)</sup>.

ويفهم منه أيضاً أنه على هذا التقدير إذا لحق بتلك الإدراكات إدراك آخر<sup>(٢)</sup> يلزم انقلابها بأن يتحقق ما هو منتفٍ وينتفي ما هو متحقق، ثم إذا لحق بتلك الإدراكات إدراك آخر<sup>(٣)</sup> يلزم انقلابها كذلك، ومدار كلامه<sup>(٤)</sup> على لزوم تحقق الإدراك المنتفي<sup>(٥)</sup>، وإيرادنا على ما بيّناه إنما يتوجه عليه، منه.

[ قوله: وذلك لأن الزائل الواحد ... ].

١٩ - لا يتوهم أن هذا البيان مختصٌ بصورة كون العلم نفس الزوال ولا يحتاج إليه في صورة كونه نفس الزائل؛ إذ على هذا التقدير يقال<sup>(٦)</sup>: للزائل الواحد زوالان<sup>(٧)</sup>، والعلم بذلك هو الزائل بزوال، والعلم بهذا ذلك الزائل<sup>(٨)</sup> بزوال آخر، منه.

[ قوله: اعلم أن الأعداد ... ]، [ تحقيق تكثير علومه ]

(١) في (ط): بعيونها.

(٢) في (ك) و (ل) و (ت): إدراكات آخر، وكذا في (ط) و (ء) بدون لفظة «آخر».

(٣) في (ط) و (ت) و (ء): إدراكات آخر.

(٤) في (ء): الكلام.

(٥) في (ك) و (ل): الإدراكات المنتفية.

١٩ - مطبوعة كانبور ٦ على قوله: «سواء كان ذلك الزائل» وهو خطأ، لكهنز ٣٨، حاشية

عبدالعلي ٢٨، شرح علاء الدين ٩٥، شرح الزاهدية ٣٧، التحقيقات المرضية ١٠٥.

(٦) «يقال» ساقطة من (ز)، وذلك تعليل لقوله: لا يتوهم ...

(٧) «الواحد» ليست في (ع)، وفي (ك) و (ل) و (ء): الزائل الواحد له زوالان.

(٨) في (ك) و (ل): هو ذلك الزائل بعينه.

٢٠ - المقصود منه دفع ما يتراءى وروءه من أن الأعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل <sup>(١)</sup> يمكن أن يكون إدراكها غير متناهٍ <sup>(٢)</sup> كذلك، منه.

[ قوله: يكون إدراك النفس لها ... ] .

٢١ - أما على الأول <sup>(٣)</sup> فظاهر، وأما على الثاني <sup>(٣)</sup> فعلى تقدير حدوث النفس أيضا ظاهر <sup>(٣)</sup>، وعلى <sup>(٤)</sup> تقدير قدمها فلما تقرّر في موضعه من وجود العقل الهولاني، فافهم <sup>(٥)</sup>، منه.

[ قوله: والحق هو الأول ] .

٢٢ - فيه تنبيه على عدم مطابقة المثال للممثل له <sup>(٦)</sup>، منه.

---

٢٠ - مطبوعة كانپور ٦، لكهنؤ ٤١، حاشية عبد العلي ٣٢، شرح علاء الدين ١٠٣، شرح الزاهدية ٤٠، التحقيقات المرضية ١١٠، مصباح الدجى ٣٤٦.

(١) «بالفعل» ساقط من (ع) و مصباح الدجى .

(٢) في (ك) و (هـ) : غير متناهية . وحاصل الإيراد كما قرر البهاري أن حصول الأمور غير المتناهية في النفس ليس لازما لكون العلم عبارة عن زوال أمر فحسب، بل يلزم أيضا على القول بحصول الصورة كإدراك الأعداد بناء على أنها موجودة بالفعل، ينظر لواء الهدى ١٢٠-١٢١.

٢١ - مطبوعة كانپور ٦، لكهنؤ ٤٢، حاشية عبد العلي ٣٢-٣٣، شرح علاء الدين ١٠٤، شرح الزاهدية ٤٠، التحقيقات المرضية ١١١.

(٣) في (ز) و (ع) : على التقدير الأول، و: على التقدير الثاني، و: ظاهر أيضا.

(٤) في (ز) و (ع) و (هـ) : وأما على .

(٥) «فافهم» ليس في (ز) و (هـ).

٢٢ - مطبوعة كانپور ٦، لكهنؤ ٤٢، لواء الهدى ١٢١، شرح علاء الدين ١٠٥-١٠٦، شرح الزاهدية ٤١، التحقيقات المرضية ١١٤.

(٦) في لواء الهدى : على الممثل له . وهو الأمور غير المتناهية التي لزم حصولها في النفس على القول بأن العلم زوال أمر.



[ قوله : لأن العدد من الأمور التي يتكرر نوعها ] .

٢٣ - لأن العشرة مثلا تصدق على نفسها ، فيقال : «عشرة عشرية» وكذا «عشرة عشرات»<sup>(١)</sup> ، منه .

٢٤ - وكل ما يتكرر نوعه فهو أمر اعتباري ، وإلا يلزم التسلسل ، منه .

٢٥ - ضابطة ذكرها صاحب التلويحات ، هو أن كل ما يتكرر نوعه<sup>(٢)</sup> - أي

---

٢٣ - مطبوعة كانپور ٦ على قوله : «لأنه مركب» وهو خطأ ، لكنؤ ٤٢ ، لواء الهدى ١٢١ ، هداية الوري ١٤٣ ، حاشية عبد العلي ٣٣ ، شرح علاء الدين ١٠٦ ، شرح الزاهدية ٤١ ، التحقيقات المرضية ١١٥ .

(١) «عشرية» و «عشرات» فردان للعشرة ، وتصدق هي على كل واحد منهما صدقا عرضيا وبالاشتقاق أي هو ذو عشرة ، كما تحمل عليه بالحمل الذاتي والمواطاة ، فقد تكرر النوع .

وذكر في التحقيقات المرضية ١١٥ أن في بعض النسخ : وكذا عشرات عشرة ، وحينئذ يقرأ قوله : «عشرية عشرية» بالرفع على المبتدأ والخبر ، والمثالان لبيان الصدق مواطاة ، ثم اختار هناك وفي كشف المكتوم ٣٣ أن تكون العبارة هكذا : عشرية عشرية وكذا عشرات عشرات ، فتدل بكل مثال على أحد الحملين .

وفي هداية الوري ١٤٢ عن السيد أبي تراب الحيدرآبادي أن صورة المثال الأول : عَشْرَتُ عشرات ، وعن شيخ الإسلام خان الأورنگ آبادي : عَشْرَتُ عشرات ، وكلاهما للحمل العرضي ، فقال : إن التعشير والعشر بهذا المعنى المصدري لم نجدهما في كتب اللغة الحاضرة .

٢٤ - مطبوعة كانپور ٦ ، شرح علاء الدين ١٠٨ ، حاشية عبد العلي ٣٣ ، شرح الزاهدية ٤١ ، وفي الأخيرين إنما عدُّ من التعليقة قوله : «وإلا يلزم التسلسل» .

٢٥ - مطبوعة كانپور ٦ ، هامش لواء الهدى ١٢٢ ، التحقيقات المرضية ١١٥ و ١١٦ ، وهي مذكورة بعبارتها في شرح التجريد للقوشجي ٣٦ .

(٢) أي كل كلي يتكرر مفهومه كما يفسره الشارح ، وهو من تعبير السهروردي ، ينظر التلويحات ٢٢-٢٦ .

يكون أيُّ فرد فرض منه موصوفاً<sup>(١)</sup> بذلك النوع، فيكون مفهومه تارة تمام حقيقته محمولاً عليه بالمواطاة، وتارة وصفاً عارضاً له محمولاً عليه بالاشتقاق<sup>(٢)</sup> - يلزم أن يكون أمراً اعتبارياً؛ لئلا يلزم التسلسل في الأمور الموجودة، كالقدم<sup>(٣)</sup> والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم والتعین<sup>(٤)</sup> والوحدة والإمكان<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك، فإن الإمكان مثلاً<sup>(٦)</sup> لو كان موجوداً لكان ممكناً، ولننقل الكلام إلى إمكانه، فيلزم التسلسل في الأمور الموجودة، منه.

[ قوله: والوحدات محمولة عليه بالاشتقاق ].

٢٦ - سواء اعتبر فيها<sup>(٧)</sup> الجزء الصوري أو لا، كما لا يخفى<sup>(٨)</sup>، منه.

[ قوله: ليس على ظاهره ].

٢٧ - أي بمحمول على ظاهره<sup>(٩)</sup>، يعني أن<sup>(١٠)</sup> كلامه في الوجود النفس

(١) في (ت): أي أي فرد فرض منه يكون موصوفاً.

(٢) وفي حاشية عبد العلي ٣٣ أن الشارح عدّ من المتكرر بالنوع أيضاً الكلّي الذي يحمل على نفسه مواطاةً بالحمل العرضي كما يحمل مرة أخرى بالحمل الأولي، كالكلّي والمفهوم. وسوف يأتي منه في الشرح ص ٢٠٤ أن هذين المفهومين ونحوهما تحمل على أنفسهما عرضياً لكون مبادئها متكررة بالنوع.

(٣) في هامش لواء الهدى: كالعزم.

(٤) في (ل) و(ت): التعيين.

(٥) «والإمكان» ليس في هامش لواء الهدى وشرح التجريد.

(٦) «مثلاً» ساقطة من هامش لواء الهدى.

٢٦ - مطبوعة إستانبول ٩، كانپور ٦، لكهنؤ ٤٥، شرح علاء الدين ١١٠، التحقيقات المرضية ١١٧.

(٧) في (ت): الجزء الصوري فيها، وفي سائر النسخ: فيه الجزء الصوري، وما أثبت من لواء الهدى ١٢٣.

(٨) «كما لا يخفى» ليس في (ت).

٢٧ - مطبوعة إستانبول ٩، كانپور ٧، لكهنؤ ٤٥، التحقيقات المرضية ١١٩.

(٩) «أي... ظاهره» أثبتته من (ط)، ولم يرد في سائر النسخ.

(١٠) «أن» أثبتتها من (ل)، وليست في سائر النسخ.

الأمري لا الخارجي، منه.

[ قوله: أي أعدام تلك الأمور ].

٢٨ - كما يشهد به قوله: «فعدامات الأعداد»، منه.

[ قوله: لا يتركب من الأعداد التي تحته ].

٢٩ - قال أرسطو<sup>(١)</sup>: لا تحسبن أن ستة<sup>(٢)</sup> ثلاثة ثلاثة؛ بل هي ستة مرة واحدة. واستدلوا<sup>(٣)</sup> عليه بأن الستة مثلا إن تقوّمت بـ «ثلاثة ثلاثة» دون «أربعة واثنين» و«خمسة وواحد» لزم الترجيع بلا مرجع، وإن تقومت بالكل لزم استثناء الشيء عما هو ذاتي له؛ لأن كل واحد كافٍ في تقويمها، فيستغنى به عما عداه. ولا يخفى<sup>(٤)</sup> أن هذا البيان لا يجري في الثلاثة، فلا بد فيه<sup>(٥)</sup> من ضمّ مقدمة وجدائية؛ وهو التوافق بين الأعداد في هذا الحكم.

٢٨ - مطبوعة كانپور ٧ على قوله: «من جهة الأعدام المتأخرة»، لكهنؤ ٤٥، شرح علاء الدين ١١٢، التحقيقات المرضية ١٢٠.

٢٩ - مطبوعة إستمبول ٨-٩ على قوله السابق: «ولأنه مركب من الآحاد»، كانپور ٧، لكهنؤ ٤٦، حاشية عبد العلي ٣٥ و٣٦، شرح علاء الدين ١١٤-١١٥ و١١٦ و١١٨ و١١٩، شرح الزاهدية ٤٤، التحقيقات المرضية ١٢٣.

(١) أرسطوطاليس بن نيقوماخوس، الملقب بالمعلم الأول (٣٢٢ ق. م)، أعظم فيلسوف يوناني، راضع علم المنطق ومدوّته، له آثار منطقية جمعت باسم «الأورغانون» وكتب فلسفية منها كتاب الطبيعة وكتاب ما بعد الطبيعة.

تنظر عبارته المعروفة في إلهيات الشفاء ١٢٢.

(٢) زاد هنا في (ك) و(ل): مثلا، وفي الشفاء: ثلاثة وثلاثة.

(٣) في (ع): استدل.

(٤) من هنا إلى آخر التعليقة لم يرد في (ط).

(٥) أي في هذا البيان، و«فيه» ليس في (ز) و(ع).

ويمكن أيضا أن يستدل بأن الاثنين والثلاثة لهما حقيقة محصلة ولوازم مختصة، فالاثنان مركب من الوجدتين، والثلاثة إن كانت مركبة من العدد تكون مركبة من العدد الذي هو الاثنان ومن الوحدة<sup>(١)</sup>، وحيث لا يكون لها حقيقة محصلة وتكون مثل المركب من المقولتين، فيلزم أن تكون هي أيضا مركبة<sup>(٢)</sup> من الوحدات، ثم الوجدان السليم يحكم بعدم التفرقة بين عدد وعدد في هذا الحكم، فثبت أن كل عدد مركب من الوحدات دون الأعداد التي تحته<sup>(٣)</sup>، منه.

[ قوله: لا الوحدات المحضة ].

٣٠- والتفصيل أن ههنا أمورا، الأول الوحدات من حيث إنها مشتملة على الهيئة الصورية<sup>(٤)</sup>، بأن يكون تلك الهيئة<sup>(٥)</sup> جزءا منها<sup>(٦)</sup>، والثاني الوحدات من حيث إنها معروضة لتلك الهيئة؛ من غير أن يكون تلك الهيئة داخلة فيها<sup>(٧)</sup>، والثالث الوحدات المحضة؛ بأن لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها أو<sup>(٨)</sup> عارضة لها،

(١) في (ع) و(ا): هو الاثنان والوحدة.

(٢) في جميع النسخ: أن يكون هو أيضا مركبا، وما أثبت موافق لسياق ما قبله.

(٣) «التي تحته» ليس في (ع).

٣٠- مطبوعة إستانبول ٩ وأيضاً على قوله: «وأما مع القول بنفي الجزء الصوري...» كانهور

٧، لكهنؤ ٤٩، حاشية عبد العلي ٣٧، شرح علاء الدين ١٢٤، شرح الزاهدية ٤٧-٤٨،

التحقيقات المرضية ١٣٠-١٣١.

(٤) في (ع): هيئة صورية، وفي (ك): الجزء الصوري.

(٥) زاد في (ط): الصورية.

(٦) في (ل) و(ت) لها، وفي (ا): ههنا، والضمير يرجع إلى الحقيقة العددية دون

الوحدات، وكذا في المواضع الآتية سوى قوله: «عارضة لها»، ينظر التحقيقات المرضية

١٣١، وكشف المكنون ٣٧.

(٧) «فيها» ليس في (ك)، وفي (ع): جزءا منها، وفي (ا): جزءا ههنا.

(٨) في (ت) بدل «أو»: ولا.

والرابع كل وحدة وحدة<sup>(١)</sup>.

والعدد على تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الأول،  
وعلى تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني<sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله : كيف ؟ وحيثذ ] .

٣١ - أي حين الاستلزام ، منه .

[ قوله : وهكذا ] .

٣٢ - والقول بجزئية مجموع دون مجموع أو مجموعات دون مجموعات  
ترجيح بلا مرجح ، منه .

[ قوله : كما يلوح بالتأمل الصادق ] .

٣٣ - لا يخفى على المتأمل أن الحكم الواحد لا يتعلق بالأشياء الكثيرة من  
حيث إنها كثيرة ، ألا ترى أن دخول الرجال الكثيرة في الدار مثلاً<sup>(٣)</sup> ليس دخولا

---

(١) في (ع) : كل واحد واحد .

(٢) في (ط) : بالمعنى الثاني ، وفي (ع) : والعدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء  
الصوري وحدات بالوجه الثاني ، وعلى تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه  
الأول ، فتأمل .

٣١ - مطبوعة كانپور ٧ ، لكهنؤ ٤٩ ، التحقيقات المرضية ٣١ .

٣٢ - مطبوعة كانپور ٧ ، لكهنؤ ٥٠ ، لواء الهدى ١٢٦ ، شرح علاء الدين ١٢٨ ، شرح الزاهدية  
٤٨ ، التحقيقات المرضية ١٣٢ .

٣٣ - مطبوعة إستانبول ٩ على قوله : « أقول وبالله التوفيق » وهو خطأ ، كانپور ٧ ، لكهنؤ ٥٠ ،  
حاشية عبد العلي ٣٩ ، شرح علاء الدين ١٣٠ ، شرح الزاهدية ٤٩ ، التحقيقات المرضية  
١٣٣ .

(٣) في (ع) : فإن دخول الرجال في الدار .

واحدًا؛ بل لكل واحد من الرجال<sup>(١)</sup> دخول<sup>(٢)</sup> هو قائم به، منه.

[ قوله : لا يتم ... ].

٣٤- وذلك لأن المجموع الثاني ليس موقوفا عليه للمجموع الأول وجزءا له<sup>(٣)</sup> إلا بواسطة جزئية العدد العارض للمجموع الثاني للعدد<sup>(٤)</sup> العارض للمجموع الأول؛ لما تقرّر في موضعه أن الجزئية والكلية من الأعراض الأولية<sup>(٥)</sup> للكم، ولم يثبت كون العدد جزءا للعدد؛ لأن حقيقة العدد<sup>(٦)</sup> وحدات اعتبر معها<sup>(٧)</sup> الهيئة الصورية إما بعروضها لها أو بدخولها فيها على اختلاف القولين، وليس حقيقته محض الوحدات، منه.

[ قوله : تحقق مجموعها بالضرورة ].



(١) «من الرجال» ليس في (ك).

(٢) زاد هنا في (ع)؛ واحد، وفي (ت)؛ على حدة.

٣٤- مطبوعة إستانبول ١٠ على قوله: «ودخولها في العدد لا يستلزم ...» وهو خطأ، كانپور ٨، لكهنؤ ٥٠، حاشية عبد العلي ٤٠، شرح علاء الدين ١٣٢، شرح الزاهدية ٥٠، التحقيقات المرضية ١٣٤.

(٣) في (ط)؛ جزءا فيه، وفي (ع)؛ المجموع الأول وجزءا منه.

(٤) في (ط) و(ه)؛ في العدد.

(٥) في (ك) و(ل)؛ الأولية، وهو تحريف. وفي تعليقه هذه دفع لما زعمه الدواني توجيهها لترتب المجموعات من أن العدد وإن لم يكن متركبا من الأعداد تحته غير أن عدم تركبه لا ينافي تركيب معروضه من معروض تلك الأعداد، فجاز أن يكون كل مجموع مركبا من المجموعات تحته من دون أن يكون العدد العارض له كذلك، ينظر شرحه على العقائد العضدية ١٥.

(٦) «العدد» ساقطة من (ك) و(ل)، وفي (ط)؛ لأن حقيقته واحدة.

(٧) في (ع)؛ فيها، وهو تحريف.

٣٥ - وبهذا يتم استلزام العدد الأكثر للعدد الأقل، كما قال المصنف رحمه

الله تعالى، منه.

[ قوله: بل عدم علة ما ] .

٣٦ - وإلا يلزم عند انعدام<sup>(١)</sup> العلل معا تواردُ العلل المستقلة على معلول

واحد<sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله: بعض الأفاضل ] .

٣٧ - وهو مير باقر المشهور بباقر الداماد، منه.

[ قوله: فشيء بعينه لا يترتب ... ] .

٣٨ - وما قال أن شيئاً بعينه لا يترتب وجوداً وعدماً إلا على شيء بعينه ففي

الوجود مسلّم، وأما في العدم فلا، إذ التحقيق<sup>(٣)</sup> أن العدم لا يحتاج إلى التأثير، بل

---

٣٥ - مطبوعة إستانبول ١٠ على قوله: «إذا سقط عنه واحد آخر» وهو خطأ، كانپور ٨، لكهنؤ ٥٣ على قوله: «لكن صحيحاً».

٣٦ - مطبوعة إستانبول ١٠، كانپور ٨، لكهنؤ ٥٣، شرح علاء الدين ١٣٥، التحقيقات المرضية ١٣٦.

(١) في (ء): يلزم منه، وفي (ط): أعدام.

(٢) قوله: «وإلا» أي وإن لم تكن علة عدم المعلول عدم علة ما بأن كانت عدم كل واحد من العلل المعنية، و«العلل المستقلة» هي أعدام العلل المعنية، و«معلول واحد» عدم المعلول.

٣٧ - مطبوعة كانپور ٨، لكهنؤ ٥٣.

٣٨ - مطبوعة إستانبول ١٠، كانپور ٨، لكهنؤ ٥٣، حاشية عبد العلي ٤٢، شرح علاء الدين ١٣٧، شرح الزاهدية ٥١، التحقيقات المرضية ١٣٨.

(٣) صرح به الباغنوي في حواشي الحواشي القديمة وغيره، كذا في مصباح الدجى ٣٦٠.



يكفي فيه سلبُ التأثير في الوجود<sup>(١)</sup>، منه.

[ قوله: غير موجودة في الخارج ].

٣٩- أي بوجود مغاير عن وجود الكل<sup>(٢)</sup>. وتفصيله أن الأجزاء التحليلية إما معدومة صرفة وإما موجودة<sup>(٣)</sup> متعددة وإما موجودة واحدة<sup>(٤)</sup>، والأول باطل؛ لأن تلك الأجزاء ربما تقع موضوعات للقضايا الخارجية<sup>(٥)</sup>، كما إذا تسخن بعض المتصل وتبرد بعضه<sup>(٦)</sup> في الخارج فيقال: هذا البعض حارٌ وذلك البعض بارد، وثبت شيء لشيء في ظرف مستلزم لثبوت<sup>(٧)</sup> المثبت له في ذلك الظرف. وكذا الثاني؛ لأن الجسم يقبل انقسامات غير متناهية<sup>(٨)</sup>، فلو كانت تلك

---

(١) في (ط) و(ت) و(ز) و(ع): وجوده، وزاد في الأخيرتين: هذا. وما ذكره من التحقيق هو بحسب الواقع ونفس الأمر، والخلاف إنما يكون في مرآة العقل وملاحظته، فلا وجه لذكره دفعا لنظرية الداماد خاصة، وإذ كان في الظاهر منافيا لقوله بأن المؤثر في عدم المعلول عدم علته ما ذهبوا في توجيهه ودفع المناقاة مذاهب، تنظر في لواء الهدى ١٢٩ ومصباح الدجى ٣٦٤ والتحقيقات المرضية ١٢٨ وكشف المكنون ٤٢.

٣٩- مطبوعة كانبور ٩، لكهنؤ ٥٦، حاشية عبد العلي ٤٤، شرح علاء الدين ١٥٢، شرح الزاهدية ٥٤-٥٥، التحقيقات المرضية ١٤٤.

(٢) أي... الكل «لم يرد في (ع)، ونقل صدر التعليقة في (ز) هكذا: قوله: أجزاء وهمية غير موجودة في الخارج، أي غير موجودة بوجود مغاير لوجود الكل.

(٣) في (ك): موجودات، وينظر هذا التفصيل في الثبوتات للداماد ١٩٦-١٩٧.

(٤) في لواء الهدى ١٣١: أو موجودة بوجود واحد.

(٥) في (ز) و(ع): لأن تلك الأجزاء تقع موضوعات لقضايا خارجية.

(٦) في (ل): بعض آخر. و«تسخن» و«تبرد» بالتاء في جميع النسخ، وهما من باب التفاعل تستعملان كثيرا في كتب الفن، وإن لم تردا في اللغة.

(٧) في (هـ) و(ز) و(ت): وثبت الشيء للشيء، وفي الأخيرتين و(ع): يستلزم ثبوت.

(٨) في (ك) و(ل): الانقسامات الغير المتناهية بالفعل.

الأجزاء فيه متعددة<sup>(١)</sup> يلزم تركيبه من أجزاء غير متناهية بالفعل<sup>(٢)</sup>.  
 فثبت أنها موجودة واحدة بوجود الكل<sup>(٣)</sup>، فليس في الخارج إلا امتداداً  
 واحد من غير أن يكون فيه تكثر وتعدد، ثم العقل بمعونة الوهم ينتزع عنه أجزاء  
 ويفرض شيئاً<sup>(٤)</sup> دون شيء.  
 فبطل ما توهم أنها حقائق<sup>(٥)</sup> متعددة موجودة بوجود واحد. كيف؟  
 والوجود هو نفس الموجودية المنتزعة، وليس له فرد سوى الحصة المتخصصة<sup>(٦)</sup>  
 بالوصف أو الإضافة. قال يهنايار في التحصيل: الماء والخمر لا يصح أن يكون  
 بينهما وحدة بالاتصال حقيقة، فإن الموضوع للمتصل<sup>(٧)</sup> بالحقيقة جسم<sup>(٨)</sup> بسيط  
 متفق بالطبع.

وكذا ما قيل أن ذات الجزء التحليلي متقدم على الكل في الوجود  
 الخارجي؛ بمعنى أن العقل إذا قاس الكل والجزء إلى الوجود<sup>(٩)</sup> يحكم بتقدم ذات

(١) في (ت)؛ متعددة فيه.

(٢) «بالفعل» وقع في (ت) بعد قوله: تركيبه.

(٣) «واحدة» ليست في (ك)، وفي (ت)؛ موجودة بوجود واحد.

(٤) في (ت)؛ ينتزع عنه الأجزاء ويفرض فيه شيئاً. وفي (ز) و(ع)؛ ينتزع عنه أجزاء  
 بفرض شيء.

(٥) في (ز) و(ع) و(هـ)؛ حقيقة. والمتوهم هو الخوانساري في حاشيته على الحاشية  
 القديمة كما في حاشية عبد العلي ٤٥ والتحقيقات المرضية ١٤٥، وهو حسين بن جمال  
 الدين محمد (١٠٩٨-١١٠٩هـ)، حكيم فقيه أصولي، أخذ من المير فنندرسكي وغيره، له أيضاً  
 حاشية على إلهيات الشفاء وعلى الطبيعي والإلهي من شرح الإشارات وغير ذلك.

(٦) في (ك) و(ل)؛ المعينة.

(٧) في التحصيل ٣٦٥: الموضوع المتصل.

(٨) زاد هنا في (ك) و(ل)؛ متصل.

(٩) «إلى الوجود» ليس في (ت)، فوجه عبد الحلیم معنى القياس قائلاً ١٤٦؛ إذا قاس أي  
 لاحظ معنى الكل والجزء.

الجزء عليه، ووصفُ الجزئية متأخر عنه<sup>(١)</sup>. لِمَا حَقَّقْتُ أَنَّ الكُلَّ والجزءَ في الخارج أمر واحد، مع أن تأخر وصف الجزئية متحقق في كل جزء، فأحسن إعمال الروية وكُن على سلامة القريحة، منه.

[ قوله: فتأمل ] .

٤٠ - توجيهه<sup>(٢)</sup> أن العلم على تقدير كونه بزوال أمر<sup>(٣)</sup> ليس نفس الإزالة والزوال؛ بل هو نفس الزائل، كما أنه إذا كان بحصول صورة ليس نفس التحصيل أو الحصول؛ بل هو نفس الحاصل، فكما أن الحاصل من حيث إنه حاصل متصف بالمطابقة<sup>(٤)</sup> مع قطع النظر عن كونه حاصلًا فكذا الزائل من حيث إنه زائل متصف بالمطابقة<sup>(٥)</sup> مع قطع النظر عن كونه زائلًا، منه.

[ قوله: ما يتوقف على النظر لا ما يحصل بالنظر ] .

٤١ - التوقف على النظر غير<sup>(٥)</sup> الحصول به<sup>(٦)</sup>، سواء كان التوقف بمعنى الترتب أو بمعنى «لولا لا تمتنع»؛ لأن ما يحصل بشيء لا يلزم أن يكون مترتبًا

(١) قائل ذلك أيضا الخوانساري كما في التحقيقات المرضية ١٤٦.

٤٠ - مطبوعة إستانبول ١١، كانون ٩، لكهنؤ ٥٨، حاشية عبد العلي ٤٥، شرح علاء الدين ١٦٠، شرح الزاهدية ٥٨، التحقيقات المرضية ١٤٧.

(٢) «توجيهه» لم يرد في (ع)، وفي (ك) و(هـ)؛ وجه التأمل.

(٣) كذا أثبت من (ط)، وفي (ك) و(ل)؛ زوالاً لأمر، وكذا في (ت) بدون «لأمر»، وفي (هـ)؛ زوال أمر، وفي (ع) و(ز)؛ إزالة.

(٤) زاد في (ط) و(ز)؛ معه، وفي (ع) في الموضع الأول؛ معه واللامطابقة.

٤١ - مطبوعة إستانبول ١١ - ١٢، كانون ٩، لكهنؤ ٥٨، حاشية عبد العلي ٤٦، شرح علاء الدين ١٦١، شرح الزاهدية ٥٨، التحقيقات المرضية ١٤٨.

(٥) في (ط) بدل «غير»؛ عبارة عن، وهو ظاهر الفساد.

(٦) في (ت)؛ بالنظر.

عليه أو ممتنعاً بدونه<sup>(١)</sup>، فافهم<sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله: وذلك لأن الحاصل الواحد ... ].

٤٢ - هذا البيان على تقدير أن يكون العلم عين الحاصل أيضاً ضروري؛ إذ يمكن<sup>(٣)</sup> أن يتوهم على هذا التقدير أن العلم بهذا هو الحاصل بحصول، والعلم بذلك هو هذا الحاصل<sup>(٤)</sup> بحصول آخر، منه.

[ قوله: فتدبر ].

٤٣ - إشارة<sup>(٥)</sup> إلى أنه يمكن أن يقال: العلم على تقدير أن يكون بزوال أمر<sup>(٦)</sup> أيضاً يتصف بهما كما مرّ بيانه في حاشية الحاشية<sup>(٧)</sup>، فلما كان المتصف

---

(١) «أو» ساقطة من (ل)، وفي (ز)، أن يترتب عليه أو يمتنع بدونه.

(٢) «فافهم» ليس في (ط) و(ز) و(ع)، ويحسن هنا التنبيه على أمرين، أحدهما أن التوقف بمعنى الترتب هو أن يكون للموقوف عليه مدخل في وجود الموقوف، وإنما يتصور الفرق بينه وبين الحصول بالنظر إذا كانت الباء للملازمة والمصاحبة، وأما على السببية فالحصول بالنظر هو نفس التوقف عليه بهذا المعنى. والثاني أن المناهضة لا تندفع إلا بأخذ التوقف بمعناه الحقيقي. ويبدو أن الشارح لم يفرق في حاشيته على شرح التهذيب ١٢٤ بين الترتب والتوقف الحقيقي، إذ قال: المعلوم لا يترتب إلا على شيء يمتنع حصوله بدونه.

٤٢ - مطبوعة إستانبول ١٢ على قوله: «يلزم تحصيل الحاصل» وهو خطأ، كانهور ٩، لكهنؤ

٦١، شرح علاء الدين ١٦٢، شرح الزاهدية ٥٩، التحقيقات المرضية ١٤٩.

(٣) في (ط): يمكن فيه إليه، وفي (ل): لا يمكن، وهذا خطأ.

(٤) في (ت) و(ه): هو الحاصل.

٤٣ - مطبوعة كانهور ٩، لكهنؤ ٦١، حاشية عبد العلي ٤٧، شرح علاء الدين ١٦٧، شرح

الزاهدية ٦٠، التحقيقات المرضية ١٥٠.

(٥) زاد قبلها في (ه): فيه، وفي (ز): هذا.

(٦) في (ت): زوال أمر.

(٧) يعني التعليقة ٤٠، وزاد هنا في (ع): سابقاً.

بهما منحصرًا في الأمر الحاصل والأمر الزائل<sup>(١)</sup> ذكر المصنف تلك المقدمات في نفي كونه أمرا زائلا، منه.

[ قوله: وبهذا ثبت ... ].

٤٤ - بيانه<sup>(٢)</sup> أن العلم صفة ذات إضافة، فلا بد من أن يتحقق المعلوم عند تحققه، ونحن نعلم بالضرورة أن علمنا بالأشياء الغائبة عنا لا يزول بزوال<sup>(٣)</sup> تلك الأشياء في الخارج، فالمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن، لا ما هو موجود في الخارج.

لكن ينبغي أن يعلم أنها معلومة بالذات من حيث هي هي، لا من حيث إنها مكتشفة بالموارض الذهنية؛ وإلا لا يحتاج إلى إثبات الوجود الذهني بل لا يتصور إنكاره.

وبهذا يظهر أن ما سبق إلى بعض الأذهان من أن العلم الحضورى علم بالذات؛ لكون معلومه - أي الصورة الذهنية - معلوما بالذات، والعلم الحضورى علم بالعرض؛ لكون معلومه - أي الشيء الخارجى - معلوما بالعرض، ليس بشيء، ونشأ من إهمال<sup>(٤)</sup> هذه الدقيقة واشتباه أحد العلمين المتغايرين بالآخر<sup>(٥)</sup>؛ لأن ههنا علمين؛

(١) في (ك) و (ل)؛ والزائل، وفي (ع)؛ في الحاصل والزائل.

٤٤ - مطبوعة كانبور ١٠، لكهنؤ ٦٢، حاشية عبد العلي ٤٨-٤٩، شرح علاء الدين ١٦٩ و ١٧٠-١٧١، شرح الزاهدية ٦٠-٦١، التحقيقات المرضية ١٥١-١٥٢.

(٢) ينظر أيضا نفس الشرح ص ١٩٧ والتعليقة ١٣٣ وحاشية شرح التهذيب ٩٠-٩١.

(٣) في (ز)؛ حين زوال.

(٤) في (ع)؛ ومنشأ إهمال، وأثبت وأد العطف منها ومن (ل)، وليست هي في سائر النسخ.

(٥) في (ك) و (ع)؛ المتغايرين بالعلم الآخر، وهكذا ترجم العبارة علاء الدين في شرحه ١٧١.

الأول علم متعلق بالماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن العوارض  
الذهنية والخارجية؛ وهي معلومة<sup>(١)</sup> بالذات، وبالماهية<sup>(٢)</sup> من حيث إنها معروضة  
للعوارض الخارجية معلومة<sup>(٣)</sup> بالعرض، وهذا العلم علم حصولي؛ لأنه ليس إلا  
بحصول صورة الشيء في العقل.

والثاني علم متعلق بالعلم الأول الذي هو العلم<sup>(٤)</sup> القائم بنا ومبدأ  
الانكشاف فينا، وذلك العلم علم حضوري؛ لأنه<sup>(٥)</sup> صفة النفس، وعلم النفس  
بذاتها وصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه، فافهم، منه.

[ قوله: فإن للمناقشة فيه مجالا ].

٤٥ - لقائل أن يقول: المدارك العالية مع ما فيها من الصور العلمية عليلٌ  
لتحقق الأشياء الخارجية والذهنية، وعلى تقدير انتفائها يلزم انتفاء المعلول<sup>(٦)</sup>  
ذهنا وخارجا، فما يدريك لعل هذا بداهة الوهم، كما زعم قوم أنا نعلم<sup>(٧)</sup> أن  
طوفان نوح عليه السلام مثلا مقدمٌ على بعثة موسى عليه السلام ولو لم يكن فلك

(١) «وهي معلومة» ليس في (ك) و(ز) و(ع)، وفي (ت): معلوم.

(٢) في (ل) و(أ) و(ت): والماهية.

(٣) «الخارجية» ساقطة من (أ)، و«معلومة» أثبتتها منها ومن (ل)، وليست هي في سائر  
النسخ.

(٤) «الذي هو العلم» ليس في (ع)، و«العلم» ليست في (ل) و(ت).

(٥) أي العلم الأول القائم بنا، وفي (ك): وذلك لأن علم النفس بذاتها... وكذا في (ز)  
و(ع) بدون «وذلك».

٤٥ - مطبوعة كانبور ٩ على قوله: «وأنت خبير...»، ولكهنو ٦٤، حاشية عبد العلي ٤٨، شرح  
علاء الدين ١٧١، شرح الزاهدية ٦١، التحقيقات المرضية ١٥٣.

(٦) في (ك) و(ل) و(ع): المعلوم.

(٧) «أنا نعلم» ليس في (ع) و(أ).

ولا حركة، ثم إنه منسوب إلى بداهة الوهم<sup>(١)</sup> لَمَّا دل البرهان على خلافه، منه.

[ قوله: ويصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي ].

٤٦ - لأن كل واحد من الصورة الحاصلة ونقيضها من المفهومات العقلية دون الموجودات الخارجية، منه.

[ قوله: بالتفسيرين الأخيرين ].

٤٧ - أي<sup>(٢)</sup> الصورة الحاصلة من الشيء مع اعتبار عدم الحكم، والصورة الحاصلة من الشيء مع عدم اعتبار الحكم، منه.

[ قوله: على جميع التقادير ].

٤٨ - عدمُ الصديق على تقدير أن يكون نفس مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم أو بعدم اعتباره ونقيضهما مع الحكم واعتباره، منه.

٤٩ - وهو على تقدير أخذ التصور ونقيضه مقيداً بالقيد<sup>(٣)</sup>، منه.

---

(١) في (ع)؛ ثم إن هذا بداهة الوهم. وهذه التعليقة مأخوذة من الدواني في حاشيته القديمة ص ١٦.

٤٦ - مطبوعة إستانبول ١٣، كانيور ١٠، لكهنؤ ٦٤، شرح علاء الدين ١٧٦، شرح الزاهدية ٦٢ من دون إشارة إلى أنها تعليقة النشارح، التحقيقات المرضية ١٥٥.

٤٧ - مطبوعة كانيور ١٠، لكهنؤ ٦٤، التحقيقات المرضية ١٥٥.

(٢) «أي» ليست في (ك) و(ل).

٤٨ - مطبوعة إستانبول ١٣، كانيور ١٠، لكهنؤ ٦٤، حاشية عبد العلي ٥٠، شرح علاء الدين ١٧٦، شرح الزاهدية ٦٣، التحقيقات المرضية ١٥٥، كشف المكتوم ٥٠.

٤٩ - التحقيقات المرضية ١٥٥، كشف المكتوم ٥٠.

(٣) «هو» أي الصديق، والقيدان هما اعتبار عدم الحكم وعدم اعتباره، وفي كشف المكتوم ٥٠:



[ قوله : لعدم ملاءمتها للسادجية ومقابلة الحكم ] .

٥٠ - فيه لَفٌّ ونشر مرتب : لتعلّق الأول بالأول والثاني بالثاني ، منه .

[ قوله : ويظهر منه بحسب الصدق أيضا ] .

٥١ - فيه أنه لم يُفهم من تبين النسبة بحسب المفهوم <sup>(١)</sup> النسبة بحسب

الصدق <sup>(٢)</sup> ، فكيف يصح قوله : « أيضا » <sup>(٣)</sup> ؟ اللهم إلا أن يقال : لما بيّن النسبة

بحسب المفهوم عُلِمَ بالالتفات إلى الخارج نسبةً بينهما بحسب الصدق <sup>(٤)</sup> ،

منه .

→

هذه هي العبارة الصحيحة للمنهاية كما في النسخ الصحيحة وقد تعرض لها المحشون .

قال عبد العلي بعد نقل التعليقة السابقة : قوله « على جميع التقادير » يشير إلى أن الصدق

يصح على بعض التقادير ، ولم يبيّن - أي الزاهد - هذا البعض ، والذي يشير إليه الحاشية أنه

تقدير عدم أخذه مقيدا بالقيدين ، فاعترض عليه قائلا : وإنما يكون هذا المقيد عنوانا

لمفهومه وحينئذ لا يبقى هذا المعنى مغايرا للمعنى الأول ، ومع هذا لا يظهر الصدق ،

واستنبط من ذلك في كشف المكتوم أنه وجد عبارة هذه التعليقة غلطا هكذا : وهو على

تقدير عدم أخذه مقيدا بالقيدين .

٥٠ - مطبوعة كانبور ١٠ ، لكهنؤ ٦٦ ، حاشية عبد العلي ٥٠ من دون إشارة إلى أنها تعليقة

الشارح ، التحقيقات المرضية ١٥٦ .

٥١ - مطبوعة كانبور ١٠ ، لكهنؤ ٦٦ ، حاشية عبد العلي ٥٢ ، شرح علاء الدين ١٨٠ ، شرح

الزاهدية ٦٣ - ٦٤ ، التحقيقات المرضية ١٥٦ .

(١) في ( ت ) : لا يفهم من تبين النسبة مفهوما .

(٢) في ( هـ ) : أن النسبة بحسب الصدق نسبة العموم فلا يظهر من تبين النسبة بحسب المفهوم

النسبة بحسب الصدق .

(٣) في ( ل ) : قوله ويظهر بحسب الصدق أيضا .

(٤) في ( ك ) و ( ل ) : النسبة بحسب الصدق .

[ قوله : لا يخفى ما فيه فافهم ] .

٥٢ - لا يخفى أن النسبة أيضا ليست <sup>(١)</sup> من الانفعال ، اللهم إلا أن يقال : المراد بالنسبة هي من حيث إنها موجودة في الذهن ، ولا شك أنها حيثئذ تصير علما وانفعالا ، وبهذه العناية لا يتجه <sup>(٢)</sup> ما أورد <sup>(٣)</sup> في الحاشية الأولى أن إيراد هذا التفسير ، إلى آخره <sup>(٤)</sup> ، منه .

[ قوله : اللهم إلا ... ] .

٥٣ - إشارة <sup>(٥)</sup> إلى أن هذا الجواب غير تام ، وذلك لأن التحقيق عندهم أن الإضافة وغيرها من المقولات النسبية ليست موجودة في الخارج . والصواب في الجواب أن يقال : مرادهم حصر الأعراض الموجودة في نفس الأمر <sup>(٦)</sup> ، والموجود فيها ههنا أمران : الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في

٥٢ - مطبوعة إستانبول ١٣ - على قوله الآتي : « حاصل بالانفعال » وهو خطأ ، كانپور ١٠ ، لكهنؤ ٦٨ ، حاشية عبد العلي ٥٢ ، شرح علاء الدين ١٨١ ، شرح الزاهدية ٦٤ ، التحقيقات المرضية ١٥٨ .

(١) « ليست » ساقطة من ( ط ) .

(٢) في ( ط ) و ( ز ) و ( ت ) : لا يتوجه .

(٣) في ( ل ) و ( ء ) : ما أورده ، وفي ( ك ) : منع أورده .

(٤) في ( ل ) و ( ت ) بدل « إلى آخره » : غير مناسب . ويعني بالحاشية الأولى ما علقه أولا على التفسير الثاني للحكم في نفس الشرح ص ١١٦ ، وسوف يكرر البحث عنه في نهايته ص ٢٠٧ .

٥٣ - مطبوعة إستانبول ١٣ - ١٤ ، كانپور ١١ ، لكهنؤ ٧٠ ، حاشية عبد العلي ٥٢ ، شرح علاء الدين ١٨٦ - ١٨٧ ، شرح الزاهدية ٦٦ - ٦٧ ، التحقيقات المرضية ١٦٠ ، جامع العلوم ٣٥٧ / ٢ .

(٥) زاد قبلها في ( ز ) : قوله اللهم .

(٦) هذا من مذهب الشارح كما قال في حاشية شرح المواقف ١٣ .

الذهن من حيث هي، وكل منهما مندرجة في مقولة<sup>(١)</sup>؛ الأولى في مقولة الكيف<sup>(٢)</sup> والثانية في مقولة<sup>(٣)</sup> أخرى من مقولة الجوهر وغيرها كما سينكشف لك غطاؤه. وأما<sup>(٤)</sup> الحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث إنها مكتنفة بالعوارض الذهنية بأن يكون التقييد داخلا والتقييد خارجا أو بأن يكون كل منهما داخلا أي المركب<sup>(٥)</sup> من العارض والمعرض فلا شك أنها من الاعتبارات الذهنية، وليس لها وجود في نفس الأمر<sup>(٦)</sup>، كما لا يخفى على من له أدنى مسكة. ولما كان الاطلاع عليه موقوفا على كلام سيأتي<sup>(٧)</sup> بعد ذلك لم نورد، وأوردنا الجواب الغير المرضي وأشرنا إلى عدم الارتضاء، منه.

[ قوله: وحاصله كما يظهر بالتأمل الصادق ... ].

- (١) كذا من (ل) و(ز) و(ت)، وفي سائر النسخ: المقولة.  
(٢) في (ط): أي في مقولة الكيف، وفي (ت): من مقولة الكيف، وفي (هـ) و(ع): من الكيف، وما أثبت من (ل) و(ز).  
(٣) «الأولى ... مقولة» ساقط من (ك)، وفي (هـ): من مقولة، وفي (ط): في المقولة الأخرى أي في مقولة الجوهر.  
(٤) من هنا إلى آخر التعليقة لم يرد في (ط)، وهو يحوي ما تقرّر به جوابه من أن عرضية الحقيقة الحاصلة في الذهن أمر اعتباري ذهني لا يوجب دخولها تحت إحدى المقولات النفس الأمرية.  
(٥) في (هـ): المجموع المركب.  
(٦) ما يؤكد هنا وإن كان صوابا في نفسه ولكن من الممكن أن يكون التقييد بالاكتناف داخلا في اللحاظ والمنوان كما هو شأن العلم الحسولي، إذن فليس اعتباريا محضاً غير موجود في نفس الأمر، ولذا كان العلم المتعلق به حضوريا كما تقدّم غير مرة، وبهذا يعود الإشكال وإن كانت المقولات أقساما للموجود في نفس الأمر.  
(٧) كذا من (ك) و(ل)، وفي سائر النسخ: يأتي، ويريد بالكلام الآتي تحقيقه للحقيقة العلمية التي هي الحالة الإدراكية.

٥٤ - لا شك أن القائم بالذهن لَمَّا كان علما يجب أن يكون صورةً مطابقة للمعلوم، فإما أن تكون مغايرة له أو متحدة معه، والثاني باطل، وإلا يعود الإشكال، ويرجع إلى السفسطة؛ لثبوته<sup>(١)</sup> في الحاصل في الذهن، فتعيّن الأول، فالقائم بالذهن شبح المعلوم كما أن الحاصل في الذهن نفس حقيقته. وأما تسمية أحدهما بالقائم والآخر بالحاصل فليس بمفيد كما لا يخفى<sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله: وأجاب عنهما بعضهم ... ].

٥٥ - وهو مير صدر الدين الشيرازي في حواشي شرح التجريد<sup>(٣)</sup>، منه.

[ قوله: ولا شك أن مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العوارض ].

٥٦ - لعلك تقول: إذا كان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة، فيكون عدمه في تلك المرتبة؛ وإلا لزم ارتفاع النقيضين فيها، مع أنه أيضا من العوارض حال كونه مضافا إلى العوارض<sup>(٤)</sup> فنقول: العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي،

٥٤ - مطبوعة كانبور ١١، لكهنؤ ٧٢، حاشية عبد العلي ٥٤، شرح علاء الدين ١٩٣، شرح الزاهدية ٦٨، التحقيقات المرضية ١٦٣.

(١) في (ز) و(هـ): الثبوتية، وهو تحريف.

(٢) «كما لا يخفى» ليس في (ع) و(ت).

٥٥ - مطبوعة كانبور ١٤، لكهنؤ ٧٥، التحقيقات المرضية ١٦٤.

(٣) في (ل)، وهو صدر الدين الشيرازي، قال في حواشي شرح التجريد، وفي (ت): وهو المحقق السيد صدر الدين محمد الشيرازي، قاله في الحواشي الجديدة لشرح التجريد.

٥٦ - مطبوعة كانبور ١٢، لكهنؤ ٧٧، حاشية عبد العلي ٥٥-٥٦، شرح علاء الدين ١٩٨ و ٢٠٠.

و ٢٠١، شرح الزاهدية ٧٠-٧١، التحقيقات المرضية ١٦٥-١٦٦.

(٤) في (ك) و(ل) و(ت): إلى المعروض.

والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب البسيط.

وأيضاً: ارتفاع النقيضين المستحيل إنما هو ارتفاع النقيضين<sup>(١)</sup> في نفس الأمر، واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة، وهو ليس بمستحيل؛ لأنه يرجع إلى ارتفاع المرتبة عن النقيضين، مثلاً ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة<sup>(٢)</sup> يرجع إلى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه<sup>(٣)</sup>، وهذا كما تراه ليس بمحال، وتحقيق المقام أن نقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود فيها على طريق نفي المقيّد، لا سلب الوجود المتحقق ذلك السلب فيها؛ أعني النفي المقيّد، فالقول بأن الوجود ليس في المرتبة هو بعينه قولٌ بتحقيق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور، فمن قال بجواز ارتفاع<sup>(٤)</sup> النقيضين في المرتبة يقول بتحقيق أحدهما فيها<sup>(٥)</sup> من حيث لا يدريه.

مع أن استحالة سلب النقيضين ليست<sup>(٦)</sup> بخصوصية ظرف دون ظرف، بل هو في نفسه محال<sup>(٧)</sup> في أي ظرف كان؛ كما يشهد به الفطرة السليمة، كيف؟ وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع إلى اجتماعهما في ذلك الظرف؛ إذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه، ويتحقق سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ت)؛ هو ارتفاعهما، بدون «إنما».

(٢) في (ل) و(ع)؛ وجود العلة.

(٣) في (ز)؛ وعن عدمه، وفي (ك)؛ أو عن عدمه.

(٤) في (ز) و(ع)؛ بارتفاع.

(٥) «فيها» ليس في (هـ).

(٦) كذا في (ت)، وفي سائر النسخ؛ ليس.

(٧) في (ز) و(ع) و(ت)؛ محال في نفسه.

(٨) في (ز) و(ع) و(هـ)؛ نفي السلب عنه، و«عنه» في الموضعين أي عن ذلك الظرف.

وأما التمسك بأن سلب النقيضين في المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عنهما  
فناشٍ عن اشتباه أحد معنيي العدم بالمعنى الآخر، لأن الكلام ههنا في سلب  
الثبوت ونفي المقيّد لا السلب الثابت<sup>(١)</sup> والنفي المقيّد، فسلب النقيضين في  
المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عن أحد النقيضين وسلب سلبها عنه<sup>(٢)</sup>، وهو يبيّن  
الفساد؛ ضرورة امتناع خلوّ كل من الوجود والعدم عن أن يكون له أمرٌ وأن  
لا يكون له ذلك الأمر، فسلب وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلاً<sup>(٣)</sup> يرجع  
إلى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه<sup>(٤)</sup>، منه.

[ قوله: وقد أجاب بعض المحققين ... ].

٥٧- أي المحقق الدواني في الحواشي القديمة على شرح التجريد، منه.

[ قوله: الأول ما ذهب إليه المتأخرون ... ].

٥٨- أشار<sup>(٥)</sup> بهذا التفسير إلى مذهب المتأخرين ظاهراً، ضرورة أنه يلزم

(١) في (هـ): لا السلب المقيّد.

(٢) يعني أن سلب النقيضين في المرتبة لو رجع إلى سلب المرتبة عنهما لزم سلب سلبها عن  
أحدهما أيضاً، لما تقرر أن أحد طرفي النقيضين هو العدم البسيط، فإذا سلبت عنه المرتبة  
مثلاً لم تكن مسلوبة عن الطرف الآخر الذي هو الوجود ولزم سلب سلبها عن الوجود،  
وسلب المرتبة وسلب سلبها عن الطرف الواحد ظاهر الفساد.

(٣) «مثلاً» ساقطة من (ك).

(٤) وقد عرض الشارح لتحقيقه هذا في حاشيته على شرح المواقف ٤٨، وفي ضوئه ذهب إلى أن  
الماهية من حيث هي معدومة، ولا يلزم عند انضمام الوجود إليها اجتماع النقيضين، لأن نقيض  
الوجود في مرتبة العارض سلب الوجود في هذه المرتبة لا سلب الوجود في مرتبة الماهية.

٥٧- مطبوعة لكهنؤ ٧٩ من دون إشارة إلى أنها من الشارح، التحقيقات المرضية ١٦٩.

٥٨- مخطوطة طهران ١٣/و.

(٥) يعني المصنف.

على مذهب المتقدمين انتفاضه بالتصورات، اللهم إلا أن يقال: إنه كالعلم للإدراك الإذعاني، أو يقال: إن المراد منه تعقل وقوع النسبة أو لا وقوعها على وجه الإذعان، ولهذا قلنا: «هذا التفسير بظاهره مبني على أمور»، منه.

[ قوله: إن اتحاد الملزومات يدل ... ].

٥٩ - دلالة اتحاد الملزومات واختلافها دلالة الدليل اللّمي، ودلالة اتحاد اللوازم واختلافها دلالة الدليل الإلّمي، والأولى تنفع في هذا المقام<sup>(١)</sup>، والثانية في مقام نفي الاتحاد النوعي<sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله: وأيضاً ... ].

٦٠ - الدليل الأول جدلي، والدليل<sup>(٣)</sup> الثاني تحقيقي، ولذا وقع الترتيب هكذا<sup>(٤)</sup>، منه.

[ قوله: أي الوقوع واللاوقوع ].

٦١ - المراد بالوقوع واللاوقوع معناهما اللغوي، منه.

[ قوله: فيلزم أن تكون ... ].

٦٢ - [ إذ ]<sup>(٥)</sup> لا فرق بين اعتبار الشيء في الشيء واعتبار الشيء في

٥٩ - مخطوطة طهران ١٣ / ظ، مطبوعة إستانبول ١٦.

(١) وهو مقام نفي الاختلاف بحسب المتعلق.

(٢) كما يأتي في نفس الشرح ص ١٣٧.

٦٠ - مخطوطة طهران ١٣ / ظ، مطبوعة إستانبول ١٦ على قوله الآتي: «ثم أقول» وهو خطأ.

(٣) «الدليل» ليست في (ط)، وفي (خ) بدل «جدلي»: لّمي، وهو تحريف.

(٤) أي بتقديم الجدلي على التحقيقي، كما قدم مذهب المتأخرين على تحقيقه.

٦١ - مخطوطة طهران ١٣ / ظ، مطبوعة إستانبول ١٦.

٦٢ - مطبوعة إستانبول ١٦.

(٥) زيادة يقتضيها اتصال التعليقة بالمتن.



مفهومه<sup>(١)</sup>، منه.

[ قوله: فليتأمل فإن فيه نظرا ].

٦٣ - ووجهه أن المقصود ههنا أن النسبة التامة الخيرية أمر مجمل - أي بسيط - يعبر عنه بهذه العبارة التفصيلية؛ لأنها أدلّ عليه<sup>(٢)</sup>، فالإجمال والتفصيل ليس ما يقال<sup>(٣)</sup> في الحد والمحدود؛ بل الإجمال ههنا بمعنى البساطة والتفصيل بمعنى التفسير بالعبارة التفصيلية، منه.

[ قوله: وقد نقل بعض المحققين ... ].

٦٤ - بعض المحققين هو مولانا جلال الدين محمد الدواني في حاشية التهذيب، منه.

[ قوله: وأنت خبير بما فيه ].

٦٥ - إذ لأحد أن يدّعي أن المدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة التصديق<sup>(٤)</sup>؛ أعني الوقوع واللاوقوع، والتفاوت في الإدراك؛ فإنه في الأول يدرك بإدراك غير إذعائي، وفي الثاني بإدراك الإذعائي، كذا قال المحقق<sup>(٥)</sup> رحمه الله، وهو ظاهر الورود عليهم، منه.

---

(١) يلاحظ عليه أن ما يعتبر في مفهوم الشيء لا يلزم اعتباره في نفس الشيء كما يأتي في الشرح ص ١٦٤.

٦٣ - مخطوطة طهران ١٤ / و، مطبوعة إستانبول ١٦.

(٢) في (ط)؛ أنها دلت عليه.

(٣) في (خ)؛ والتفصيل بها ليس على ما يقال، وأظن «بها» تحريفاً لـ «لها» أو «هنا».

٦٤ - مخطوطة طهران ١٤ / و.

٦٥ - مخطوطة طهران ١٤ / و، مطبوعة إستانبول ١٦.

(٤) في (ط)؛ في صورة الشك والتصديق واحد، وفيها أيضاً بدل «أعني»؛ عن، وهو تحريف.

(٥) يعني الدواني في شرح التهذيب الورقة ٣٤.

[ قوله : بل يزول عن الإدراك السابق حالة وتحصل حالة أخرى ] .

٦٦ - فلم يكن أجزاء القضية أربعة كما هو مذهبهم ، فالبناء على ما نقل بعض

المحققين ليس بشيء ، منه .

[ قوله : ومقصودهم ... ] .

٦٧ - قد اطلعت في هذا الأوان أن بعض ناظري شرح المطالع وشرح

الشمسية<sup>(١)</sup> توهم أن النسبة واحدة حقيقة ومتعددة بالاعتبار ؛ فإنها باعتبار<sup>(٢)</sup>

تعلق الإدراك بها بدون الإذعان من المعلومات التصورية وتسمى بالنسبة

الحكمية ، وباعتبار تعلق الإذعان<sup>(٣)</sup> بها من المعلومات التصديقية وتسمى

بالحكم .

وأنت خير بأن التغاير الاعتباري في هذا التقرير<sup>(٤)</sup> متحقق بعد تعلق

التصور والتصديق ، فيلزم أن يكون متعلق التصديق بعينه متعلق التصور من غير أن

يكون بينهما تغاير ، وذلك خلاف مذهبهم . مع أن القضية من حيث هي مع قطع

النظر عن<sup>(٥)</sup> أن تكون مصدقا بها مشتملة على الحكم ؛ أي النسبة التامة الخبرية

---

٦٦ - مطبوعة إستانبول ١٧ .

٦٧ - مخطوطة طهران ١٤ / ١ ، مطبوعة إستانبول ١٧ .

(١) في ( خ ) : بعض ناظري شرح الشمسية . ولعله يريد به قره داود تلميذ التفتازاني ، فقد أثبت

في حاشيته على شرح المطالع الورقة ٥٣ وشرح الشمسية الورقة ٣١-٣٢ التغاير

الاعتباري في النسبة التامة الخبرية على الوجه الذي سيحكيه الشارح ، وقال في الثانية :

فمن قال إن القضية الحملية ملتبسة من ثلاثة أجزاء لاحظ الوحدة الذاتية ، ومن قال إنها

ملتبسة من أربعة أجزاء لاحظ التعدد الاعتباري .

(٢) « فإنها باعتبار » ساقط من ( خ ) .

(٣) « الإذعان » ساقطة من ( خ ) .

(٤) في ( خ ) : التقدير .

(٥) « النظر عن » ساقط من ( خ ) .

التي هي مناط الحكاية عن أمر واقعي، منه.

[ قوله: لأن المركب من المعنى الحرفي وغيره معنى حرفي ].

٦٨ - لعلك تقول: هذا الأمر الإجمالي ليس مركباً بالفعل؛ بل بسيط بالفعل مركب بالقوة<sup>(١)</sup>، فلا يلزم عدم استقلاله بالمفهومية.

فنقول: هذا لا يغني من الحق شيئاً؛ لأن النسبة وكذا الموضوع والمحمول إن كانت من الأجزاء الذهنية لهذا الأمر الإجمالي فيلزم عدم استقلاله وصحة حملها عليه؛ إذ الجزء الذهني متحد<sup>(٢)</sup> مع كله ومحمول عليه، وإن كانت تلك الأشياء خارجة عنه لزم تعلق التصديق بما هو خارج عن معنى القضية؛ والضرورة تحكم بخلافه. مع أن كثيراً ما<sup>(٣)</sup> يتعلق التصديق بالمعنى التفصيلي كما لا يخفى، وحينئذ وجب خروج النسبة عنه، فوجب خروجها عن المعنى الإجمالي أيضاً<sup>(٤)</sup>، فافهم، منه.

[ قوله: وإلا يلزم أن يكون لشيء واحد صورتان في الذهن ].

٦٩ - وهو باطل؛ لأنه يستلزم تحصيل الحاصل؛ إذ التماثل عبارة عن حصول الفردين من نوع واحد ويرتفع منه<sup>(٥)</sup> الاثنيتية في الذهن، منه.

---

٦٨ - مخطوطة طهران ١٤ / ط، مطبوعة إستانبول ١٧ - ١٨.

(١) في (خ)؛ بل مركباً بالقوة.

(٢) زاد في (خ)؛ معه، وهو سهو.

(٣) زاد في (خ)؛ يحصل، ولا معنى لها.

(٤) «أيضاً» ليست في (ط).

٦٩ - مطبوعة إستانبول ١٨.

(٥) كذا، ولعل الأصل؛ بحيث يرتفع منهما. ينظر ما نقلنا من حاشيته على شرح المواقف في اجتماع المثليين في تعليقنا على الشرح ص ٩٧.

[ قوله : قال ناقد المحصل ... ] .

٧٠ - المقصود من نقل هذا الكلام تأييداً لكون التصديق [ من لواحق الإدراك ] <sup>(١)</sup> ، وتوجيهً لتقسيم العلم إليه وإلى التصور على ما هو المشهور <sup>(٢)</sup> ،  
منه .

[ قوله : إن لنا تصوراً وإذا حكم عليه ... ] .

٧١ - لا يخفى ما فيه من المسامحة ؛ لأن المحكوم عليه إنما هو المتصور لا التصور . ثم الظاهر منه أن التصديق هو مجموع المحكوم عليه <sup>(٣)</sup> والحكم ، ولذا قلنا : يفهم من الملخص ، ولم نقل : يظهر منه ، منه .

[ قوله : والظاهر هو الأول ] .

٧٢ - لا يخفى أن كلام المحصل على التقدير الأول أيضاً ليس نصاً في تركيب التصديق من تصورات أجزاء القضية ؛ بل يجوز أن يُحمل على إدراكٍ مقيّد بالحكم أو على مجموع تصور المحكوم عليه والحكم ، منه .

[ قوله : فلأن الحكم لابد أن يكون تصوراً عنده ] .

---

٧٠ - مخطوطة طهران ١٥ / و .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) وذلك بما ذكر في نهاية كلامه من تسميتهم للتصديق أيضاً بالعلم ، كما يأتي في نفس الشرح ص ١٨٤ .

٧١ - مخطوطة طهران ١٥ / ظ ، مطبوعة إستانبول ١٨ .

(٣) زاد هنا في ( ط ) : وبه ، وهي زيادة تغلُّ بمراده . وتصور المحكوم به يظهر دخوله من قوله بعد ذلك كما نقلنا في تعليق الشرح ص ١٣٢ .

٧٢ - مخطوطة طهران ١٥ / ظ ، مطبوعة إستانبول ١٩ على قوله : « وكلامه في المحصل ... » .

٧٣- وذلك لأن الحكم إدراك قطعاً كما عرفت في الحكمة، وهو ليس عنده تصديقا، فلا بد أن يكون تصورا؛ وإلا لم ينحصر العلم في القسمين.  
لا يقال: الحكم عند الإمام وسائر المتأخرين من أفعال النفس.  
لأننا نقول: لا بد من أن يكون هو عنده من قبيل العلم؛ وإلا لزم تركب التصديق الذي هو العلم من غيره، وما اشتهر على خلاف ذلك فلمله نشأ من اشتراك لفظ الإسناد ونحوه بين المعنى اللغوي الذي هو ضم أحد المفهومين إلى الآخر وبين المعنى الاصطلاحي الذي هو الإذعان، وهو مبرأ منه<sup>(١)</sup>، منه.

[ قوله: ولو سلم ... ] .

٧٤- أي ولو سلم أن تصور أحد طرفيه عنده كسبي فله أن يلتزم في الجواب عن الأول أن تصور أحد طرفيه مكتسب من الحجة؛ كما أن الحكم تصور عنده مع أنه مكتسب من الحجة، ويندفع التناقض<sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله: يجب أن يكون له نحو من الوحدة ... ] .

٧٥- ثبوت الوحدة للتصديق بأن تعتبر الهيئة الصورية<sup>(٣)</sup> عارضة له، لا أن تعتبر داخلية فيه، وإلا لكان مركبا من العلم والمعلوم؛ لأن تلك الهيئة من قبيل المعلومات دون العلوم<sup>(٤)</sup>.

٧٣- مطبوعة إستانبول ٢٠-٢١ على موضع التعليقة ٧٦، وهو خطأ.

(١) يعني: والإمام مبرأ من أن ينسب إليه القول بفعلية الحكم، وقد نقل ذلك الباغتوي في

حاشيته على حاشية شرح المطالع الورقة ٨٨-٨٩، وينظر أيضا في جامع العلوم ١/ ٣٠٤.

٧٤- مطبوعة إستانبول ١٩.

(٢) أي بين بدهة التصورات واكتساب الحكم الذي هو تصور عنده.

٧٥- مطبوعة إستانبول ١٩-٢٠، مصباح الدجى ٢٩٩.

(٣) في (ط): الإجمالية، وهو تحريف، ولعل الأصل: الاجتماعية.

(٤) في مصباح الدجى: من المعلومات دون العلم.

لا يقال: التصديق على تقدير تركُّبه يكون من المركبات الحقيقية التي وحدتها حقيقية، دون المركبات الاعتبارية، لأنها ليست كذلك<sup>(١)</sup>، كما يحكم به الضرورة، وقد حَقَّق في موضعه أن الهيئة الصورية داخلة في المركبات الحقيقية. لأننا نقول: ما يحكم به الضرورة هو أن التصديق ليس من الاعتباريات الاختراعية، وأما كونه من الاعتباريات<sup>(٢)</sup> النفس الأمرية فالضرورة لا تأبى عنه، منه.

[ قوله: وجزء التصديق لا يمكن أن يكون شيئاً غير العلم ].  
٧٦- وإلا لزم تركيب العلم من غيره، وهو باطل بالضرورة، منه.

[ قوله: إذا حصل جميع أجزاء الشيء ... ].  
٧٧- المراد بالجميع الكلُّ الأفرادي، فلا يرد أن جميع أجزاء الشيء هو بعينه ذلك الشيء، فيرجع الكلام إلى أنه إذا حصل ذلك الشيء يحصل ذلك الشيء. ثم حصول كل واحد من الأجزاء بأيِّ نحو كان مستلزمٌ لحصول الكل كذلك إذا لم يعتبر معه الهيئة الاجتماعية، وحصوله بطريق البداهة ليس بمستلزم لحصول الكل كذلك إذا اعتُبر معه تلك الهيئة، منه.

[ قوله: أطلقوا التصديق ... ].  
٧٨- إطلاق التصديق على الإدراك الذي معه حكم على كلٍّ من تلك

---

(١) «لأنها ليست كذلك» لم يرد في مصباح الدجى، ولعل الأصل بدل «لأنها»: التي.  
(٢) في (ط): الاعتبارية، وهو تحريف. وهذه التعليقة وردت بمضامينها في حاشية الباغندي الورقة ٩٠.

٧٦- مطبوعة إستانبول ٢٠ على قوله: «يجب أن تكون علوماً تصورية»، وهو خطأ.

٧٧- جامع العلوم ١/ ٣٠٦.

٧٨- مطبوعة إستانبول ٢١ على قوله: «وإطلاق التصديق عليه على سبيل المجاز»، وهو سهو.

التوجيهات الأربعة<sup>(١)</sup> من قبيل المجاز، فعلى الثلاثة الأول من قبيل إطلاق العام على الخاص من حيث هو خاص، وعلى الرابع من قبيل إطلاق أحد المتقارنين على المقارن<sup>(٢)</sup> الآخر، منه.

[ قوله: أن التصديق المنطقي هو بعينه التصديق اللغوي ].

٧٩- اعلم أن التصديق في اللغة يطلق على معانٍ، وما وَقَعَ عليه الاصطلاح هو المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بـ «گرویدن»<sup>(٣)</sup>، منه.

[ قوله: ؟ ].

٨٠- فالتغاير بين الشيخ والإمام في كون الحكم معلوما ومدركا، فتأمل<sup>(٤)</sup>، منه.

[ قوله: أن أقسام التصديق ... ].

٨١- وبهذا يظهر أن التصديق جنس تحته أنواع، فائتراد بالاختلاف النوعي بين التصور والتصديق عدم اتحادهما في النوع، منه.

[ قوله: بل لأنه لو فرض ... ].

٨٢- يعني أن حاصل الإشكال هو لزوم صدق الشرطيتين المتنافيتين،

---

(١) في الأصل: الأربع.

(٢) في الأصل: للمقارن.

٧٩- مطبوعة إستانبول ٢١.

(٣) ينظر في معاني التصديق اللغوية وما اتفق عليه الاصطلاح تعليقه المرقمة ١١٤.

٨٠- مطبوعة إستانبول ٢١ على قوله: «كما صرح به الشيخ الرئيس»، وهو غير واضح.

(٤) هكذا جاءت التعليقة في الأصل، وأظن فيها خللا، كما لم أتبيّن صواب موضعها.

٨١- مطبوعة إستانبول ٢١.

٨٢- مطبوعة إستانبول ٢١-٢٢.



ولا شك أن صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم أصلاً، منه.

[ قوله: فهو سفسطة ظاهرة البطلان ].

٨٣ - وحمل الاختلاف النوعي على ذلك بعيد كل البعد، ويأبى عنه الفهم السليم كل الإباء، وقد استدلوا على هذا المطلب<sup>(١)</sup> بأن اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات، منه.

[ قوله: بناء على أن العرض والعرضي ... ].

٨٤ - ذهب المحقق الدواني إلى أن مفهوم المشتق ليس سوى المبدأ، لكن يفايره بنوع من الاعتبار، فإن<sup>(٢)</sup> البياض مثلاً إن أخذ بشرط لا شيء - أي مشروطاً [ ثوباً ]<sup>(٣)</sup> بشرط خروج الموضوع عنه - كان بياضاً وعرضاً، وإن أخذ بشرط شيء كان [ ثوباً ]<sup>(٤)</sup> أبيض مثلاً، وإن أخذ لا بشرط شيء كان أبيض وعرضياً<sup>(٥)</sup>. ويدل على ما ذكره ما قالوا: أن الضوء مثلاً إن كان قائماً بنفسه كان ضوءاً ومضيئاً؛ لأنه<sup>(٦)</sup> كان ضوءاً لنفسه<sup>(٧)</sup>، وإن كان قائماً بغيره كان ضوءاً لغيره، والغير

٨٣ - مطبوعة إستانبول ٢٢.

(١) أي على الاختلاف النوعي، وقوله هذا سند لمنع الحمل.

٨٤ - مطبوعة إستانبول ٢٢، وهي موجودة في حاشية الباغثوي الورقة ١٠٦ - ١٠٧ باختلاف في بعض الكلمات.

(٢) في الأصل: بأن.

(٣) ساقط من الأصل، وأثبتته من حاشية الباغثوي.

(٤) ساقطة من الأصل، وأثبتتها من حاشية الباغثوي.

(٥) في الأصل: عرضاً، وهو تحريف. وقد عرض الدواني لمذهبه في حاشيته القديمة الورقة ١٠٢ و ١٠٩ - ١١٠، وبحث عنه الشارح في حاشية شرح التهذيب ١٤٢ - ١٤٤.

(٦) في الأصل: لأن.

(٧) في الأصل: بنفسه، وأثبت ما في حاشية الباغثوي.

مضيء به<sup>(١)</sup>، وأن [ الوجود ] القائم بنفسه حقيقة الواجب، وكان وجودا وموجودا، والوجود القائم بالغير - كوجود الممكنات - وجوبه بغيره<sup>(٢)</sup>، والغير - أي الممكنات - موجودة به، فافهم، منه.

[ قوله: المراد بالصورة ... ].

٨٥ - ليس المراد بالصورة الصورة الذهنية؛ لأن صورة الإذعان بهذا المعنى من قبيل التصور، منه.

[ قوله: أي الإذعان ... ].

٨٦ - هذا التفسير مختص بالإذعان الواقع في الحملات الموجبة، والإذعان في الشرطيات الموجبة إذعانٌ بأن المقدم مستلزم للتالي أو متنافٍ له على وجه الإجمال، ويظهر من إذعان<sup>(٤)</sup> الموجبات إذعان السوالب. ثم لا يخفى أن ما ذكره المصنف تفسير الإذعان المطلوب<sup>(٥)</sup> باللازم؛ إذ لا يجوز تفسيره بحقيقته على وجه يشمل الأقسام الأربعة. ونحن تركنا الأقسام الثلاثة اعتمادا على الفهم، منه.

[ قوله: كما يتوهم من الظاهر ].

٨٧ - أي ظاهر عبارة المصنف، فإن<sup>(٦)</sup> ما عليه معنى القضية الموجبة مثل

---

(١) في الأصل: عنه، وهو تعريف.

(٢) ساقطة من الأصل، وأثبتها من حاشية الباغنوي.

(٣) في حاشية الباغنوي: وجودا لغيره.

٨٥، ٨٦ - مطبوعة إستانبول ٢٣.

(٤) في الأصل: إذعانه.

(٥) كذا، ولعل الأصل: المشترك.

٨٧ - مطبوعة إستانبول ٢٤.

(٦) في الأصل: أن، والوجه ما أثبت، وهو تعليل لنفي التنصیل المذكور الذي يتوهم من ظاهر عبارته.

«زيد عالم» هو أن يكون زيد عالماً، منه.

[ قوله: فإن قلت ... ].

٨٨ - بيانه أن مطابقة القضية للواقع أو لا مطابقتها له عبارة عن أن تكون القضية حاكية عنه وأن لا تكون حاكية عنه، ولا شك أن كل قضية حاكية عن الواقع، فالمطابقة ليست خارجة عنها.

وحاصل الجواب أنه فرق بين نفس المطابقة والحكاية عن الواقع<sup>(١)</sup>، وما يفهم من القضية<sup>(٢)</sup> هو الثاني لا الأول، فافهم، منه.

[ قوله: أن مصداق الحمل ].

٨٩ - قد يطلق الحمل بمعنى الحكم الحملّي، وقد يطلق على متعلّقه؛ وهو المراد هنا، منه.

[ قوله: وذلك هو الذي يقال له نفس الأمر والواقع ].

٩٠ - هذا هو المذهب الصحيح في هذا المقام؛ ألا ترى أن قولنا: «زيد إنسان في نفس الأمر» يدلُّ على أن زيدا إنسان في نفسه مع قطع النظر عن ذهن الذاهن واعتبار المعبر، فنفس الأمر [ و ]<sup>(٣)</sup> مصداق الحمل ومطابقه من هذا القول نفس زيد.

٨٨ - مطبوعة إستانبول ٢٤.

(١) في الأصل: للواقع.

(٢) في الأصل: من نفس حكايتها عنه، وما أثبت هو الصواب.

٨٩ - مطبوعة إستانبول ٢٤، ووردت بعبارتها في حاشية الدراني القديمة ص ٦٣.

٩٠ - مطبوعة إستانبول ٢٤ - ٢٧ على قوله: «وبهذا يظهر أن التصورات ...»، وهو خطأ.

(٣) زيادة اقتضتها العبارة.

فالقول بأن نفس الأمر عبارة عما يقتضيه الضرورة والبرهان<sup>(١)</sup> قول على خلاف المتبادر من اللفظ؛ بل على<sup>(٢)</sup> خلاف الظاهر المتبادر إلى الفهم. وكذا القول بأن نفس الأمر هو العقل الفعال والقول بأن النسبة الذهنية مطابقة للنسبة الخارجية بأن الخارج ظرف النسبة لا وجودها<sup>(٣)</sup> واقعيان على خلاف الظاهر المنساق إلى الفهم، مع أن «الواجب تعالى موجود» قضية متحققة في نفس الأمر قبل [العقل] <sup>(٤)</sup>الفعال؛ ضرورة أن الواجب تعالى مبدأ لكل، فكيف يكون تحققه في نفس الأمر عبارة عن تحققه في العقل الفعال؟ وأن كون الخارج ظرف نفس النسبة دون وجودها غير معقول؛ إذ وجودها ليس إلا المعنى المصدري المعبر عنه بالفارسية بـ«بودن»، فلا يصح القول بمطابقة النسبة الذهنية للخارجية<sup>(٥)</sup>، منه.

[ قوله: حاصله أن العلم على وجهين ... ].

٩١ - قد صرّفنا الكلام عن<sup>(٦)</sup> ظاهره؛ حيث جعلنا الوجهين التصور مع التصديق والتصور بدونه، وقيدنا معنى اللفظ الحادث بعدم اقترانه بالتصديق.

(١) كما اختاره التفتازاني في شرح المقاصد ١/ ٢٩٢، وينظر أيضا في شرح الشجرية للقوشجي ١٦.

(٢) في الأصل بدل «على»: غاية، وأراها تحريفا.

(٣) في الأصل: وجودهما، وهو تحريف. وهذا القول الأخير قد شرحه الجرجاني في حاشية المطول ٣٩، ونقله الأحمدي في جامع العلوم ٢/ ٢٣٤-٢٣٥ و٣/ ٤٠١-٤٠٢.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) سيعدّ الشارح أقوال هذه المسألة في نفس الشرح أيضا ص ١٦٦. والخلاف مما ورد بنحو من الاختصار في جامع العلوم ٣/ ٤٣١-٤٣٢.

٩١ - مطبوعة إستانبول ٢٧-٢٨.

(٦) في الأصل: من.

ليصح المغايرة بين معنى اللفظ الحادث وبين معنى القضية المقبولة<sup>(١)</sup>؛ وإلا فلا شك أن هذا المعنى أيضاً معنى اللفظ الحادث، ويثبت المغايرة بينهما<sup>(٢)</sup>؛ وإلا فلا يخفى أن معنى القضية المقبولة ليس من قبيل التصديق بل من قبيل التصور معه التصديق، ولا مقابلة بين التصور المطلق وبين التصور مع التصديق، منه.

[ قوله: وأنها موضوعة ... ].

٩٢- [ أي ]<sup>(٣)</sup> وفيه إشارة إلى ما تقرّر عند المحققين أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية لا من حيث إنها كذلك، وإلا لكان قوله: «في النفس» مستدركا، منه.

[ قوله: إذ لا يلاحظ القضية عند التصور ... ].

٩٣- أراد بالتصور التصور المحض، فإن عند الملاحظة الشكية والإنكارية يمتنع الحكم عليه، منه.

[ قوله: وقد أشار إلى تلك الحيثية ... ].

٩٤- وهذا لا ينافي تعلق التصديق بالمعنى المجمل؛ لأنه متعلق بذلك المعنى من حيث إنه يصح تحليله إلى المحكوم عليه وبه والمتعلق بهما [ أي ]<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: المعقولة، وهو تحريف.

(٢) عطف على قوله: «ليصح المغايرة» ودليل على تقييد معنى اللفظ الحادث بعدم اقترانه للتصديق، كما أن ذلك القول دليل على جعل الوجهين التصور مع التصديق والتصور بدونه. ٩٢، ٩٣- مطبوعة إستانبول ٢٨.

(٣) زيادة يقتضيها اتصال التعليقة بما في الشرح.

٩٤- مطبوعة إستانبول ٢٩ على قوله: «وإمكان تعلقه بكل شيء...»، وهو خطأ.

(٤) زيادة يسوق بها الكلام، وقد سبق منه أن اختار أن التصديق يتعلق بالموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما، وأن من قال بأنه أمر إجمالي يحلله العقل إلى هذه الثلاثة فقد أخطأ، ينظر الشرح ص ١٢٧-١٢٨.

النسبة الرابطة بينهما، وقد فُقدت الحيثية عند تعلق التصور بذلك المعنى، منه.

[ قوله : لكن لا يتعلق بالقضية المقبولة من حيث إنها مقبولة ] .

٩٥ - ولا يجتمع <sup>(١)</sup> الإقرار مع الشك والإنكار، منه.

[ قوله : محل نظر ] .

٩٦ - لأن التصور المقارن للتكذيب ليس تصورا معه تصديق كما بيناه. وأن التصديق في النسبة السلبية هو أن يحصل في الذهن أن النسبة السلبية واقعة، والتكذيب في النسبة الإيجابية أن يحصل في الذهن أن النسبة الإيجابية غير واقعة على ما قرّرناه، فأحدهما ليس عين الآخر وفيه نظر <sup>(٢)</sup>، على أن التكذيب ليس بإذعان، منه.

[ قوله : الأولى أن يقال أن يحدث ... ] .

٩٧ - هذا أولى مما قاله المصنف رحمه الله أن التصور عبارة عن حدوث معنى اللفظ في النفس من غير قيد الوجهين <sup>(٣)</sup>؛  
الأول : عدم شموله للتصور المطلق المتعلق بغير معنى اللفظ، اللهم إلا أن يقال : المعنى أعم <sup>(٤)</sup> من المعنى الحقيقي والمجازي، أو أعم <sup>(٥)</sup> من الموضوع له بالوضع العام والموضوع له [ بالوضع ] الخاص <sup>(٥)</sup>.

٩٥ - مطبوعة إستانبول ٢٩.

(١) في الأصل : ولا يمتنع، وهو تحريف ظاهر.

٩٦ - مطبوعة إستانبول ٢٩ و ٣٣ على قوله : «كيف ويعبر عن التكذيب ...»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصل، والضمير يعود إلى قول الجرجاني.

٩٧ - مطبوعة إستانبول ٣٣.

(٣) في الأصل : بوجهين.

(٤) في الأصل : الأعم، وهو خطأ.

(٥) في الأصل : والموضوع له خاص، والصواب ما أثبت.

والثاني: أنه يظهر من كلام الشيخ أن التصور مقيّد بعدم اقتران التصديق؛ وإلا لم يصح قوله: وهو [غير] <sup>(١)</sup> أن يجتمع، إلى آخره، اللهم إلا أن يقال: أراد بقوله: «من غير قيد» أنه من غير قيد التعلّق بالمتعلّق الخاص، منه.

[ قوله: وتحقيق المقام أنه إذا عرّفت القضية ... ].

٩٨ - وتوضيحه أن في التعريف الأول احتمال الصدق والكذب بمعنى وصف القضية حكم<sup>(٢)</sup> متعلّق بنفس مفهومها من حيث هو لا بشرط شيء، فذلك الحكم لا يتخلّف عنها عند المقارنة بالأحوال والأحكام الخارجية، فعلى هذا التعريف كما أن المصدق به قضية فكذا غيره من المشكوك والمنكر. وفي التعريف الثاني صحة نسبة الصدق والكذب متعلّقة<sup>(٣)</sup> بالقضية نظراً إلى حال قائلها؛ أي من حيث إنه<sup>(٤)</sup> حاكم ومخير عنها، فلا يكون<sup>(٥)</sup> غير المصدق به قضية، منه.



[ قوله: كأنه أراد به ... ].

٩٩ - وفيه إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون قوله: «فظهر أن التصديق<sup>(٦)</sup>» إلى آخره متفرّعا على ما ظهر من قول الشيخ في الموجز الكبير، وقوله: «واتفق

(١) ساقطة من الأصل.

٩٨ - مطبوعة إستانبول ٣٣.

(٢) في الأصل: يحكم، وهو تحريف.

(٣) في الأصل: متعلق.

(٤) في الأصل: إنها، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: لا يكون، بدون الفاء، والصواب إثباتها.

٩٩ - مطبوعة إستانبول ٣٣ على قوله السابق: «لا كونها متعلق التصديق»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: التصور، وهو تحريف.



الكل» إلى آخره واقعا في البين لبيان معنى القضية، منه.

[ قوله: وبالمعنى الثاني ... ].

١٠٠ - اعلم أن الصدق والكذب بهذا المعنى في العرف مخصوصان بالقضية الملفوظة، وفي التحقيق كما يتحققان في القضية الملفوظة كذلك يتحققان في القضية المعقولة، فيعبر عما في الملفوظة بالإخبار، وعما في المعقولة بالانتساب، فافهم، منه.

[ قوله: ولا يخفى أن الصدق والكذب ... ].

١٠١ - ولا يخفى أن الصدق والكذب بمعنى وصف المتكلم إخبار القضية وانتساب محمولها إلى موضوعها، ولا شك أن الإخبار الذي هو إعلام للغير والانتساب الذي هو حكم ليس للشاك والمنكر، فافهم، منه.

[ قوله: فمن قال ... ].

١٠٢ - قد حمل المحقق الشريف وغيره من المتأخرين التأليف على النسبة التي بين بين، وكون صورة التأليف مطابقة على النسبة التامة<sup>(١)</sup>، ولذا صرح بعضهم بأن هذا الكلام ظاهره موافق لمذهب المتأخرين<sup>(٢)</sup>.  
ولفظ «الصورة»<sup>(٣)</sup> بعضهم حملها على الصورة العلمية، ولا يخفى أنه

١٠٠ - مطبوعة إستانبول ٣٣ على قوله: «وعدم مطابقتها له»، وهو خطأ.

١٠١ - مطبوعة إستانبول ٣٣ ويمكن تعلقها بقوله: «ولا يصح أن يقال...»، ولا يبعد أن كان في صدرها كلمة ساقطة كـ «أي» التفسيرية ونحوها أو «إذ» التعليلية بدل الواو.

١٠٢ - مطبوعة إستانبول ٣٣ - ٣٤.

(١) حاشية شرح المطالع ٩.

(٢) لعله يعني تصريح الباغثوي في حاشيته على حاشية شرح المطالع الورقة ٩٤.

(٣) أي في قول ابن سينا: «صورة هذا التأليف»، أو فيما نقل عن الجرجاني تفسيراً للكلام.

لا يلائم قول الشيخ: «نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها»، وبعضهم حملها على المعلوم الحاصل في الذهن؛ ولا يخفى أن إطلاق لفظ الصورة عليه غير مسموع، وبعضهم حملها على ما يقابل المادة بأن يكون إضافتها إلى التأليف بيانية<sup>(١)</sup>، ولا يخفى أن الجزء الصوري للقضية على تقدير ترييع أجزائها هي النسبة التامة لا النسبة التي بين بين، منه.

[ قوله: وهو في حمل الوجود ].

١٠٣ - قال المحقق الدواني: ليس في الخارج إلا الماهية من دون أن يكون هناك الأمر المسمّى بالوجود، ثم العقل بضرب من التحليل<sup>(٢)</sup> ينتزع عنه ذلك الأمر، ويتصف به، ومصادق هذا ومطابقه هو عين تلك الماهية المعيّنة<sup>(٣)</sup>.  
فإن قلت: فما الفرق بين الوجودات والذاتيات مع أن كلياً منهما منتزع عن الذات؟

قلت: ملاحظة الذات كافية في انتزاع الذاتيات؛ بخلاف الوجود ونظائره، إذ لا بد فيها<sup>(٤)</sup> من ملاحظة أمر آخر، مثل وجود علته وآثاره<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك<sup>(٦)</sup>. واعتراض عليه<sup>(٧)</sup> بأن ترتّب الآثار متأخر عن مرتبة الموجدية<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الوجوه الثلاثة ذكرها ورجّح الأخير منها الباغنوي في حاشية حاشية شرح المطالع الورقة ٩٤. ١٠٣ - مطبوعة إستانبول ٣٣ على قوله السابق: «فما ذكره لا يصلح للتوجيه»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: التخيل، وهو تحريف.

(٣) في الحاشية القديمة: ويصفه به ومصادق هذا الحكم... الهوية المعينة.

(٤) في الأصل: فيهما، وأثبت ما في الحاشية القديمة.

(٥) في الأصل: وجود علة أو إشارة، وهو تحريف صوابه في الحاشية القديمة.

(٦) إلى هنا ينتهي كلام الدواني في حاشيته القديمة الورقة ٢٢.

(٧) الاعتراض للداماد في تعليقه على بداية كتابه الأفق المبين الورقة ٥.

(٨) في الأصل: الوجودية، وأثبت ما في تعليقه للداماد.

ومصداق الحمل معياره؛ أي ما يحوج صدق الحمل إلى اعتباره، فمصداق حمل الوجود نفس ذات الموضوع لا من حيث هي بل باعتبار جاعلية العلة<sup>(١)</sup>، وكأنه حمله<sup>(٢)</sup> على المعنى اللغوي أو<sup>(٣)</sup> ما لا ينفك عن صدق الحمل وإن لم يتقدم عليه بالذات، وذلك بعيد عن مرتبة التحقيق.

وأنت تعلم أن هذا الاعتراض نشأ من قلة التدبر وسوء الاعتبار، فإن بين المصداق والانتزاع بون بعيد، والمحقق في صدد الفرق بين منشأ انتزاع الذاتيات ومنشأ انتزاع الوجودات، ولا شك أن ملاحظة الذات كافية في انتزاع الذاتيات، وفي انتزاع الوجود لا بد من أخذ تلك الأمور التي ذكرها لا بعينها، وبه يظهر الفرق بين مصداق حمل الذاتيات ومصداق حمل الوجود؛ بأن مصداق الحمل في الذاتيات هو نفس الذات [ من حيث هي، وفي الوجود نفس الذات ]<sup>(٤)</sup> لا من حيث هي بل من حيث وجود علتها، وبأن مصداق الحمل في الأول مقارن بنحو من منشأ الانتزاع، وفي الثاني بنحو آخر، منه.

[ قوله : كما زعم العلامة الشيرازي ]

١٠٤ - حيث قال في درة التاج : التصور المقارن للتصديق والتكذيب تصور معه حكم<sup>(٥)</sup>، منه.

(١) في الأصل : باعتبار ما عليه العلية، وهو تحريف صوابه في الأفق المبين، فإن قوله : «فمصداق... العلة» لم يرد في تعليقه.

(٢) أي كأن الدواني حمله مصداق الحمل.

(٣) في الأصل بدل «أو» : وأما، وهو تحريف صوابه في تعليقه الداماد.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

١٠٤ - مطبوعة إستانبول ٣٤.

(٥) درة التاج ٢٩٤، وفيه : تصور معه تصديق. والحكم الحقيقي عنده هو التصديق بالمعنى

[ قوله: أن وجوه العلم أربعة ... ].

١٠٥ - الأول والثاني والرابع مشتركة في كونها تصورا بدون التصديق،

منه.

[ قوله: ثم نسب إلى المؤلف بالفتح ... ].

١٠٦ - المؤلف بالفتح يطلق على معنيين: المجموع والأجزاء، فالتأليف إما

ينسب إلى المجموع وإما إلى الأجزاء، منه.

[ قوله: ثم أطلق لفظ التأليف ... ].

١٠٧ - الترتيب بين المعنى الأول والثاني ظاهر، وكذا بين الثاني

والأخيرين، وأما بين الأخيرين فلأن معنى التركيب<sup>(١)</sup> والاجتماع مأخوذ في الأول منهما دون الثاني.

والترتيب بين هذه المعاني<sup>(٢)</sup> على ما ذكرنا هو الأولى واللائق، وليس

ضروريا، وإلا فلا مانع عقلا من أن يكون كل من المعاني الثلاثة الأخيرة مأخوذا من الأول بلا واسطة، ولا من أن يكون كل من المعنيين الأخيرين مأخوذا من الثاني<sup>(٣)</sup>، منه.

→

اللغوي الشامل للتصديق والتكذيب بالترجيح المذكور في الكتاب.

١٠٥ - مطبوعة إستانبول ٣٤.

١٠٦ - مطبوعة إستانبول ٣٤ على قوله: «وعلى نفس المؤلف بالفتح»، وهو خطأ.

١٠٧ - مطبوعة إستانبول ٣٤ على قوله: «وعلى النسبة الرابطة»، وهو سهو.

(١) في الأصل: الترتيب، وهو تحريف.

(٢) في الأصل: هذا المعنى، وهو تحريف.

(٣) في الأصل: الثالث، وهو تحريف.

[ قوله : ثم على النسبة الرابطة اللازمة لها ] .

١٠٨ - فيه إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون إطلاق التأليف على المعنيين الآخرين لكونهما ما به التأليف ، فلا يكون إطلاقه عليهما بخصوصيتهما ؛ بل باعتبار القدر المشترك بينهما ؛ أي باعتبار أنهما بمنزلة الجزء الصوري ، وحيث لا يتحقق الترتيب بينهما ، منه .

[ قوله : فهذا التفسير ... ] .

١٠٩ - وأيضاً هذا التفسير يدل على تربيعة أجزاء القضية ، بخلاف تفسير الشيخ ؛ فإنه لا يدل عليه ، منه .

[ قوله : مع أن حاصل كلام الأبهري ... ] .

١١٠ - هذا علاوة ، وحاصله أنه إن تنزلنا عن الطريق المذكور فأيضاً يلزم تحصيل الحاصل في خصوص هذا المثال ؛ أي «الإنسان حيوان» ، لأن حصوله في صورة التصور مطابق اتفاقاً ، والتصديق<sup>(١)</sup> هو حصوله على وجه المطابقة ، فيلزم تحصيل الحاصل ، منه .

[ قوله : حال كون تلك الصورة مطابقة ] .

١١١ - إذ قوله : «مطابقة» وقع حالاً من قوله : «صورة هذا التأليف» ، منه .

---

١٠٨ - مطبوعة إستانبول ٣٤ على قوله الآتي : «فهذا التفسير مغاير لتفسير الشيخ» ، وهو خطأ ، ويمكن أن تتعلق بقوله : «فكأن إطلاق التأليف ... إذا قرئت «كأن» حرفاً مشبهاً بالفعل .

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ - مطبوعة إستانبول ٣٤ .

(١) في الأصل : فالتصديق ، ولا وجه له .

[ قوله : وقد عرفت فسادہ ] .

١١٢ - وأيضاً حملُ التأليف على فعل المؤلف مخالف لما قال في تفسيره للتصديق : « هو بعينه تفسير الشيخ للتصديق »<sup>(١)</sup> ، منه .

[ قوله : بالمعنى المراد هنا ] .

١١٣ - أي في باب التصديقات ، لأن المطابقة واللامطابقة في هذا الباب صفة لما هو حكاية عن الشيء بأنه كذا ، منه .

[ قوله : اعلم أن التصديق المأخوذ عن الصدق بمعنى وصف القضية ... ] .

١١٤ - تحقيق المقام أن للصدق في اللغة معنيين ، الأول وصف القضية ، وهو بمعنى مطابقة القضية للواقع ، والثاني وصف القائل ، وهو بمعنى الإخبار عن قضية مطابقة .



والتصديق بحسب اللغة ثلاثة معانٍ<sup>(٢)</sup> :

الأول التصديق المأخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية ، ويعبر عنه بالفارسية بـ « راست داشتن » ، وحقيقته الإذعان بصدق القضية .

وقد أخذ عنه في اللغة معنى آخر للتصديق ، وذلك المعنى هو التصديق المنطقي ، وحقيقته الإذعان بمعنى القضية أي الإذعان بأن المحمول ثابت للموضوع ، ويعبر عنه بالفارسية بـ « گرویدن » ، وهذا المعنى حاصل قبل أن يحصل المعنى الأول ، ومأخوذ عنه أولاً وعن الصدق الذي هو وصف القضية

١١٢ - مطبوعة إستانبول ٣٤ هـ قوله : « وهو ظاهر الفساد » ، وهو خطأ .

(١) الرسالة المعمولة ١٠٦ .

١١٣ ، ١١٤ - مطبوعة إستانبول ٣٤ .

(٢) وقد أورد تحقيقه هذا للمعاني التصديق اللغوية في حاشيته على شرح التهذيب ١٠٤ - ١٠٥ .

ثانياً .

والمعنى الثالث هو التصديق المأخوذ من <sup>(١)</sup> الصدق الذي هو وصف القائل ، وحقيقته الإذعان بأن القائل مخبر عن <sup>(٢)</sup> كلام مطابق للواقع ، ويمبر عنه بالفارسية بـ «راست گودانستن» .

وكذلك للكذب معنيان ؛ وهما مقابلان لمعني <sup>(٢)</sup> الصدق ، وللتكذيب معانٍ ثلاثة هي مقابلة لمعاني التصديق <sup>(٣)</sup> ، فتأمل ، وانظم في سلك ما تفرّد به الذهن القاصر والخواطر الفاتر ، منه .

[ قوله : فتأمل ] .

١١٥ - إشارة إلى أن التصديق الثاني يصلح لأن يكون محلّ الخلاف - كالتصديق الأول - في كونه إذعانا أو حكما ، منه .

[ قوله : فإن الجمهور لفي غفلة عن ذلك ] .

١١٦ - قد خفي الفرق بين المعنى الأول والمعنى الثالث <sup>(٤)</sup> على المحقق التفتازاني ، وفرّق بين هذين المعنيين والمعنى الثاني <sup>(٤)</sup> لا على وجه الصواب ، حيث قال في شرح المقاصد : التصديق المعتبر في الإيمان ما يمبر عنه بالفارسية

---

(١) في الأصل : عنه .

(٢) في الأصل : بمعنى .

(٣) وليلاحظ هنا تفسيره لمقابلة التكذيب للتصديق في ص ١٤٦ .

١١٥ - مطبوعة إستانبول ٣٤ على قوله السابق : «لا يقال يلزم على هذا التقدير» ، وهو خطأ ، ويمكن كونها متعلقة بقوله «للإذعان أو الحكم» .

١١٦ - مطبوعة إستانبول ٣٤ .

(٤) ترتيب المعنى الأول والثاني على ما وضعهما في نفس الشرح ص ١٥٧ ، والمعنى الثالث قد ذكره في التعليقة ١١٤ .



بـ «كرویدن» و «باور کردن» و «راست گوداشتن» إذا أضيف إلى الحاكم،  
و «راست داشتن» و «حق دانستن» إذا أضيف إلى الحكم<sup>(١)</sup>، منه.

[ قوله : فالأولى ... ] .

١١٧ - لأنه يمكن أن يقال : إن مراده ذلك لكنه تسامحَ ههنا، منه .

[ قوله : مع أن صاحب التنزيل ... ] .

١١٨ - إشارة إلى أنه يمكن أن يُبنى<sup>(٢)</sup> كلامه على الاعتراض<sup>(٣)</sup>، منه .

[ قوله : تحقيقه أن القضية ... ] .

١١٩ - هذا التحقيق مبني على ما هو المشهور من أن التصديق متعلق  
بالنسبة التي في القضية<sup>(٤)</sup>، فتأمل، منه .



[ قوله : يلزم أن لا تكون كاذبة ... ] .

١٢٠ - بيانه أن الكذب عدم مطابقة معنى القضية للواقع، فلو كان مدلول  
القضية مطلق الثبوت دون الثبوت النفس الأمري يلزم أن لا تكون القضية الكاذبة

---

(١) شرح المقاصد ١٨٧/٥ . والشارح قرّر نحو هذه التعليقة على حاشية شرح التهذيب أيضا  
ص ١٠٥ .

١١٧ - مطبوعة إستانبول ٣٤ .

١١٨ - مطبوعة إستانبول ٣٥ ، ويمكن كونها متعلقة بقوله الأخير : «فافهم» .

(٢) في الأصل : لا يبنى ، وأراه خطأ .

(٣) أي يبنى كلام الطوسي على الاعتراض على الأبهري .

١١٩ - مطبوعة إستانبول ٣٥ على قوله : «محمولها ثابت لموضوعها» ، وهو خطأ .

(٤) تقدم البحث عن متعلق التصديق في الشرح ص ١٢٩ - ١٣٠ .

١٢٠ - مطبوعة إستانبول ٣٥ - ٣٦ .

كاذبةً على تقدير انتفاء الثبوت النفس الأمري؛ لوجهين<sup>(١)</sup>؛

الأول: أن ثبوت المحمول للموضوع في كثير من القضايا الكاذبة يكون بحسب الاعتقاد، وحينئذ يتحقق في الواقع الثبوت المطلق الذي فُرض أنه بحسب الاعتقاد. والثاني: أن سلب الثبوت في ظرف لا يستلزم سلب الثبوت في ظرف آخر بحسبه، فعند انتفاء الثبوت في نفس الأمر في الواقع لا يلزم<sup>(٢)</sup> انتفاء الثبوت المطلق المفروض أنه مدلول القضية في الواقع، منه.

[ قوله: حتى القضايا المقيدة بالظن والاعتقاد ... ].

١٢١ - تلك القضايا تدل على الثبوت الواقع في الحكاية<sup>(٣)</sup>؛ لأنها حكاية عن القضية الثابتة في الذهن التي هي حكاية عن<sup>(٤)</sup> قضية متحققة في الواقع، فتلك القضايا تدل على ثبوت المحمول للموضوع في الواقع بحسب الحكاية، نظير ذلك أن تصوّر المتصوّر صورة الفرس عن<sup>(٥)</sup> الصورة المنقوشة لا عن<sup>(٥)</sup> نفسه وعينه، وسيجيء تفصيل ذلك<sup>(٦)</sup>، منه.

[ قوله: والتصديق لما كان معناه الإذعان بالقضية ... ].

١٢٢ - يعني ليس معنى المطابقة المأخوذة في تعريف التصديق إلا ثبوت

(١) في الأصل: بوجهين.

(٢) في الأصل: لا يستلزم.

١٢١ - مطبوعة إستانبول ٣٦ على قوله: «فالقضية تدل بالدلالة التضمنية ...»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: العملية، وهو تعريف.

(٤) في الأصل: عنه.

(٥) في الأصل: على.

(٦) في الشرح ص ١٨٧.

١٢٢ - مطبوعة إستانبول ٣٦-٣٧.

المحمول للموضوع؛ لما فطنت أن تعريفه بالإذعان بـ [ أن ] معنى القضية [ مطابق للواقع ]<sup>(١)</sup> تسامح، والمراد بالإذعان بأن المحمول ثابت للموضوع في نفس الأمر، والإذعان بثبوت المحمول للموضوع، على اختلاف القولين من أن متعلقه نفس القضية أو النسبة الداخلة فيها، فمعنى المطابقة على سبيل الحقيقة متحققة في الخارج عنه<sup>(٢)</sup>، وتفسيره بأن تلك المطابقة واقعة ومتحققة تفسير باللازم، منه.

[ قوله : يدل عليها بالدلالة التضمنية ... ] .

١٢٣ - دلالة الشيء على ما هو جزء مفهومه مطلقاً ليست دلالة تضمنية بالاصطلاح المشهور؛ إذ لا يقال؛ إن دلالة لفظ العمى على البصر تضمنية، نعم يقال؛ إن دلالة السواد على اللون تضمنية، فمرادنا بالدلالة التضمنية هنا ليس المعنى المشهور، منه.

[ قوله : وما هو جزء لمفهوم الشيء ... ] .

١٢٤ - مفهوم الشيء على ثلاثة أقسام<sup>(٣)</sup> :

الأول : ما ليس حدّاً له أصلاً كـ «سلب البصر» للعمى.

والثاني : ما ليس حدّاً له حقيقة كـ «اللون القابض»<sup>(٤)</sup> للبصر «للسواد».

والثالث : ما هو حد له حقيقة كـ «الحيوان الناطق» للإنسان، منه.

(١) في الأصل : بالإذعان بمعنى القضية، والزيادة مما يقتضيه المقام، ينظر ما تقدم في الشرح ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) أي عن التصديق.

١٢٣ - مطبوعة إستانبول ٣٧ على قوله الآتي : «وليس داخلاً في مفهوم القضية»، وهو خطأ.

١٢٤ - مطبوعة إستانبول ٣٧.

(٣) أشار إليها الصدر الشيرازي عند تقسيمه للعلم في رسالته ٥٠.

(٤) في الأصل : العارض، وهو تعريف.

[ قوله : جميع التصورات والتصديقات مطابق ... ] .

١٢٥ - اعلم أن التصديق لا يتصف بالمطابقة واللامطابقة بالذات أصلاً بأي معنى أخذ من تلك المعاني ؛ لأنه ليس من قبيل الصورة العلمية ، وليس من ذاته <sup>(١)</sup> الحكاية عن أمر ، فمتعلقه يتصف بهما أولاً وبالذات ، وهو متصف ثانياً وبالعرض ، منه .

[ قوله : وإن كان عبارة عما يفهم من القول بأن الأمر كذا في نفسه ] .

١٢٦ - ما يفهم من هذا القول هو نفس ذلك الشيء ، فحينئذ التغاير بين المطابق <sup>(٢)</sup> [ بالكسر ] <sup>(٣)</sup> والمطابق بالفتح بالاعتبار . والمعنى الأول لنفس الأمر ليس مغايراً لهذا المعنى ؛ بل هو عينه في التصديقات ؛ لما بيئنا سابقاً في [ حاشية ] <sup>(٤)</sup> الحاشية أن قولنا : « زيد قائم في نفس الأمر » أي هو بحيث يصح الحكاية عنه بأنه [ كذا في نفسه ] <sup>(٥)</sup> ، فأوردنا المعنى الأول على حدة لأن كثيراً ما يطلق نفس الأمر والواقع على مطابق <sup>(٥)</sup> الحمل خاصة ، منه .

[ قوله : لأنها خزانة الصور المعقولة للنفس ] .

---

١٢٥ - مطبوعة إستانبول ٣٧ - ٣٨ .

(١) في الأصل : في بيانه ، وهو تحريف .

١٢٦ - مطبوعة إستانبول ٣٨ .

(٢) في الأصل : المطلق ، وهو تحريف .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الزيادة لأجل أن هذا البيان لم يرد في الشرح نفسه ، وإنما بيئ في ص ١٤٢ و ١٥٢ أن

مصادق الحمل ومطابقته ونفس الأمر هو الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول ،

وقد ورد في تعليقه المرقمة ٩٠ .

(٥) في الأصل : مطلق ، وهو تحريف .

١٢٧ - استدل على تحقق الخزانة للنفس الناطقة بالفرق بين الذهول والنسيان في المعقولات، كما استدل على تحقق الخزانة للحس المشترك بالفرق بين الذهول والنسيان في الصور الحسية، وكما استدل على تحقق الخزانة للوهم بالفرق بين الذهول والنسيان في المعاني الجزئية.

وليس النسيان في الصورة العقلية بأن تمحو تلك الصورة عن الخزانة على قياس سائر الخزائن؛ بل بأن ترتفع<sup>(١)</sup> العلاقة التي للخزانة مع النفس في تلك الصورة، ولعل تلك العلاقة هي الإفاضة<sup>(٢)</sup>؛ مثل إفاضة الشمس للضوء، فافهم، منه.

[ قوله : فتأمل ] .

١٢٨ - إشارة إلى أنه يمكن بذلك<sup>(٣)</sup> توجيه قول بعض المحققين، منه.

[ قوله : وقد سبق إلى بعض الأذهان ... ] .

١٢٩ - قال الشيخ في الشفاء : الموجودات لما كان لها [ مفهومات وحقائق كان لها ]<sup>(٤)</sup> حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة، وأما المعدومات فلما لم يكن

١٢٧ - مطبوعة إستانبول ٣٨ - ٤٠ .

(١) في الأصل : يقع ، وهو تحريف صوابه في حاشية الباغوي الورقة ٤٩ .

(٢) في الأصل : الإضافة ، وهو تحريف .

١٢٨ - مطبوعة إستانبول ٤٠ .

(٣) في الأصل : بذاتها ، وهو تحريف ، وإذا صح ما أثبت فهو إشارة إلى قوله : « نعم لا يمكن لها التصديق ... » ، والتوجيه أن مراده نفي كونها صوراً تصديقية ، ينظر تعليقنا على الشرح ص ١٦٨ .

١٢٩ - مطبوعة إستانبول ٤٧ ، ووضع رقمها في موضعين من المتن : عند قوله : « فلا يتوهم أن

التصور بحسب الاسم ... » وقوله : « فيكون تلك التعريفات بحسب الاسم » ، وكلاهما خطأ .

(٤) ساقط من الأصل ، وأثبتته من حاشية الباغوي والمطول .

لها إلا المفهومات لم يكن لها حدود إلا بحسب الاسم<sup>(١)</sup>.

قيل<sup>(٢)</sup>؛ لا يخفى [ أنه ] لما أثبت<sup>(٣)</sup> للمعدومات مفهومات وثقّى الحقائق عنها عُلِمَ أن المعتبر في مفهوم لفظ الحقيقة هو الخارج دون المطلق على ما زعمه بعض الأجلة من المتأخرين.

أقول؛ لا يخفى أن المعتبر في مفهوم الحقيقة على ما زعمه<sup>(٤)</sup> هو الوجود النفس الأمري لا الوجود المطلق، فله أن يقول؛ أراد الشيخ بالمعدومات المعدومات النفس الأمرية لا المعدومات الخارجية، منه.

[ قوله؛ والمطالب له «ما» الشارحة للاسم ... ].

١٣٠ - اعلم أن أصول المطالب أربعة؛

الأول؛ «ما» الشارحة، وبه يُطلب تصور مدلول اللفظ مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة؛ كقولنا؛ ما العنقاء؟ أي مدلوله.

والثاني؛ مطلب «هل» البسيطة، وبه يطلب التصديق بوجود الشيء في نفسه؛ كقولنا؛ هل العنقاء موجودة؟

والثالث؛ مطلب «ما» الحقيقية، وبه يطلب تصور الشيء الذي عُلِمَ وجوده؛ كقولنا؛ ما حقيقة العنقاء؟

---

(١) هذه العبارة نقلها الباغندي تأييداً لقول الجرجاني بالوجود الخارجي في حاشية حاشية شرح المطالع الورقة ٦٥، وهي مذكورة أيضاً في المطول ٢٣٣ في ضمن ما نُقِلَ عن الشفاء، ولعل المراد أن يفهم ذلك من كتاب البرهان ٦٩ و ٢٨١.

(٢) القائل هو الباغندي في حاشيته على الجرجاني.

(٣) في الأصل؛ لا يخفى أنما ثبت، وأصلحت العبارة من حاشية الباغندي.

(٤) أي بعض الأجلة، وكذا الضمير في قوله؛ «فله» راجع إليه.

١٣٠ - مطبوعة إستانبول ٤٠-٤٢ و ٤٤-٤٧.

والرابع: مطلب «هل» المركبة، وبه يطلب التصديق بثبوت أمر للشيء؛  
كقولنا: هل العنقاء في الهند أو في السند؟

ولا شبهة في أن مطلب «ما» الشارحة مقدم على مطلب «هل» البسيطة، فإن  
الشيء ما لم يتصور مفهومه لم يمكن طلب التصديق بوجوده، ولا ترتيب ضروريا  
بين الهلية<sup>(١)</sup> المركبة والمائية بحسب الحقيقة، لكن الأولى تقديم<sup>(٢)</sup> المائية؛ لتقدم  
التصور على التصديق طبعا.

وأما سائر المطالب كمطلب «أي» ومطلب «لم» فهو متفرع على هذه  
المطالب، كما لا يخفى.

وقد زاد بعض الأفاضل المحققين<sup>(٣)</sup> مطلباً آخر، وقسم مطلب «هل»  
البسيطة إلى قسمين، الأول مطلب «هل الشيء في نفسه»، والثاني مطلب «هل  
الشيء موجود في نفسه»، فهل في الأول سؤال عن الشيء بحسب المرتبة  
المتقدمة على مرتبة الوجود؛ أي الماهية من حيث هي، وهي الصادرة عن  
الجاعل أولاً عند القائلين بالجعل البسيط، وفي الثاني سؤال عن الشيء بحسب  
مرتبة الوجود، وهي أثر الجاعل ابتداءً عند القائلين بالجعل المركب.

وأنت خير بأن هذه الهلية<sup>(٤)</sup> البسيطة على ما اخترعها إما تصديق متملق  
بقوام<sup>(٥)</sup> الماهية من حيث هي، ولا شك أن ذلك التصديق لا يجوز أن يُطلب؛

(١) في الأصل: هل، وما أثبت من حاشية الجرجاني على شرح المطالع ٨.

(٢) في الأصل: تقدم، وأثبت ما في حاشية الجرجاني.

(٣) هو الداماد في الأفق المبين الورقة ١١ و ٥٤، وقد نقل الشارح نظريته مع الرد عليها في  
تعليقته أيضا على حاشية شرح المواقف ٣٥، وأتى الأحمدنغري بالجواب عن اعتراض  
الشارح وتوضيح لرأي الداماد في كتابه جامع العلوم ١/ ١٨٣ - ١٨٤.

(٤) في الأصل: الهئية، وهو تحريف.

(٥) في الأصل: بقولهم، وأراه تحريفا.



ضرورة أن حمل الشيء على نفسه ممتنع أو غير مفيد، وإما تصور متعلق به، ولا يخفى أنه <sup>(١)</sup> من أقسام مطلب «ما» الشارحة، هذا.

ومما ينبني أن يعلم أن كلمة «ما» بحسب اللغة سؤال عن تصور الشيء بالكنه؛ لأن فرعون سأل موسى عليه السلام، قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(٢)</sup>، ولما كان الكشف عن كنه الذات ممتنعاً أجاب موسى عليه السلام بالصفات، وقال: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ <sup>(٣)</sup>، ثم نسب فرعون إلى الجنون؛ لعدم مطابقة الجواب مع السؤال. وهي بحسب الاصطلاح سؤال عن تصور الشيء سواء كان ذلك التصور بالكنه أو بالوجه، قال الشيخ في عيون الحكمة: المطلوب بـ«ما» تعريف حال شرح الاسم <sup>(٤)</sup>، فإن كان الشيء موجوداً فيطلب بـ«ما» الحقيقية <sup>(٥)</sup> حذّه أو رسمه، والحد من أجناس وفصول، والرسم من أجناس وخواص.

وبما قرّرنا يندفع التناقض بين ما ذكره المحقق السيد الشريف في حاشيته على المطول أن «ما» الشارحة سؤال عن كنه مفهوم اللفظ <sup>(٥)</sup>، وبين ما ذكروا من حصر التصور في التصور بحسب الاسم والتصور بحسب الحقيقة، وما ذكروا في تقدم مطلب «ما» الشارحة على مطلب «هل» البسيطة بأن الشيء ما لم يتصور مفهومه يمتنع التصديق بوجوده، حيث يظهر منهما أن مطلب «ما» أعم من التصور

(١) في الأصل: أن.

(٢) من الآيتين ٢٣ و ٢٤ من سورة الشعراء، ونسبة الجنون في الآية ٢٧: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

(٣) في عيون الحكمة ٢٦: المطلوب بـ«ما» يتمرف حال شرح الاسم.

(٤) في عيون الحكمة: فيطلب بالحقيقة.

(٥) حاشية المطول ٢٣٢، وكذا يظهر من حاشيته على شرح المطالع ٨.

بالحكمة وبالوجه<sup>(١)</sup>.

لا يقال: إن المقول في جواب ما هو منحصر - في الاصطلاح - في الذاتيات.

لأننا نقول: هذا بحسب اصطلاح من إيساغوجي، وما ذكرنا هنا<sup>(٢)</sup> اصطلاح من البرهان، وربما يختلف الاصطلاح بحسب الفنون، كالتضاد؛ فإنه في اصطلاح قاطيغوريوس التضاد المشهور، وفي اصطلاح الفلسفة الأولى التضاد الحقيقي، وكالذاتي؛ فإنه في البرهان ما يلحق الشيء لذاته أو لما يساويه، وفي فن إيساغوجي ما يتقوّم [ به الشيء ]<sup>(٣)</sup>.

ثم المطلوب في «ما» الشارحة مدلول الاسم؛ فسموها بـ «ما الاسمية»، وفي [ الحقيقية ]<sup>(٤)</sup> حقيقة الشيء الموجود<sup>(٥)</sup>؛ فسموها بـ «ما الحقيقية»، وفي «هل» البسيطة وجود الشيء في نفسه، وفي المركبة وجود الشيء لغيره، فسموهما<sup>(٥)</sup> بـ «هل البسيطة» و«المركبة»، منه.

[ قوله: فمطلب «ما» بحسب الاسم معرفة ... ].

(١) وذلك لأنه لو لم يكن أهم لم يصح الحصر؛ إذ التصور يحصل على وجه آخر عرضية، ولا تقدّمه على مطلب «هل» البسيطة؛ إذ يكفي في التصديق التصور بوجه ما، ووجه اندفاع التناقض أن «ما» الشارحة في قول الجرجاني محمولة على اللغة دون الاصطلاح، وقد عكس الباغندي التوجيه بحمل التعميم على المعنى اللغوي وتخصيص الجرجاني على الاصطلاح كما يشعر به عبارته في حاشية شرح المطالع، قال: ولكنه خلاف المشهور، حاشية حاشية شرح المطالع الورقة ٦٦.

(٢) في الأصل: هذا، وهو تحريف.

(٣) زيادة يقتضيهما الكلام.

(٤) زاد في الأصل هنا: ولفظ الحقيقة يطلب، ولم أدر لها معنى، ولعل فيها سقطاً.

(٥) في الأصل: فسموها، وهو تحريف.

١٣١ - اعلم أن للعلم والمعرفة عشرة معانٍ :

قد يطلق العلم على إدراك المركبات، والمعرفة على إدراك البسائط،  
و[من] <sup>(١)</sup> ثم يقال : عرفت الله، دون : علمته، ومطلب «ما» الاسمية معرفة  
ومطلب «ما» الحقيقية علم بهذا المعنى، فإن <sup>(٢)</sup> الشيء من حيث هو موجود مركبٌ  
نحواً من التركيب بالنسبة إلى الشيء لا من هذه الحيثية.

وقد يقال العلم لإدراك الكليات، والمعرفة لإدراك الجزئيات، والحسُّ  
معرفة والعقل علم بهذا المعنى.

وقد يستعمل العلم في <sup>(٣)</sup> التصديقات، والمعرفة في <sup>(٤)</sup> التصورات.

وما وقع في أول فصول <sup>(٥)</sup> النجاة من أن «كل معرفة وعلم فإما تصور وإما  
تصديق» <sup>(٥)</sup> يدل على أنهما يستعملان مترادفين.

ثم إن لهما <sup>(٦)</sup> معنيين آخرين، الأول أن المعرفة تطلق على الإدراك  
[الذي] <sup>(٧)</sup> بعد الجهل، والثاني أنها تطلق على الأخير من الإدراكين لشيء  
واحد <sup>(٧)</sup> يتخلل بينهما عدم، [ولا يعتبر شيء من هذين القيدين في العلم] <sup>(٨)</sup>.

---

١٣١ - مطبوعة إستانبول ٤٧ - ٥٠ على قوله : «سواء علم عدمه أو لا»، وهو خطأ.

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتها من حاشية الجرجاني على شرح المطالع.

(٢) في الأصل : بأن، وهو تحريف.

(٣) في الأصل : على، وهو تحريف.

(٤) في الأصل : فصل، وما أثبت من حاشية الجرجاني.

(٥) النجاة ٣.

(٦) في حاشية الجرجاني : ههنا.

(٧) في الأصل : والثاني على أنها تطلق على الآخر من لا إدراكين بشيء واحد، وأصلحت

العبارة من حاشية الجرجاني.

(٨) زيادة من حاشية الجرجاني، وبعدها : ولهذا لا يوصف الباري تعالى بالعارف ويوصف  
بالعالم.

وهذه المعاني مذكورة في شرح المطالع والحاشية الشريفة<sup>(١)</sup>.  
قال بعض الأفاضل<sup>(٢)</sup>: إن الشيخ ذكر في الشفاء أن كل ما كان إدراكه صعباً  
نسبته [علماً، وكل ما كان إدراكه سهلاً نسبته] معرفة كالمطلب<sup>(٣)</sup>. وأيضاً كل ما  
وَقَعَ فيه الاختلاف كثيراً نسبته علماً، وكل ما لم يكن الاختلاف فيه كثيراً نسبته  
معرفة<sup>(٤)</sup>.

ونُقِلَ عن الراغب<sup>(٥)</sup> أنه قال: الإدراك الحاصل من جهة الأثر<sup>(٦)</sup> يسمى معرفة.  
ثم ربما يقال: «العارف» لمن حصل له العلم والمعرفة من طريق الرياضة  
على سبيل المشاهدة<sup>(٧)</sup>، منه.

[ قوله: وذلك الكلام إنما يتم ... ].

١٣٢ - وإذا لم يكن داخلًا فيه لم يتم؛ لجواز أن يكون مقدّمًا على «ما»

(١) شرح المطالع ٦ و ١٥ و ١٦، حاشية الجرجاني عليه ٦، وينظر فيها أيضًا المطول ٣٤.  
(٢) يعني الباغثوني في حاشيته على حاشية شرح المطالع الورقة ٥٣-٥٤، و«بعض  
الأفاضل» سبق إطلاقه عليه في النسخة (خ) من الشرح ص ١٣٨، وهو يطلقه على الداماد  
غالبًا.

(٣) ساقط من الأصل، وأثبتته من حاشية الباغثوني.  
(٤) في الأصل: كالمطلب، وهو تعريف صوابه في حاشية الباغثوني.  
(٥) نقله الباغثوني عن برهان الشفاء، ولم أجده فيه، ولعله أراد أنه يفهم من كتاب البرهان ٦٩.  
(٦) في الأصل: الفرائب، وهو تعريف صوابه في حاشية الباغثوني. والراغب هو الحسين بن  
محمد بن المفضل الأصفهاني (٩-١٠)، من أعلام العلم والأدب في أوائل المائة الخامسة، من  
تصانيفه حول القرآن: مفردات ألفاظ القرآن، وله أيضًا: أفانين البلاغة، ومحاضرات  
الأدباء، والذريعة إلى مكارم الشريعة.

ينظر قوله في المفردات ٥٦٠ (ع ر ف).

(٧) في الأصل: الأمر، وهو تعريف صوابه في حاشية الباغثوني.

(٨) إلى هنا من كلام الباغثوني في حاشيته على الجرجاني.

١٣٢ - مطبوعة إستانبول ٥٠.

الاسمية، فحينئذ لا يتقدم «ما» الاسمية على جميع المطالب، منه.

[ قوله: المعلوم بالذات ليس هو الموجود الخارجي ... ].

١٣٣ - بيانه <sup>(١)</sup> أن المعلوم بالذات ليس هو الموجود الخارجي من حيث إنه موجود خارجي؛ لأن العلم صفة لزمت فيها الإضافة إلى المعلوم، فلو كان المعلوم بالذات هو الموجود الخارجي يلزم عدم العلم عند عدم المعلوم في الخارج؛ إذ الإضافة التي هي لازمة لصفة العلم تنعدم حين عدم المضاف إليه.

وكذا <sup>(٢)</sup> ليس هو الموجود الذهني من حيث إنه موجود ذهني؛ لأنه حينئذ تبطل القضايا الخارجية التي يحكم فيها على الحقيقة الخارجية؛ لأن المحكوم عليه إنما هو المعلوم بالذات، [ فلو كان المعلوم بالذات هو ] <sup>(٣)</sup> الموجود الذهني من حيث [ إنه ] <sup>(٣)</sup> موجود ذهني لزم أن يقع ما يحكم [ به ] <sup>(٤)</sup> على الحقيقة الذهنية، دون <sup>(٥)</sup> الحقيقة الخارجية.

ثم يمكن أن يقال في إبطال القول الأول؛ إن نحو العلم في الموجودات الخارجية والذهنية واحد؛ كما شهد به الوجدان السليم، ولا شك أن المعلوم بالذات في علم الموجودات الذهنية ليس هو الموجود الخارجي، فلزم أن يكون الأمر في العلم بالموجودات الخارجية كذلك، فافهم، منه.

[ قوله: أن هذا هو مراد القائل بأن المعلوم بالذات هو الشيء الخارجي ].

---

١٣٣ - مطبوعة إستانبول ٥٢-٥٣ على موضع التعليقة التالية، وهو خطأ.

(١) تنظر التعليقة ٤٤ وحاشية شرح التهذيب ٩٠-٩١.

(٢) في الأصل: لذا، وهو تحريف.

(٣) زيادة يقتضيها الكلام.

(٤) زيادة اقتضتها العبارة، ولعل الأصل: أن يقع الحكم.

(٥) في الأصل: ومن حيث، وهو تحريف وخطأ.

١٣٤ - يلزم بظاهره أن يكون المعلوم الخارجي هو المعلوم <sup>(١)</sup> بالذات؛ لأن موضوع القضية الخارجية إنما يكون الشيء من حيث إنه الموجود في الخارج، وهو محكوم عليه، فلزم ما لزم <sup>(٢)</sup>، منه.

[ قوله: فليتأمل ].

١٣٥ - أن ينكره عاقل <sup>(٣)</sup>، بخلاف ما تُنسب إليه الجسم بكلمة «في»، وما ينتقل منه [ و ] <sup>(٤)</sup> إليه، وغيرهما، فإنه يمكن أن يختلف فيها بأنها سطح أو بُعد موهوم أو موجود، منه.

[ قوله: ففيه نوع من الحوازة ].

١٣٦ - إذ يظهر منه أن الثاني أيضا محكوم به، منه.

[ قوله: يطلق وجود الشيء للشيء والوجود الربطي على معنيين ... ].

١٣٧ - الحاصل أن المعنى الأول هو الاتصاف إذا تُسبب إلى الموضوع والعروض إذا نسب إلى المعروض <sup>(٥)</sup>؛ على أن تأخذهما مستقلين بالمفهومية.

١٣٤ - مطبوعة إستانبول ٥٠ و ٥٢ على موضع التعليقة السابقة، وظننت الأمر بالعكس.

(١) في الأصل: المغاير، وهو تحريف.

(٢) من انعدام العلم عند انعدام المعلوم في الخارج.

١٣٥، ١٣٦ - مطبوعة إستانبول ٥٣.

(٣) كذا في الأصل، وفيه سقط وتحريف لم أثبت صوابه. والمعنى أن للمتأمل أن ينكر وقوع الاختلاف في الأمر الذي هو مكتسب من الحجة ومتصف بالمطابقة ونحوها، دون ما له تلك الأمارات؛ لإمكان الاختلاف فيه على الأقوال الثلاثة المشهورة. وعلى أساس هذا الإنكار قرّر عبد الحكيم لفظية النزاع، ينظر حاشيته على شرح الشمسية ٧٣/١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

١٣٧ - مطبوعة إستانبول ٥٣ - ٥٤، ويصح تعلّقها أيضا بقوله الآتي: «بل نقول ...».

(٥) في الأصل: والمعروض إذا نسب إلى المعروض، والصواب ما أثبت.



والمعنى الثاني هو <sup>(١)</sup> النسبة التي في القضية بين المحمول والموضوع.  
والمعنى الأول متحقق في جميع الأعراض؛ بأنه في «الوجود» وجود  
لغيره، وفي سائر الأعراض وجود في نفسه. وكذا المعنى الثاني متحقق بأنه في  
جميعها وجود لغيره، منه.

[ قوله: أن حمل الموجود المطلق ... ]

١٣٨ - اعلم أن في حمل تلك المفاهيم على أنفسها تغايراً اعتبارياً، وكذا  
في عروض مبادئ الاشتقاق - كالوجود والعدم والمفهومية والكلية - لأنفسها.  
لكن التغاير في الحمل تغاير في الالتفات؛ على أن يجعل ذلك التغاير تغايراً في  
الملفت إليه بأن يلاحظ الموضوع من حيث إنه واحد بوحدة ما ولا يلاحظ  
المحمول من تلك الحثية، لا في الملفت [ إليه ] <sup>(٢)</sup> بنفسه، وليس بين المحمول  
والموضوع ههنا تغاير أصلاً. والتغاير في العروض تغاير في الملفت إليه بنفسه؛  
بأن المعارض هو حصة من المطلق والمعرض هو المطلق من حيث هو. فالتغاير  
بين المعارض والمعرض ههنا مختلف، فليتأمل، منه.

[ قوله: يتكرر فيه مبدأ الاشتقاق ]

١٣٩ - المراد بمبدأ الاشتقاق ههنا ما يعمُّ منه وما هو [ في ] <sup>(٣)</sup> معناه،  
فيشمل <sup>(٣)</sup> المفهومية والكلية وغيرهما، منه.

---

(١) في الأصل بدل «هو»؛ أن، ولعلها تحريف.

١٣٨ - مطبوعة إستانبول ٥٤ و ٥٦.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

١٣٩ - مطبوعة إستانبول ٥٦.

(٣) في الأصل؛ فيشتمل، ولعل بعدها «على» ساقطة.



[ قوله : هو مع نقيضه المحمولى ] .

١٤٠ - المراد من النقيض المحمولى [ ما هو محمول ] على الأشياء <sup>(١)</sup>

بالمواطاة كاللاوجود ، دون ما هو محمول عليها بالاشتقاق كالعدم ،  
منه .

[ قوله : يندفع الإشكال الأول ] .

١٤١ - اندفاع الإشكال الأول على الاحتمالين الآخرين لأن هذا التفسير

للتصديق على هذين الاحتمالين إنما هو تفسير القول الجديد فيه ، وكون الحكم  
نفس التصديق أو جزأه هو القول القديم ، منه .

[ قوله : يندفع الإشكال الثاني والرابع ] .

١٤٢ - اندفاعهما <sup>(٢)</sup> على الاحتمال الأول لأن عند الإمام التصورات

جميعها بديهيات كما مر <sup>(٣)</sup> ، فليس تصور الطرفين عنده كسبياً <sup>(٤)</sup> حتى يلزم من  
كسبية تصور الطرفين أن يكون التصديق كسبياً ومستفاداً من <sup>(٥)</sup> القول  
الشارح ، منه .

---

١٤٠ - مطبوعة إستانبول ٥٦ على قوله : « يلزم ارتفاع النقيضين » ، وهو خطأ .

(١) في الأصل : المراد من النقيضين المحمول على الأشياء ، وفيه تحريف و سقط ، صوابه ما  
أثبت .

١٤١ - مطبوعة إستانبول ٥٩ على قوله الآتي : « وبه يندفع الإشكال الرابع » ، وهو خطأ .

١٤٢ - مطبوعة إستانبول ٥٩ على موضع التعليقة السابقة ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل : اندفاعها ، وهو تحريف .

(٣) في ضمن الجواب عن الإشكاليين ص ١٣٣ .

(٤) في الأصل : بديها ، وهو خطأ واضح .

(٥) في الأصل : عن .

[ قوله : كما حققناه وهو أيضا قد أشار إليه ] .

١٤٣ - كما حققناه في فاتحة الرسالة <sup>(١)</sup> . [ و ] حيث قال <sup>(٢)</sup> : فيلزم أن يكون لكل معلوم [ أمر ] <sup>(٣)</sup> في العقل يطابقه <sup>(٤)</sup> ، وهو العلم به دون العلم بما عداه ، وذلك هو المراد بحصول صورة الشيء في العقل ، منه .

[ قوله : فعليك بالتوفيق ] .

١٤٤ - يمكن التوفيق هنا بأن المراد بالإدراك الساذج في عبارة المطالع ليس هو المعنى المشهور ؛ أي التصور فقط الذي هو محتمل لوجهين ؛ يعني التصور مع عدم الحكم والتصور مع عدم اعتبار الحكم ، منه .



١٤٣ - مطبوعة إستانبول ٥٩ ، وأصلها في الأصل تعليلتان ، الأولى قوله : « في فاتحة الرسالة » وهي على قوله : « كما حققناه » ، والثانية تبدأ بقوله : « حيث قال ... » وهي على قوله : « وهو أيضا قد أشار إليه » ، أو تعليقة واحدة على هذا القول الأخير تبدأ هكذا : « في فاتحة الرسالة حيث قال ... » .

(١) ص ٩٢-٩٣ ، وفي الأصل : فاتح .

(٢) في الأصل : حيث قلت ، بدون الواو أيضا ، وأصلحت العبارة كما ترى ، وهو بيان لإشارة المصنف ، ينظر متن الرسالة ٩٨ وهذا الكتاب ص ١١٤ .

(٣) ساقطة من الأصل ، وأثبتها من الرسالة المعمولة .

(٤) في الأصل : المطابقة ، وهو تحريف .

١٤٤ - مطبوعة إستانبول ٥٩ .

# الفهارس العامة

- ١ - فهرس القرآن الكريم
- ٢ - فهرس الأعلام
- ٣ - فهرس الجماعات
- ٤ - فهرس الكتب
- ٥ - فهرس المصطلحات
- ٦ - الفهرس التفصيلي للمواضيع



مرکز تحقیق تکاملی و پژوهشی اسلامی

## فهرس القرآن الکریم

- الشعراء ، ۲۳ ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ..... ۲۸۴
- الشعراء ، ۲۴ ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ ..... ۲۸۴



مرکز تحقیقات کتب مقدسہ قرآنیہ

## فهرس الأعلام

الأبهري (صاحب التنزيل) ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٧٦، ١٨٣

أرسطو ٢٣٧

الأرموي (صاحب المطالع) ١٣٤، ١٣٥، ٢١٤

الباغنوي (بعض الفضلاء، بعض الأفاضل، بعض الأذهان) ١٣٨، ١٧١، ٢٢٩

٢٤٦، ٢٨٧

البعض ١١٧، ١٦٦، ١٨٠، ٢١٣

بعض أئمة الكشف والشهود ١٠٤

بعض الأجلة من المتأخرين ١٧١، ١٩٧

بعض الأذكاء (هذا البعض) ٢١٣

بعض الأفاضل، من الأفاضل ٩٢، ١٠٩، ١٢٣، ١٣٨ من النسخة (خ)، ٢٢١

٢٤١، ٢٨٣، ٢٨٧

بعض القاصرين ١٤٠

بعض المتأخرين ١٢٠، ١٧٤

بعض ناظري شرح المطالع وشرح الشمسية ٢٥٧

بعضهم (هذا القائل) ٩٣، ١١٠، ١٢١، ١٢٢، ١٦٦، ١٧٣، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٧١

بهمنيار ١٦٤، ١٧٢، ٢٤٣

التفتازاني (شارح المقاصد، بعض الأجلة من المتأخرين) ١٣٦، ١٧١، ٢٧٦، ٢٨٢

الجرجاني (السيد السند، الشريف، بعض المتأخرين) ١٤٦، ١٥٣، ١٧٤، ١٨١

١٨٧، ٢٧٠، ٢٨٤

الخفري (بعض الأفاضل) ١٢٣

- الداماد (من الأفاضل، بعض الأفاضل) ٩٢، ١٠٩، ١٢٣، ٢٢١، ٢٤١، ٢٨٣
- الدواني (بعض المحققين، المحقق) ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٣، ١٢٧، ١٦٨
- ١٧٤، ١٨٥، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨١
- الراغب الأصفهاني ٢٨٧
- السهرووردي (صاحب الإشراف، صاحب المطارحات، صاحب التلويحات) ٩١ -
- ٩٢، ١٠٣، ١٤٩، ١٨٥، ٢٣٥
- ابن سينا (الشيخ) ٩٥، ١٠٦، ١١٨، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٤٧
- ١٥٥، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤
- ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٧
- صدر الدين الشيرازي (بعضهم، هذا القائل) ١٢١، ١٧٣، ٢٥٢
- علاء الدولة السمناني (بعض أئمة الكشف والشهود) ١٠٤
- الفارابي ١١٩، ١٨٢، ٢٢٥
- الفخر الرازي (الإمام) ٩٧، ٩٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢١١
- ٢١٣، ٢٣٠، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٩١
- فرعون ٢٨٤
- قره داود (بعض ناظري شرح المطالع وشرح الشمسية) ٢٥٧
- القطب الشيرازي (شارح الإشراف، العلامة) ٩٢، ١٣٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٩٦، ٢٠٨
- ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥
- القوشجي (بعض المتأخرين) ١٢٠
- ابن كمونة (شارح التلويحات) ١٩٣، ٢٠٢
- المصنف ١٠٣، ١٥٨، ١٩١، ٢٠٨، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٦٨
- موسى ٢٤٧، ٢٨٤
- النصير الطوسي (ناقد المحصل، المحقق) ١٢٢، ١٣١، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٧
- ١٨٣، ١٨٤، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٣
- نوح ٢٧٤



## فهرس الجماعات

- أئمة الحكمة ١٣٣  
أهل التحقيق ١٣٠، ٢٠١  
أهل المربية ١٨٥  
الأوائل ٩٧، ٩٨  
جماعة من المتأخرين ٢٠٢، ٢٠٦  
الجماهير ١٠٩  
الجمهور ٩٢، ١٢٩، ١٥٨، ١٧٧  
جمهور المتكلمين ١١٣  
الحكماء ١٣٥، ١٩٨، ٢٢٥، ٢٢٦  
سائر المتأخرين ٢٦٠  
الصوفية ٢٢٥، ٢٢٦  
الصجم ٢٠٠  
القدماء ٢٠٠  
القوم ١٢٢، ١٢٣، ١٧٤، ٢٢٢  
قوم ٢٤٧  
كثير من المحققين ٩٨، ١٣١، ١٣٩  
الكل ١٤٨  
المتأخرون ١٢٥، ١٣٥، ١٥٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٥٤، ٢٧٠  
المتقدمون ١٩٦، ٢٥٥  
المحققون ١١٣، ١١٥، ١٢٩، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٥٧، ١٨٣، ٢٢٣، ٢٦٧

## فهرس الكتب

- أساس الاقتباس للطوسي ١٣٦، ٢١٠  
الإشارات لابن سينا ١٨٢  
بيان الحق للأرموي ٢١٤  
التجريد للطوسي ٢٠٣  
تجريد الميزان للطوسي ١٨٣  
التحصيل لبهمنيار ١٦٤، ١٧٢، ٢٤٣  
التعليقات لابن سينا ٩٥، ٢٠١  
التعليقات للفارابي ١١٩  
تعليقات شرح الرسالة المحمودة للزاهد الهروي (حاشية الحاشية) ٢٢٤،  
٢٤٥، ٢٨٠  
تلخيص المحصل للطوسي ١٧٧  
تنزيل الأفكار للأبهري ١٨٣  
حاشية التهذيب للدواني ٢٥٦  
حاشية شرح الشمسية للجرجاني (الحواشي الشريفة الشريفة) ٩٧-٩٨  
حاشية شرح المطالع للجرجاني (حواشي شرح المطالع، الحاشية الشريفة) ١٤٦،  
١٧٩، ٢٨٧  
الحاشية القديمة على شرح التجريد للدواني (الحواشي القديمة) ٢٥٤  
حاشية المطول للجرجاني (حواشي شرح التلخيص) ١٨٧، ٢٨٤  
دانشنامه علانی لابن سينا (الحكمة العلائية) ١٣٥  
درة التاج للقطب الشيرازي ٩٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٦، ٢٠٨، ٢٧٢

- الرسالة المعمولة للمصنف (الكتاب) ١٣١
- شرح الإشارات للطوسي ١٦٢، ٢١٠
- شرح حكمة الإشراق للقطب الشيرازي ١٣٥، ٢٠٨
- شرح الرسالة المعمولة للزاهد الهروي (التعليق) ١٤٠
- شرح الشمسية للقطب الرازي ٢٥٧
- شرح المطالع للقطب الرازي ١١٨، ١٢٨، ١٣٥، ١٥٢، ١٧٩، ١٨٣، ٢٥٧، ٢٨٧
- شرح المقاصد للتفتازاني ٢٧٧
- شرح هياكل الأنوار للدواني ٢٣١
- الشفاء لابن سينا، الإلهيات ١٠٦، ١١٨، ١٢٢، ٢٠٣، المنطق ١٤٠، ١٨٢، ١٨٣، ٢٨١، ٢٨٧
- عيون الحكمة لابن سينا ٢٨٤
- عيون المسائل للفارابي ١٨٢
- الفصوص للفارابي ٢٢٥
- كتاب أقليدس ١٢٦
- المباحث المشرقية للفخر الرازي ١٩٩، ٢١٤
- المحصل للفخر الرازي ١٣٢، ٢٥٩
- المطارحات للسهروردي ٩٩، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٠
- مطالع الأنوار للأرموي ٢١٥، ٢٩٢
- المعالم للفخر الرازي ١٣٢
- المُخَرَّب للمطرزي ١٨٩
- الملخص للفخر الرازي ١٣١، ١٣٤، ١٩٩، ٢٥٩
- الموجز الكبير لابن سينا ٢٦٩
- النجاة لابن سينا ٢٨٦
- نقد التنزيل للطوسي ١٢٢

## فهرس المصطلحات

الآلات الجسدانية ٩٥	الترتيب ١٠٦
الإبصار ٩١	التصديق ١٣٠
اجتماع المثلين ( التماثل ) ٢٥٨ ، ٩٧	التصور ١١٥
الأجزاء المقدارية ١١١ ، ٢٤٢	التصور بحسب الاسم ١٧١ ، ١٧٢
الإجمال والتفصيل ١٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٥٦	التصور الحقيقي ١٧١
الإخبار ( الانتساب ) ١٤٨ ، ٢٧٠	التعريف ١٧٣
الإذعان ١١٧ ، ١٣٠	التحقل ٩٦
ارتفاع النقيضين ٢٥٢	التقابل ٢٠٤
الإسناد ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢١٠	التقدم بالذات ( التقدم بالماهية ) ١٢٢
الإضافة بين العالم والمعلوم ١١٣	التقدم والتأخر ١٠٦
الإلزاميات ١٥٩	التوقف ١٨٩
الإيجاب ٢٠٨ ، ٢١٠	الجزئية والكلية ٢٤٠
الإيقاع ١٧٩ ، ٢٠٨ ، ٢١٠	الجزم ١٨٠
بداية الزهر ٢٤٧	الجسم المتصل ١١١ ، ٢٤٢
البدهي ١٨٩	الجعل البسيط والمركب ٢٨٣
برهان التطبيق ١١١	الجوهر ١١٨
التأليف ١٥٤ ، ٢٧٤	حدوث العالم وقدمه ٢٢٣ ، ٢٣٤

حصول الصورة ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١١٤	العلم ٩٤، ١١٣، ١١٤
الحقيقة الإدراكية ١٤١	العلم الإجمالي ٢٢٤
الحكم ١١٧، ١٨٠، ٢٥٧	علم الباري تعالى ٩٤
الحمل ٢٦٥	العلم التفصيلي ٢٢٥
الخزانة ٢٨١	العلم الحوادث ٩٣، ٢١٩
الدلالة التضمنية ٢٧٩	العلم الحسولي ٩٢، ٩٧
الذهول ٢٨١	العلم الحسوري ٢٢٢
سلب الثابت والسلب الثابت ٢٥٤	العلم المتجدد ٩١، ٢١٩
السلب والإيجاب ١٦٤	علم المجردات ٩٥
الشك ١٢٧، ١٢٨	علم النفس ٩٥، ٢٢٩، ٢٤٧
الصدق والتصديق ١٦٠	العلم والمعرفة ١٣٣
الصدق والكذب ١٤٨، ١٤٩	غير المتناهي ١٠٥، ١٠٨
صفات الواجب تعالى ٢٢٩	القبول ١١٧، ١٣٠
الصورة الحاصلة ٩٢، ٩٩، ١١٤	القضية ٩٧، ١٢٧، ١٤٧، ١٩٠
الظن ١٢٧، ١٢٨	الكواذب ١٦٧
الظنيات ١٥٩	الكيف ١٢٣
العدد ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ٢٠٦، ٢٣٧	الكيفية الإدراكية ١٣٠، ١٧٠، ١٧٧
العدم ٢٤١	اللهجية ١٨٨
العدم الرباطي ٢٠٠	المؤلف ٢٧٣
المروض ١٦٩، ١٧٧	مبدأ الاشتقاق ٢٩٠
العقل الهولائي ٢٣٤	المتكرر بالنوع ١٠٥، ٢٠٤، ٢٣٥
علة والمعلول ١٠٩	المدارك العالية ١١٣، ٢٤٧

النظري ١١٢، ١٨٩	المشبهات ١٥٩
النفس ١٠٣	مطابقة القضية ١٦٣
نفس الأمر (الواقع) ١٤٢، ١٥٢، ١٦٦، ٢٦٥	المطابقة واللامطابقة ١٦٦
نفي المقيد والنفي المقيد ٢٥٣	المعالج والمعالج ٢٢٨
النقطة ١١٩	المعاندة ٢٠٢، ٢٠٣
الواحد ١٠٦	المعاني الحرفية ١٦٧
الوجود ٩٣، ٢٢٢	المعلوم بالذات ١١٣، ١٩٧، ٢٤٦، ٢٨٨
الوجود الربطي ٢٠٠	المفارقات ٩٥
الوحدات ٢٣٨	مفهوم الشيء ٢٧٩
الوحدة ١١٩	المكان ١٩٨
الوحدة والكثرة ٢٠٣	الناطق ١٦٢
الوقوع واللاوقوع ٢٠٩، ٢٥٥	النسبة ٢٥٠
الوهم ١٢٨	النسبة التامة والتقييدية ١٢٧، ٢٥٧
اليقين ١٢٧، ١٢٨	النسيان ٢٨١

## الفهرس التفصلي للمواضيع

٥	تصدير
٨٢ - ٧	مقدمة التحقيق
٧	ترجمة الزاهد الهروي
٢٧	الكتاب
٢٧	عنوانه
٢٨	نسبته وتاريخ تأليفه
٢٩	تقدير العلماء له
٤٠	حواشيه
٥٠	منهج الزاهد الهروي
٥٢	آراؤه
٧٠	موقفه من مذهب القطب الرازي
٧٣	نسخ الكتاب
٧٩	منهج التحقيق
٨٩	مقدمة الشارح
٩١	مورد القسمة في التصور والتصديق
٩١	تفسير «العلم المتجدد» في كلام المصنف
٩١	إشارة في كلام المصنف إلى أن الإبصار علم حصولي
٩٢	دليل على كون المقسم هنا هو الحصولي الحادث
٢٠٩، ٩٢	المقسم الصورة الحاصلة أو حصول الصورة؟



- تخصيصه بالمحادث، وما يرد عليه..... ٩٣
- إشكال على أن علم الباري تعالى بالممكنات حضوري، وجوابه ... ٩٤
- عبارتان لابن سينا في أن علم المجردات والنفس بأنفسها حضوري ٩٥
- اتحاد العاقل والمعتول في علم المجردات والنفس بأنفسها..... ٩٦
- إشكال على أن التصديق من العلم الحسولي، وجوابه..... ٩٧
- الفرق بين التصديق والقضية أو جزئها الأخير، والخلل الواقع في  
كلام الجرجاني..... ٩٧
- إشكال على أن العلم الحضوري لا يكون بحصول صورة، وجوابه ... ٩٨
- استدلال السهروردي على عدم كون العلم انتفاء لشيء..... ٩٩
- كلام للدواني على استدلال السهروردي ..... ٩٩
- نظر الشارح في كلام الدواني، وتوجيهه له..... ١٠٠
- استدلال الدواني على عدم كون العلم انتفاء لإدراك آخر ..... ١٠١
- رد الشارح على استدلال الدواني..... ١٠٢
- استدلالان للشارح على عدم كون العلم انتفاء لإدراك آخر ..... ١٠٢
- قياس استدلال المصنف بما في المطارحات..... ١٠٣
- الاستدلال على أن الزائل عند الصلح بالشيء غير الزائل عند الصلح  
بالآخر..... ١٠٣
- لزوم تحقق الأمور غير المتناهية في النفس، ومنعه..... ١٠٤
- اللاتناهي في العدد وإدراكه..... ١٠٥
- نظرية الشارح في ماهية العدد، وأن ما يتركب منه هو الأحاد دون  
الوحدات..... ١٠٥
- ترتيب الأمور غير المتناهية الزائل كل منها عند إدراك شيء..... ١٠٦
- عدم تركيب العدد من الأعداد تحته..... ١٠٧
- قول الدواني في ذلك..... ١٠٧

- ١٠٧..... ردّ الشارح على قول الدواني
- ١٠٨..... ردّه على بيان الدواني في ترتيب الأمور غير المتناهية
- ١٠٩..... علة عدم المعلول عدم علة ما
- ١٠٩..... نظرية الداماد في ذلك
- ١١٠..... ردّ الشارح على نظرية الداماد
- ١١٠..... إشكال على وجود عدمات الأعداد غير المتناهية
- ١١١..... عدم جريان برهان التطبيق في تلك عدمات
- ١١٢..... استدلال على أن العلم تحصيل لا إزالة
- ١١٢..... الاستدلال على الشيء لا ينافي كونه بديهيًا
- الاستدلال على أن الحاصل عند العلم بالشيء غير الحاصل عند العلم  
بآخر..... ١١٢
- القول بأن العلم إضافة، وإبطاله..... ١١٣
- التصور..... ١١٥
- ما يتعلق به التصور المرادف للعلم والتصور القسم للتصديق..... ١١٥
- ما لا يحتمله التصور القسم للتصديق..... ١١٥
- النسبة بين اعتبارات التصور بحسب المفهوم والصدق..... ١١٦
- التصديق والمذاهب الأربعة..... ١١٧
- إطلاقات الحكم..... ١١٧، ١٨٠
- إشكالان على تفسير الحكم بالنسبة..... ١١٨، ٢٠٧
- الإشكال المشهور على كون العلم صورة ذهنية وعرضا، وجوابه..... ١١٨
- إشكال آخر على كون العلم صورة ذهنية ومن مقولة الكيف..... ١١٩
- جواب القوشجي عن الإشكاليين، ونقده..... ١٢٠
- جواب السيد الصدر الشيرازي عنهما، ونقده..... ١٢١
- جواب الدواني عن الإشكال الثاني، ونقده..... ١٢٣

١٢٣	جواب الخفري والدأمد عنه، وتقذّه
١٢٤	تحقيق الشارح في الجواب عنه
١٢٥	تعلق التصور بمتعلق التصديق
١٢٧	أجزاء القضية ثلاثة أو أربعة ؟ ومنشأ القول بالثاني
٢٦٧، ١٣٦، ١٢٩	متعلق التصديق
١٣٠	حقيقة التصديق وتقسيم العلم
١٩٦، ١٣١	التصديق على مذهب الفخر الرازي
١٣٣	إيرادات على مذهب الفخر الرازي
١٣٤	التصديق على مذهب صاحب المطالع وغيره
١٣٥	التصديق على مذهب المصنف
١٣٧	الاختلاف النوعي بين التصور والتصديق
١٣٧	الاعتراضان المشهوران على الاختلاف النوعي، وما أجيب عنهما
١٤١	تحقيق الشارح في الجواب عنهما
١٤١	تفسير المصنف للإذهان، وشرحه
٢٦٥، ١٤٢	المطابقة للواقع ونسبتها إلى مفهوم القضية
٢٦٥، ١٥٢، ١٤٢	معنى نفس الأمر والواقع
١٦٥، ١٤٣	جريان المطابقة وعدمها في التصورات والتصديقات
١٤٣	التصديق والقياسات الشرعية
١٤٣	حاصل كلام ابن سينا في الموجز الكبير
١٤٤	شرح كلماته في الموجز الكبير
١٤٥	متعلق الشك والإنكار
١٥٣، ١٤٥	حقيقة الإنكار والتكذيب
١٤٧	إثبات أن غير المصدق به قضية
١٤٨، ١٤٧	البحث عن تعريف القضية

تقرير دليل المصنف على أن التصديق ليس نفس الحكم بمعنى	
الانتساب .....	١٤٨
مسامحة في بيان المصنف .....	١٤٩
معاني التصديق والمباحث عنه أو المصطلح عليه منها .. ١٤٩، ١٥٧، ٢٧٥	
شرح كلمات ابن سينا في الشفاء .....	١٥٠
الشك والإنكار من قبيل العلم أو الجهل ؟ .....	١٥٤
شرح كلام الأبهري في تنزيل الأفكار .....	١٥٤
معاني «التأليف» .....	١٥٤
إيراد على ما فهمه المصنف من كلام الأبهري .....	١٥٥
شروع الكلام في اعتراضات الطوسي على الأبهري وأجوبة المصنف	
عنها .....	١٥٥
ردّ جواب المصنف عن اعتراض الطوسي «قوله ثم صدقناه يلزم حصول	
الحاصل» .....	١٥٥
جواب للشارح عن الاعتراض المذكور .....	١٥٦
فساد اعتراض الطوسي «التصديق حصول التأليف لا حصول صورته» ..	١٥٦
ردّ جواب المصنف عن الاعتراض المذكور .....	١٥٦
قولهم: التصديق باعتبار حصوله تصور .....	١٥٧
ما ليس مطابقاً وما لا يعتبر فيه المطابقة من التصديقات .....	١٥٩
ردّ جواب المصنف عن اعتراض الطوسي «قيد المطابقة يعتبر في الصدق	
لا في التصديق» .....	١٦٠
ردّ تفسير المصنف للصدق والتصديق .....	١٦٠
بحث في فصلية الناطق للإنسان .....	١٦١
دلالة القضية والتصديق على الثبوت في نفس الأمر والمطابقة	
للمواقع .....	١٦٣، ٢٧٧، ٢٧٨

الصدق والكذب كلاهما احتمال عقلي .....	١٦٤
مقارنة التصديق لجميع التصورات .....	١٦٩ ، ١٧٠
التصور الحقيقي وغير الحقيقي .....	١٧١ ، ١٧٢
التعريف اللفظي من المطالب التصورية أو التصديقية ؟ .....	١٧٣
قضية عروض التصديق للتصور .....	١٧٧
معنى قولهم : «إن التصور هو العلم الأول» .....	١٧٨
دليلان للشارح على أن التصديق هو الإذعان .....	١٧٨
إيرادات على استدلال المصنف على أن التصديق هو الإذعان .....	١٧٩
توجيه القول بفعلية التصديق .....	١٧٩
بحث عن تعريف التصديق الكسبي .....	١٨٠
تأييد التقسيم إلى التصور الساذج والتصور مع التصديق .....	١٨٢
توجيه التقسيم المشهور إلى التصور والتصديق .....	١٨٣
توجيه جمع المصنف بين التقسيمين .....	١٨٤
عدم إمكان الجمع الحقيقي بينهما .....	١٨٤
رجوع إلى المذهب الأول .....	١٨٥
التصديق والحكم في القضايا الشرطية .....	١٨٥
قولهم : «الحكم بنفي أو إثبات» .....	١٨٨
اتصاف القضية بالبداهة والنظرية .....	١٨٩
اتصافها بالمطابقة واللامطابقة .....	١٩٠
الفرق بين الحكم والتصديق في عبارة السهروردي .....	١٩١
لحاظ العام في إطلاقه على الخاص .....	١٩٢
تقسيم اللفظ المشترك .....	١٩٢
تقابل الأحكام النفسانية والأمور الخارجية في عبارة السهروردي .....	١٩٣
إشكال على ما قرره ابن كمونة .....	١٩٤

ثلاثة أجوبة عن الإيراد المعروف على تقييد التصور بعدم الحكم ، وما يرد عليها.....	١٩٥
المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية من حيث هي.....	١٩٧، ٢٤٦، ٢٨٨
البحث عن لفظية الخلاف الواقع في التصديق.....	١٩٨
استدلال الفخر الرازي ببداهة التصديقات على بداهة التصورات.....	١٩٩
الوجود الربطي في الهليات البسيطة.....	٢٠٠
مقصود ابن كمونة بما ذكره من فساد تقييد التصور بعدم الحكم.....	٢٠٢، ٢٠٦
المراد بالمعائدة حيث أجاز المصنف تحقيقها.....	٢٠٣
أنحاء صدق المتقابلين وجوازها أو امتناعها.....	٢٠٣
جواب الشارح عن المصنف في رده على أن التصديق حكم بمعنى النسبة.....	٢٠٨
الفرق بين وقوع النسبة ولا وقوعها وبين أن النسبة واقعة وليست بواقعة.....	٢٠٩
مدلول كلام الطوسي في شرح الإشارات.....	٢٠٩
عدم تحقق الحكم في الواقع.....	٢١٠
عبارة الطوسي في أساس الاقتباس في مغايرة التصديق والحكم.....	٢١٠
تفسير التصديق بالإدراك المقترن بالحكم ، وما يرد عليه و يندفع.....	٢١١، ٢١٢
عدم استلزام التصديق للحكم.....	٢١٣
رجوع إلى المذهب الثاني.....	٢١٣
جواب عما أورده المصنف على مذهب الإمام.....	٢١٣
إيراد بعض الأذكياء على الإمام وجواب المصنف عنه.....	٢١٣
رجوع إلى المذهب الثالث.....	٢١٤
مدلول كلام صاحب المطالع في كتاب البيان في قضية التصور.....	٢١٤

- ٢١٥ ..... نقد بعض أجوبة المصنف عن شكوك المذهب الثالث
- ٢١٦ ..... إيرادان على عبارتي المصنف

## مواضيع التعليقات

- ٢٢٢ ..... حصصية أفراد الوجود
- ٢٢٢ ..... تفسير العلم الحضوري
- ٢٢٨، ٢٢٣ ..... الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في الحضوري والحصولي
- ٢٢٤ ..... العلم الإجمالي للباري تعالى وتفسيره
- ٢٢٥ ..... مراتب العلم التفصيلي
- ٢٢٧ ..... اتحاد العاقل والمعقول والعقل في علم المجردات والنفس بأنفسها
- ٢٢٨ ..... اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا
- ٢٢٩ ..... علم النفس بصفاتهما
- ٢٢٩ ..... عينية صفات الواجب تعالى معه
- ٢٣٥ ..... ضابطة السهروردي من أن كل متكرر بالنوع أمر اعتباري
- ٢٣٧ ..... الاستدلال على أن العدد غير مركب من الأعداد تحته
- ٢٤٢ ..... حقيقة الأجزاء المقدارية للجسم
- ٢٤٤ ..... انصاف العلم بالمطابقة واللامطابقة على تقدير كونه بزوال أمر
- ٢٤٤ ..... الفرق بين التوقف على النظر والحصول به
- ٢٥٠ ..... جواب عن الشبهة المعروفة في العلم على ما قررها ابن سينا
- ٢٥٢ ..... شبهة في تقدم المعروض على العارض، وجوابها
- ٢٦٣ ..... مذهب الدواني في مفهوم المشتق
- ٢٦٤ ..... الإذعان في العمليات والشرطيات والموجبات والسوالب
- ٢٦٥ ..... إطلاق «الحمل»
- ٢٦٧ ..... ما وضع له اللفظ



٢٧٠	بحث عن كلام ابن سينا في الشفاء.....
٢٧١	تحقيق الدواني في مصداق الحمل في «الوجود».....
٢٧٩	أقسام مفهوم الشيء.....
٢٨٠	اتصاف التصديق بالمطابقة واللامطابقة.....
٢٨١	استدلالهم على تحقق الخزانة للنفس والحس والوهم.....
٢٨١	النسيان في الصورة العقلية.....
٢٨٢	الوجود المعبر في التصور الحقيقي.....
٢٨٢	المطالب وترتيبها.....
٢٨٣	نظر الداماد في تقسيم «هل» البسيطة إلى قسمين، وتقدّمه.....
٢٨٤	كلمة «ما» في اللغة والاصطلاح.....
٢٨٥	اختلاف الاصطلاح بحسب الفنون.....
٢٨٥	تسمية المطالب.....
٢٨٦	معاني العلم والمعرفة.....
٢٨٩	استدلال على أن المعلوم الخارجي هو المعلوم بالذات.....
٢٩٠	التغاير في الحمل والعروض.....
٢٩٠	المراد بمبدأ الاشتقاق المتكرر بالنوع.....
٢٩٢	المراد بالإدراك الساذج في عبارة المطالع.....

## مصادر المقدمة و التحقيق

### العربية :

- ١ - آثار الأول من علماء فرنكي محل لمحمد قيام الدين عبد الباري، المطبعة المجتبائية، لكهنؤ.
- ٢ - الآداب العربية في شبه القارة الهندية لزيد أحمد، ترجمة عبد المقصود محمد شلقامي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٨ هـ.
- ٣ - أبجد العلوم للتونجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤ - الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٦ م.
- ٥ - الأفق المبين للداماد، مخطوطة مكتبة المرعشي، رقم ٣٦٠٥.
- ٦ - اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لادوارد فنديك، مطبعة التأليف، مصر ١٨٩٧ م.
- ٧ - بديع الميزان للثلاثي، بهامش ميزان المنطق ضمن مجموعة، لكهنؤ ١٢٦٤ هـ.
- ٨ - تاريخ الإسلام في الهند للدكتور عبد المنعم النمر، مصر ١٤١٠ هـ.
- ٩ - تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندوباكستانية للدكتور أحمد محمود الساداتي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٧٠ م.
- ١٠ - التجليات الإلهية لابن عربي، تحقيق عثمان إسماعيل يحيى، مركز نشر دانشگاهي، طهران ١٤٠٨ هـ.
- ١١ - التحصيل لبهمنيار، تصحيح مرتضى مطهري، جامعة طهران ١٣٤٩ ش.
- ١٢ - التحقيقات المرضية لحل حاشية الزاهد على الرسالة القطبية لعبد الحليم اللكهنوي، المطبع اليوسفي، لكهنؤ ١٣١٢ هـ.
- ١٣ - تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار لنصير الدين الطوسي، باهتمام عبدالله

- نوراني، ضمن «منطق ومباحث ألفاظ»، طهران ١٣٥٣ ش.
- ١٤ - التعليقات لابن سينا، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٢ هـ.
- ١٥ - التعليقات للفارابي، تحقيق الدكتور جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ١٦ - تعليقات شرح حكمة الإشراق لصدر الدين الشيرازي، بهامش شرح حكمة الإشراق، طبعة حجرية، إيران ١٣١٦ هـ.
- ١٧ - التعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب لعبد الحي اللكهنوي، ضمن مجموعة، طبعة مصورة، كابل ١٣٨٩ هـ.
- ١٨ - تعليقة الداماد على أنموذج العلوم، باهتمام عبدالله نوراني، ضمن «منطق ومباحث ألفاظ»، طهران ١٣٥٣ ش.
- ١٩ - تلخيص المحصل أو نقد المحصل للنصير الطوسي، ذيل المحصل، المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٣ هـ.
- ٢٠ - التلويحات للسهروردي، قسم الإلهيات، تصحيح هنري كرين، ضمن «مجموعه مصنفات شيخ اشراق»، طهران ١٣٥٥ ش.
- ٢١ - الثقافة الإسلامية في الهند لعبد الحي الحسني، دمشق ١٣٧٧ هـ.
- ٢٢ - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون لعبد النبي الأحمدي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن ١٣٢٩ هـ.
- ٢٣ - الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد للعلامة الحلبي، انتشارات بيدار، قم ١٣٦١ ش.
- ٢٤ - حاشية أبي الفتح على حاشية التهذيب، مخطوطة مكتبة المرعشي، رقم ٦٣٠٧.
- ٢٥ - حاشية الباغنوي على حاشية شرح المطالع، مخطوطة مكتبة المرعشي، رقم ٢٩.
- ٢٦ - حاشية الجرجاني على شرح الشمسية، ذيل شرح الشمسية، عيسى البابي الحلبي، مصر.

- ٢٧ - حاشية الجرجاني على شرح المختصر، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر ١٣١٦ هـ.
- ٢٨ - حاشية الجرجاني على شرح المطالع، بهامش شرح المطالع، طبعة حجرية، إيران ١٢٩٤ هـ.
- ٢٩ - حاشية الجرجاني على المطول، بهامش المطول، إستانبول ١٣٣٠ هـ.
- ٣٠ - حاشية داود على شرح الشمسية، مخطوطة مكتبة الكلبايكاني، رقم  $\frac{٢٠}{١٣٠}$ .
- ٣١ - حاشية داود على شرح المطالع، مخطوطة مكتبة المرعشي، رقم ٦٣٥٩.
- ٣٢ - حاشية الدواني على تهذيب المنطق، ضمن مجموعة، طبعة مصورة، كابل ١٣٨٩ هـ.
- ٣٣ - حاشية الدواني على شرح الشمسية، ضمن «شروح الشمسية»، مطبعة كردستان العلمية ١٣٢٧ هـ.
- ٣٤ - حاشية الدواني القديمة على شرح التجريد، بهامش شرح التجريد، طبعة حجرية، تبريز ١٣١٠ هـ.
- ٣٥ - حاشية الدواني القديمة على شرح التجريد، مخطوطة مكتبة المرعشي، رقم ٤٦٨٣.
- ٣٦ - حاشية الزاهد على حاشية التهذيب، ضمن مجموعة، طبعة مصورة، كابل ١٣٨٩ هـ.
- ٣٧ - حاشية الزاهد على شرح المواقف، المطبعة الأحمدية، دهلي ١٢٩١ هـ.
- ٣٨ - حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على شرح الشمسية، ضمن «شروح الشمسية»، مطبعة كردستان العلمية ١٣٢٧ هـ.
- ٣٩ - حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على المطول، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول ١٣١١ هـ.
- ٤٠ - حاشية عبد العلي اللكهنوي الملقب ببحر العلوم على شرح الرسالة المعمولة، المطبع العلوي، لكهنؤ ١٢٩٣ هـ.

- ٤١ - حاشية العطار على شرح الخبصي على التهذيب، المطبعة الأزهرية، مصر ١٣٤٦ هـ.
- ٤٢ - حاشية الكلثوي على حاشية أبي الفتح على حاشية التهذيب، مصر ١٢٨٨ هـ.
- ٤٣ - حاشية المرجاني على شرح العقائد المضدية، إستانبول ١٣١٦ هـ.
- ٤٤ - حاشية وحيد الزمان على حاشية شرح المواقف، ضمن «مجموعة مير زاهد شرح المواقف»، المطبع العلوي، لكهنؤ ١٣١٤ هـ.
- ٤٥ - الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة لصدر الدين الشيرازي، طبعة ١٣٧٨ هـ.
- ٤٦ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمعني، المطبعة الوهبية، مصر ١٢٨٤ هـ.
- ٤٧ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة لآقا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت.
- ٤٨ - رسالتان في التصور والتصديق للقطب الرازي والصدر الشيرازي، تحقيق مهدي شريعتي، الطبعة الثانية، قم.
- ٤٩ - رسالة إثبات نفس الأمر أو العقل المفارق للنصير الطوسي، ملحقة بتلخيص المحصل، دار الأضواء، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- ٥٠ - الرسالة المحيطة بتشكيكات في القواعد المنطقية لعبد الله الجيلاني، باهتمام علي شيخ الإسلام، ضمن «منطق ومباحث ألفاظ» طهران ١٣٥٣ ش.
- ٥١ - سبعة المرجان في آثار هندوستان لغلام علي آزاد البلگرامي، الهند ١٣٠٣ هـ.
- ٥٢ - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمراي، بولاق ١٣٠١ هـ.
- ٥٣ - السلم المرونق وشرحه للأخضري، المطبعة الخيرية، مصر ١٣٢١ هـ.
- ٥٤ - شرح الإشارات للنصير الطوسي، المطبعة الحيدرية، طهران ١٣٧٧ هـ.
- ٥٥ - شرح الإشارات للفخر الرازي، المطبعة الخيرية، مصر ١٣٢٥ هـ.
- ٥٦ - شرح التبريد للعلامة الحلي، طبعة الزنجاني ١٣٩٩ هـ.
- ٥٧ - شرح حكمة الإشراق للقطب الشيرازي، طبعة حجرية، إيران ١٣١٥ هـ.
- ٥٨ - شرح الزاهدية على الرسالة القطبية لارتضا علي خان الكوياموي،

مدراس ١٢٦٦ هـ.

- ٥٩ - شرح الشمسية للمقطب الرازي، عيسى الباهي الحلبي، مصر.
- ٦٠ - شرح العقائد العضدية للدواني، المطبعة العامة ١٢٩٠ هـ.
- ٦١ - شرح عيون الحكمة للفخر الرازي، تحقيق أحمد حجازي أحمد السقا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٤٠٠ هـ.
- ٦٢ - شرح الكافية لرضي الدين الأسترآبادي، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول ١٣١٠ هـ.
- ٦٣ - شرح المطالع للمقطب الرازي، طبعة حجرية، إيران ١٢٩٤ هـ.
- ٦٤ - شرح المقاصد للتفتازاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٩ هـ.
- ٦٥ - شرح المواقف للشريف الجرجاني، مطبعة السعادة، مصر ١٣٢٥ هـ.
- ٦٦ - الشفاء لابن سينا، نشرة الدكتور إبراهيم مذكور وجماعته، القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ م.
- ٦٧ - شواكل الحور في شرح هياكل النور للدواني، ضمن «ثلاث رسائل»، تحقيق الدكتور السيد أحمد التويسركاني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد ١٤١١ هـ.
- ٦٨ - عَلم الهدى على حواشي نور الهدى لعبد الحي اللكهنوي، بهامش نور الهدى ضمن مجموعة، لكهنؤ، مطبعة أنوار محمدي ١٣٠١ هـ، ومطبعة نجم العلوم ١٣١١ هـ.
- ٦٩ - عيون المسائل للفارابي، ضمن «مبادئ الفلسفة القديمة»، المكتبة السلفية، القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ٧٠ - فصوص الحكم للفارابي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد ١٣٩٦ هـ.
- ٧١ - الفصوص للفارابي، ضمن مجموعة من رسائله، حيدرآباد الدكن ١٣٤٥ هـ.
- ٧٢ - فصوص الحكم لابن عربي، طبعة أبي العلاء عفيفي، دار لبنان، بيروت.

- ٧٣ - القسطاس وشرحه للسمرقندي ، مخطوطة مكتبة المجلس ، رقم ٣٨٥٩ .
- ٧٤ - القيسات للداماد ، باهتمام الدكتور مهدي محقق ، جامعة طهران ١٣٦٧ ش .
- ٧٥ - كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ، كلكته ١٨٦٢ م .
- ٧٦ - كشف الحجب والأستار لإعجاز حسين الكتتوري ، كلكته ١٣٣٠ هـ .
- ٧٧ - كشف المكتوم في حاشية بحر العلوم لعبد الحليم اللكهنوي ، بهامش حاشية عبد العلي ، المطبع العلوي ١٢٩٢ هـ .
- ٧٨ - لواء الهدى في الليل والدجى لفلان يحيى البهاري ، ضمن مجموعة ، لكهنؤ ، مطبعة أنوار محمدي ١٣٠١ هـ ، ومطبعة نجم العلوم ١٣١١ هـ .
- ٧٩ - المباحث المشرقية للفخر الرازي ، دائرة المعارف ، حيدرآباد الدكن ١٣٤٣ هـ .
- ٨٠ - المحاكمات للقطب الرازي ، بهامش شرح الإشارات ، طبعة حجرية ، إيران ١٣٠٥ هـ .
- ٨١ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للفخر الرازي ، المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٣ هـ .
- ٨٢ - مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح لعلي بن سلطان محمد القاري ، المطبعة الميمنية ، مصر ١٣٠٩ هـ .
- ٨٣ - المشارع والمطارحات للسهروردي ، مخطوطة مكتبة المجلس ، رقم ١٩٦٩ .
- ٨٤ - مصباح الدجى في لواء الهدى لعبد الحي اللكهنوي ، ضمن مجموعة ، لكهنؤ ، مطبعة أنوار محمدي ١٣٠١ هـ ، ومطبعة نجم العلوم ١٣١١ هـ .
- ٨٥ - المطول للفتازاني ، إستانبول ١٣٣٠ هـ .
- ٨٦ - معالم أصول الدين للفخر الرازي ، بهامش المحصل ، المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٣ هـ .
- ٨٧ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٨٨ - معجم المطبوعات ليوسف اليان سركيس ، القاهرة ١٩٢٨ م .
- ٨٩ - المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي ، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد



- مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب ١٣٩٩ هـ.
- ٩٠ - مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق ١٤١٢ هـ.
- ٩١ - الملخص للفخر الرازي، مخطوطة مكتبة المجلس.
- ٩٢ - نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لعبد الحي الحسني، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الجزء الخامس ١٣٧٥ هـ، والجزء السادس ١٣٧٦ هـ، والجزء السابع ١٣٧٨ هـ، والجزء الثامن ١٣٩٠ هـ.
- ٩٣ - نور الهدى لحملة لواء الهدى لعبد الحي اللكهنوي، ضمن مجموعة، لكهنؤ، مطبعة أنوار محمدي ١٣٠١ هـ، ومطبعة نجم العلوم ١٣١١ هـ.
- ٩٤ - هداية الوري إلى لواء الهدى لعبد الحي اللكهنوي، ضمن مجموعة، لكهنؤ، مطبعة أنوار محمدي ١٣٠١ هـ، ومطبعة نجم العلوم ١٣١١ هـ.
- ٩٥ - هدية العارفين لإسماعيل ياشا البغدادي، إستانبول ١٩٥١ م و ١٩٥٥ م.
- ٩٦ - اليناع الجنى من أسانيد الشيخ عبد الغني لمحمد بن يحيى الترهوي، ضمن مجموعة بهامش كشف الأستار عن رجال معاني الآثار، دهلي ١٣٤٩ هـ.

#### الفارسية:

- ٩٧ - آداب عالمگیری، تأليف صادق مطلبی انبالوی، تصحيح عبد الغفور چودھري، جزء ٢، لاھور ١٩٧١ م.
- ٩٨ - أساس الاقتباس، تأليف نصير الدين طوسی، تصحيح مدرس رضوی، دانشگاه تهران ١٣٦٧ ش.
- ٩٩ - الانتصاح عن ذکر أهل الصلاح، تأليف علی انور قلندر، مطبع مجمع العلوم، هند ١٢٩٤ هـ.
- ١٠٠ - أنفاس العارفين، تأليف ولی الله دهلوی، مطبع مجتباتی، دهلي ١٣٣٥ هـ.
- ١٠١ - تاريخ روضة الصفای ناصري (ملحقات)، تأليف رضا قليخان هدايت، چاپ

حکمت، قم ۱۳۳۹ ش.

- ۱۰۲ - تحفة الكرام، تأليف مير علي شير قانع تنوي، مطبع ناصري، دهلي ۱۳۰۴ هـ.  
۱۰۳ - تذكرة علماء هند، تأليف رحمن علي ناروي، مطبع نول کشور، لکهنؤ.  
۱۰۴ - تذكرة نتائج الأفكار، تأليف محمد قدرت الله گوياموي، بمبئي ۱۳۳۶ ش.  
۱۰۵ - تعليقات مرقوم پنجم سلم السموات، دکتر يحيى قريپ، تهران ۱۳۴۰ ش.  
۱۰۶ - تكملة تذكرة علماء هند، تأليف ناروي، در آخر تذكره، مطبع نول کشور، لکهنؤ.

- ۱۰۷ - تكملة نجوم السماء، تأليف محمد مهدي کشميري لکهنوي، مکتبه بصيرتي، قم ۱۳۹۷ هـ.

- ۱۰۸ - حبيب السير، تأليف خواند مير غياث الدين حسيني، انتشارات کتابخانه خيام، تهران ۱۳۳۳ ش.

- ۱۰۹ - دانشمندان آذربايجان، تأليف محمد علي تربيت، تهران ۱۳۱۴ ش.  
۱۱۰ - دانشنامه علائي، تأليف ابن سينا، تصحيح دکتر محمد معين وسيد محمد مشکوة، انتشارات کتابفروشي دهخدا، تهران ۱۳۵۳ ش.  
۱۱۱ - درة التاج، تأليف قطب الدين شيرازي، تصحيح سيد محمد مشکوة، انتشارات حکمت، تهران ۱۳۶۹ ش.

- ۱۱۲ - الروض الأزهر في مآثر القلندر، تأليف شاه تقي علي قلندر، لکهنؤ ۱۳۳۵ هـ.  
۱۱۳ - سکنة الأولياء، تأليف دارا شکوه، بکوشش دکتر تاراچند وسيد محمد رضا جلالی نائيني، مؤسسه مطبوعاتي علمی، تهران ۱۳۴۴ ش.

- ۱۱۴ - شاهجهان نامه، تأليف محمد صالح کتبو، چاپ دوم، لاهور ۱۹۶۷ م.  
۱۱۵ - شرح فارسي مير زاهد رساله، تأليف علاء الدين لکهنوي، مطبعة نول کشور، لکهنؤ ۱۳۰۱ هـ.

- ۱۱۶ - عالمگیر نامه، تأليف محمد کاظم بن محمد امين، کلکته ۱۸۶۸ م.  
۱۱۷ - مآثر الأمراء، تأليف عبد الرزاق خوافي صمصام الدولة، کلکته ۱۳۰۹ هـ.

- ۱۱۸۔ مآثر الکرام فی تاریخ بلگرام، تألیف غلام علی آزاد بلگرامی، حیدرآباد دکن ۱۳۲۸ھ۔
- ۱۱۹۔ مرآة العالم، تألیف محمد بختاور خان، تصحیح ساجده س - علوی، لاہور ۱۹۷۹م۔
- ۱۲۰۔ منتخب اللباب، تألیف محمد ہاشم خان ملقب بہ خافی خان، کلکتہ، جزء اول ۱۸۶۹م، جزء دوم ۱۸۷۴م۔
- ۱۲۱۔ مواہب القلندر لمن يطالع الروض الأزهر والحوض الكوثر، تألیف شاہ حبیب حیدر قلندر، ہمراہ با الروض الأزهر، لکھنؤ ۱۳۳۵ھ۔
- ۱۲۲۔ ہفت اقلیم، تألیف احمد امین رازی، تصحیح جواد فاضل، مؤسسہ مطبوعاتی علمی، تہران۔

#### الأردية:

- ۱۲۳۔ تذکرہ علماء، تألیف محمد حسین آزاد، ہند ۱۹۲۲م۔
- ۱۲۴۔ حدائق الحنفیۃ، تألیف فقیر محمد جیلانی لاہوری، مطبع نول کشور، لکھنؤ ۱۳۲۴ھ۔
- ۱۲۵۔ رود کوثر، تألیف محمد اکرام، لاہور ۱۹۶۸م۔
- ۱۲۶۔ مطلع انوار، تألیف سید مرتضی حسین صدر الأفاضل، لاہور ۱۴۰۲ھ۔



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی



